Arab Republic of EGYPT

جمهـــورية مصـــــر العربيـــة

التقريـــر الوطنـــى
مقدم لمؤتمر الأمـــم المتحدة الثانى
للمستوطنات البشـــرية (قمة المدن)

NATIONAL REPORT

Presented to
the Second United Nations Conference
on Human Settlements "The City Summit"

Istanbul

June 1996

اســـــطنبول

يونيـــــو ١٩٩٦

المقدمة

المقدمـــة

هنا .. بأرض مصر الكنانة وعلى ضفاف نهر النيل العظيم، بدأ التاريخ والكون وليد، ببقعة هى وبحق قلب العالمين القديم والحديث...

والآن .. ومصر تشارك عالم اليوم إستقبال مشارف قرن جديد من الزمان، تمتزج على أعتابه آثار الماضى مع إنجازات الحاضر، لترسم طموحات المستقبل بما تمثله لدينا بمصر من تحديات وما تلقيه علينا من مسئوليات كانت ولازالت هى شاغلنا الشاغل أفراداً ومؤسسات، يحدوها أمل أن تنعم أجيالها القادمة ومجتمعاتها قاطبة – حضرية وريفية كبيرها وصغيرها – بالرفاهية والأمان والعدالة وإستدامة التنمية.

وفى هذا الصدد تتقدم جمهورية مصر العربية بهذا التقرير الوطنى مشاركة منها وتعزيزاً لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية (الموئل الثانى) الذى تتعلق به الآمال لإيجاد حلول عملية للمشاكل القائمة.

يتضمن التقرير عرضاً وتقييماً للتجربة المصرية وماحققته فى مجال تخطيط وتنمية العمران الحضرى خلال فترة العشرين عاماً الأخيرة منذ الموئل الأول فى فانكوفر، وذلك إستجابة للتوجهات والأهداف الأساسية لمؤتمر القمة الذى نثق فى تناوله لمشكلات ومستقبل المستوطنات البشرية بواقعية، تحسيناً لأوضاعها وترايزاً للإنتباه على الدور الرئيسى الذى يمكن أن تؤديه المدن والمناطق الحضرية من أجل رفاهية الإنسان وتواصل التنمية، وبإعتبار أن تحسين ظروف السكن والأحوال المعيشية بالمجتمعات البشرية، والإهتمام بتنمية وتطوير المناطق الحضرية، هى أمور من صميم عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم فقد كان التركيز الأساسى لهذا التقرير الوطنى يشتمل على مجموعة المحاور الآتية:-

- تحقيق المشاركة المكثفة والمتناغمة بين كل من أجهزة القطاع الحكومى والخاص والتنظيمات غير الحكومية والأهلية المعنية بتطوير البيئة وبتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات البشرية عامة والحضرية على وجه الخصوص.
- توفير المسكن الملائم.
- تطوير الإقتصاديات الخاصة بتوفير المسكن لمنخفضى الدخل.
- توفير وتحسين أوضاع المرافق والخدمات العامة.
- تحسين البيئة وحماية المجتمعات من الأخطار والكوارث الطبيعية.
- تحسين فعاليات وإقتصاديات النقل.

وإذا كانت بدايات التحضر وتكوين المدن بالمجتمعات الغربية قد مرت – بعد الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر – بمراحل الأخذ بنظم التجارة الموسعة الناشئة عن ظهور الميكنة الصناعية التى أصبحت الصناعة بموجبها

قاعدة إقتصادية أساسية لتلك المدن، فإن التحضر بمصر وبغيرها من البلدان العربية هو فى الأعم إفراز لعصور ما قبل تلك الفترة التى تأصلت خلالها المركزية الإدارية على المستويين القومى والإقليمى، كما نمت فى ظلها المدن كمراكز للنشاط الإدارى والتجارى والحرفى.

من هنا تختلف دوافع ومظاهر تجربة التحضر المصرية عن مثيلاتها من التجارب العالمية الأخرى، الأمر الذى يوضحه هذا التقرير الوطنى كمستند يقوم على البيانات الرسمية المعلنة من أجهزة الدولة المختلفة، وعلى المعلومات التى تحصلت عليها اللجنة الوطنية التى تشكلت فى خريف عام ١٩٩٤ لتضم مختلف أجهزة الدولة المعنية بموضوع المؤتمر وهى وزارات الخارجية، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الإدارة المحلية، الإعلام، التعليم، الصحة والسكان، جهاز شئون البيئة، ممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، حيث تولت اللجنة العملية التحضيرية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للمؤتمر بما فى ذلك إعداد هذا التقرير. وقد شكلت لهذا الغرض خمسة لجان فنية ضمت كل منها مجموعة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقات المترابطة التى يمكن أن تمثل وتعالج أحد القضايا الرئيسية للتحضر.

ولقد إعتمدت هذه اللجان فى الحصول على موادها العلمية والرسمية على الإتصال والحوار المباشر مع المسئولين من صانعى ومتخذى القرار، وكذا من الإحصاءات والبيانات الرسمية التى تصدر عن الجهات الحكومية، كالجهازالمركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارات وأجهزة الدولة المختلفة، كوزارة التخطيط، ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجالس القومية المتخصصة...إلخ.

كذلك فقد قام بتجميع وتحقيق المادة التى تم جمعها لجنة شكلت من وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ممثلة فى الهيئة للعامة للتخطيط العمرانى بغرض صياغة التقرير الوطنى ككل، حيث جاء مشتملاً على الأبواب والملاحق التالية:-

الباب الأول: ويستعرض الخصوصية المصرية من الوجهة الجغرافية والطبيعية والعمرانية بأبعادها الديموجرافية والإجتماعية والإقتصادية، والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تلك الخصوصية.

الباب الثانى: ويستعرض تفاعل الخصوصية المصرية مع محصلة تجارب الماضيين القريب والبعيد، وما ينتج عنها من مشاكل، وإنعكاس ذلك كله على النسق العمرانى الحالى.

الباب الثالث: ويستعرض التوجهات المستقبلية وعرضاً لدوافع وأهداف ومجالات تلك التوجهات بإعتبارها أطر تقوم عليها الخطط القطاعية التى تتناولها الملاحق تفصيلاً.

الملاحق: فى ضوء تحديد التوجهات المستقبلية المرتكزة على الخصوصية والتجربة المصرية، وأهمية ترجمة التوجهات إلى واقع ملموس يسهل إدراك تغييراته وتقييم نتائجه على المستويين الإقليمى والمحلى - بالنظر للأثر النهائى والمباشر لتلك التوجهات على الفرد - فقد تناولت الملاحق من ملحق رقم (١) إلى ملحق رقم (٨) مجموعة المجالات القطاعية المنظمة للعمران والحاكمة لإدارته، مفصلاً المستويات والمهام تجاهها والخطط المستقبلية لكل مجال من تلك المجالات وهى:- تخطيط وتنمية المجتمعات العمرانية -

الإسكان الرسمى وغير الرسمى ودور القطاع الخاص فى مجال التنمية ومؤشرات الإسكان – المرافق العامة مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والطاقة والنقل – السكان – الخدمات التعليمية والصحية – التنمية الريفية – البيئة – نظم الإدارة والتشريعات الحاكمة للعمران. كما تناولت هذه الملاحق إستعراض تلك المجالات القطاعية بمنهجية ثابتة بدءاً بالجهات المسئولة عن كل قطاع والمشكلات التى تواجهه ثم أهداف وخطط تطويره بمستوياتها القومية والإقليمية والمحلية، مبيناً كيف إستفادت هذه الخطط من التحولات التى طرأت على الأنظمة السياسية المصرية بدءً من النظام الملكى فالنظام الجمهورى ثم الإيقاع السريع للتغيرات الجذرية فى توجهات الدولة من النظام الإشتراكى الشمولى إلى نظام الإنفتاح حتى مرحلة التفاعل مع آليات السوق التى يأخذ بها العالم المتحضر منذ عقد الثمانينيات المنصرم.

كما تناولت الملاحق رقم (٩، ١٠) دور كل من المنظمات غير الحكومية والمرأة فى عمليات التنمية المحلية – الإجتماعية والإقتصادية – وأهمية المشاركة الفعالة والتنسيق بين كل من الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأهلية بما يبرز ويعزز دورها فى خدمة البيئة والمجتمع.

والجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية المصرية للمستوطنات البشرية أعدت ملحق آخر يتضمن إستعراض للبرامج الوطنية الجارى تنفيذها حالياً، وتلك المخطط القيام بها على المدى القريب (حتى عام ٢٠٠١) والمدى المتوسط (حتى عام ٢٠١٦) وما يتوفر من موارد وطنية لتنفيذها، ومتطلبات التعاون الدولى لدعم وتنفيذ هذه البرامج الوطنية لتقديمه إلى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قبل إنعقاد دورة لجنة المستوطنات البشرية التابعة للمجلس الإقتصادى والإجتماعى المخصصة لمتابعة تنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر الثانى.

وبعد.. فنرجو أن يأتى هذا التقرير الوطنى المصرى بما يضم من بيانات ومعلومات وإيضاحات مصورة، محققاً للأهداف السامية التى أعلن مؤتمر المؤتمر الثانى عن تبنيها فى إسطنبول خلال العام الحالى ١٩٩٦ تحت مظلة الأمم المتحدة، آملين أن يساهم فى تبادل الخبرة بين مختلف بلدان العالم بما يخدم قضايا التنمية بكوكب الأرض الآمن بإذن الله وتوفيقه،،،

المحتويـــــــــــــــــــــــــات

رقم الصفحة

الباب الأول : الخصوصية المصرية

١- الخصائص الجغرافية والطبيعية ١
١-١ الموقع والعلاقات المكانية ١
١-٢ الخصائص الطبيعية (مظاهر السطح - المناخ - الجيولوجيا - النباتات الطبيعية والحيوانات البرية) ٢
٢- الخصائص العمرانية ٨
٢-١ العمران فى الفترة العربية ١٠
٢-٢ عمران مصر فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ١١
٢-٣ النسق العمرانى الحالى (الأقاليم والمحافظات - العلامح العمرانية للمدن والقرى) ١١
٣- الخصائص الديموجرافية والإجتماعية ١٧
٣-١ تطور حجم ومعدلات النمو السكانى ١٧
٣-٢ معدلات المواليد والوفيات ١٨
٣-٣ الهجرة الداخلية ١٩
٣-٤ توزيع السكان بين حضر وريف محافظات الجمهورية ٢٢
٣-٥ الكثافات السكانية لمحافظات الجمهورية ٢٤
٣-٦ الخصائص السكانية ٢٦
٣-٧ قوة العمل (العمالة - البطالة) ٢٧
٤- الخصائص الاقتصادية ٢٨
٤-١ تطور السياسات الإقتصادية (السياسة الاقتصادية فى الستينيات - سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات - السياسة الإقتصادية فى الثانينيات والتسعينيات) ٢٨
٤-٢ الوضع الاقتصادى الحالى والاستثمارات (الأنشطة الاقتصادية - الإستثمارات المنفذة والمخططة - توزيع الإستثمارات وأثره على التضخم الحضرى والتنمية العمرانية) ٣١
٤-٣ سياسات وإجراءات استراتيجية الإصلاح الاقتصادى ٤١

رقم الصفحة

الباب الثانى : المشاكل العمرانية والديموجرافية والاقتصادية وإنعكاساتها على النسق العمرانى

١- فقدان التوازن بين المعمور واللامعمور ٤٣
٢- تضخم المراكز الحضرية الكبرى ٤٤
٣- عدم الاتزان فى تراتب أحجام المدن وفى التوزيع الجغرافى ٤٤
٤- تريف الحضر ٤٥
٥- تحضر الريف ٤٦
٦- ظهور الإسكان العشوائى والجوازى وإسكان المقابر ٤٦
٧- تدهور البيئة العمرانية فى المدن والقرى ٤٧
٨- تدهور المناطق التاريخية ٤٧
٩- فقدان الطابع العمرانى للمدينة ٤٨
١٠- تلوث البيئة ٤٨
١١- المركزية فى إدارة المدن ٤٩
١٢- إنتشار المناطق الفقيرة بالحضر والريف ٤٩
١٣- ضعف مشاركة المرأة فى عمليات التنمية ٤٩

الباب الثالث : التوجهات المستقبلية

١- تحقيق التوازن بين السكان والموارد الأرضية المتاحة ٥٠
١-١ إعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة ٥٠
١-٢ تنمية الاقاليم الواعدة ٥٠
١-٣ إنشاء المدن الجديدة ٥١
٢- الإتجاه نحو نظام اللامركزية والمشاركة المحلية ٥١
٣- تبنى مدخل التنمية المستدامة ٥١
٤- مشاركة القطاع الخاص فى التنمية ٥١
٥- تحسين البيئة العمرانية بالمدن القائمة ٥٢

رقم الصفحة

٦- الحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية ٥٢
٧- الإهتمام بالطبقات الفقيرة ٥٢
٨- التوازن فى التنمية بين الأقاليم والتوازن بين الحضر والريف ٥٢
٩- التوازن فى التنمية بين المعمور واللامعمور للحفاظ على الأراضى الزراعية ٥٢
١٠- تنمية المجتمعات الريفية ٥٣
١١- تطوير المناطق العشوائية ٥٣
١٢- مجابهة الكوارث ٥٤
١٢-١ السيول ٥٤
١٢-٢ الزلازل ٥٤
١٣- الإرتقاء بالخصائص السكانية (التعليم، الثقافة، الأمية) ٥٥
١٤- تشجيع مشاركة المرأة فى التنمية ٥٦
١٥- تعديل التشريعات البنائية لتواكب متغيرات المجتمع ٥٦

الملاحق

الجـزء الأول : الخطط والمخططات القطاعـيـة ونظم الادارة الحاكمة للعمران

ملحق رقم (١) تخطيط وتنمية المجتمعات العمرانية

١- الجهات المسئولة ١/١
١-١ أجهزة وهيئات تتولى إعداد خطط ودراسات التنمية على المستوى القومى والمحلى(الهيئة العامة للتخطيط العمرانى) ١/١
١-٢ أجهزة وهيئات تتولى إعداد البحوث والدراسات (جهاز بحوث ودراسات التعمير - الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمرانى - هيئة تنمية بحيرة السد العالى) ٣/١

رقم الصفحة

١-٣ أجهزة وهيئات تتولى تنفيذ خطط التنمية (الجهاز المركزى للتعمير :جهاز تعمير القاهرة الكبرى، جهاز تعمير الساحل الشمالى الغربى والاوسط، جهاز تعمير البحر الأحمر، جهاز تعمير سيناء، جهاز تعمير الوادى الجديد - الجهاز التنفيذى لتجديد أحياء القاهرة الاسلامية والفاطمية -جهاز التدريب للتشييد والبناء - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزتها الميدانية) ٦/١
٢- المشكلات التى تواجه التنمية العمرانية ١٢/١
٣- الخطة الحالية للتنمية والتعمير ١٢/١
٤- أهداف خطة التنمية والتعمير ١٣/١
٤-١ الأهداف القومية ١٣/١
٤-٢ الاهداف القطاعية ١٣/١
٥- التجربة المصرية فى مجال التنمية والتعمير ١٣/١
٥-١ على المستوى القومى (مشروع خريطة التنمية والتعمير بجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٢٠ - إستراتيجية التنمية الشاملة لاقاليم الصعيد) ١٣/١
٥-٢ على المستوى الاقليمى (استراتيجية التنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى - تخطيط وتنمية اقليم قناة السويس - إستراتيجية التنمية الشاملة لسيناء - استراتيجية التنمية الشاملة لاقليم الدلتا - المخطط الاقليمى لمحافظتى الغربية وكفر الشيخ - استراتيجية التنمية الشاملة لاقليم اسيوط - إستراتيجية تنمية بحيرة السد العالى -التنمية الشاملة لمنطقة البحر الاحمر - استراتيجية التنمية الشاملة للساحل الشمالى الاوسط والغربى - التنمية الشاملة للوادى الجديد) ١٥/١
٥-٣ على مستوى المدن والقرى (على مستوى المدن القائمة - على مستوى القرى - على مستوى المجتمعات العمرانية الجديدة) ٢٥/١

رقم الصفحة

٦- دور القطاع الخاص فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ٣١/١
٧- الخطة المستقبلية وإستراتيجية التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٢٠ ٣٣/١

ملحق رقم (٢) الإســـكان

أولاً : الاسكان الرسمى

١- الجهات المسئولة ١/٢
١-١ القطاع الحكومى (أجهزة تولى إعداد خطط الاسكان أجهزة تولى تمويل خطط الاسكان - أجهزة تولى توفير وإستخدام القروض الميسرة - أجهزة تولى تنفيذ خطط الاسكان - أجهزة تتولى التفتيش الفنى على أعمال البناء) ١/٢
١-٢ القطاع الخاص ٣/٢
٢- مشـــكلة الإســـكان ٤/٢
٣- الخطة الحالية للإسكان ٦/٢
٣-١ الأهداف القوميـــة للخطة ٦/٢
٣-٢ الأهداف القطاعية للخطة ٦/٢
٤- التجربة المصرية فى مجال الإسكان الرسمى ٨/٢
٥- خطط الإسكان المستقبلية ١٢/٢
٥-١ الخطة المستقبلية للفترة من ١٩٩٧ - ٢٠١٢ ١٢/٢
٥-٢ أهداف الخطط المستقبلية ١٢/٢

ثانياً : الاسكان غير الرسمى

١- الجهات المسئولة ١٥/٢
١-١ القطاع الحكومى (أجهزة تولى إعداد خطط تطوير مناطق الاسكان غيـر الرسـمى - أجـهـزة تولى تمويل خطط التطوير - أجهزة تولى تنفيذ خطط التطوير) ١٥/٢
١-٢ القطاع الخاص ١٥/٢
١-٣ المنظمات غير الحكومية ١٥/٢
٢- أنماط الاسكان غير الرسمى ١٦/٢

رقم الصفحة

٢-١ الاسكان العشوائى ١٦/٢
٢-٢ الاسكان الجوازى وإسكان الغرف المستقلة ١٧/٢
٢-٣ إسكان المقابر ١٧/٢
٣- الأسباب التى أدت إلى ظهور الإسكان غير الرسمى ١٨/٢
٤- النتائج المترتبة على إنتشار الإسكان غير الرسمى ١٨/٢
٥- مشكلـة الإسـكان العشـوائى ١٩/٢
٥-١ حجم المشكلة ١٩/٢
٥-٢ سياسـة الدولة فى مواجهـة المشكلة (المحاولات الأولية لمواجهة المشكلة - الجهود المبذولة حالياً) ٢٠/٢
٥-٣ إستعراض لخطة الدولة لعام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ لتطوير وتنمية المناطق العشوائية ٢٢/٢
٥-٤ بعض النمـاذج لمشـروعـات التطوير والإرتقـاء بالمناطق العشوائيـة (مـشروع الارتقـاء بالبيـئـة العمـرانيـة بحى الزاوية الحمراء والشرابية مدينة القاهرة - تطوير منطقة المنيرة الغربية بمدينة الجيزة - تجربة مدينة الاسماعيلية) ٢٤/٢

ثالثاً : دور القطاع الخاص فى مجال التنمية

١- إنجازات القطاع الخاص فى مجال التنمية والإسكان ٢٨/٢
٢- معوقات القطاع الخاص فى مجال التنمية والإسكان ٣٠/٢
٣- مجهودات الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص ٣٠/٢
٣-١ دور البنك العقارى المصرى (دور البنك للحفاظ على الثروة العقارية القائمـة - دور البنك فى زيادة الثروة العقارية أفقياً ورأسياً - دور البنك فى معاونة محدودى الدخل فى الحصول على وحدة سكنيـة مـلائمـة - المعوقـات التى تواجـه البنوك العقارية) . ٣٠/٢
٣-٢ دور الهيئـة العامـة لتعاونيات البناء والإسكان (الوحدات السكنية التى تم تنفيذها بمعرفة الهيئة والقروض التى حصلت عليهـا - دور الهـيـئـة فى الإشراف والرقـابة على الجمعـيات ٣٢/٢

رقم الصفحة

التعاونية للبناء والإسكان – المعوقات التى تعترض الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان) . ٢/٣٥

٣-٣ دور الصندوق الإجتماعى للتنمية (برامج الصندوق الإجتماعى للتنمية – برنامج تنمية المشروعات) . ٢/٣٥

٤- إقتراحات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مجال الإسكان ٢/٣٦

٤-١ إقتراحات فى مجال التشريعات والإجراءات ٢/٣٧

٤-٢ إقتراحات فى مجال التسهيلات الإئتمانية والإستثمار العقارى ٢/٣٨

رابعاً : مؤشرات الإسكان

١- المؤشر الأول: سعر الوحدة السكنية منسوباً إلى الدخل ٢/٣٩

٢- المؤشر الثانى: إيجار الوحدة السكنية منسوباً إلى الدخل ٢/٤٠

٣- المؤشر الثالث: نصيب الفرد من مسطح المسكن ٢/٤٠

٤- المؤشر الرابع: المساكن الدائمة ٢/٤٠

٥- المؤشر الخامس: الإسكان الرسمى ٢/٤١

٦- المؤشر السادس: معدل تنمية الأراضى وإعدادها للبناء ٢/٤١

٧- المؤشر السابع: الإنفاق على البنية الأساسية ٢/٤١

٨- المؤشر الثامن: مقياس الإقراض العقارى ٢/٤٢

٩- المؤشر التاسع: معدل إنتاج الوحدات السكنية ٢/٤٢

١٠- المؤشر العاشر: نسبة العائلات التى تملك المسكن الذى تقطن فيه ٢/٤٢

١١- المؤشر الحادى عشر: نسبة الوحدات الشاغرة إلى إجمالى الوحدات السكنية ٢/٤٢

ملحق رقم (٣) المرافق العامة

أولاً: مياه الشرب والصرف الصحى ٣/١

١- الجهات المسئولة ٣/١

١-١ الإدارة المركزية ٣/١

١-٢ الإدارة المحلية ٣/٢

رقم الصفحة

٢- المشاكل التى تواجه قطاع مياه الشرب والصرف الصحى ٣/٢

٣- التجربة المصرية فى مجال مياه الشرب والصرف الصحى خلال الخمسة عشر عاماً الماضية من الخطة ٣/٣

٤- الخطة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى ٣/٥

٤-١ الأهداف القومية ٣/٥

٤-٢ الإهداف القطاعية (فى قطاع مياه الشرب – فى قطاع الصرف الصحى) ٣/٥

ثانيا: الكهرباء والطاقة

١- الجهات المسئولة ٣/٩

٢- المشكلات التى تواجه قطاع الكهرباء والطاقة ٣/٩

٣- سياسة توزيع الكهرباء ٣/١٠

٤- التجربة المصرية فى مجال الكهرباء والطاقة ٣/١٠

٤-١ شبكة الكهرباء ٣/١٠

٤-٢ مشروعات كهربة الريف ٣/١٢

٤-٣ الطاقة الجديدة والمتجددة ٣/١٢

٥- الخطة القومية للكهرباء والطاقة ٣/١٣

٥-١ الأهداف القومية ٣/١٣

٥-٢ الأهداف القطاعية ٣/١٣

ثالثاً : النقل

١- الجهات المسئولة ٣/١٤

١-١ الإدارة المركزية ٣/١٤

١-٢ الإدارة المحلية ٣/١٥

٢- المشكلات التى تواجه قطاع النقل ٣/١٥

٣- السياسات العامة لتطوير شبكات النقل ٣/١٥

٣-١ سياسات تطوير شبكة الطرق القومية ٣/١٥

٣-٢ سياسات تطوير النقل بالسكك الحديدية ٣/١٦

رقم الصفحة

٣-٣ سياسات تطوير النقل النهرى ١٦/٣
٣-٤ سياسات تطوير المطارات ١٦/٣
٣-٥ سياسات تطوير الموانئ ١٦/٣
٤- التجربة المصرية فى مجال النقل ١٧/٣
٤-١ شبكة الطرق القومية ١٧/٣
٤-٢ شبكة السكك الحديدية ١٨/٣
٤-٣ النقل البحرى ١٨/٣
٤-٤ النقل الجوى ١٩/٣
٤-٥ النقل النهرى والملاحة الداخلية ٢٠/٣
٤-٦ الأنفاق ٢٠/٣
٥- خطة النقل ٢١/٣
٥-١ الأهداف القومية ٢١/٣
٥-٢ الأهداف القطاعية ٢١/٣

ملحق رقم (٤) السكان

١- الجهات المسئولة ٢/٤
١-١ المجلس القومى للسكان ٢/٤
١-٢ وزارة السكان (فى الفترة من اكتوبر ١٩٩٣ إلى يناير ١٩٩٦) ٢/٤
٢- مسئوليات ومبادئ المجلس القومى للسكان ٢/٤
٣- أهم المشكلات السكانية ٣/٤
٤- الخطة القومية الحالية للسكان ٤/٤
٤-١ أهداف الخطة على المستوى القومى ٤/٤
٤-٢ أهداف الخطة على مستوى المحافظات ٤/٤
٤-٣ أساليب تحقيق أهداف الخطة القومية الحالية للسكان ٤/٤
٥- التجربة المصرية ومؤشرات التحسن فى مجال قطاع السكان ٥/٤

رقم الصفحة

٦- نماذج لبعض مشروعات وزارة السكان ٥/٤
٦-١ مشروع التنمية المؤسسية بالتعاون مع هيئة التنمية الأمريكية ٥/٤
٦-٢ مشروع التربية السكانية خارج المدرسة ٦/٤
٦-٣ مشروع التعاونيات الزراعية ٦/٤
٦-٤ مشروع اللجان لتنمية المرأة وتنظيم الاسرة ٦/٤
٦-٥ مشروع الاعلام السكانى ١٩٩٥/٩٤ ٦/٤
٧- خطة السياسة السكانية حتى عام ٢٠٠٧ ٦/٤

ملحق رقم (٥) الخدمات

أولا : الخدمات التعليمية

□ التعليم قبل الجامعى ١/٥
١- الجهات المسئولة ١/٥
١-١ الإدارة المركزية (وزارة التربية والتعليم) ١/٥
١-٢ الإدارة المحلية (مديريات التربية والتعليم) ١/٥
١-٣ القطاع الخاص ١/٥
٢- المشكلات التى تواجه التعليم قبل الجامعى ٢/٥
٣- السياسة التعليمية الحالية ٢/٥
٤- الخطط المستقبلية لوزارة التربية والتعليم ٣/٥
□ التعليم الجامعى ٣/٥
١- الجهات المسئولة ٣/٥
١-١ المجلس الاعلى للجامعات ٣/٥
٢- المشكلات التى تواجه التعليم الجامعى ٣/٥
٣- السياسة الحالية للمجلس الأعلى للجامعات ٤/٥
٣-١ الوضع الراهن ومعدل أداء الخدمة ٤/٥
٤- الخطـط المستقبلية للتعليم الجامعى ٥/٥

رقم الصفحة

ثانياً : الخدمات الصحية

١- الجهات المسئولة ٦/٥

١-١ الإدارة المركزية (وزارة الصحة) ٦/٥

١-٢ الإدارة المحلية (المديريات الصحية) ٦/٥

١-٣ القطاع الخاص ٦/٥

٢- المشكلات التى تواجه الخدمات الصحية ٧/٥

٣- السياسة الحالية للخدمات الصحية ٩/٥

٤- الخطط المستقبلية للخدمات الصحية ٩/٥

ملحق رقم (٦) التنمية الريفية

١- الجهات المسئولة ٢/٦

٢- العوامل المسببة للطرد السكانى من الريف إلى الحضر ٢/٦

٢-١ العوامل الديموجرافية ٢/٦

٢-٢ العوامل الاقتصادية ٣/٦

٢-٣ العوامل الاجتماعية ٤/٦

٢-٤ العوامل العمرانية والبيئية ٤/٦

٢-٥ مشاكل الإدارة المحلية ٤/٦

٣- محددات التنمية للريف المصرى ٥/٦

٣-١ الخلل فى التوزيع الجغرافى والحجمى لسكان المناطق الريفية ٥/٦

٣-٢ عدم التوازن فى توزيع القرى حسب الحجم السكانى ٥/٦

٣-٣ ضعف القدرة الاستيعابية للعمران الريفى فى ظل الاستراتيجيات الهادفة إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية ٥/٦

٣-٤ محدودية التوسعات المستقبلية فى مجال استصلاح الأراضى ٧/٦

٣-٥ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثر ذلك على الهيكل العمرانى ٧/٦

رقم الصفحة

٤- التجربة المصرية فى مجال التنمية الريفية ٨/٦

٤-١ المرحلة الاولى: قبل عام ١٩٣٩ ٨/٦

٤-٢ المرحلة الثانية: من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٢ ٨/٦

٤-٣ المرحلة الثالثة: من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣ ٨/٦

٤-٤ المرحلة الرابعة: من عام ١٩٧٣ وحتى تاريخه (دور جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - دور الهيئة العامة للتخطيط العمرانى). ٩/٦

٥- السياسات والبرامج المستقبلية للتنمية الريفية ١١/٦

٥-١ إستثمارات خطة ١٩٩٦/٩٥ للبرنامج القومى للتنمية الريفية ١١/٦

٥-٢ السياسات المستقبلية ١١/٦

٥-٣ برنامج شروق للتنمية الريفية ١٢/٦

ملحق رقم (٧) البيئة

١- الجهات المسئولة ١/٧

١-١ الأجهزة التخطيطية (جهاز شئون البيئة - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) ٢/٧

١-٢ مراكز ومعاهد البحوث الحكومية المتخصصة (المركز القومى للبحوث - معهد علوم البحار والمصايد - مركز الاستشعار عن بعد - معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس - معهد الصحة العامة - مركز بحوث الهندسة الصحية بجامعة الاسكندرية - المركز القومى لدراسات الامن الصناعى - مركز صحة البيئة والصحة المهنية بوزارة الصحة) ٤/٧

١-٣ الإدارة المركزية (وزارة الصحة - وزارة الرى - وزارة الصناعة - وزارة البترول والثروة المعدنية - وزارة الداخلية - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - وزارة التعليم - وزارة الزراعة) ٥/٧

رقم الصفحة

١-٤ الإدارة المحلية: مكاتب شئون البيئة بالمحافظات ٦/٧
١-٥ المنظمات غير الحكومية (الجمعيات العلمية - المكتب العربى للشباب والبيئة) ٦/٧
٢- الحالة الراهنة للقضايا البيئية ٧/٧
٢-١ نهر النيل ومشكلات التلوث ٧/٧
٢-٢ التربة الزراعية ومشكلات التلوث والملوحة ٧/٧
٢-٣ الهواء ومشكلات التلوث ٨/٧
٢-٤ المياه البحرية ومشاكل التلوث ٩/٧
٢-٥ النفايات الصلبة ٩/٧
٢-٦ الكوارث البيئية الطبيعية أو بفعل الإنسان ١٠/٧
٢-٧ المحميات الطبيعية فى مصر ١١/٧
٣- أفضل الممارسات لملاءمة البيئة والحياة الإجتماعية ١٢/٧
٣-١ مشروع التنمية الإقليمية لمنطقة القصر (مرسى مطروح) ١٢/٧
٣-٢ مشروع التنمية المتواصلة باستخدام أسلوب المشاركة فى التخطيط والإدارة البيئية (محافظة الإسماعيلية) ١٤/٧
٤- السياسة العامة والخطة المستقبلية لحماية البيئة ١٥/٧
٤-١ قانون فى شأن حماية البيئة ١٥/٧
٤-٢ خطة العمل البيئى ١٥/٧
٤-٣ الخطة المستقبلية لحماية البيئة ١٧/٧

ملحق رقم (٨) نظم الادارة الحاكمة للعمران

١- التشريعات المتعلقة بالاسكان والتخطيط العمرانى والبيئة ١/٨
١-١ فى مجال الهدم والبناء ١/٨
١-٢ فى مجال الاسكان ٢/٨
١-٣ فى مجال إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٢/٨
١-٤ فى مجال التعمير والتخطيط العمرانى ٢/٨

رقم الصفحة

١-٥ فى مجال الصحة العامة وتحسين البيئة ٣/٨
١-٦ فى مجال المرافق ٣/٨
١-٧ فى مجال نزع الملكية ٤/٨
١-٨ فى مجال الادارة المحلية ٤/٨
١-٩ فى مجال الاراضى الصحراوية ٤/٨
٢- تعديل التشريعات لتواكب المتغيرات ٥/٨
٣- إدارة الحضر بين الحكومة المركزية والمحليات ٥/٨

ثانياً : دور المنظمات غير الحكومية والمرأة فى التنمية

ملحق رقم (٩) دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية

١- الجهة المسئولة والإطار التنظيمى الحالى للجمعيات الأهلية ١/٩
٢- تعريف الجمعيات الأهلية ٢/٩
٣- خلفية تاريخية عن الجمعيات الأهلية ٣/٩
٤- الأهداف والقضايا التى تتناولها الجمعيات الأهلية ٤/٩
٥- حجم وأنواع الجمعيات الأهلية التطوعية ٥/٩
٦- التجارب المميزة للجمعيات الأهلية فى التنمية المتكاملة للمجتمعات المحلية ٦/٩
٦-١ التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار (كارثة زلزال عام ١٩٩٢ - كارثة السيول عام ١٩٩٤) ٦/٩
٦-٢ الإرتقاء بالخدمات الصحية وحالات الطوارئ (مشروع مستشفى غادة عفيفى للانقاذ السريع) ٩/٩
٦-٣ الإرتقاء بالبيئة العمرانية فى المناطق المتدهورة (مشروع تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة بحى الناصريةبأسوان - برنامج التنمية المتكاملة لتطوير منطقة القصبجى بحى جنوب مدينة الجيزة - مشروع الارتقاء بمنطقة زبالين منشأة ناصر) ١٠/٩

رقم الصفحة

٦-٤ الإرتقاء بالبيئة العمرانية الحضرية والريفية (مشروع لتنمية المجتمع من خلال مشروع حماية جوانب نهر النيل) ٩/١٥

٦-٥ الحفاظ على التراث المعمارى (مشروع الحفاظ على التراث المعمارى لمدينة الاسكندرية) ٩/١٧

٦-٦ مشروعات تحسين البيئة العمرانية بالحضر (جمعية شارع أبو الدهب بالسيدة زينب - مشروع تنمية المجتمع المحلى بالاباجية) ٩/١٩

٦-٧ تنمية المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً (مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقرية أتمدة) ٩/٢٠

٧- آفاق مستقبلية للعمل الإجتماعى التطوعى ٩/٢١

٧-١ فى المجال التنظيمى ٩/٢١

٧-٢ فى المجال التطوعى ٩/٢٢

٧-٣ فى المجال التمويلى ٩/٢٢

٧-٤ فى المجال التدريبى ٩/٢٣

٧-٥ فى المجال الإعلامى ٩/٢٣

ملحق رقم (١٠) دور المرأة فى التنمية

□ دور المرأة فى التنمية

١- وضع المرأة بصفة عامة ١٠/١

١-١ التعليم ١٠/٣

١-٢ الصحة ١٠/٣

١-٣ العمل ١٠/٥

١-٤ الدخل ١٠/٥

١-٥ النشاط الثقافى والرياضى ١٠/٦

١-٦ المشاركة السياسية ١٠/٦

٢- وضع المرأة فى المشاركة فى التنمية ١٠/٦

٣- دور المرأة فى الجمعيات الاهلية ١٠/٧

٤- دور المرأة فى تنمية البيئة ١٠/٨

٥- المشاكل الناتجة عن التحضر السريع وآثارها على المرأة ١٠/٩

٥-١ إنتشار الفقر وزيادة أعباءه على النساء ١٠/١٠

٥-٢ مشاركة الإناث فى العمالة والتعرض للبطالة ١٠/١٠

٥-٣ مشكلة الإسكان وأثر ذلك على المرأة ١٠/١١

٥-٤ مشكلة عدم توافر عوامل الأمان للمرأة ١٠/١١

٦- دور المرأة فى الممارسات المرتبطة بالتنمية العمرانية والدروس المستفادة ١٠/١١

٦-١ دور المرأة غير الرسمى فى مشروعات الإسكان الحكومى (مشاركة المرأة فى الانشطة التى تسبق عملية البناء - مشاركة المرأة فى الانشطة المرتبطة بمرحلة البناء - مشاركة المرأة فى الانشطة التالية لعملية البناء) ١٠/١٢

٦-٢ مثال للتجربة المصرية (دور المرأة فى التنمية الحضرية فى منطقتى عين حلوان والنهضة بمحافظة القاهرة: الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع، توضيح للمشروع الذى تم تنفيذه، دور المرأة فى المشروع) ١٠/١٣

٧- آليات وبرامج تعزيز دور المرأة ١٠/١٤

٧-١ المجلس القومى للطفولة والأمومة ١٠/١٤

٧-٢ اللجنة القومية للمرأة ١٠/١٤

٧-٣ وزارة السكان والأسرة ١٠/١٥

٧-٤ الإدارة العامة لشئون المرأة - وزارة الشئون الإجتماعية ١٠/١٥

٧-٥ الصندوق الإجتماعى للتنمية ١٠/١٥

٧-٦ مشروعات الصندوق الإجتماعى فى مجال تنمية المرأة ١٠/١٦

٨- خطة العمل المستقبلية لبناء قدرات المرأة ودعم دورها فى التنمية ١٠/١٦

الباب الأول

الخصوصية المصرية

الخصوصية المصرية

١- الخصائص الجغرافية والطبيعية

١-١ الموقع والعلاقات المكانية

تقع مصر جغرافياً بأقصى الشمال الشرقى لقارة أفريقيا بين دائرتى عرض ٢٢° و ٣٦° ٣١° شمال خط الاستواء وخطى طول ٢٥° و ٣٧° شرق خط جرينتش، وتطل بسواحلها الشمالية على البحر المتوسط وبسواحلها الشرقية على البحر الأحمر، كما تشغل جزءاً من قارة أسيا متمثل فى شبه جزيرة سيناء. فهى القطر الذى تلتقى عنده القارتان (أفريقيا، وأسيا) ويطل فى الوقت نفسه على أوربا عبر البحر المتوسط ، كما أنها الأرض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والأحمر ويلتقى فيها النيل بالبحر المتوسط، فصدق فيها وصف المقريزى بأنها (متوسطة الدنيا).

ويحكم موقع مصر الجغرافى فإنها تسيطر عبر قناة السويس على أهم طرق التجارة العالمية والذى يقصر المسافة بين الشرق والغرب مقارنة بطرق التجارة العالمية الأخرى. وتعتبر موانئ مصر الجوية والبحرية مراكز إلتقاء خطوط الملاحة العالمية.

الموقع الجغرافى والعلاقات الإقليمية لمصر

ثالثاً : الصحراء الشرقية

تبلغ مساحتها ٢٢٥٠٠٠كم٢ بنسبة ٢١ ٪ من إجمالى مساحة مصر، وتطل على البحر الأحمر بارتفاع كبير يصل مابين ١٥٠٠م و ٢٠٠٠م فوق سطح البحر فى شكل حواف شديدة الإنحدار بينما تنحدر هذه المرتفعات إنحداراً تدريجياً ناحية وادى النيل فى الغرب. وأهم مايميز الصحراء الشرقية كثرة الأودية الجافة نظراً لطبيعتها الجبلية. تبدأ مرتفعات البحر الأحمر من جنوب السويس شمالاً حتى الحدود المصرية السودانية جنوباً حيث تحصر بينها وبين البحر شريط ساحلى متفاوت الاتساع وأهم جبال البحر الأحمر جبل الشايب (٢١٨٥م) وجبل حماطه (١٩٧٨م) وجبل شنديب (١٩١١م)٠ موارد المياه بها نادرة باستثناء الأمطار الفجائية التى تسقط على سلاسل البحر الأحمر والتى تنساب على هيئة سيول تسير فى اتجاه الأودية الجافة، بعكس ذلك الصحراء الغربية التى تحتوى على خزان مياه جوفى. وأهم مايميز مناطق الاستقرار فى الصحراء الشرقية أنها قامت على التعدين وبعضها تحول وأصبح اعتماده على السياحة مثل مدينة الغردقة وتقع هذه المدن على ساحل البحر الأحمر وتنقل إليها مياه الشرب من مناطق بعيدة فى وادى النيل.

رابعاً : شبه جزيرة سيناء

تقع شبة جزيرة سيناء فى أقصى الشمال الشرقى من مصر وهى تعتبر بوابة مصر الشرقية ومحور الإتصال الحيوى بين أسيا وأفريقيا منذ أقدم العصور، وتبلغ مساحتها حوالى ٦١٠٠٠كم٢ أى نحو ٦ ٪ من مساحة مصر الإجمالية.

ويمكن تقسيم سيناء من الناحية التضاريسية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الجنوبى : يشغل ثلث مساحة سيناء وهو الجزء الجبلى الجنوبى ويتميز بوعورته وتضرسه ويتألف من جبال جرانيتية معقدة التركيب ومن أعلاها جبل سانت كاترين (٢٦٣٩م) وجبل أم شومر (٢٥٨٦م) وغيرها ويفصله عن خليجى العقبة والسويس سهول ساحلية متفاوتة الاتساع.

القسم الأوسط : ويشغل نحو ٥٤ ٪ من مساحة سيناء وهو هضبة جيرية ذات قسمين، يعرف الجزء الجنوبى منها بهضبة العجمه أما القسم الشمالى فيسمى بهضبة التيه وأهم الأودية بها وادى العريش.

القسم الشمالى : يشغل نحو ١٣ ٪ من مساحة سيناء وهو عبارة عن سهل ساحلى ولكن توجد به بعض المرتفعات المتوسطة مثل جبل المغاره، أما الشريط الشمالى من النطاق السهلى توجد به سلسلة من الكثبان الرملية الساحلية.

وقد ارتبطت مراكز العمران فى القسم الشمالى من سيناء بموارد المياه، أما فى القسم الجنوبى من سيناء فاقتصرت مراكز العمران على السهول الساحلية الضيقة.

١-٢-٢المنـــــــــاخ

بالنظر لوقوع مصر بين دائرتى ٢٢° و ٣٦´ ٣١° شمال خط الاستواء فإنها تقع – فيما عدا جنوب أسوان – فى الإقليم دون المدارى الدافىء، ويتراوح متوسط درجات الحرارة فى إجزائها المختلفة بين ٣٢° و ٢٢° م فى فصل الصيف وبين ١٥° و ١٠° م فى فصل الشتاء، أما جنوب أسوان فتصل درجة الحرارة فى فصل الصيف حوالى ٤٠° م، وكذلك تشهد قمم جبال سيناء إنخفاضاً شديداً فى درجة الحرارة شتاءً بسبب عامل الارتفاع. وتسود الرياح الشمالية المعتدلة على مصر معظم فترات السنة وخاصة فى الربيع والصيف. أما بالنسبة لمعدلات سقوط الأمطار فتتراوح بين أكثر من ٢٠٠ مم على طول الساحل الشمالى لمصر وتقل جنوباً حتى ٢٠ مم مروراً بالقاهرة.

١-٢-٣ الجيولوجيـــــــا

أولاً : التكوين الجيولوجى

تكونت مصر على قاعدة أساسية صلبة قدمتها جوندوانا وبفرشات ارسابية متلاحقة قدمتها بحر تثيز، ومن ثم فقد تكونت مصر بالنمو التدريجى المتصل خطوة خطوة أفقياً من الجنوب إلى الشمال ورأسياً من أسفل إلى أعلى حتى تحولت من نواة إلى أرض مصر الحالية. وتوجد تكوينات الزمن الأركى القديم (الصخور النارية) فى جبال البحر الأحمر وجبال سيناء الجنوبية، أما تكوينات الزمن الأول فتوجد فى غرب سيناء وحول جبل العوينات غرب مصر، اما تكوينات الزمن الثانى فتوجد فى مناطق قليلة متفرقة فى أنحاء مصر، وتكوينات الزمن الثالث توجد فى الصحراء الشرقية والغربية فى المنطقة بين القاهرة وقنا ومنطقة وادى النطرون غرب القاهرة، أما تكوينات الزمن الرابع (الكثبان الرملية) فتظهر فى الصحراء الغربية وعلى ساحل البحر المتوسط والمدرجات النهرية.

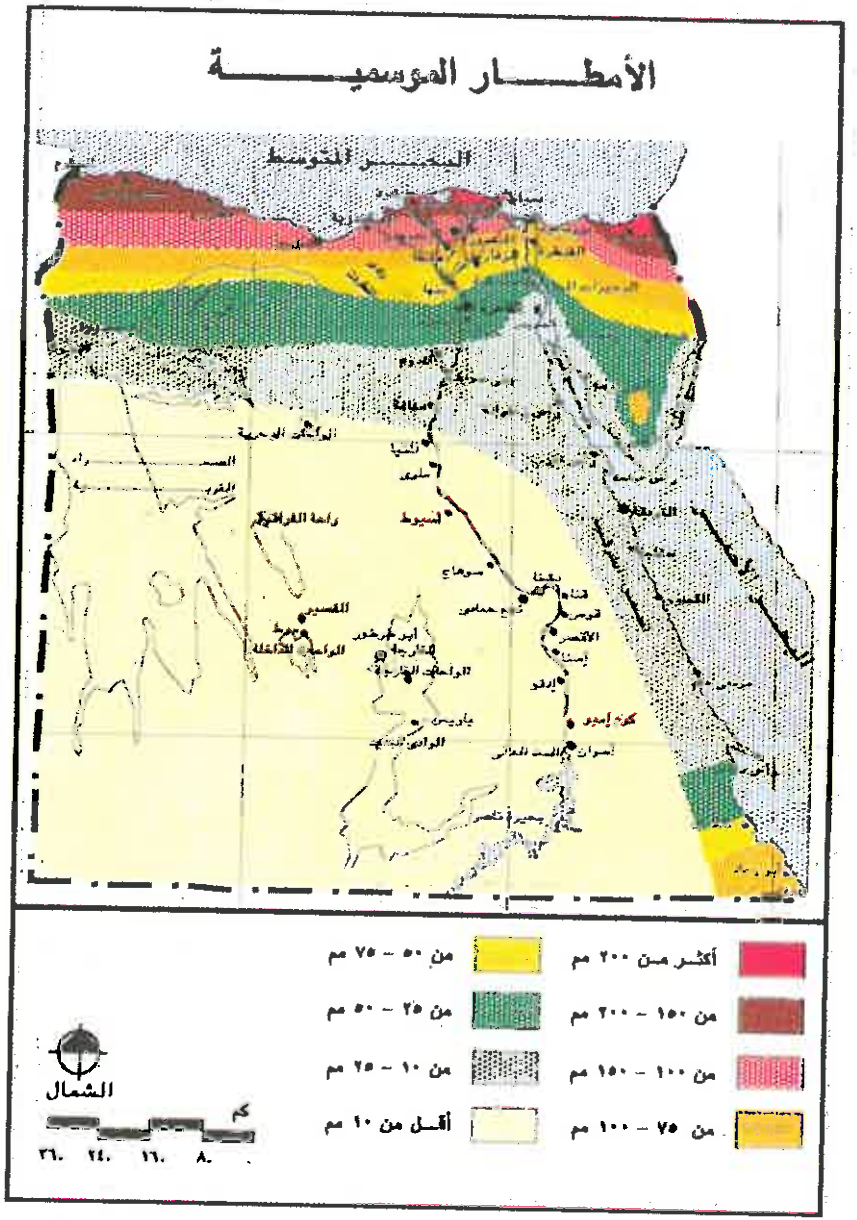

ثانياً : المياه الجوفية

أشارت الدراسات والبحوث إلى وجود مخزون مياه جوفى كبير فى الطبقات الرسوبية تحت وادى النيل من أسوان إلى المعادى بالقرب من القاهرة وقدر المخزون بحوالى ١٢٠ مليار م٣. أما بالنسبة للصحراء الغربية فتوجد المياه الجوفية فى طبقة الخرسان النوبى المساميه والتى تستقر على قاعدة صخور الدرع الصماء غير المنفذه، وأن درجة ملوحة المياه الجوفية بالصحراء الغربية أقل من مثيلتها بوادى النيل، وإن عمق المياه الجوفية يقل بانتظام من الجنوب إلى الشمال من حوالى ٤٠٠ - ٦٠٠ م فى الخارجة إلى من ١٥٠ - ٢٥٠ م فى الداخلة إلى الصفر فى منخفض القطارة إلى مادونه بعد ذلك، وأن أعذب المياه هى أبعدها غورا. أما بالنسبة للصحراء الشرقية فتقل بها المياه الجوفية نظراً لطبيعتها الصخرية.

ثالثاً : الثروة المعدنية

تعتبر المعادن إحدى المقومات الرئيسية للصناعة والتجارة بمصر ويمكن حصر أهمها وتصنيفها إلى معادن أساسية مثل الحديد والفوسفات والمنجنيز والفحم، ومعادن ثانوية مثل النحاس والنيكل والرصاص والزنك والذهب إلى جانب الصخور الصناعية مثل الكاولين والرمال البيضاء والسوداء والجبس والكوارتز وغيرها، ثم المعادن النادرة التى تدخل فى الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل اليورانيوم والباريت والكوبالت. أما بالنسبة للبترول فتنتشر حقول البترول والغاز الطبيعى فى مصر فى ثلاث مناطق: حوض خليج السويس، شمال الدلتا والمياه الإقليمية لمصر فى البحر المتوسط، وفى شمال الصحراء الغربية.

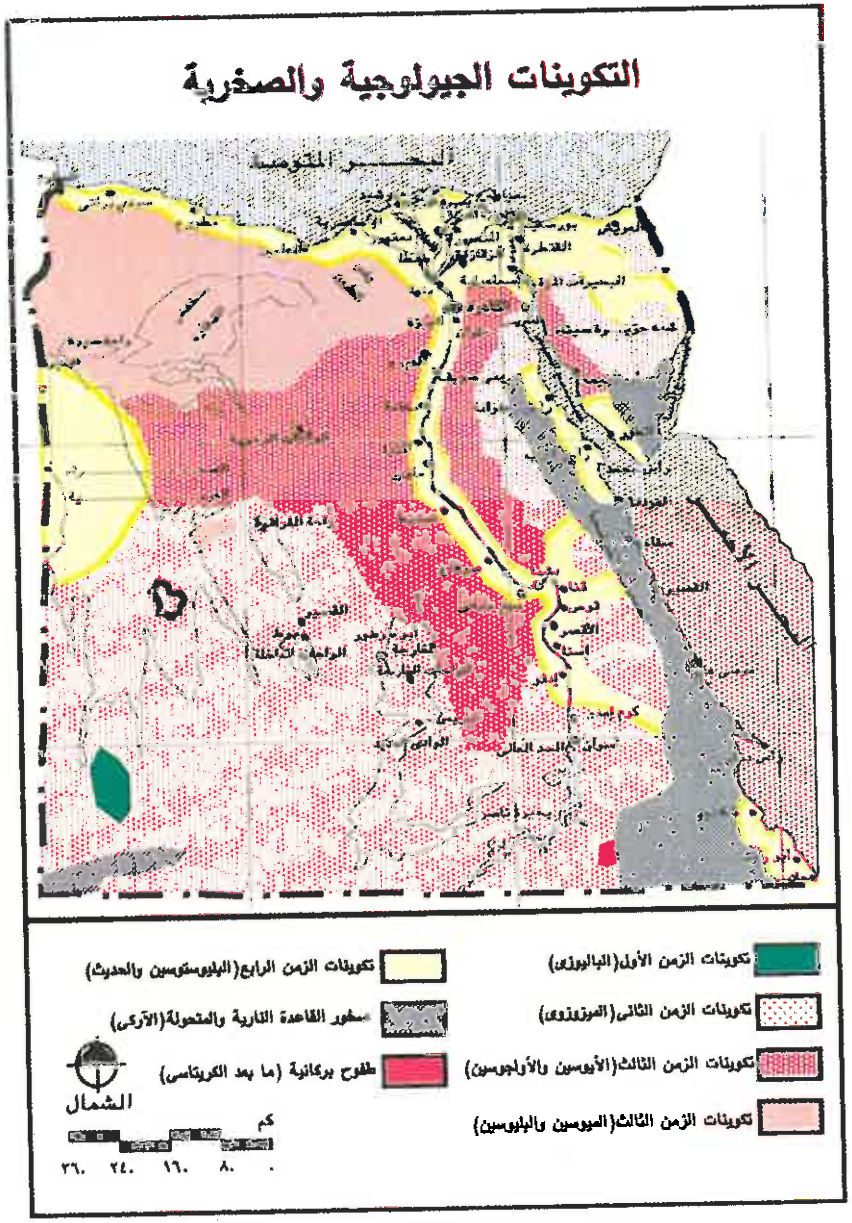

العيـــون الطبيعيـــة والآبـــار

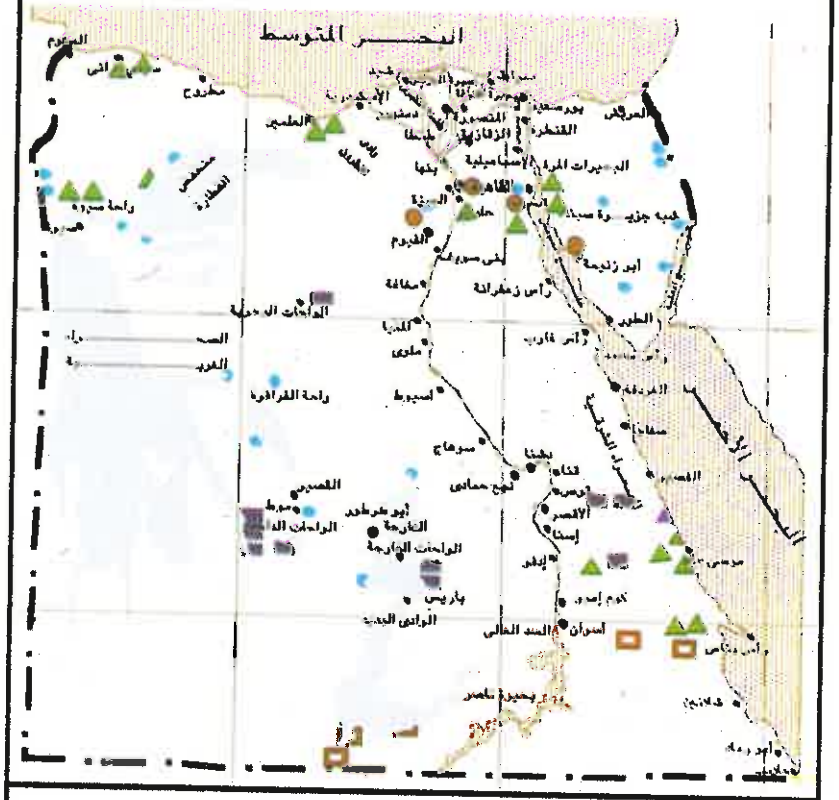

البتـــرول والثـــروة المعدنيـــة

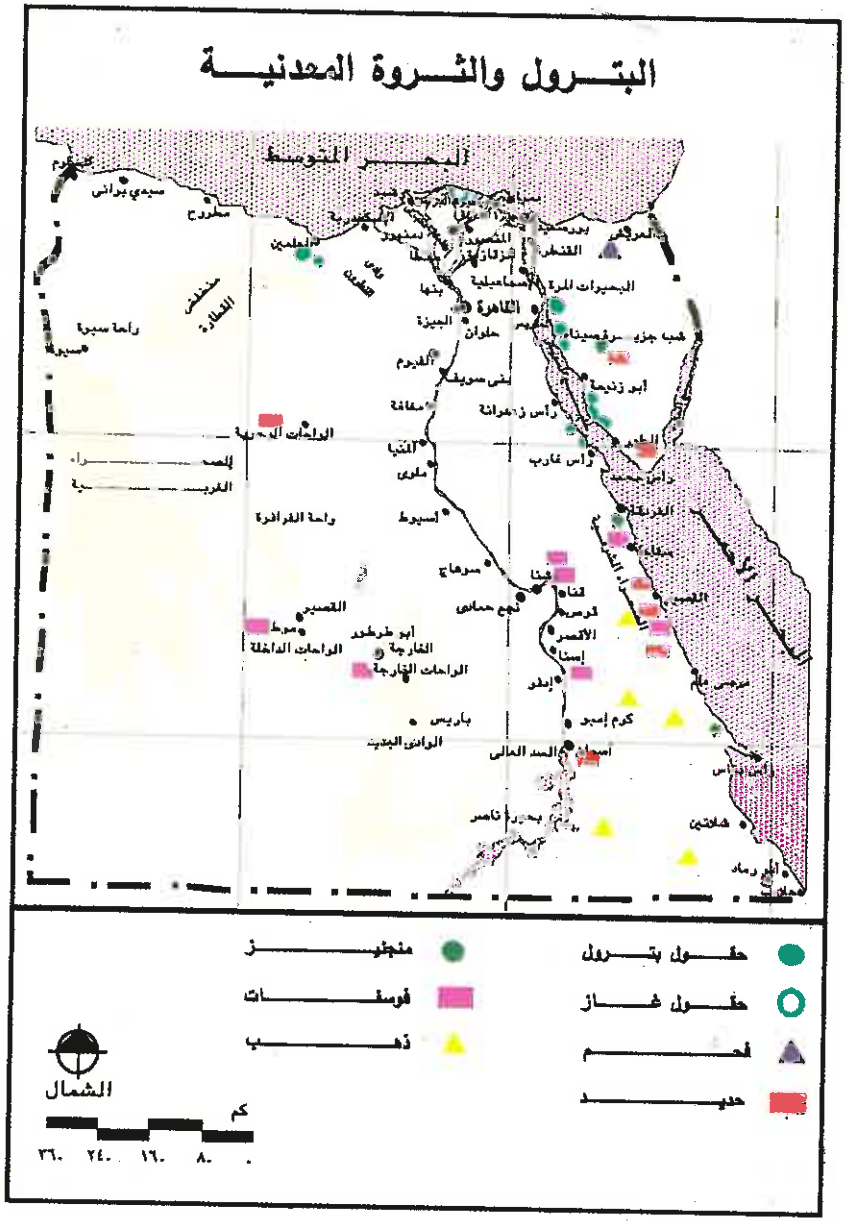

١-٢-٤ النباتات الطبيعية والحيوانات البرية

يمكن تقسيم مصر من حيث توزع النباتات الطبيعية والحيوانات البرية على النحو التالى:-

- ❑ إقليم البحر المتوسط: يختلف الغطاء النباتى باختلاف كمية المطر الساقطة ونوع التربة فنباتات الأجزاء الشمالية من الدلتا من النوع الذى يختزن العصاره فى أوراقه بسبب ارتفاع نسبة الأملاح فى التربة، أما بقية الإقليم فتظهر به النباتات الحولية فى السنوات المطيره بينما لايظهر فى السنوات قليلة المطر. وتنتشر فى هذا الإقليم الذئاب والثعالب والقطط والكلاب ومن الطيور الجارحة النسور.
- ❑ إقليم شبه الصحراوى : ويضم الجزء الجنوبى من مرتفعات البحر الأحمر وسيناء، والصورة العشبيه هى السائدة كما توجد بعض الأشجار كالسنط وغيرها. وتنتشر فى الإقليم الظباء والتياتل والأرانب البرية والنمور والضباع وبعض الطيور الجارحة.
- ❑ الإقليم الصحراوى : وتمثل فى الصحراء الغربية والهضبة الجيرية من صحراء مصر الشرقية إلى الشمال من ثنية قنا وبعض مواقع من القسم الأوسط من سيناء ولندره المطر تندر النباتات الطبيعية وتنتشر فى هذا الإقليم الظباء السمراء والخراف البرية والفهود والماعز البرى. ومن الطيور الجارحة النسور والبوم ومن الزواحف الثعابين والعقارب.

٢- الخصائص العمرانية

ليست المدينة أو القرية المصرية بوضعهما الحالى نتاج الفترة الزمنية الأخيرة فقط بل تمتد جذورها أبعد من ذلك إلى العصر الحجرى الحديث فهى نتاج معقد من العوامل والاتجاهات التى يصعب تتبعه لنياب الأثر والأدلة وإنطماسها أثناء تكوين بيئة الوادى والدلتا فى العصور الأخيرة. ويمكن تصنيف مراكز العمران فى مصر القديمة إلى ثلاثة أنماط رئيسية هى:

أولاً: المراكز العمرانية على حواف الوادى والدلتا: والتى تتفق مع بداية الأستقرار البشرى فى مصر وتتفق مع اقتصاديات الرعى الصحراوى والاستزراع البكر وأبرز أمثلة لمراكز العمران فى هذه المرحلة نقاده والعمارنه والبدارى وهذره وسمانية ... إلخ.

ثانياً: مراكز العمران الباكره: وهى محصنه طبيعياً ضد الفيضان وتركزت على الجسور الطبيعية والأكوام والتلال الطبيعية والصناعية وقد تركت مسميات مراكز العمران الحالية دلالات أيزوغرافية مثل تل أتريب (بنها) واليهودية (شبين القناطر) وتل اشتيك (بابيس) وتل الجراد (أنشاص) والتلين (منيا القمح) والكوم الطويل (بيلا) وشبين الكوم (قطور) ... إلخ.

ثالثاً: مراكز العمران النامية فى مرحلة مابعد الأستقرار الأول: وهذه المراكز العمرانية وليده التوسع فى التحكم فى نظم الرى فنشأت مراكز عمرانية تالية على جسور الأحواض الزراعية كما ظهرت مراكز جديدة مرتبطة بالتوسع فى الزراعة الصيفية ومراكز عمرانية جديدة وليدة الوظائف العسكرية والسياسية وغيرها.

وبالنظر إلي هذه المراكز العمرانية بتلك العصور وما تلتها فإنه يتضح أن غالبية هذه المراكز العمرانية قد اندثر وتلاشى بتأثير عوامل عديدة ولم يتبق

إلا البعض منها شاهدة فقط على هذه الحضارات فى صورة اثار قديمة.
ويمكن تصنيف هذه الآثار إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

الآثار الفرعونية :

تتمثل فى مدن الموتى التى تضم المقابر والمعابد الجنائزية ومعابد الآلهة والأهرامات. وأهم مناطق هذه الآثار بمصر تقع فى الوجه القبلى بالأقصر وأسوان وكوم أمبو وإدفو وأبوسمبل وتل العمارنة بالمنيا وبالوجه البحرى فى مناطق الأهرامات بالجيزة ودهشور وسقارة.

وتتنوع مواقع المناطق الأثرية، فمنها:
- مناطق منفصلة تماماً عن المعمور الحالى (تل العمارنة، أبوسمبل).
- مناطق على أطراف المعمور الحالى أو قريباً منها (أهرامات الجيزة، وادى الملوك، وادى الملكات بالأقصر).
- مناطق متداخلة فى قلب المعمور الحالى (معبد الأقصر وآثار أخميم).

طريق الكباش – الأقصر

الآثار اليونانية والرومانية والقبطية :

تعاقبت هذه الحضارات على مصر بدءاً بالحضارة اليونانية فى سنة ٣٣٣ ق.م. على يد الإسكندر الأكبر الذى إتخذ من الإسكندرية عاصمة له، ثم البطالمة من سنة ٣٢٣ إلى سنة ٣٠ ق.م، وكانت مكتبة الإسكندرية ودار الفنون أهم معالمها، وكذلك فنارة الإسكندرية وجزء من معبد فيلة، قصر أنس الوجود، معبد إدفو، وإحدى البوابات فى معبد الكرنك. ثم توالت الحضارة الرومانية سنة ٣٠ق.م.، وإستمرت إلى ٦٤١م، وكان من أهم آثار هذه المرحلة المبانى الحربية والدينية، ومنها حصن بابليون وعمود السوارى. ثم دخلت المسيحية مصر فى منتصف القرن الأول الميلادى، فوجد المصريون فيها عقيدة البعث وغلبت عليهم روح التأمل والزهد وحياة الرهبنة، فإهتموا ببناء الأديرة والكنائس التى تنتشر فى كل أنحاء مصر.

دير القديسة كاترين – سيناء

أما العمران الذى يمكن تتبعه ودراسته فيبدأ من عصر المدينة العربية وحتى الآن. وقد مر العمران منذ هذه الفترة بعدة مراحل كان لكل منها تأثيره علي تغير خصائص العمران حيث تتابعت عهود المدينة العربية (من سنة ٦٤٠ م)، عهد الحكم العثماني، فترة الحملة الفرنسية فى نهاية القرن ١٨، ثم عصر محمد على (فى بداية القرن ١٩)، والفترة التى شهدت إفتتاح قناه السويس فى أواخر القرن ١٩ وأخيرا الطفرة العمرانية التى حدثت بتأثير دخول الصناعة فى منتصف القرن العشرين.

وفيما يلى تلخيص لتأثير العوامل المختلفة فى كل مرحلة من هذه المراحل على النسق العمراني.

٢-١ العمران فى الفترة العربية

وتبدأ هذه الفترة بالفتح العربى لمصر سنة ٦٤٠ م وتنتهى بنهاية القرن الثامن عشر ، وأهم المدن فى الفترة الإسلامية كانت القاهرة العاصمة، الإسكندرية ودمياط باعتبارهما ميناءان هامان ومركزان صناعيان وميناء عذاب الذى يعتبر مركز تجمع الحجاج وسوق التجارة مع الهند وعدن بالإضافة إلى أسوان كميناء هام على نهر النيل، إذ كان المركز الطبيعى لتجارة النوبه وأواسط افريقيا وتجارة الهند لفترة طويلة، وقد تراجعت أهمية أسوان فى نهاية العصر الفاطمى إلى قوص - والتى تقع ضمن محافظة قنا حالياً - وأصبحت فى نهاية القرن الثامن الهجرى أكبر مدن الصعيد، إذ كانت قوص مستودعاً للبضائع التجارية الواردة من وسط أفريقيا واليمن وتطورت فى بداية العهد المملوكى لتصبح مديرية القوصية على درجة من الأهمية الإدارية والاقتصادية وأصبحت أسوان تابعة لها إدارياً واقتصادياً.

وهناك عدة عوامل مسئولة عن تدهور العمران فى مصر فى عهد الحكم العثمانى أهمها تحول التجارة الدولية إلى طريق رأس الرجاء الصالح ونضوب الموارد المالية نتيجة التحول عن الطرق المصرية وجلب وتهجير الحرفيين المصريين إلى الآستانه وغيرها.

وكان المسجد الجامع من أهم العوامل التى كان لها تأثيرها فى تشكيل المدينة العربية بوجه عام. فقد أتضح أثره فى توجيه مسارات الطرق الرئيسية الموصلة إليه والتى كانت تستوعب مواكب الخلفاء السلاطين. وظهرت المبانى العامة والقصور الكبيرة على جوانب هذه الطرق الرئيسية.

وقد جذبت هذه الحركة بالتبعية الأنشطة التجارية المحلية على طول هذه الشوارع فى أقسام متخصصة بنوعيات خاصة من البضائع. وقد إرتبطت الساحة العامة للمدينة بالمسجد الجامع مع وجود المناطق المفتوحة فى أفنية المبانى العامة أو الخاصة أو فى وسط الرحبة (مجموعة مساكن).

الجامع الأزهر - القاهرة

٢-٢ عمران مصر فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين

حين قدمت الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن (١٨) قامت بتسجيل الإمكانات الطبيعية والاقتصادية بمصر (كتاب وصف مصر) وإستفاد منها محمد على فى إرساء نهضته الاقتصادية والاجتماعية فى بداية القرن (١٩) وقد صحب التوسع الاقتصادى تغيراً عمرانياً إيجابياً يرتكز على عدة محاور أهمها:

- ❑ استصلاح الأراضى بهوامش الدلتا الغربية والشرقية والشمالية والوادى على نطاق واسع اعتماداً على التوسع فى عمليات تخزين مياه النيل والتحكم فيها مما أدى إلى قيام مجتمعات جديدة تدل عليها مسميات المراكز العمرانية الجديدة (العزب والابعاديات والمنشيات ... إلخ).
- ❑ إنشاء شبكة متكاملة من الترع والمصارف الزراعية انتشرت فى ربوع الريف المصرى مما أدى إلى ظهور مراكز عمرانية فى أماكن أبعد من القرى الرئيسية.
- ❑ دخول السكك الحديدية فى مصر وأثرها على العمران الريفى والحضرى فقد حدثت تغيرات إدارية فى الكثير من المراكز العمرانية البعيدة عن محطات السكك الحديدية وتم اختيار مراكز جديدة قريبة من هذه المحطات فمثلا أصبحت عاصمة مديرية الغربية فى طنطا بدلاً من مدينة المحلة الكبرى وذلك لوقوع الأولى على السكك الحديدية.
- ❑ كان لدخول الصناعة فى منتصف القرن العشرين أكبر الأثر فى تضخم المدن القديمة مثل القاهرة والإسكندرية وظهور مراكز صناعية جديدة مثل كفر الزيات وكفر الدوار.
- ❑ كان لافتتاح قناة السويس بين البحر الأحمر والبحر المتوسط واطراد كثافة الحركة النقلية فى القناة أن ظهرت عدة مدن مثل الاسماعيلية وبورسعيد وأدى هذا إلى نموها السريع ونمو مدينة السويس بشكل مطرد.

ويقتصر العمور المصرى الرئيسى على الوادى والدلتا بكثافة كبيرة، وتنخفض الكثافة العمرانية خارجها فى الأشرطة الساحلية الضيقة والمواضع التى تتوافر فيها المياه فى الصحراوات الشرقية والغربية المتمثلة فى الواحات (الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوه فى الصحراء الغربية).

ولقد تأثرت الملامح العمرانية للمدينة فى هذه المرحلة بالنهضة التى شهدتها مصر فى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حيث امتدت إليها يد التعمير والتحديث لتتناسب مع التغيرات المستجدة، فشقت الشوارع الواسعة والمستقيمة، وانتشرت الحدائق والمناطق المفتوحة وظهرت الأحياء الجديدة بأنماط عمرانية مستحدثة تمثل تقليدا للمدينة الأوربية آنذاك حيث اتجه تخطيط المدينة ليأخذ الشكل الشبكي المتعامد.

٢-٣ النسق العمرانى الحالى

لقد تأثر النسق العمرانى المصرى الحالى بطبيعة الحال بالمراحل المتلاحقة التى شهدتها مصر وخاصة منذ عصر المدينة العربية، فالعمران الحالى ما هو إلا نتاج لطريق الحياه فى هذه العصور التاريخية، فالوظائف الحالية للعديد من المدن المصرية تعكس النظام المركزى وتركز بصفة أساسية على أدوار تحددت لها فى فترات سابقة، وينطبق ذلك على مدن الوادى والدلتا والتى تأثرت إلى حد كبير بمشروعات الرى والصرف والطرق والسكك الحديدية وخاصة فى عصر محمد على. بالإضافة الى بعض المدن التى شهدت رواجا اقتصاديا بإعتبارها منافذ هامة على البحرين المتوسط والأحمر مثل دمياط

والاسكندرية والسويس وبورسعيد، ومازالت قناة السويس تؤدى دورا بارزا فى تطوير النشاط الاقتصادى للمدن الواقعة عليها، وعليه فإنه يتحكم فى شكل ونمط التوزيع القومى للسكان والأنشطة البشرية فى مصر فى الوضع الراهن عدة حقائق جغرافية وطبيعية تعتبر التحدى الحقيقى لعملية التنمية، وتلك الحقائق ليست ثوابت لايمكن تغيرها ولكن يمكن اعتبارها متغيرات فى الأجل الطويل نظراً لامكانية تعديلها أو الاستفادة من وجودها بقدر الامكان. والجزء المأهول الذى يمثل حوالى ٤ ٪ من المساحة الكلية يحتوى على مايقرب من ٩٧ ٪ من إجمالى السكان بينما ٩٦ ٪ من المساحة الكلية لايضم إلا ٣ ٪ تقريباً من إجمالى الجمهورية ، وهو شريط ضيق يمتد بطول انبلاد من الجنوب إلى الشمال ثم يتفرع فى شكل مروحه فى أقصى طرفه الشمالى. ويتركز سكان الصحراء الغربية فى الواحات نظراً لعوامل الاستقرار بها من مياه وزراعة، أما فى الصحراء الشرقية فالسكان مبعثرون فى الأودية والسفوح وحول الأبار وهم رعاه فى المقام الأول، كذلك يتركز السكان فى السهول الساحلية للبحر المتوسط والبحر الأحمر.

وتشمل دراسة النسق العمرانى المصرى الحالى: تقسيم الأقاليم والمحافظات، والملامح العمرانية الحالية للمدن والقرى كما يتضح فيما يلى:

٢-٣-١ الأقاليم والمحافظات

قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية بموجب القرار رقم (٤٩٥) لسنة ١٩٧٧ ولكن تم تعديله بالقرار (١٨١) لسنة ١٩٨٦ حيث ضم إقليم مطروح إلى إقليم الإسكندرية ، وبذلك أصبح عدد الأقاليم التخطيطية سبعة أقاليم فقط.

وفى إطار هذا التقسيم الإقليمى تنقسم جمهورية مصر العربية إلى ٢٦ محافظة كما يلى:-

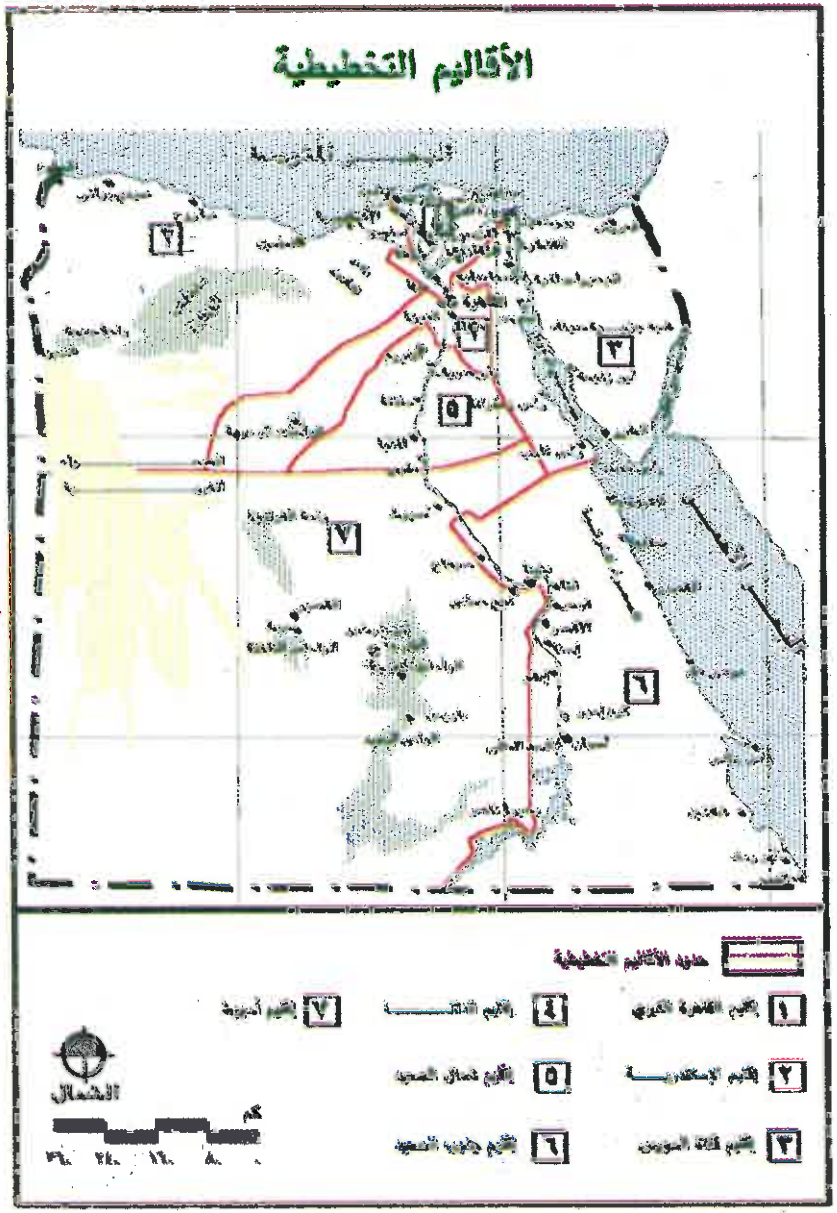

- إقليم القاهرة الكبرى: القاهرة - الجيزة - القليوبية.
- إقليم الإسكندرية: الإسكندرية - البحيرة - مطروح.
- إقليم قناة السويس: شمال سيناء - جنوب سيناء - بور سعيد - الاسماعيلية - السويس - الشرقية - جزء من شمال محافظة البحر الأحمر.
- إقليم الدلتا: كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - دمياط - الدقهلية.
- إقليم شمال الصعيد: بنى سويف - الفيوم - المنيا - جزء من شمال محافظة البحر الأحمر.
- إقليم جنوب الصعيد: سوهاج - قنا - أسوان - الجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر.
- إقليم أسيوط: أسيوط - الوادى الجديد.

وينص القرار المشار إليه على أن تشكل بكل من هذه الأقاليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمى وهيئة للتخطيط الإقليمى. وتشمل المحافظة والمركز والمدينة والقرية والحى كما تتولى كل فى إطار إختصاصها جميع الإختصاصات التى تتولاها الوزارات ذلك فيما عدا المرافق القومية ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.

ويعد أخذ رأى الوزير المختص بالإدارة المحلية تباشر الوحدات المحلية إختصاصها عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية والإدارية ممثلة فى رئيس الوحدة المحلية والمجلس التنفيذى والجهاز الإدارى بالوحدة المحلية.

٢-٣-٢ الملامح العمرانية للمدن والقرى

أولا : المدن

لكل محافظة من محافظات مصر عاصمة إدارية تضم المديريات التعليمية والصحية والأمن والزراعة والشئون الاجتماعية والإسكان وغير ذلك من مديريات الخدمات إلى جانب الإدارة العامة كما تنقسم كل محافظة إلى عدة مراكز إدارية بكل منها مدينة مركزية يتوافر بها مستويات فرعية من الخدمات المذكورة وقد يكون فى داخل المركز مدن تابعة للمدن المركزية إدارياً.

ويبلغ عدد المدن فى جمهورية مصر العربية ١٨٨ مدينة تنقسم طبقاً لمستوياتها الإدارية على النحو التالى:-

- عواصم المحافظات: وتمثل نحو ١٥ ٪ من إجمالى عدد المدن المصرية.
- مدن مركزية: وتمثل حوالى ٨٠ ٪ من مجموع المدن المصرية.
- مدن ليس لها دور إدارى: وتبلغ نسبتها حوالى ٥ ٪ من إجمالى عدد المدن.

ومن خلال دراسة الفئات الحجمية للمدن المصرية طبقاً لتعداد ١٩٨٦ يتضح مايلى:

- المدن المليونية :

وتنحصر هذه الفئة فى مدن القاهرة والاسكندرية والجيزة - وسكان هذه المدن يمثلون حوالى ٥٤ ٪ من مجموع سكان الجمهورية.

- مدن من ٠٠٠ ر١٠٠ إلى ٠٠٠ ر٥٠٠ نسمة:

وتضم هذه الفئة عشرين مدينة بنسبة نحو ١١ ٪ من عدد المدن ويلاحظ أن بعض المحافظات تضم أكثر من مدينة من هذه الفئة من فئات الحجم مثل

محافظة الغربية (المحلة الكبرى - وطنطا) - ومحافظة البحيرة (دمنهور - كفر الدوار) وتمثل هذه المجموعة حوالى ٢١ ٪ من مجموع سكان المدن ١٩٧٦ - وبذلك تكون فئة الحجم أكثر من ٠٠٠ ر ١٠٠ نسمة - تمثل ٧٥ ٪ من إجمالى سكان المدن ١٩٧٦ - فى حين تمثل فئات الأحجام الأخرى مجتمعة ٢٥ ٪ من سكان المدن المصرية.

❑ مدن من ٠٠٠ ر٥٠ إلى ٠٠٠ ر١٠٠ نسمة:

تضم هذه الفئة ٣٢ مدينة تمثل حوالى ١٧ ٪ من إجمالى عدد المدن بالجمهورية.

❑ مدن من ٠٠٠ ر٣٠ إلى ٠٠٠ ر ٥٠ نسمة:

وتضم هذه الفئة ٤٣ مدينة أى حوالى ٢٣ ٪ من عدد المدن ويندرج تحتها معظم المدن المركزية بالمحافظات بإستثناء محافظات الحدود.

❑ مدن من ٠٠٠ ر ٢٠ إلى ٠٠٠ ر ٣٠ نسمة:

وتضم هذه الفئة ٣٥ مدينة تمثل حوالى ١٩ ٪ من إجمالى المدن.

❑ مدن من ٠٠٠ ر ١٠ إلى ٠٠٠ ر ٢٠ نسمة:

وتضم هذه الفئة ٢٢ مدينة تمثل حوالى ١٢ ٪ من إجمالى عدد المدن.

❑ مدن أقل من ٠٠٠ ر ١٠ نسمة:

وتضم هذه الفئة ٣٣ مدينة تمثل نسبة أقل من ١ ٪ من إجمالى سكان المدن وحوالى ١٨ ٪ من مجموع عدد المدن وتقع هذه المجموعة بمحافظات الحدود بالإضافة إلى بعض المحافظات غير الحضرية.

أما شكل وتركيب المدينة فى الوضع الراهن فقد تأثر بالحضارات السابقة التى شهدتها هذه المدن فنجد المناطق القديمة (النواه) وهى تعكس أسلوب

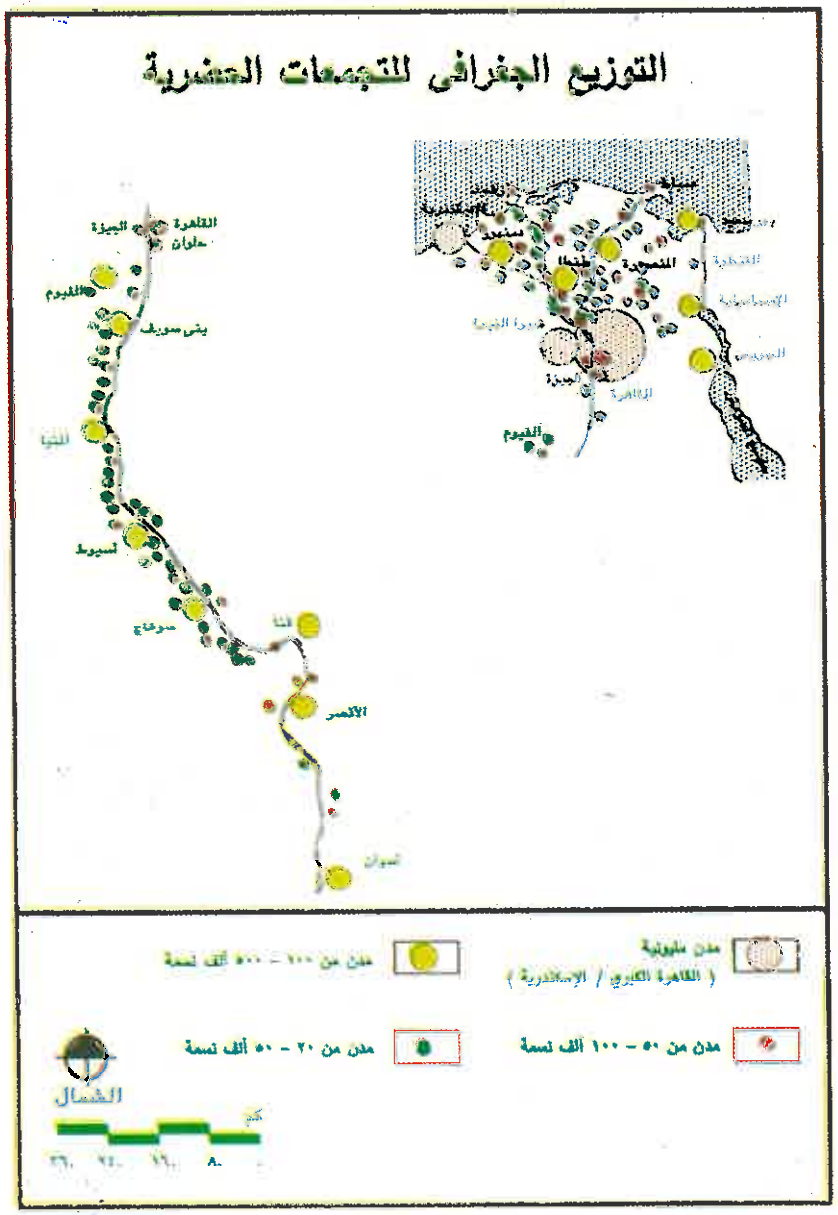

الحياه فى الفترات السابقة، كما نجد داخل المدينة الأحياء الحديثة وهى تعكس متطلبات العصر الحديث خاصة وأنه قد أستجد على المدينة خلال الأربعين عاما السابقة تغيرات جزرية عميقة أفقدتها التجانس والتوازن اللذين عرفت بهما لفترات طويلة، فقد نشأ حول المدينة ومتداخل معها العديد من الصناعات الكبيرة والمتوسطة بالإضافة الى إنشاء الجامعات الإقليمية فى بعض المدن الرئيسية دون ارتكاز على الأبعاد التخطيطية. وقد صحب ذلك إنشاء الطرق السريعة التى تربط بين المدن مما كان له آثاره السلبية على تضخم المدن وامتدادها فى كل اتجاه على حساب الأراضى الزراعية الخصبة المحيطة.

وقد ساعدت هذه العوامل على استشراء الإسكان العشوائي وتداخل استعمالات الأراضي المتعارضة بالإضافة إلى مشاكل الحركة والنقل وتلوث البيئة.

الفئات الحجمية للمدن المصرية عام ١٩٨٦

فئات الحجم	عدد المدن	٪
المدن المليونية	٣	١,٦
مدن من ٥٠٠ر٠٠٠ – ١٠٠ر٠٠٠	٢٠	١٠,٦
مدن من ١٠٠ر٠٠٠ – ٥٠ر٠٠٠	٣٢	١٧,٠
مدن من ٥٠ر٠٠٠ – ٣٠ر٠٠٠	٤٣	٢٢,٩
مدن من ٣٠ر٠٠٠ – ٢٠ر٠٠٠	٣٥	١٨,٦
مدن من ٢٠ر٠٠٠ – ١٠ر٠٠٠	٢٢	١١,٧
مدن أقل من ١٠ر٠٠٠	٣٣	١٧,٦
الإجمالى	١٨٨	١٠٠٪

ثانيا : القرى

يبلغ عدد الوحدات المحلية الريفية ٨٠٨ وحدة محلية بينما يبلغ عدد القرى ٤١٢٩ قرية طبقاً لتعداد ١٩٨٦.

أما توزيع أعداد القرى حسب الحجم السكانى فيتضح فيما يلى:

الحجم السكانى	عدد القرى	٪ من الإجمالى
☐ أقـــل من ٥ آلاف نسمة	٢٠٤٩	٤٩,٦
☐ من ٥ – ١٠ آلاف نسمة	١٣٢١	٣٢,٠
☐ من ١٠ – ١٥ آلاف نسمة	٣٨٠	٩,٢
☐ من ١٥ – ٢٠ آلاف نسمة	٢٦٨	٦,٥
☐ أكثـــر من ٢٠ ألف نسمة	١١١	٢,٧

يتضح مما سبق ارتفاع عدد القرى أكبر من ١٥ ألف نسمة حيث تبلغ ٣٧٩ قرية تمثل حوالى ٩٪ من إجمالى عدد قرى الجمهورية.

ويبرز من توزيع سكان الريف جغرافياً على محافظات الوادى والدلتا حقيقة مؤداها استقطاب محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة لعدد ١٣٧١ قرية وهو مايزيد عن نصف القرى بالدلتا (٥٥ر٦٪) وبما يمثل ثلث القرى فى مصر (٣٣ر٢٪) ، وتنتشر على مساحة تمثل ٣١ر٨٪ من المساحة المأهولة ويسكنها مايزيد عن ربع سكان الريف فى مصر.

والقرية مثل المدينة شهدت هى الأخرى تغيرات جذرية خاصة خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين، فلقد تأثر الهيكل العمرانى من نتائج التغيير الإجتماعى والإقتصادى لمجتمع القرية فإمتدت الأنشطة الحرفية والخدمات

الجديدة عند مداخل القرية وعلى الطرق الرئيسية بها على حساب الأراضى الزراعية، وأستخدمت فى بناء الإمتدادات السكنية الجديدة مواد مستمدة من المدينة وإرتفعت بعض المبانى إلى أكثر من خمسة أدوار وإمتد التغيير إلى الكتلة السكنية القديمة بطريقة عشوائية، ودخل الإسكان الريفى لأول مرة السوق العقارى، وقد أدت هذه العوامل إلى إختفاء العديد من القيم الإجتماعية والبيئية والتى تميزت بها القرية منذ القدم، فقد إختفى المنزل المشيد من مواد محلية وإختفت كذلك الأنماط التصميمية للعمارة المحلية الملائمة للبيئة الطبيعية والإجتماعية.

القطاع	الإقليم	المحافظة	عدد المراكز بالمحافظة	عدد المدن بالمحافظة	عدد القرى بالمحافظة
وجه بحرى	إقليم القاهرة الكبرى	القاهرة	–	١	–
		الجيزة	٧	٩	١٦٦
		القليوبية	٧	٨	١٩١
		الإجمالى	١٤	١٨	٣٥٧
	إقليم الدلتا	المنوفية	٨	٩	٣٠٤
		الغربية	٨	٨	٣١٤
		كفر الشيخ	١٠	٩	٢٠٣
		دمياط	٤	٦	٥٨
		الدقهلية	١٠	١٢	٤٣٧
		الإجمالى	٤٠	٤٤	١٣١٦
	إقليم الاسكندرية	مطروح	–	٧	٤٩
		الاسكندرية	–	٢	–
		البحيرة	١٤	١٥	٤٥٧
		الإجمالى	١٤	٢٤	٥٠٦
	إقليم قناة السويس	سيناء الشمالية	٥	٦	٣٢
		سيناء الجنوبية	–	٨	٧٥
		بورسعيد	–	١	–
		الاسماعيلية	٤	٥	٢٧
		السويس	–	٢	–
		الشرقية	١٣	١٥	٤٧٦
		جزء من شمال البحر الأحمر	–	٢	٦
		الإجمالى	٢٢	٣٩	٦١٦
وجه قبلى	إقليم شمال الصعيد	بنى سويف	٧	٧	٢١٩
		المنيا	٩	٩	٣٤٥
		الفيوم	٥	٥	١٥٧
		جزء من شمال البحر الأحمر	–	٢	١
		الإجمالى	٢١	٢٣	٧٢٢
	إقليم جنوب الصعيد	سوهاج	١١	١١	٢٦٩
		قنا	١٢	١١	١٩٤
		أسوان	٤	٤	٨٤
		جزء من جنوب البحر الأحمر	–	١	٧
		الإجمالى	٢٧	٢٧	٥٥٤
	إقليم أسيوط	أسيوط	١١	١١	٢٣٨
		الوادى الجديد	–	٢	٢٠
		الإجمالى	١١	١٣	٢٥٨
الإجمالى	٧	٢٦	١٤٩	١٨٨	٤٣٢٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٦

٣- الخصائص الديموجرافية والإجتماعية

يتم فى هذا الجزء عرض الموقف السكانى الحالى بجمهورية مصر العربية وذلك من حيث تطور الحجم ومعدلات النمو والهجرة وخصائص السكان.

٣-١ تطور حجم ومعدلات النمو السكانى

تشير التعدادات السكانية * إلى أن سكان مصر قد تضاعف عددهم خلال خمسين عاماً (من ١٨٩٧ إلى ١٩٤٧) من ٩,٧ مليون نسمة إلى مايزيد على ١٨ مليون نسمة ، واستغرق تضاعف عددهم للمرة الثانية ثلاثين عاماً تقريباً (من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦) حيث بلغ حوالى ٣٦ مليون نسمة طبقاً لتعداد ١٩٧٦ . وتشير النتائج النهائية لتعداد عام ١٩٨٦ إلى أن عدد السكان داخل مصر بلغ حوالى ٤٨,٣ مليون نسمة فى حين أشارت تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ١٩٩٣/٧/١ إلى أن عدد السكان قد بلغ ٥٦,٩٨٤ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالى ٩٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ويوضح الجدولين التاليين تطور سكان محافظات الجمهورية في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٩٣ وكذا تطور معدلات النمو السنوية لسكان المحافظات في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٣.

وقد بلغ معدل النمو السكانى فى مصر ١,٥ ٪ سنويا فى بداية هذا القرن ثم تناقص لفترة ليبدأ فى الارتفاع سريعاً منذ الخمسينات، إلى أن بلغ ٢,٥ ٪ في الفترة من ١٩٦٠ حتي ١٩٦٦ ثم تراجع قليلاً خلال الفترة من ١٩٦٦ حتي ١٩٧٦ ليعاود الارتفاع مرة أخرى إلى أن بلغ ٢,٨ ٪ فى تعداد ١٩٨٦.

(*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

حجم سكان محافظات الجمهورية والأهمية النسبية لها إلى إجمالى الجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٩٣ (بالألف)

التعداد / المحافظات	١٩٤٧ حجم	١٩٤٧ ٪	١٩٦٠ حجم السكان	١٩٦٠ ٪	١٩٦٦ حجم السكان	١٩٦٦ ٪	١٩٧٦ حجم السكان	١٩٧٦ ٪	١٩٨٦ حجم	١٩٨٦ ٪	١٩٩٣ حجم السكان	١٩٩٣ ٪
القاهره	٢٠٨٠	١١,٠	٣٣٤٩	١٧,٩	٤٣٢٠	١٤,٠٠	٥٠٧٤	١٣,٨	٦٠٦٩	١٢,٦	٦٧٩٠	١١,٩
الاسكندريه	٩٦١	٥,١	١٥١٦	٨,٠	١٨٠١	٦,٠٠	٢٣١٨	٦,٣	٢٩٢٧	٦,١	٣٣٥٣	٥,٩
بورسعيد	١٦٥	٠,٩	٢٤٥	٠,٩	٢٨٣	٠,٩	٣٦٣	٠,٧	٤٠١	٠,٨	٤٥٦	٠,٨
السويس	١٠٧	٠,٦	٢٠٤	٠,٨	٢٦٤	٠,٩	١٩٤	٠,٥	٣٢٨	٠,٧	٣٨٩	٠,٧
دمياط	٢٥٩	١,٤	٣٨٨	١,٥	٤٣٢	١,٤	٥٧٦	١,٦	٧٤٠	١,٥	٨٧٠	١,٥
الدقهليه	١٤٤٤	٧,٦	٢٠١٥	٧,٧	٢٢٨٥	٧,٦	٢٧٢٧	٧,٤	٣٤٨٤	٧,٢	٤١٠١	٧,٢
الشرقيه	١٣٦٢	٧,٢	١٨٢٠	٧,٠	٢١٠٨	٧,٠	٢٦١٨	٧,١	٣٤١٤	٧,١	٤٠٧٣	٧,١
القليوبيه	٧٣٦	٣,٩	٩٨٨	٣,٨	١٢١٢	٤,٠٠	١٦٨١	٤,٦	٢٥١٦	٥,٢	٢٩٥١	٥,٧
كفرالشيخ	٦٨٣	٣,٦	٩٧٣	٣,٧	١١١٨	٣,٧	١٤٠٧	٣,٨	١٨٠٩	٣,٨	٢١٨٠	٣,٨
الغربيه	١٣٦٥	٦,٧	١٧١٥	٦,٦	١٩٠١	٦,٤	٢٢٩٣	٦,٢	٢٨٨٥	٦-	٣٣٤٢	٥,٩
المنوفيه	١١٣٩	٦-	١٣٤٨	٥,٢	١٤٥٨	٤,٩	١٧١١	٤,٧	٢٢٢١	٤,٦	٢٥٩٣	٤,٦
البحيره	١٢١٩	٦,٤	١٦٨٦	٦,٥	١٩٧٩	٦,٦	٢٤٦٤	٦,٧	٣٢٤٩	٦,٧	٣٨٥٣	٦,٧
الاسماعيليه	١٧٧	٠,٩	٢٨٤	١,١	٣٤٥	١,٢	٣٥٤	١,٠	٥٤٥	١,١	٦٥٦	١,٢
الجيزه	٨٥٢	٤,٤	١٣٣٦	٥,١	١٦٥٠	٥,٥	٢٤١٧	٦,٦	٣٧٢٥	٧,٧	٤٣٣٨	٧,٦
بنى سويف	٧٢٧	٣,٨	٨٦٠	٣,٣	٩٢٨	٣,١	١١١٠	٣,٠	١٤٤٩	٣,٠	١٧٥٩	٣,١
الفيوم	٦٧٠	٣,٥	٨٣٩	٣,٢	٩٣٥	٣,١	١١٤٢	٣,١	١٥٥١	٣,٢	١٩١٤	٣,٣
المنيا	١٢٦٨	٦,٦	١٥٦٠	٦,٠	١٧٠٦	٥,٧	٢٠٥٤	٥,٦	٢٦٤٥	٥,٥	٣٢٣٧	٥,٦
أسيوط	١٠٣٠	٥,٤	١٣٣٠	٥,١	١٤١٨	٤,٧	١٦٩٧	٤,٦	٢٢١٦	٤,٦	٢٧٢١	٤,٧
سوهاج	١٢٨٩	٦,٨	١٥٧٩	٦,١	١٦٨٩	٥,٦	١٩٢٥	٥,٢	٢٤٤٧	٥,١	٢٩٣٨	٥,٢
قنا	١١٠٦	٥,٨	١٣٥١	٥,٢	١٤٧١	٤,٩	١٧٠٩	٤,٦	٢٢٥٩	٤,٧	٢٨٠٧	٤,٨
أسوان	٢٩١	١,٥	٣٨٥	١,٥	٥٢١	١,٧	٦١٩	١,٧	٨٠٩	١,٧	١٠٠٢	١,٧
البحر الاحمر	٢٢	٠,١	٣٢	٠,١	٣٨	٠,١	٥٥	٠,٢	٩٠	٠,٢	١٠٩	٠,٢
الوادى الجديد	٣٣	٠,٢	٣٤	٠,١	٦٠	٠,٢	٨٥	٠,٢	١١٣	٠,٢	١٣٢	٠,٢
مطروح	٥٧	٠,٣	٧٤	٠,٣	٨١	٠,٣	١١٣	٠,٣	١٦١	٠,٣	١٧١	٠,٣
شمال سيناء	٤٩	٠,٣	١٢٦	٠,٥	١٣١	٠,٥	١٥٨	٠,٥	١٧١	٠,٤	٢١٠	٠,٤
جنوب سيناء									٢٩		٣٤	
إجمالى الجمهوريه	١٨٩٨٦	١٠٠	٢٦٠٣٧	١٠٠	٣٠٠٣٩	١٠٠	٣٦٧٧٤	١٠٠	٤٨٢٥٣	١٠٠	٥٦٩٨٤	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٦

* قدرت البيانات باستخدام النتائج النهائيه لتعداد ١٩٨٦ كأساس بأسلوب الزياده الطبيعيه وحسبت بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء.

* تم ضم قسم برج العرب إلى محافظة الاسكندريه فصلاً من محافظة مطروح إعتباراً من ١٩٩١/٢/١.

وتشير تقديرات التعبئة العامة والإحصاء لسنة ١٩٩٤ إلى تراجع المعدل إلى ٢٩ر٢ ٪. وهنا تجدر الاشارة إلى أنه رغم تراجعه فإن معدل النمو السكانى الحالى مازال مرتفعاً بدرجة كبيرة (إذا ماقورن بمتوسط معدل نمو سكان أوروبا في خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ البالغ ٠,٩ ٪)* مما يعوق جهود التنمية ويقضى على آمال الشعب فى الارتفاع بمستوى المعيشة. ولقد تأثر معدل نمو السكان فى تطوره وتوزيعه بالعوامل المؤثرة على النمو السكانى، وأهم هذه العوامل معدلات المواليد والوفيات والهجرة الداخلية، ويمكن إلقاء الضوء على هذين العاملين كما يلى:

٣-٢ معدلات المواليد والوفيات

نظراً لأن عامل الهجرة الخارجية ظل ضئيلاً حتى بداية التسعينيات فإن معدل النمو المرتفع هو نتيجة التفاعل بين المواليد والوفيات، إذ يلاحظ أن معدلات الوفاه الخام قد اتجهت نحو الانخفاض بصفة عامة - حيث بلغت حوالى ٢٥ لكل ألف من السكان حتى أواخر الاربعينيات - ثم انخفضت فى بداية الخمسينيات إلى حوالى ١٩ لكل ألف، ثم إلى ١٠ لكل ألف فى بداية الثمانينيات مما أدى إلى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد من ٣٩ سنة عام ١٩٥٢ إلى مايزيد على ٦٢ سنة في أوائل التسعينيات. كما انخفضت معدلات المواليد المسجلة من أكثر من ٤٠ لكل ألف من السكان فى منتصف الستينيات إلى ٣٤,٥ لكل ألف عام ١٩٧٢ ثم تذبذبت إرتفاعاً وانخفاضاً إلى أن بلغت ٣٧,٧ لكل ألف عام ١٩٨٦، ٣٦ر٦ لكل ألف عام ١٩٨٨ ثم ٣٢,٥ لكل ألف عام ١٩٩٠، ٣١ لكل ألف عام ١٩٩١ ثم ٢٩ر٢ لكل ألف من السكان عام ١٩٩٢.

(*) النشرة السنوية لاحصاءات منظمة الأمم المتحدة

معدلات النمو السنويه لسكان محافظات الجمهورية خلال الفترات من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٣

المحافظة	١٩٦٠-١٩٦٦	١٩٦٦-١٩٧٦	١٩٧٦-١٩٨٦	١٩٨٦-١٩٩٣ *
القاهرة	٣ر٩	١ر٩	١ر٨	١ر٥
الاسكندريه	٢ر٩	٢ر٦	٢ر٤	١ر٨
بورسعيد	٢ر٤	٧ر	٤ر٣	١ر٨
السويس	٤ر٤	-ر٣	٥ر٤	٢ر٤
دمياط	١ر٨	٢ر٩	٢ر٥	٢ر٢
الدقهلية	٢ر١	١ر٨	٢ر٤	٢ر٢
الشرقية	٢ر٥	٢ر٢	٢ر٧	٢ر٤
القليوبية	٣ر٥	٣ر٣	٤ر١	٢ر٢
كفر الشيخ	٢ر٣	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٦
الغربية	١ر٧	١ر٩	٢ر٣	-ر٢
المنوفية	١ر٣	١ر٦	٢ر٦	٢ر١
البحيرة	٢ر٧	٢ر٢	٢ر٨	٢ر٣
الإسماعيلية	٣ر٣	٠ر٣	٤ر٤	٢ر٥
الجيزة	٣ر٦	٣ر٩	٤ر٤	-ر٢
بنى سويف	١ر٣	١ر٨	٢ر٧	٢ر٦
الفيوم	١ر٨	-ر٢	٣ر١	٢ر٩
المنيا	١ر٥	١ر٩	٢ر٦	٢ر٨
أسيوط	١ر١	١ر٨	٢ر٧	٢ر٨
سوهاج	١ر١	١ر٣	٢ر٤	٢ر٥
قنا	١ر٤	١ر٥	٢ر٨	-ر٣
أسوان	٥ر١	١ر٧	٢ر٧	-ر٣
البحر الأحمر	٢ر٩	٣ر٩	٤ر٩	٢ر٦
الوادى الجديد	١ر١٠	٣ر٥	٢ر٩	٢ر١
مطروح	٢ر٤	٢ر٧	٣ر٧	٢ر٩
شمال سيناء	٧٤ر	١ر٩	٢ر٤	٢ر٨
جنوب سيناء				١ر٩
إجمالى الجمهورية	٢ر٥	-ر٢	٢ر٨	٢ر٥

(*) تقديرات عام ١٩٩٣ حسب بواسطة الجهاز المركزى بناء على معدلات المواليد والوفيات

٣-٣ الهجرة الداخلية

تعتبر الهجرة الداخلية عنصراً أساسياً من عناصر النمو والتوزيع السكانى لبعض المحافظات كما أنها تؤثر أيضا فى شكل المجتمع وخصائصه الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية من حيث التركيب النوعى والعمرى للسكان والحالة الزواجية والتعليمية ومستوى العمالة والتوزيع المهنى ومعدل الإعالة ومستوى الخصوبة وغير ذلك. وقد تنشأ عن الهجرة آثار ضارة إذا لم يخطط لها وهى المشاكل التى تنتج عادة من إنتقال أعداد من سكان الريف إلى المناطق الحضرية وما يترتب عليه من أعباء على البيئة المستقبلة وذلك من زيادة الطلب على المساكن والخدمات التعليمية والصحية ووسائل النقل والمواصلات إلى غير ذلك، وترجع هجرة الريفيين إلى المدن (أماكن الجذب) وبصفة خاصة المدن الكبرى نتيجة عدة عوامل أهمها:

- ❑ قوة جذب المدن الكبرى، وبصفة خاصة العاصمة حيث الأمل فى حياة أفضل ، ودخل أكثر استقراراً.
- ❑ تدنى الخدمات والمرافق فى الريف.
- ❑ تفتت الحيازة بالميراث، حيث توزع الحيازة وإن كانت صغيرة علي عدد كبير من الورثه فيكون نصيب الفرد حيازة قزمية وهي السمة السائدة في معظم القرى المصرية.
- ❑ ضيق الرقعة الزراعية بصفة عامة وبالتالى إرتفاع معدل الكثافة شخص/ فدان.
- ❑ إرتفاع تكلفة الأراضى القابلة للإستصلاح.

تيارات الهجرة الداخلية (طبقاً لتعداد سنة ١٩٨٦)

المحافظة	إلى	من	صافى الهجرة	الهجرة الداخلية إلى المحافظة ٪	الهجرة الخارجية إلى المحافظة ٪	صافى الهجرة + ، - ٪
القاهرة	٥٨١٩٤٢٦	٥١٨٩٨٠٤	+ ٦٢٩٦٢٢	١٢٫٣٤	-ر١١	+ ١٫٣٤
الأسكندرية	٢٨٣٤٩٩٥	٢٥٣٨٠٤٠	+ ٢٩٦٩٥٥	٦٫٠١	٥٫٣٨	+ ٠٫٦٣
بورسعيد	٣٨٥٩٣٥	٣٥٤٢٤٢	+ ٣١٦٩٣	-ر٨٢	-ر٧٥	+ ٠٫٠٧
السويس	٣١٩٣١٧	٢٦١٤٥٩	+ ٥٧٨٥٨	-ر٦٨	-ر٥٦	+ ٠٫١٢
جملة المحافظات الحضرية	٩٣٥٩٦٧٣	٨٣٤٣٥٤٥	+ ١٠١٦١٢٨	١٩٫٨٥	١٧٫٦٩	+٢٫١٦
دمياط	٧٢٦٨٨١	٧٧٤٣٥٩	- ٤٧٤٧٨	١٫٥٤	١٫١٤	- ٠٫١
الدقهلية	٣٤٣٨٤٩٩	٣٦٦٣٧٠٨	- ٢٢٥٢٠٩	٧٫٢٩	٧٫٧٧	- ٠٫٤٨
الشرقية	٣٣٥٧٧٢٠	٣٥٣٣٩٨١	- ١٧٦٢٦١	٧٫١٢	٧٫٤٩	- ٠٫٣٧
القليوبية	٢٤٦١٣٥٥	٢٢٦٦٨٩٥	+ ١٩٤٤٦٠	٥٫٢٢	٤٫٨١	+ ٠٫٤١
كفر الشيخ	١٧٧٢٦٥٢	١٨٠٥١٦١	- ٣٢٥٠٩	٣٫٧٦	٣٫٨٣	- ٠٫٠٧
الغربية	٢٨٣٩٥٦١	٢٩٧٦٧٨٤	- ١٣٧٢٢٣	٦٫٠٢	٦٫٣١	- ٠٫٢٩
المنوفية	٢١٨٨٦٣٦	٢٥٠٤٤٦٠	- ٣١٥٨٢٤	٤٫٦٤	٥٫٣١	- ٠٫٦٧
البحيرة	٣٢١٤٤٧٩	٣٢٥١٩٤١	- ٣٧٤٦٢	٦٫٨٢	٦٫٩٠	- ٠٫٠٨
الإسماعيلية	٥٢٨٨٣٧	٤٦٠٩٠٦	+ ٦٧٩٣١	١٫١٢	-ر٩٨	+ ٠٫١٤
جملة محافظات الوجه البحرى	٢٠٥٢٨٦٢٠	٢١٢٣٨١٩٥	- ٧٠٩٥٧٥	٤٣٫٥٣	٤٥٫٠٤	- ٠٫٥١
الجيزة	٣٥٩١٩٥١	٣٠٤٩١٢٠	+ ٥٤٢٨٣١	٧٫٦٢	٦٫٤٧	+ ٠٫١٥
بنى سويف	١٤٢٦٢٦٤	١٥٠٧٧٦٧	- ٨١٥٠٣	٣٫٠٢	٣٫٢٠	- ٠٫١٨
الفيوم	١٥٢٦١٣٤	١٥٩٩٢٠٤	- ٧٣٠٧٠	٣٫٢٤	٣٫٣٩	- ٠٫١٥
المنيا	٢٦٠٤٣٩٦	٢٦٧٦٦٤٤	- ٧٢٢٤٨	٥٫٥٢	٥٫٦٨	- ٠٫١٦
أسيوط	٢١٦٩٦٤٥	٢٣٥٧٦٥٧	- ١٨٨٠١٢	٤٫٦٠	-٥	- ٠٫٤
سوهاج	٢٤٠٩١٦١	٢٦٨٠٥٧٢	- ٢٧١٤١١	٥٫١١	٥٫٦٨	- ٠٫٥٧
قنا	٢٢٢٣٨١٥	٢٤١٠٤٩٥	- ١٨٦٦٨٠	٤٫٧٢	٥٫١١	- ٠٫٣٩
أسوان	٧٨٢٩١٦	٧٨٨٨٠٠	- ٥٨٨٤	١٫٦٦	١٫٦٧	- ٠٫٠١
جملة محافظات الوجه القبلى	١٦٧٣٤٢٨٢	١٧٠٧٠٢٥٩	-٣٣٥٩٧٧	٣٥٫٤٩	٣٦٫٢٠	- ٠٫٧١
البحر الأحمر	٨٣٢٤٥	٦٢٦٨٧	- ٢٠٥٥٨	-ر١٨	-ر١٣	+ ٠٫٠٥
الوادى الجديد	١٠٩٦٩٩	١١٤٩٦٥	- ٥٢٦٦	-ر٢٣	-ر٢٤	- ٠٫٠١
مطروح	١٥٤٠٣١	١٤٣٣٨٨	+ ١٠٦٤٣	-ر٣٣	-ر٣١	+ ٠٫٠٢
شمال سيناء	١٦٠٤٥٨	١٦٠٢٦٤	+ ١٩٤	-ر٣٤	-ر٣٤	-
جنوب سيناء	٢٤٥١٨	٢١٢٢٢	+ ٣٢٩٦	-ر٠٥	-ر٠٥	-
جملة محافظات الحدود	٥٣١٩٥١	٥٠٢٥٢٦	+ ٢٩٤٢٥	١٫١٣	١٫٠٧	+ ٠٫٠٦
إجمالى الجمهورية	٤٧١٥٤٥٢٦	٤٧١٥٤٥٢٥		١٠٠	١٠٠	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٦

وتؤدى الهجرة الداخلية إلى التباين فى مكونات النمو السكانى بين المحافظات، حيث تستقبل بعض المحافظات سكاناً يهاجرون إليها من محافظات أخرى فى حين تمثل بعض المحافظات مناطق للطرد البشرى، وبتحليل البانات الواردة بجدول تيارات الهجرة بين المحافظات المصرية وفقا لتعداد ١٩٨٦ يتضح ما يلى:

- ❑ المحافظات الحضرية: القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس وهى المحافظات الجاذبة حيثبلغ صافي الهجرة حوالى (+ ٢,١٦ ٪) وتأتي محافظة القاهرة على رأسها (+ ١,٣٤ ٪) تليها الإسكندرية (+ ٠,٦٣ ٪)، ثم السويس (+ ٠,٣ ٪) ثم بور سعيد (+ ٠,١٢ ٪) وتجدر الاشارة إلى أن كلا من محافظتى القاهرة والإسكندرية تستقطب حوالى ١٨,٣٥ ٪ من المهاجرين كنتيجة للتركيز الإدارى والخدمى والإنتاجى فيهما مما كان سبباً مباشراً فى تدهور البيئة العمرانية بشكل عام فى أجزاء عديدة من هاتين المحافظتين.
- ❑ محافظات الوجة البحرى: معظمها طاردة للسكان ماعدا كل من محافظتى القليوبية والاسماعيلية اللتين كانت بهما صافى الهجرة إيجابية ففى القليوبية بلغت (+ ٠,٤١ ٪) والاسماعيلية (+ ٠,١٤ ٪). أما أكثر المحافظات طرداً للسكان فى الوجة البحرى فكانت محافظة المنوفية حيث كان صافى الهجرة (- ٠,٦٧) ٪ يليها محافظة الدقهلية (- ٠,٤٨ ٪) ثم الشرقية (- ٠,٣٧ ٪)، الغربية (- ٠,٢٩ ٪). وأقل المحافظات الطاردة فى الوجة البحرى هى محافظة البحيرة (- ٠,٠٨ ٪)ثم كفر الشيخ (- ٠,٠٧ ٪) ثم دمياط (- ٠,٠١ ٪).
- ❑ بالنسبة لمحافظات الوجة القبلى: فقد كانت محافظة الجيزة هى الوحيدة الجاذبة للسكان وبنسبة تقارب صافى الهجرة لمحافظة القاهرة وهى ١,١٥ ٪ وذلك لدخولها فى نطاق إقليم القاهرة الكبرى وتطلع المهاجرين إلى إيجاد فرصة عمل بها. أما باقى محافظات الوجة القبلى فجميعها طاردة للسكان ولكن بنسب متفاوتة فقد جاءت محافظة سوهاج فى المقدمة إذ سجل صافى الهجرة بها - ٠,٥٧ ٪ يليها محافظة أسيوط وقنا فقد سجلتا (-٠,٤٠ ٪)، (- ٠,٣٩ ٪) على التوالى ثم بنى سويف (- ٠,١٨ ٪)ثم الفيوم (- ٠,١٥ ٪) وأقل المحافظات طرداً للسكان بالوجة القبلى هى محافظة أسوان حيث سجلت (- ٠,٠١ ٪).
- ❑ محافظات الحدود: معظمها جاذبة للسكان ماعدا محافظة الوادى الجديد حيث سجلت المحافظة صافى هجرة سلبياً ولكن بنسب لاتذكر وهى (- ٠,٠١ ٪) وأكثرها جذباً محافظة البحر الأحمر حيث بلغ صافى الهجرة الإيجابية إليها (+ ٠,٠٥ ٪) ثم مطروح (+ ٠,٠٢ ٪) أما محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء فصافى الهجرة بها صفر.

ويمكن تحديد عدد من التيارات التى تسلكها الهجرة الداخلية بمصر، وقد تصنف هذه التيارات على أساس محافظات إرسال وإستقبال المهاجرين

فبالنسبة لتيارات الهجرة على أساس مناطق الإرسال فهناك تيارين رئيسيين أحدهما من الصعيد والآخر من الدلتا ويتفرع منهما عشرة تيارات فرعية على النحو التالى:

تيارات الهجرة الخارجة من الصعيد :

- ❑ تيار من جنوب الصعيد (أسيوط وسوهاج وقنا) ويتجة إلى القاهرة الكبرى
- ❑ تيار من جنوب الصعيد إلى الإسكندرية.
- ❑ تيار من جنوب الصعيد إلى منطقة قناة السويس.

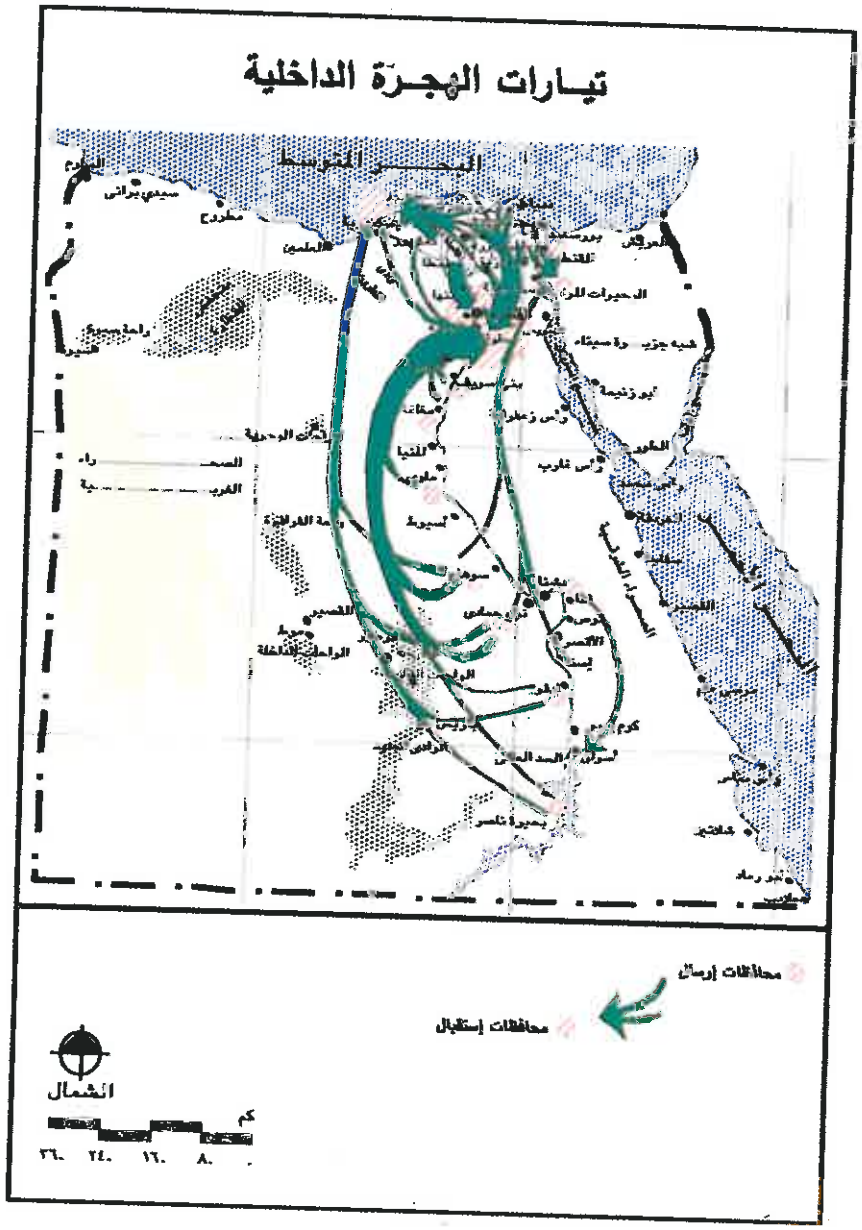

- ❑ تيار من جنوب الصعيد إلى ساحل البحر الأحمر.
- ❑ تيار من شمال الصعيد (المنيا وبنى سويف والفيوم) إلى القاهرة الكبرى.
- ❑ تيار داخلى فى جنوب الصعيد يخرج من محافظة قنا إلى محافظة أسوان.

تيارات الهجرة الخارجة من الدلتا

- ❑ تيار من الدلتا إلى القاهرة الكبرى ومعظم هذا التيار من جنوب الدلتا عامة ومن محافظة المنوفية خاصة.
- ❑ تيار من محافظات شرق الدلتا إلى منطقة قناة السويس.
- ❑ تيار من محافظات غرب الدلتا وشمالها إلى الإسكندرية.
- ❑ تيار داخلى من محافظات جنوب الدلتا إلى شمالها.

أما إذا قسمت هذه التيارات حسب المحافظات المستقبلة فإنها تصب فى الإتجاهات التالية:

- ❑ التيار المتجه إلى القاهرة الكبرى وهو أكبر التيارات حجماً وتغذيه تيارات فرعية من محافظات مصر كلها تقريبا فيما عدا منطقة قناة السويس والمحافظات الصحراوية.
- ❑ التيار المتجه إلى الإسكندرية ويغذيه تياران فرعيان أحدهما من جنوب الصعيد والآخر من غرب الدلتا وشمالها وهو يلى فى الأهمية التيار السابق .
- ❑ التيار المتجه إلى منطقة قناة السويس ويغذيه تيارات من جنوب الصعيد وشرق الدلتا.
- ❑ ثلاثة تيارات فرعية أحدهما إلى أسوان من قنا وثانيهما إلى شمال الدلتا من جنوبها والثالث يتجه إلى البحر الأحمر وسيناء قادماً من جنوب الصعيد.

٣-٤ توزيع السكان بين حضر وريف محافظات الجمهورية *

تشهد مصر منذ بداية القرن الحالي نموا حضريا مطردا ويتمثل ذلك في الزيادة المستمرة في نسبة سكان الحضر إلي إجمالي سكان الجمهورية وبدراسة توزيع السكان بين الحضر والريف بجمهورية مصر العربية نجد أن عدد سكان الحضر قد بلغ حوالى ٦ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٤٧ بنسبة ٣٣ ٪ من إجمالى الجمهورية، ارتفع إلى حوالى ١٠ مليون نسمة فى تعداد ١٩٦٠ بنسبة ٣٧ ٪ ، ووصل إلى ١٦ مليون نسمة فى تعداد ١٩٧٦ بنسبة ٤٣,٨ ٪ بمعدل نمو سنوى ٣,٢ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠/١٩٧٦ وهو مايزيد عن معدل نمو الجمهورية البالغ عددهم ٢,٢ ٪ لنفس الفترة في حين بلغ معدل النمو لسكان الريف ١,٤ ٪ سنويا وهذا إن دل فإنما يدل على ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر ويجدر الاشارة إلى أن أحد عوامل إرتفاع معدل نمو سكان الحضر يكمن في تحويل بعض القرى إلى وحدات حضرية والبعض الآخر نتيجة للهجرة خلال هذه الفترة، ويتتبع نمو سكان الحضر نجد أنه قد بلغ عددهم ٢١ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٨٦ بنسبة ٤٤ ٪ من إجمالى الجمهورية وبمعدل نمو سنوى ٢,٨ ٪ وهو مساوى لمعدل نمو الجمهورية وكذلك معدل نمو الريف فى نفس الفترة . وهنا يتبين أن الزيادة في نسبة سكان الحضر بدأت تتباطئ تباطئا شديدا اقترب من الثبات في تعدادي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وعلى الرغم من التزايد المستمر لدرجة التحضر فى جميع المحافظات إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً فى توزيع هذه النسبة فى عام ١٩٨٦ سواء على مستوى المحافظات نفسها (٤ محافظات فقط ذات درجة تحضر ١٠٠ ٪ فى حين أن ١٢ محافظة تصل فيها درجة التحضر إلى أقل من ٣٠ ٪) أما على مستوى الوجهين القبلى والبحرى فيتفوق الأخير

(*) يقصد بسكان الحضر المقيمين فى جميع المدن وماتشمله من أقسام وشياخات بأى محافظة، كما تعتبر محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس محافظات حضرية بالكامل.

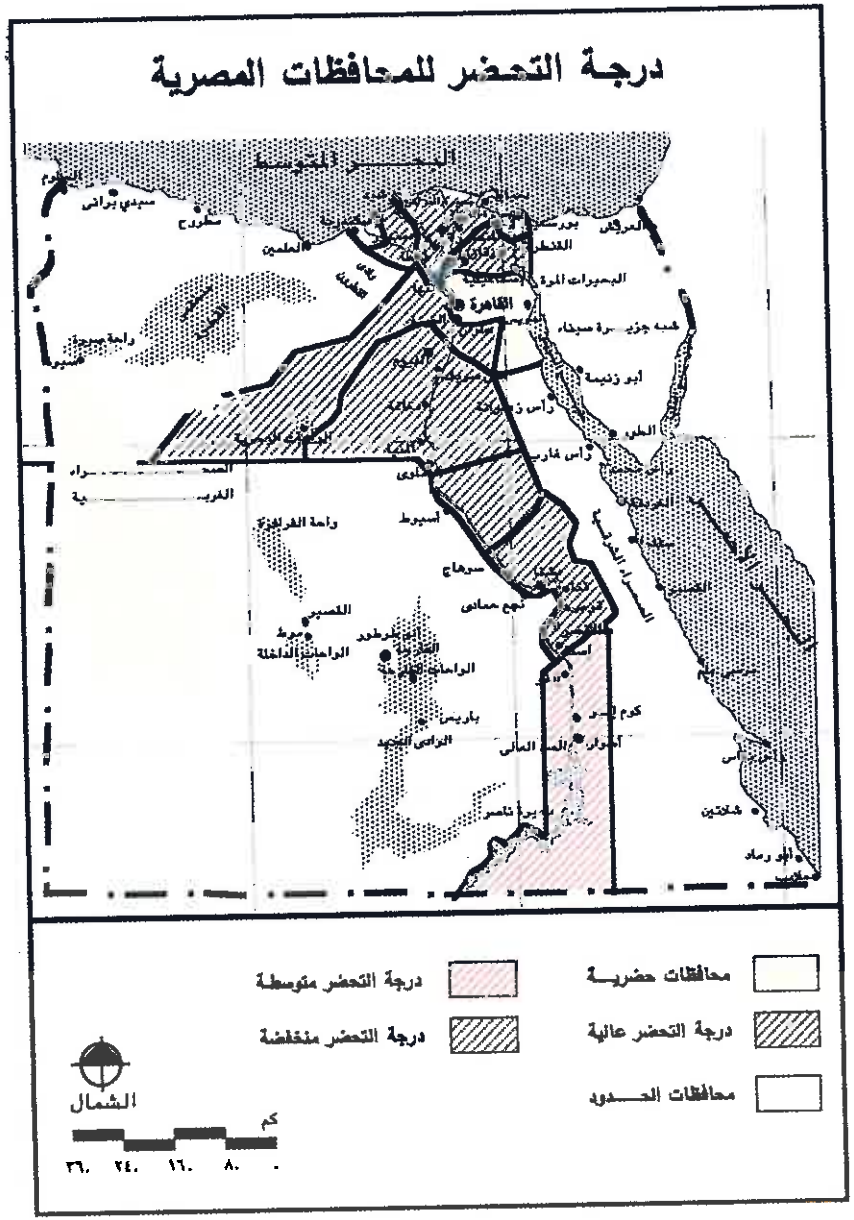

من حيث درجة التحضر والتى تصل إلى ٥٠,٥ ٪ مقابل ٣١,٦ ٪ للوجه القبلى. أما على المستوى الإقليمى فيزداد هذا التباين وضوحا حيث تتفاوت درجة التحضر بين ٨٢ ٪ إلى ٢٢ ٪ بين إقليمى القاهرة الكبرى وشمال الصعيد.

وجدير بالذكر أن ٤٢,٤ ٪ من سكان الحضر يعيشون فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فقد بلغ عدد سكان القاهرة ٦,٠٦٩ مليون نسمة فى عام ١٩٨٦ بزيادة مقدارها ٩٩٤٦٧٩ نسمة عن عام ١٩٧٦ ووفقا لتقدير عام ١٩٩٣ فقد بلغ عدد سكانها ٦,٧٩٠ مليون نسمة بزيادة قدرها (٧٢١٠٠٠ نسمة) عن عام ١٩٨٦ ورغم الزيادة فى عدد السكان إلا أن نسبة سكان القاهرة إلى الجمهورية تتجه نحو الانخفاض التدريجى فى التعدادات ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وتقدير عام ١٩٩٣ حيث سجلت النسب التالية على التوالى (١٤ ٪ ، ١٣,٨ ٪ ، ١٢,٦ ٪ ، ١١,٩ ٪).

كما قدر عدد سكان محافظة الاسكندرية فى عام ١٩٩٣ بحوالى ٣,٣٥٣ مليون نسمة بزيادة قدرها ٤٢٦١٤١ نسمة عن تعداد ١٩٨٦ ، ويمثل سكانها ٥,٩ ٪ من سكان الجمهورية وقد سجلت نسبة سكان الاسكندرية إلى الجمهورية انخفاضاً تدريجياً مثل القاهرة إلا أن هذا الانخفاض قد بدأ علي التوالي، من تعداد ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وتقدير ١٩٩٣ حيث سجلت ٦,٣ ٪ ، ٦,١ ٪ ، ٥,٩ ٪.

تطور نسب سكان الحضر في محافظات مصر (بإستثناء محافظات الحدود)
في الفترة من ١٩٢٧ – ١٩٨٦

المحافظة	عدد السكان ١٩٨٦	درجة التحضر					
		١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
القاهرة	٦٠٥٢٨٣٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأسكندرية	٢٩١٧٣٢٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بورسعيد	٣٩٩٧٩٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
السويس	٣٢٦٨٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المحافظات الحضرية	٩٦٩٦٧٧٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دمياط	٧٤١٢٦٤	٢٦,٨	٢٥,٨	٢٦,٧	٢٥,٠	٢٤,٨	٢٥,٢
الدقهلية	٣٥٠٠٤٧٠	١٥,٨	١٥,٥	١٧,٠	١٨,٠	٢٤,٠	٢٦,٢
الشرقية	٣٤٢٠١١٩	١٢,١	١٢,٨	١٤,٨	١٦,٢	٢٠,٢	٢١,١
القليوبية	٢٥١٤٢٤٤	١٦,٠	١٦,٥	١٩,٨	٢٥,٤	٤٠,٨	٤٣,٧
كفر الشيخ	١٨٠٠١٢٩	١٧,٢	١٦,٥	١٦,٨	١٧,٠	٢٠,٧	٢٢,٨
الغربية	٢٨٧٠٩٦٠	١٨,٩	٢٠,٣	٢٥,٦	٢٨,٢	٣٣,٣	٣٢,٧
المنوفية	٢٢٢٧٠٨٧	١٠,٥	١٠,٩	١٢,٤	١٣,٦	١٩,٧	٢٠,١
البحيرة	٣٢٥٧١٦٨	١٣,٧	١٤,٩	١٦,٦	١٨,٣	٢٤,١	٢٣,٥
الإسماعيلية	٥٤٤٤٢٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٩,٢	٤٨,٨
محافظات الدلتا	٢٠٨٧٥٨٦٨	٢٥,٧	١٥,٥	١٧,٩	١٠,٦	٢٦,٤	٢٧,٦
الجيزة	٣٧٠٠٠٥٤	١٣,٣	١٦,٢	٢٢,٠	٣٢,٥	٥٧,٠	٥٧,٥
بنى سويف	١٤٤٢٩٨١	١٨,١	١٧,٦	١٩,١	٢١,٣	٢٤,٨	٢٥,١
الفيوم	١٥٤٤٠٤٧	١٦,٢	١٧,٣	١٨,٨	١٩,٣	٢٤,١	٢٣,٢
المنيا	٢٦٤٨٠٤٣	١٣,٠	١٣,٥	١٥,٥	١٧,٢	٢١,٠	٢٠,٨
أسيوط	٢٢٢٣٠٣٤	١٨,٢	١٧,٦	٢٠,٢	٢١,٨	٢٧,٢	٢٧,٨
سوهاج	٢٤٥٥١٣٤	١٦,٨	١٦,٤	١٧,٠	١٨,١	٢١,٣	٢١,٩
قنا	٢٢٥٢٣١٥	١٢,٢	١٢,٢	١٣,٦	١٣,٧	٢٢,٩	٢٣,٣
أسوان	٨٠١٤٠٨	١٥,٢	١٦,٧	٢١,٠	٢٥,٥	٣٧,٩	٣٩,٩
الوجه القبلى	١٧٠٦٧٠١٦	١٥,٤	١٥,٦	١٧,٧	٢٠,٦	٣٠,٥	٣١,٦
إجمالى الجمهورية	٤٨٢٠٥٠٤٩	٢٦,٠	٢٨,٠	٣٣,٠	٣٧,٠	٤٣,٨	٤٣,٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
– كتاب الإحصاء السنوي – القاهرة – ١٩٨٥ / السكان والتنمية ١٩٨٧مع تحديث البيانات لعام ١٩٨٦ .

٣-٥ الكثافات السكانية لمحافظات الجمهورية

تزيد الندرة النسبية فى مساحة الأراضى المنزرعة وتركز السكان بهذه الأرض من مشكلة النمو السكانى السريع تعقيدا حيث يتركز أكثر من ٩٧ ٪ من السكان المصريين والذى بلغ عددهم ٥٦,٩٨٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣ فى حوالى ٤ ٪ * من مساحة الجمهورية التى تزيد قليلاً على مليون كيلو متر مربع (١,٠٠٢ مليون كم٢) تاركين الجزء الباقى (٩٦ ٪) ومعظمه صحراء ليضم أقل من ٣ ٪ فقط من مجموع السكان.

يلاحظ وجود تباينا واضحا في الكثافة السكانية في محافظات الجمهورية وهذا التباين ليس موجودا فقط بين المحافظات المختلفة بل في المحافظة الواحدة في سنوات التعداد المختلفة كما هو موضح بالجدول.

بتتبع الكثافة السكانية لمدينة القاهرة نجد أنها تتزايد بشكل ملحوظ حيث كانت الكثافة حوالي ١٥ ألف نسمة للكيلو متر المربع عام ١٩٦٠ قفزت علي مدي نحو ٣٣ عاماً تقريباً إلي حوالي ٣٢ ألف نسمة للكيلو متر المربع في عام ١٩٩٣ وبهذا فقد فاقت كثافة السكان بمدينة القاهرة كافة بمحافظات الجمهورية في جميع السنوات من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٣.

ونظرا للتغيرات التى طرأت علي مساحة بعض المحافظات (الاسكندرية/البحيرة/السويس/الجيزة) فإن المحافظات التى تلى محافظة القاهرة فى ترتيب الكثافة وهى محافظة بورسعد (٦,٣ ألف نسمة/كم٢) ثم محافظة الجيزة (٤,١ ألف نسمة/كم٢) تليها محافظة القليوبية (٢,٩ ألف نسمة/كم٢) ولعل قرب محافظتي الجيزة والقليوبية من القاهرة من الأسباب الرئيسية للإرتفاع الكبير فى متوسط الكثافة الذى سجلته هاتان المحافظتان.

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

تطور الكثافة السكانية لمحافظات الجمهورية في الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٣

الكثافة السكانية فرد/كم٢

المحافظات	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٣
القاهره	١٥ ٦٣٤	٢٣٧٢٧	٢٨٣٣٢	٣١٦٩٩
الاسكندريه	٥٦٦	٨٦٥	١٠٩٢	١٢٥١
بورسعيد	٦١٧	٣٦٤٢	٥٥٦٦	٦٣٢٧
السويس	٦٦٢	١١	١٨	٢٢
دمياط	٦٤٨	٩٤٦	١٢٥٧	١٤٧٧
الدقهليه	٥٨٢	٧٨٧	١٠٠٤	١١٨٢
الشرقية	٣٨٧	٦٢٧	٨١٨	٩٧٥
القليوبيه	١٠٤٧	١٦٧٢	٢٥١٣	٢٩٤٨
كفرالشيخ	٢٧٩	٤٠٨	٥٢٦	٦٣٤
الغربيه	٨٦٠	١١٨١	١٤٨٥	١٧٢١
المنوفيه	٨٩٠	١١١٧	١٤٥٠	١٦٩٢
البحيره	٣٦٧	٢٤٩	٣٢٢	٣٨٠
الاسماعيليه	٣٤٣	٢٤٤	٣٧٨	٤٥٥
الجيزه	١٢٢٨	٢٢٩٦	٣٥٢١	٤٠٩٩
بنى سويف	٦٥٥	٨٣٩	١٠٩٧	١٣٣١
الفيوم	٤٦٨	٦٢٤	٨٤٩	١٠٤٨
المنيا	٦٨٦	٩٠٩	١١٧٠	١٤٣١
أسيوط	٨٥٦	١١٠٨	١٤٢٧	١٧٥٢
سوهاج	١٠٢٥	١٢٤٤	١٥٨٢	١٨٩٩
قنا	٧٤٦	٩٢٢	١٢٢١	١٥١٧
أسوان	٤٣٧	٩١٤	١١٩٣	١٤٧٧
البحر الاحمر (٥)			٠,٤٤	٠,٥٤
الوادى الجديد (٥)			٠,٣٠	٠,٣٥
مطروح (٥)			٠,٧٦	٠,٨٣
شمال سيناء (٥)			٣,٢٩	٤,٠٢
جنوب سيناء (٥)				
الجمهـــــورية			٤٨,٣٦	٥٧,١١

(١) تشمل مساحة قسم العامرية

(٢) تشمل مساحة قسم عتاقة

(٣) تشمل مساحة وادى النطرون

(٤) لاتشمل مساحة الواحات البحرية

(٥) معظمها مناطق صحراوية

(٦) المساحة الإجمالية للجمهورية ٩٩٧٧٣٨,٤٠ كم٢ ولاتشمل المياة الاقليمية لجمهورية مصر العربية

وتعتبر محافظة سوهاج وأسيوط من أكثر محافظات الوجه القبلي (بعد محافظة الجيزة) فى الكثافة السكانية حيث سجلت كل منها على التوالى (١,٩ ألف نسمة/كم٢ ، ١,٨ ألف نسمة/كم٢) وتتقارب الكثافة فى كل من محافظة قنا، أسوان، المنيا، بنى سويف إذ تتراوح فيها ما بين ١,٣ ، ١,٥ ألف نسمة /كم٢. أما أقل المحافظات كثافة فى الوجه القبلي هى محافظة الفيوم إذ سجلت الكثافة بها ١,٠ ألف نسمة/كم٢ حسب تقديرات ١٩٩٣.

أما بالنسبة لمحافظات الوجه البحرى فتعتبر محافظة الغربية والمنوفية من أكثر محافظات الوجه البحرى فى الكثافات السكانية بعد محافظة القليوبية (٢,٩ ألف نسمة/كم٢) حيث سجلت كل منهما ١,٧ ألف نسمة/كم٢ تليهما محافظة دمياط والدقهلية فقد بلغت كثافتها ١,٥ ، ١,٢ ألف نسمة/كم٢ على الترتيب.

وأقل المحافظات كثافة فى الوجه البحرى هى الاسماعيلية والبحيرة حيث بلغت الكثافة السكانية بكل منهما ٠,٥ ، ٠,٤ ألف نسمة/كم٢.

❑ أما بالنسبة لمساحة الكتلة العمرانية على مستوى الريف أوالحضر فإنها لا توجد بيانات لها لأغلب المحافظات وقد تم الاستعانه بالدراسة التي اعدت بالهيئة العامة للتخطيط العمراني بخصوص التخطيط الإقليمي لمحافظتي الغربية وكفر الشيخ للتعرف علي كثافة الكتلة العمرانية لمدن طنطا وكفر الشيخ حيث يتبين الفارق بين حساب الكثافة السكانية على المساحة الإجمالية (مساحة الكردون) وحسابها بالنسبة للكتلة العمرانية فقط لمدن المحافظتين ففى مدينة طنطا على سبيل المثال نجد أن الكثافة العمرانية قد بلغت ٧١٠,٢ فرد /فدان فى حين بلغت الكثافة الإجمالية (داخل الكردون) ١٥٩,٤ فرد/فدان أي أن الكثافة العمرانية قد بلغت ٧١٠,٢ فرد/فدان في حين بلغت الكثافة الإجمالية (داخل الكردون)* ١٥٩,٤ فرد/فدان أي أن الكثافة العمرانية قد بلغت حوالى ٤ أضعاف ونصف الكثافة الاجمالية كما يلى:

الكثافة السكانية طبقاً للكردون والكتلة العمرانية ببعض المدن

المحافظة	المدينة	عدد السكان ١٩٨٦ بالألف	المساحة بالفدان			الكثافات فرد/فدان	
			الكردون	الكتلة العمرانية	الأراضى الزراعية	داخل الكردون	الكتلة العمرانية **
الغربية	طنطا	٣٣٤,٥	٢٠٩٨	٤٧١	١٦٢٧	١٥٩,٤	٧١٠,٢
	السنطة	٢١,٤	٦٠٠	١٤٠	٤٦٠	٣٥,٧	١٥٢,٨
	المحلة الكبرى	٣٥٨,٩	٤٥٨١	١٩٢٠	٢٦٦١	٧٨,٣	١٨٦,٩
	بسيون	٣٩,٦	٤٥٠	٢٢٦	٢٢٤	٨٨	١٧٥,٢
	زفتى	٦٩	١٨٥٧	٤٥١	١٤٠٦	٣٧,٢	١٥٢,٩
	سمنود	٤١,٧	١٩٣٨	٢٦٤	١٦٧٤	٢١,٥	١٥٨
	قطور	١٦,٥	٨٣٨	١٢٠	٧١٨	٥,١	٣٨,٧
	كفر الزيات	٥٨,١	٣٢١٧	٤٢٦	٢٧٩١	١٨,١	١٣٦,٤
كفر الشيخ	كفر الشيخ	١٠٢,٩	٢٠١٣	٧١٨	١٢٩٥	٥١,١	١٤٣,٣
	بلطيم	٢٦,٩	٣١٠	١٩٥	١١٥	٨٦,٨	١٣٧,٩
	بيلا	٤٧,٨	٩٥٢	٥٦٣	٣٨٩	٥٠,٢	٨٤,٩
	سيدى سالم	٣١,٧	١٠٠٥	٤٦٩	٤٠٦	٣١,٥	٦٣,٥
	قوة	٤٦	٤٦٩	٣١٠	١٥٦	٩٨,١	١٤٨,٤
	مطوبس	١٩,٥	٣٥٠	١٠٤	٢٤٦	٥٥,٧	١٨٧,٥
	دسوق	٧٨,١	١٢٨٥	٤٩٠	٧٩٥	٦٠,٨	١٥٦,٤

*الكردون : الحدود الإدارية للحضر ويضم الكتلة العمرانية وأراضي زراعية أو صحراوية

** الكتلة العمرانية : هي المساحة المشغولة بالاستخدامات العمرانية المختلفة (إسكان – خدمات – مرافق – أنشطة) الواقعة داخل أو خارج كردونات المدن أو زمامات القري ، بالإضافة إلي مايتخلل تلك المساحة من أراضي فضاء أو مزروعة أو مسطحات مائية بالإضافة إلي التقسيمات (مشروعات التقسيم) التي تم اعتمادها

٣-٦ الخصائص السكانية

تضم الخصائص السكانية الابعاد الديموجرافية والإجتماعية والإقتصادية للسكان ويظهر تشابك هذه الأبعاد الثلاثة عند دراسة كل من التركيب العمرى والحالة التعليمية والمهنية والزواجية ومتوسط حجم الأسرة. وتفيد دراسة هذه الخصائص عند وضع خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ورسم السياسات التعليمية والصحية وسوف نعرض بإيجاز لهذه الخصائص طبقا لما كانت عليه فى تعداد ١٩٨٦.

□ بلغت الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة (وهى فئة الأطفال) ٣٩,٣ ٪ من إجمالى السكان، أما الفئة الأساسية أو ماتسمى بالفئة المنتجة (١٥ - ٦٤ سنة) فقد بلغت ٥٦,٢ ٪ من إجمالى السكان. ويوضح الهرم السكانى توزيع الفئات العمرية، وهو يعكس خصائص المجتمعات النامية التى تتميز دائماً بتضخم القاعدة ودقة القمة. وهى تخضع فى المقام الأول إلى تركيبة النظام الإقتصادى الإنتاجى الثقافى فى المجتمع المصرى.

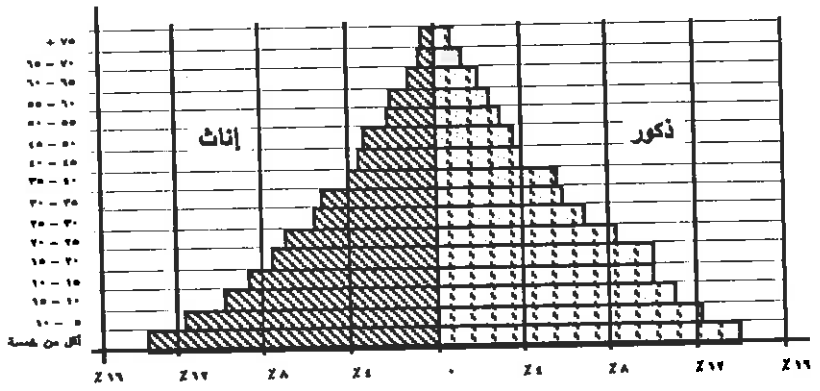

الهرم السكانى لجمهورية مصر العربية (تعداد ١٩٨٦)
(توزيع الفئات العمرية)

□ بلغت نسبة الأمية ٤٩,٦ ٪ من جملة السكان على مستوى الجمهورية (عشر سنوات فأكثر) وإذا ما إضفنا إليها من يقرأ ويكتب فقط من السكان على اعتبار أنهم أميون حقيقيون فإن النسبة الحقيقية تصل إلى ٧٠ ٪ كما تنتشر الأمية بين الإناث أكثر من الذكور حيث بلغت فى الأولى ٦٢,٥ ٪ بينما هى فى الثانية ٣٧,٨ ٪ .أما نسبة حملة المؤهلات المتوسطة والعليا فقد بلغت ٢٢ ٪ وتعتبر نسبة الذكور فيها أعلى من الإناث.

□ إتجه متوسط حجم الأسرة نحو الإنخفاض فى التعداد الأخير حيث كان ٥,٣ شخص فى عام ١٩٧٦ ووصل إلى ٥ أفراد عام ١٩٨٦ ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى لدى الأفراد بالإضافة إلى جهود برنامج تنظيم الأسرة.

□ أما عن معدل التزاحم فقد بلغ ١ر٥ فرد/غرفة فى المتوسط على مستوى الجمهورية وفقا لأخر تعداد فى عام ١٩٨٦.

□ يرتبط التوزيع المهنى بصفة عامة بالحالة التعليمية حيث تزيد نسبة الأمية الحقيقية بين العاملين بالزراعة وعمال الإنتاج والفعله أما حملة المؤهلات المتوسطة والعليا فأصحابهايعملون غالبا فى المهن الفنية والعلمية والإدارية والكتابية حيث نجد أن نسبة السكان ١٥ سنة فأكثر والذين يعملون فى الزراعة قد بلغت ٣٣,٥ ٪ يليها العاملون فى الخدمات والأعمال الهامشية والغير مصنفة وتمثل ١٩,٤ ٪ ثم عمال الإنتاج وتمثل ٢١,٨ ٪، أما عن مساهمة الإناث فى سوق العمل فهى تعتبر نسبة منخفضة حيث بلغت ١١,١ ٪.

□ بلغت نسبة من لم يسبق لهم الزواج من جملة السكان ٢٥,٤ ٪ أما نسبة المطلقين فقد بلغت ١ ٪. ونسبة المتزوجين بأكثر من زوجة بلغت ٢ ٪ من جملة السكان. وتنتشر هذه الظاهرة بالريف المصرى أكثر من الحضر كما أنها تنتشر بالوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى.

٣-٧ قوة العمل

٣-٧-١ العمالـــــة

زادت قوة العمل خلال الفترة بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ من ١٠,١٥ مليون نسمة إلى ١٣,٦٧ مليون نسمة بمتوسط زيادة سنوية ٣,٥٢ ٪ ويرجع ذلك نتيجة للزيادة السكانية من ناحية وكذلك نتيجة المساهمة المتزايدة للمرأة فى النشاط الاقتصادى. ويلغت نسبة القوى العاملة حوالى ٢٨,٤ ٪ من إجمالى السكان فى تعداد ١٩٨٦ على حين كانت ٢٧,٨ ٪ فى تعداد عام ١٩٧٦ وعلى الرغم من هذا التزايد إلا أن ذلك يعتبر أقل من المعدلات العالمية إذ تصل فى الدول المتقدمة إلى حوالى ٥٠ ٪ فى المتوسط و يوضح الجدول التالى تطور السكان وقوة العمل والمشتغلين خلال الفترة من (٨٢/٨١ - ٩٥/٩٤).

وسوف تظل الزراعة المانح الأول لفرص العمل وإن تراجعت نسبة العاملين فيها من ٣٣ ٪ فى خطة ١٩٩٢/٩١ إلى ٣٠,١ ٪ فى خطة ١٩٩٧/٩٦ مع تزايد نصيب الصناعة بحوالى ١ ٪ وتزايد نسب استيعاب العاملين فى قطاعات التشييد والبناء والنقل والمواصلات والتجارة والمال والخدمات الاجتماعية والشخصية بنسب تقل عن ١ ٪ فى كل الحالات وذلك رغم كثافة الإستثمار فى الصناعة نظراً لارتفاع تكلفة فرصة العمل فى الصناعة وغيرها من القطاعات وفى نفس الوقت فإن العمالة فى قطاعات المرافق العامة والخدمات الحكومية تشهد تراجعاً فى وزنها النسبى وهو مايعكس تطوراً إيجابياً.

ويبلغ عدد النساء فى سن العمل فى مصر ١٦ مليون نسمة بنسبة ٢٨ ٪ من السكان وتشارك المرأة فى قوة العمل بنسبة ٣ر٦ ٪ من السكان وبنسبة ١ر١٣ ٪ من قوة العمل وهى نسبة منخفضة تعكس مدى إنخفاض مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ولكن هذه النسبة تتفاوت فى القطاعات المختلفة.

تطور السكان وقوة العمل والمشتغلين خلال الفترة (٨٢/٨١ - ٩٥/٩٤) *

العدد بالألف

السنـــــة	عدد السكان الإجمالي	الهجرة إلي الخارج	عدد السكان بالداخل	قوة العمل
١٩٨٢/٨١	٤٣٩١٥	١٨٩٠	٤٢٠٢٤	١١٠٩٢
١٩٨٧/٨٦	٥٠٦٣٩	٢٢٠٠	٤٨٤٣٩	١٢٩٥٦
١٩٩٢/٩١	٥٧٧٠٤	٢٤٩٩	٥٥٢٠٥	١٥١٤١
١٩٩٣/٩٢	٥٨٩٨٧	٢٥٥٣	٥٦٤٣٤	١٥٥٧١
١٩٩٤/٩٣	٦٠٢٨٣	٢٦١٠	٥٧٦٧٣	١٦٠١٣
١٩٩٥/٩٤	٦١٦٤٨	٢٦٧٠	٥٨٩٧٨	١٦٤٥٢
معدل النمو في ١٣ سنة ٪	٤٠,٤	٤١,٣	٤٠,٣	٤٨,٣
معدل النمو السنوى	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٣,١

المصدر : مركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء

٣-٧-٢ البطالـــة

إنخفضت نسبة المشتغلين من ٢٦,٤ ٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ٢٤,٢ ٪ فى عام ١٩٨٦وإرتفعت معدلات البطالة من ٥,٢ ٪ فى تعداد ١٩٧٦ إلى ١٤,٧ ٪ فى تعداد ١٩٨٦ من إجمالى قوة العمل ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم كفاية فرص العمل المتوفرة نتيجة لنقص الإستثمارات اللازمة وترتفع معدلات البطالة فى محافظة القليوبية حيث وصلت إلى ٢٠,٥ ٪ وهى بذلك تحتل الترتيب الأول من حيث إرتفاع نسبة البطالة بها كما تأتى محافظة مطروح فى الترتيب الأخير حيث بلغت نسبة البطالة بها ٣,٧ ٪ وتقدر الخطة الخمسية (١٩٩٢/٨٧) الزيادة فى قوة العمل بمعدل ٣ ٪ سنويا فى المتوسط خلال سنوات هذه الخطة المذكورة.

٤- الخصائص الإقتصادية

٤-١ تطور السياسات الإقتصادية

٤-١-١ السياسة الإقتصادية فى الستينيات

فى مطلع الستينيات إختارت مصر إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تتسم بالتوجه الداخلى وفق نمط الإحلال للواردات من السلع الإستهلاكية من ناحية، وتقليص دور القطاع الخاص الوطنى والإستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى. ومن مظاهر - بل ونتائج - هذه الإستراتيجية ما يلى:-

- إنحصار دور القطاع الخاص فى الأعمال الثانوية ومحاولته التركيز على بعض الأنشطة التى يتوفر لها الضمان التام، متجهاً بذلك نحو أنشطة المقاولات وتجارة السلع الإستهلاكية وشراء العقارات والأراضى الفضاء والمضاربة عليها. وكان ذلك رد فعل طبيعى لإتجاه القطاع العام إلى التوسع بحيث شكل العمود الفقرى للخطة الخمسية الأولى (٦٠/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥) وأصبح مسئولاً بالتبعية مع القطاع الحكومى عن ٩٠٪ من إجمالى الإستثمارات المخططة. ومع بداية تنفيذ هذه الخطة واجهت الدولة صعوبات ضخمة فى تمويل الإستثمارات اللازمة لها، مما دفعها إلى البحث عن حل لذلك على حساب القطاع الخاص المحلى والأجنبى، وذلك عن طريق سلسلة من إجراءات التأميم المتعاقبة فى عامى ١٩٦١، ١٩٦٢. ومن هنا تحققت السيادة الكاملة للقطاع العام على القطاعات الحاكمة فى الإقتصاد القومى مثل البنوك وشركات التأمين والصناعات الأساسية وقطاع التعدين. ثم امتدت سيطرة القطاع العام بالكامل على تجارة الواردات و٩٠٪ من الصادرات.
- غياب طبقة المنظمين كنتيجة طبيعية لحركات التأميم والمصادرة للجانب الأعظم من الأنشطة الإقتصادية وقد كان بنك مصر يقوم بدور رائد فى هذا المجال فى مصر منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث أنشأ هذا البنك العديد من المشروعات الإقتصادية الهامة مثل شركة مصر للتأمين وشركة مصر للغزل والنسيج ولقد إتخذت هذه المشروعات شكل الشركات المساهمة التى كانت أسهمها متداولة فى بورصة الأوراق المالية بالقاهرة والأسكندرية.
- عدم ملاءمة المناخ الإستثمارى المصرى لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية والمحلية نتيجة للمخاطر السائدة فى تلك الحقبة وهى المصادرة Confiscation والتأميم Nationalization ونزع الملكية Expropriation
- عدم القابلية للتحويل Inconvertibility Risks والمخاطر الناتجة عن نشوب الحرب.
- تواتر التعديلات الكثيرة على التشريعات الخاصة بشركات المساهمة خاصة القانون رقم ٢٦/١٩٥٤، ولقد أسفرت هذه التعديلات المتعاقبة عن وضع العديد من القيود التى عرقلت إنشاء شركات مساهمة جديدة، وكان نتيجة ذلك عدم تكوين أية شركات مساهمة فى الفترة من عام ١٩٦١ حتى ١٩٧١.
- عدم التكافؤ بين القطاعين العام والخاص، حيث إقتصر دور الأخير على المساهمة وبتواضع فى مجالات محددة دون غيرها كالصناعات الصغيرة والإسكان والزراعة، وفوق ذلك فظلت الدولة تسيطر وتقيد حركة هذا القطاع حتى حتى داخل المجالات المحدودة، ومن ذلك ماقامت بإتخاذه الحكومة من إجراءات ضرت بقطاع الإسكان بشكل عام مثل تحديد أسعار كل من مواد البناء، وشروط تأجير أو بيع الوحدات السكنية.

□ قطاع عام مثقل بمشاكل عدم الكفاءة الإقتصادية يعمل فى ظل نظام إقتصادى يدعمه ويحميه من خلال إعفاء وارداته من الكثير من الضرائب الجمركية وتقديم الدعم والعون النقدى لمستلزمات إنتاجه لكى تبقى أسعار منتجاته فى متناول محدودى الدخل. ومن ناحية أخرى كانت هناك معوقات للقطاع العام تتمثل فى الإحتفاظ بالعمالة الزائدة به، وفرض الرقابة السعرية على منتجاته وتضاؤل هامش الربحية بل تحقيق خسائر فى كثير من حالات وحدات القطاع العام بالرغم من الدعم الذى تلقاه من الدولة، كل ذلك أدى إلى إختلال الهياكل التمويلية لوحدات القطاع العام وتدنى مستويات الجودة الإنتاجية له وسوء عمليات التعبئة والتغليف.

٤-١-٢ سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى السبعينيات

منذ عام ١٩٧٤ إنتهجت مصر نمطاً جديداً للسياسة الإقتصادية عرفت بسياسة الإنفتاح الإقتصادى، وبناء على هذه السياسة صدرت مجموعة من التشريعات التى إستهدفت التحرير الجزئى للإقتصاد المصرى، ومن أهم هذه التشريعات القانون رقم ١٩٧٤/٤٣ بشأن إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ١٩٧٧/٣٢.

ولقد ترتب على هذه السياسة الإقتصادية وضع الإقتصاد المصرى على أول طريق إقتصاد السوق الحر Free Market Economy، ولكنه اصطدم بعد ذلك بالقيود المتبقية من سياسات التخطيط المركزى الموروثة من الستينيات. وكانت النتيجة إختيار الإقتصاد المصرى لتوجهات إقتصادية دفعت به إلى تنمية تجارة الإستيراد، أما تجارة التصدير فقد بقيت تعمل فى ظل نفس القيود التى كانت تسير عليها فى الستينات.

أما من حيث النتائج التى أسفر عنها صدور قانون الإستثمار رقم ١٩٧٤/٤٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩٧٧/٣٢ فإن توقعات تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية داخل الإقتصاد المصرى لم تتحقق بالسرعة المستهدفة ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأسباب فى مقدمتها: بيروقراطية الإجراءات الإدارية المصاحبة للحصول على الموافقات الخاصة بهذه المشروعات، وعدم توافر الهياكل الأساسية للإنتاج خاصة البنية الأساسية، وكذا عدم وضوح القانون ذاته فى بعض نصوصه، فضلاً عن تضارب بعض نصوص قوانين النقد الأجنبى وتعدد نظم أسعار الصرف بشكل يعوق تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية، ويمكن القول أن سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى إعتنقتها الدولة فى حقبة السبعينات كانت بداية التحرر الإقتصادي ولكن نتيجة لترسيبات الماضي لم تظهر نتائج هذه السياسات بل كانت النتيجة مايلي:-

□ قطاع خاص مازال ضعيفا ومكبلاً بالقيود حيث كان التحرير الإقتصادى قاصراً على بعض المجالات الإنتاجية وتجارة الإستيراد كما ظلت صور التأميم والمصادرة ونزع الملكية ماثلة فى أذهان رجال الأعمال المصريين.

وخلاصة القول أن نهاية السبعينات دقت ناقوس الخطر وألحت على صانع القرار المصرى أن يبحث عن سياسات تسرع في تحرير القطاع الخاص من باقي القيود الإدارية وبعض نصوص التشريعات المعوقه له.

□ فى نهاية السبعينيات صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة الذى إستهدف تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى بدأتها الدولة عام ١٩٧٤ ولكن بشكل جديد ومن خلال آليات جديدة تسعى إلى جذب الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية إلى مناطق جديدة فى صحراء مصر وبعيداً عن مشاكل نقص البنية الأساسية والأراضى بالمجتمعات القائمة ومشكلات التكدس السكانى بها.

ويمكن القول أيضاً أن القانون رقم ١٩٧٩/٥٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة قد ساهم فى تقسيم المهام داخل الإقتصاد المصرى بحيث تتولى الدولة وظائف محدده مثل إقامة وإدارة الهياكل الأساسية للإنتاج من مرافق وخدمات وتوفير عناصر الأمان. أما القطاع الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى فعليه مسئولية القيام بالنشاط الإقتصادى فى صوره المختلفة من استثمار وإنتاج وتوزيع.

أما من حيث المزايا والإعفاءات التى قررها القانون رقم ١٩٧٩/٥٩ للمشروعات الصناعية والتجارية بالمجتمعات العمرانية الجديدة، وبالشكل الذى يهيىء المناخ الإستثمارى لجذب الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية للإنسياب إلى داخل نطاق المجتمعات الجديدة فهى كالتالى:-

- ❑ الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة عشر سنوات.
- ❑ الإعفاء من الرسوم على الواردات اللازمة من الآلات والتجهيزات اللازمة لإقامتها.
- ❑ الإعفاء من الضرائب والرسوم على فوائد القروض والتسهيلات الإئتمانية المعقودة بالعملة الأجنبية.
- ❑ إعفاء عائد المال المستثمر فى المشروعات الموافق عليها من ضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة عشر سنوات.
- ❑ إعفاء المستثمر بالمجتمعات الجديدة من الضريبة العامة على الإيراد لمدة عشر سنوات.
- ❑ جواز قيام الأجانب من العاملين بالمدن الجديدة بتحويل حصة لاتتجاوز ٥٠٪ من مرتباتهم ومكافآتهم التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية بالنقد الأجنبى إلى الخارج.

ويمكن القول أن المجتمعات العمرانية الجديدة كانت بمثابة حقل لإختبار كفاءة وحدات قطاع الأعمال الخاص، والذى أدى نجاحها إلى إقدام الحكومة على إتخاذ خطوات أخرى جديدة على طريق توحيد المفاهيم والأسس لقطاع الأعمال الذى لايعرف التفرقة بين وحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص.

٤-١-٣ السياسة الإقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات

تعد حقبة الثمانينيات فترة إنتقالية بدأت بعدها الحكومة تطبيق فلسفة وطريقة عمل وحدات القطاع الخاص بالمجتمعات الجديدة على وحدات القطاع العام بكل من المناطق الصناعية بحلوان وأبو زعبل وشبرا الخيمة والإسكندرية وأسوان وغيرها بمحافظات الجمهورية المختلفة، ونتيجة لإتباع هذه السياسة صدر القانون رقم ١٩٩١/٢٠٣ فى شأن قطاع الأعمال العام كمرحلة إنتقالية نحو خصخصة شركات القطاع العام والتى يحكمها وينظم أعمالها القانون رقم ١٩٨٣/٩٧، ويعتبر هذا القانون (٢٠٣ لسنة ١٩٩١) مرحلى ويقصد به إعطاء دفعة لتحرير شركات القطاع العام من القيود، مع نقل ملكية بعضها إلى القطاع الخاص بهدف إستعمال حصيلة بيعها فى تحسين أوضاع الشركات أو التخلص من بعض الشركات التى تحقق خسائر. وقد ساعد ذلك القانون من خلال بعض مواده - ومنها المادة (٤) والخاصة بالتحكيم - على تيسير بعض الإجراءات الخاصة بالنزاعات بين الشركات العامة والخاصة والأفراد المتعاملين معها ومع الحكومة على حد سواء بحيث أصبح من السهل اللجوء إلى التحكيم لسرعة فض النزاع بين الأطراف المتعاقدة بدلاً من طول الإجراءات القضائية.

وفى عام ١٩٩٢ صدر قانون آخر يزيد من تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى أحد القطاعات الهامة وهو قطاع التشييد والبناء، حيث صدر القانون رقم ١٩٩٢/١٠٤ بشأن الإتحاد المصرى لمقاولى البناء والتشييد وقد أنشأ هذا الإتحاد لمواجهة مشاكل قطاع التشييد والمقاولات والقضاء على معوقاته وتحسين ظروف العمل، وكانت شركات القطاع الخاص تعمل فيما سبق عن طريق غرف الصناعة والغرفة التجارية، ولكن بعد أن إتسع نطاق عمل شركات المقاولات فى القطاعين العام والخاص وزادت إستثماراتها تم تشكيل هذا الإتحاد لتنظيم مهنة المقاولات ومنع دخول أدعياء هذه المهنة من غير المتخصصين فى أعمال البناء والتشييد.

ويوضح الجدول التالي بعض البيانات التقديرية عن المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ والتى تظهر كبر حجم رأس المال المستثمر وقيمة الإنتاج السنوى لهذه المشروعات.

ولقد أعانت المجتمعات العمرانية الجديدة بالفعل الحكومة المصرية فى مطلع التسعينات على تبنى برنامج الإصلاح الإقتصادى. حيث لم تكن وحدات القطاع العام في هذه الفترة بالقدرة الكافية على تزويد السوق المصرية بإحتياجاتها من السلع والخدمات فى حقبة السبعينيات كما أنها عجزت عن إجراء عمليات الإحلال والتجديد والتوسعات فى حقبة الثمانينيات وفى الوقت نفسه قدمت مشروعات المجتمعات الجديدة فى هذه الحقبة منتجاتها إلى السوق المصرية مما شجع الحكومة المصرية على تبنى تطوير وتحديث وحدات القطاع العام دون الخوف من إحداث إضطرابات فى العمليات الإنتاجية والتوزيعية.

بيانات عن مشروعات صناعية للقطاع الخاص بالمدن الجديدة
حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ (تقديرى)

بيـــان	عدد المصانع	المساحة (م٢)	رأس المال المستثمر (ألف جنيه)	قيمة الإنتاج السنوى (ألف جنيه)	عدد العاملين	الأجور السنوية
مصانع منتجة	١٥٠٦	١٤٧٧٣١٣٢	١٠٦٥٩٩٤١	١٧٢٥٩٧٥٩	١٨٢٨٤١	٥٠٢٠٣٢
مصانع تحت الإنشاء	١٠٣٧	٨٨٤٩٨٧٣	٥٤٥٤٩٦١	٧٦٠٠١٤٣	٧٢٢٢٨	٢٠٩٦٧٦
إجمالى	٢٥٤٣	٢٣٦٢٣٠٠٥	١٦١١٤٩٠٢	٢٤٨٥٩٩٠٢	٢٥٥٠٦٩	٧١١٧٠٨

مصدر البيانات : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - بيانات عن حجم الإنجازات بالمجتمعات العمرانية الجديدة حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ (تقديرى)

٤-٢ الوضع الإقتصادى الحالى والاستثمارات

ركزت خطط التنمية خلال الفترة ٨٣/٨٢ - ٩٢/٩١ على اقامة البنية الأساسية وتطوير الخدمات وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة بينما ركزت الخطة الخمسية الجديدة والتى تبدأ سنتها الاولى عام ٩٢ / ١٩٩٣ على تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع ورفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد.

ويعكس الجدول التالى الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومى المختلفة مع نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ٩١ / ١٩٩٢ والذى يشير بوضوح التساوى التقريبى لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة

والتعدين والتجارة فى توليد الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج (١٦,٥ ٪ ، ١٦,٦ ٪ على الترتيب) . أى أنها أكبر القطاعات الإقتصادية المولدة للناتج المحلى بالجمهورية.

٤-٢-١ الأنشطة الاقتصادية

أولاً : الأنشطة الزراعية والإنتاج الحيوانى والثروة السمكية

يشكل قطاع الزراعة بشقيه الإنتاج النباتى والحيوانى أهمية كبرى للاقتصاد القومى على الرغم من تدهور معدلات نموه خلال السنوات الأخيرة لما يعانيه من قيود هيكلية ومقومات ومشكلات أثرت على منجزاته خلال تلك الفترة، ورغم تلك المشكلات فإن نشاط الزراعة لازال يساهم فى الإنتاج المحلى * الإجمالى بنحو ١٤,٥ ٪ والناتج المحلى ** الإجمالى بنحو ١٦,٥ ٪ وفق احصائات سنة ١٩٩٢/١٩٩١ ، هذا إلى جانب أنه لايزال يستوعب مايقرب من حوالى ٣٣ ٪ من إجمالى القوى العاملة ويسهم مايقرب من نحو ٢٠ ٪ من إجمالى الصادرات الإجمالية.

وعلى الرغم من هذه المساهمة الفعالة إلا أن هذا القطاع قد شهد تدهوراً مستمراً فى حجم الاستثمارات الموجهة له حتى بلغ نحو ٩ ٪ فقط من إجمالى الإستثمارات بخطة (١٩٩٧/٩٢) حيث بلغ ١٣٫٩ مليار جنيه بأسعار ١٩٩٢/٩١ .

* الإنتاج المحلى : مجموع قيم المنتجات الزراعية بما فيها السلع الزراعية الوسطية مثل الأسمدة البلدية والأعلاف والتقاوى وهى التى يعاد استخدامها فى الإنتاج الزراعى فى نفس السنة .
** الناتج المحلى : قيمة الإنتاج الزراعى بعد استبعاد قيمة السلع الزراعية الوسيطة .

الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج

اسعار ٩٢/٩١

القطاعات الاقتصاديه	الاهميه النسبيه ٪
القطاعات السلعيه	٤٩,٩
الزراعه	١٦,٥
الصناعه والتعدين	١٦,٦
البترول	٩,٩
الكهرباء	١,٧
التشييد	٥,٢
قطاعات الخدمات الانتاجيه	٣٣,٣
النقل والمواصلات	٦,٦
قناه السويس	٤,٧
التجاره	١٦,٦
المال	٣,٥
التأمين	٠,١
السياحه والمطاعم والفنادق	١,٨
قطاعات الخدمات الاجتماعيه	١٦,٨
الاسكان	١,٨
المرافق العامه	٠,٣
التأمينات الاجتماعيه	٠,١
الخدمات الحكوميه	٧,١
الخدمات الشخصيه	٧,٥
اجمالى	١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى التقرير السنوى ٩٢ / ١٩٩٣ .

- الإنتاج الزراعى

مازالت الزراعة المصرية تعتمد فى إنتاجها على الأراضى الزراعية القديمة المنزرعة على طول وادى النيل والدلتا وتبلغ مساحاتها ٦ر٥ مليون فدان فى عام ١٩٩٠، يتركز ٣٠ ٪ من تلك الأراضى فى إقليم الدلتا وقد بلغ إجمالى المساحات المستصلحة منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٠ خلال فترة ٣٨ سنة حوالى ١ر٩٧٦٦ مليون فدان أى بمتوسط سنوى قدرة ٥٢ ألف فدان ومقابل ذلك فإن مساحة الأراضى الزراعية القديمة تناقصت بمعدل من ٣٠ ألف إلى ٦٠ ألف فدان سنوياً نتيجة للبناء العشوائى وازدياد مساحة المدن والقرى على أجود الأراضى الزراعية.

ويعتبر إقليم الإسكندريه أكثر الأقاليم مساهمة فى زيادة الرقعة الزراعية، حيث بلغت نسبة الأراضى الجديدة به ٤٦ ٪ من إجمالى المساحة المستصلحة على مستوى الجمهورية، يليه إقليم قناه السويس بنسبة ٢١ ٪، ثم إقليم الدلتا بنسبة ١٤ ٪ تقع معظمها فى محافظة كفر الشيخ، وقد أظهرت دراسة المخطط الرئيسى للاراضى سنة ١٩٨٥ أن إجمالى المساحة الممكن إستصلاحها فى الجمهورية يصل إلى ٢ر٥٩٤ مليون فدان يتركز معظمها فى مصر العليا ومناطق شرق وغرب الدلتا بنسبة تصل إلى ٧٧ر٩ ٪ هذا بالإضافة إلى ٦٠٠ ألف فدان ضمن مشروع ترعة السلام فى سيناء.

- الإنتاج الحيوانى

أوضحت احصاءات الثروة الحيوانيه عام ١٩٩١ أن أعدادها قد بلغت ١٥,٢ مليون رأس حيث تمثل نسبة البقر والجاموس ٤٠ ٪ من جملة الثروة الحيوانيه أما الماعز والأغنام فتبلغ أكثر من ٥٠ ٪.

وعلى المستوى الإقليمى فإن أقاليم الصعيد توفر حوالى ٥٠ ٪ من أعداد رؤوس الماشيه والحيوانات بينما يوفر إقليم الدلتا حوالى ٢٠ ٪، أما أقاليم الإسكندريه وقناة السويس القاهرة الكبرى فتوفر ١٣,٢ ٪، ١١,٣ ٪، ٦ ٪ على الترتيب.

- الثروة السمكية

تتميز مصر بسواحل طويلة على البحر المتوسط فى شمال البلاد وعلى البحر الأحمر فى شرقها كما توجد بعض البحيرات الساحليه وبحيرة قارون وبحيرة السد العالى بالإضافه إلى نهر النيل وفروعه بما يتيح إمكانية إستغلالها وتنميتها فى الإنتاج السمكى ومايمكن أن يترتب على ذلك من قيام صناعات مرتبطه بهذا النشاط.

وقد بلغ إجمالى الإنتاج السمكى فى مصر ١٩٩ ألف طن فى عام ١٩٨١ ارتفع إلى ٣١٣ ألف طن فى عام ١٩٩٠ ثم ارتفع بشكل طفيف فى عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٣٢١ ألف طن.

ثانياً : الأنشطة الصناعية

مرت الصناعة بعدة مراحل منذ بداية حركة التصنيع فى مصر عام ١٩٥٩، وقد اعتمدت هذه الصناعات على الموارد المحلية والامكانات المتاحة فى الأنشطة الأخرى كالزراعة والموارد التعدينية.

- بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية فى الفترة من عام ١٩٧٧ حتى بداية عام ١٩٩٠ فقد بلغ جملة عدد منشآت القطاعين العام والخاص عام ١٩٧٧ والتي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر ٦١٩٣ منشأه وارتفع سنة ١٩٧٨ إلى ٦٣٨٩ منشأة ثم انخفض سنة ١٩٨١ إلى ٥٣٨٢ منشأة وأخيراً بلغ ٧٢٢٣ منشأة عام ١٩٨٨/١٩٨٩ وقد بلغت نسبة منشآت القطاع العام حوالى ١٩ ٪ من إجمالى عدد المنشآت أول الفترة بينما وصلت فى نهاية الفترة إلى

٥ر١٦ ٪، وعلى العكس من ذلك زادت نسبة منشآت القطاع الخاص حيث كانت أول الفترة ٨١ ٪ وصلت إلى ٥ر٨٣ ٪ آخر الفترة نتيجة سياسة الإنفتاح التى شهدتها هذه الفترة.

- أما بالنسبة لتطور قيمة الإنتاج الصناعى فقد بلغت قيمته ٣ر٢٩٧ مليار جنيه فى عام ١٩٧٧ وصلت فى عام ١٩٨٩/٨٨ إلى ١٣ر٦ مليار جنيه بالأسعار الجارية وقد بلغ معدل النمو السنوى (١٩٧٧ - ١٩٨٩/٨٨) أكثر من ٤٠ ٪ ويرجع السبب إلى تكثيف جهود الدولة فى احلال مصانع كاملة ودخول القطاع الخاص المدن الجديدة على نطاق واسع وبمعنى أخر فقد تضاعفت قيمة الإنتاج أكثر من أربعة أضعاف (٤١٣ ٪).

- وعن توزيع قيمة الإنتاج الصناعى إقليمياً خلال عام ١٩٧٧ التى صدر فيها القرار الجمهورى بتقسيم الجمهورية إلى سبعة أقاليم تخطيطية وإنشاء هيئة تخطيطية لكل إقليم بهدف توازن جهود التنمية على المستوى القومى والحيز المكانى وخلخلة التركز بالأقاليم الحضرية الصناعية، نجد أن إقليم القاهرة الكبرى بمحافظاته الثلاث (القاهرة - الجيزة - القليوبية) يحتل المرتبة الأولى واختص بما يقرب من ٥٠ ٪. بينما احتل إقليم الإسكندرية المركز الثانى بنسبة ٢٢ ٪ أما إقليم الدلتا فقد اختص بنسبة ٥ر١١ ٪.

- وفى الفترة ٧٧ - ١٩٨٢ استمر إقليم القاهرة الكبرى فى حصوله على المركز الأول باستحواذه على نسبة تصل إلى ٤٠ ٪ من إجمالى قيمة الإنتاج يليه إقليم جنوب الصعيد الذى حصل على ٢٥ ٪، أما إقليم الإسكندرية فكان نصيبه ١٦ ٪ وإقليم الدلتا ٨ر٤ ٪، واستمر إقليم القاهرة الكبرى محتفظاً بالمركز الأول حتى عام ٧٧ - ١٩٨٨ حيث استحوذ على ٤٩ ٪ ويليه إقليم الإسكندرية الذى حصل على ١٩ ٪ ثم إقليم جنوب الصعيد الذى حصل على ١٢ ٪.

- أما من حيث توطن فروع الصناعة إقليمياً فى عام ١٩٨٢/٨١ فنجد أن إقليم جنوب الصعيد قد احتل مركز الصداره فى توطن الصناعة الاستخراجية، فى حين توطنت صناعة الغزل والنسيج فى إقليمى الإسكندرية ثم الدلتا أما إقليم القاهرة الكبرى فيتوطن به كل من صناعة الورق ومنتجاته بنسبة ٦٦ ٪ الخامات التعدينية ٧٠ ٪، صناعات المنتجات المعدنية والآلات بنسبة ٨٠ ٪.

- فى خطة ١٩٨٢-١٩٨٧ بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة والتعدين ٩٥ر٥ مليار جنيه انخفضت فى خطة (٨٧-١٩٩٢) إلى ٧٩ر٥ مليار جنيه. حيث لعب التوطين الصناعى دوراً أساسياً فى توزيع الاستثمارات على مستوى الجمهورية، وحظيت المراكز الحضرية الكبرى بالنصيب الأكبر من الاستثمارات. ولقد تنوعت سياسات التوطن الصناعى فى مصر وكانت دائما تخضع لمعايير اقتصادية بحته دون النظر إلى باقى الإعتبارات كخلق محاور جذب للمناطق والأقاليم المحرومة من الموارد الإستثمارية وكذلك التقليل من قوى الطرد السكانى منها، والجدول التالى يوضح توزيع إستثمارات الصناعة والتعدين بالخطة الأخيرة (١٩٩٢/٨٧) على محافظات وأقاليم الجمهورية.

ومن النظرة الأولى يتضح أن حوالى ٤٠ ٪ من جملة الاستثمارات الصناعية مركزة فى إقليم القاهرة الكبرى يليها إقليم الاسكندرية ٢٦ ٪ أى أن ٦٦ ٪ من جملة الإستثمارات الصناعية مركزة فى هذين الإقليمين ، مما ترتب عليه الكثير من المشاكل العمرانية كالإختناقات وإرتفاع الكثافات وتدهور الخدمات وإنتشار العشوئيات وكل هذه المظاهر هى فى الواقع نتيجة طبيعية لخطة الإستثمار المركز. ومن الجدول يتضح أيضا ثلاث حقائق هامة:-

- تركز الإستثمارات فى الحضر على حساب الريف .
- تركز الإستثمارات فى إقليم الدلتا (٨١,٢ ٪) على حساب أقاليم الصعيد (١٨,٨ ٪).

- كما تشير توزيعات الصناعات على مستوى المدن إلى تركز الإستثمارات في المدن الكبرى على حساب المدن الثانوية حيث كان نصيب القاهرة ٢٩,٣ ٪ والاسكندرية ٢٣,١ ٪ أى أنهما حظيا على أكثر من نصف الإستثمارات (٥٢,٤ ٪) لذلك كان من الضرورى إعادة النظر فى الاستراتيجيات المكانية لتوزيع الإستثمارات.

والواقع أن سياسة الدولة قد أتجهت الآن إلى نشر وتوطين الصناعات فى المدن الجديدة وفقاً لسياسة الخروج إلى الصحراء وذلك من خلال استراتيجية قومية شاملة تتناول كل الأبعاد السياسية والإقتصادية والعمرانية وتنسق فيما بينها لتحقيق عدالة توزيع الإستثمارات.

أما بالنسبة لاستثمارات الصناعة والتعدين في خطتى (١٩٩٧/٩٢ - ٢٠٠٢/٩٧) فقد قفزت الى نحو ٢٨ مليار جنيه ومن المقرر أن تصل في الخطة القادمة (٢٠٠٢/٩٧) إلي ٦٠ مليار جنيه.

ثالثاً : الأنشطة السياحية

تمتلك مصر امكانات جيدة فى مجال السياحة وتنوعها (شواطىء - معميات طبيعية - آثار - سياحة علاجية - سياحة الصحارى ... إلخ) فهى تتمتع بأطول سلسلة حضارية عرفتها الإنسانية، سلسلة تجمع بين الحضارات المصرية القديمة (الفرعونية) واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية. وتتوزع المناطق التاريخية والأثرية على طول ضفاف نهر النيل وعلى السواحل الشمالية والشرقية، بل وتصل إلى عمق الصحراء خارج وادى النيل وبالواحات.

وتعتبر السياحة إحدى المكونات الإقتصادية الأساسية لما لها من دور هام فى توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وقدرت العائدات من السياحة

استثمارات الصناعة والتعدين
فى الخطة الخمسية ١٩٩٢/٨٧ موزعة على المحافظات

المحافظة / الإقليم	استثمارات الصناعة والتعدين فى الخطة الخمسية	
	القيمة بالجنيه	النسبة للإجمالى (٪)
القاهرة	١٦٩٩٥٣٩	٢٩,٣
الجيزة	١٣٥٣٣٠	٢,٣
القليوبية	٤٥٧٣٩٤	٧,٩
إقليم القاهرة الكبرى	٢٢٩٢٢٦٣	٣٩,٥
الاسكندرية	١٣٣٤١٧٨	٢٣,١
البحيرة	١٧٤٦٠٢	٣
مطروح	١٧٤٨٠	,٣
إقليم الاسكندرية	١٥٢٦٢٦٠	٢٦,٤
المنوفية	٤٠٢٣٦	,٧
الغربية	٢٠١٥٩٦	٣,٥
كفر الشيخ	١٣٠٩٩	,٣
دمياط	٢٨٥٤٤	,٥
الدقهلية	٦٧٧٥٣	١,٢
إقليم الدلتا	٣٥١٢٢٨	٦,٢
شمال سيناء	١٧٢٣٥٦	٢,٩
جنوب سيناء	٢٩٣٣٦	,٥
بور سعيد	٥٢٠٢٢	,٩
الاسماعيلية	٣٠٨٧٥	,٦
السويس	١٧٢٤٢٩	٢,٩
الشرقية	٧٦٥٨٦	١,٣
إقليم قناة السويس	٥٣٣٦٠٤	٩,١
بنى سويف	٢٥٤٥٦	,٤
الفيوم	٥٠٧٤	,١
المنيا	٢٦٥٦٥٧	٤,٦
إقليم شمال الصعيد	٢٩٦١٨٧	٥,١
أسيوط	٢٤٤٠٩٢	٤,٢
الوادى الجديد	١١٩٢٠	,٢
إقليم وسط الصعيد	٢٥٦٠١٢	٤,٤
سوهاج	٣٧٦٨٨	,٦
قنا	٢٧٦١٤٦	٤,٨
أسوان	١١٥٩٤٨	٢
البحر الأحمر	١٥٢١٠	,٣
إقليم جنوب الصعيد	٤٤٤٩٩٢	٧,٧
الإجمالى	٥٧٩٠٥٣٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط

الدولية عام ١٩٨٤ بحوالى ١٠٠ مليون دولار. وقد بلغ نصيب مصر من الحركة السياحية ١,٥٦ مليون دولار . وفى الفترة مابين ٨٥/١٩٩٠ تذبذب نصيب مصر من أعداد السائحين عالمياً مابين ٣٧ ,٪، ٥٣ ,٪ وكان نصيبها خلال نفس الفترة من عائدات السياحة الدولية تتراوح بين ٥٦ ,٪، ٩٣ ,٪ فقط من إجمالى العائدات السياحية وهذا لا يمثل إلا قدراً ضئيلاً جداً بالنسبة للمقومات السياحية الموجودة فى مصر التى قلما تتجمع وتتوافر لدى أى دولة أخرى.

كذلك تعتبر الإيرادات السياحية لمصر من المصادر التى لاتنضب إذا أحسن تنميتها والحفاظ على مقوماتها والعمل على زيادة حركة التدفق السياحى إليها.

وقد كانت إيرادات السياحة أقل من إيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج حتى عام ٨٦/٨٥ ثم إقتربت من إيرادات قناة السويس فى عام ٨٧/٨٦ (٨٠٣مليون جنيه) وفى عامى ١٩٨٨/٨٧ ، ٨٨/ ١٩٨٩ أصبحت إيرادات السياحة ضعف إيرادات قناة السويس (٣٠١٢ مليون جنيه).

ومن ناحية أخرى فقد بلغت إيرادات السياحة ٢٣ ٪فى عام ١٩٨١/٨٠ من إجمالى الإيرادات الثلاثة (السياحة / قناة السويس / تحويلات المصريين بالخارج) (١٨١٤ مليون جنيه) ثم أصبحت ٣٤,٢ ٪ فى عام (١٩٨٩/٨٨).

وبالنسبة لعدد السائحين فقد بلغ ١,٣٥٣ مليون سائح عام ١٩٨٠ وأخذ هذا العدد يتذبذب بين الزيادة والنقص حتى عام ١٩٩٢ وهو قمة الرواج السياحى فى مصر حيث وصل عددهم ٣,٢٠٦ مليون سائح ، وكان عدد الليالى السياحية المحقق عام ١٩٨٠ هو ٨,٠٨٤ ألف ليلة سياحية ، وتذبذب سنة بعد أخرى حتى وصل عام ١٩٩٢ وهو عام الذروة إلى ٢١,٨٣٦ ألف ليلة سياحية . وفى عام ١٩٩٣ إنخفض عدد السائحين إلى ٢,٥٠٧ مليون سائح قضوا ١٥٠٨٩ مليون ليلة سياحية بمتوسط ٦ ليلة/ سائح . وكان متوسط مدة إقامة السائح يتراوح بين الحد الأدنى ٥,٥ ليلة / سائح والحد الأقصى كان ٩,١ ليلة / سائح عام ١٩٨٨.

أما بالنسبة للطاقة الإيوائية للسياح (الطاقة الفندقية) فإنه ليس من السهل حصر كل ماكان يأوى إليه السائح وإنما الذى يتيسر حصره هو البيانات الخاصة بالفنادق المرخص بها أوالتى تحت التقويم، أما غير ذلك فمن الصعب حصره مثل الشقق المفروشة والإستضافة لدى المصريين ... إلخ، وخلال الفترة من سنة ١٩٨٥ حتى سنة ١٩٨٩ تزايدت أعداد الفنادق بمقدار ٤١,٤ ٪ حيث إرتفعت من ٣٨٥ إلى ٤٠٣ فندقاً وقد تركز منها ٤٤,٦ ٪ فى القاهرة فى عام ١٩٨٥ وإنخفضت نسبة التركيز إلى ٣٥ ٪ عام ١٩٨٩ نتيجة إنشاء الفنادق فى العديد من المناطق الأخرى بالجمهورية بنسبة تفوق الزيادة فى القاهرة. وبصفة عامة زاد عدد الفنادق بالجمهورية حيث بلغ ٤١٨ فندقاً عام ١٩٩٤ بنسبة زيادة وصلت ٤٨ ٪ خلال السنوات العشرة الأخيرة (١٩٨٥ - ١٩٩٤).

مركب سياحى

٤-٢-٢ الاستثمارات المنفذة والمخططة

بلغ اجمالى الاستثمارات المنفذه خلال الخطة (١٩٨٧/٨٢) ٥٦ مليار جنيه وبلغت بخطة (١٩٩٢/٨٧) حوالى ١١٥ مليار جنيه بالقطاعات الاقتصادية المختلفة حصلت الصناعة والتعدين على النصيب الاكبر منها ٢٢,٩ ٪ وتلاها فى ذلك قطاع النقل والمواصلات وهو القطاع الذى كان يعانى من كثير من اوجه القصور التى تعوق تدفق الاستثمارات المنتجة فى مصر وتراجعت الاستثمارات فى مجال الزراعة الى المركز السادس من حيث الاهمية.

ويلخص الجدول التالى توزيع تلك الإستثمارات واجمالى المنفذ فى الخطتين الاولى والثانيه وكذلك الهيكل النسبى لتلك الإستثمارات. وكما يبدو واضحا فإن القطاعات السلعية قد حصلت على أكثرمن نصف الاستثمارات المنفذه خلال الخطتين ، ولعل من المثير للاهتمام ان نلاحظ انه رغم تدفق الاستثمارات باتجاه القطاعات السلعية خلال الخطتين الاولى والثانية الا ان مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج قد زادت بقدر بسيط من ٤٨,١ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٤٩ر٩ ٪ عام ١٩٩٢/٩١ ولم ترتفع مساهمة الصناعة الا بقدر ٠,٧ ٪ خلال نفس الفترة بالرغم من حصولها على مايقرب من ٢٣ ٪ من الاستثمارات المنفذة.

ويعرض الجدول التالى الاستخدامات الإستثمارية المستهدفة بالخطة الرابعة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) مقارنة بالخطة الثالثة التى بدأ تنفيذها عام ١٩٩٢/٩١، وكما يوضح التركيب الهيكلى للاستثمارات فإن التوجه سيزداد ناحيه القطاعات السلعيه التى سيصل نصيبها الكلى الى ٥٥,٨ ٪ من إجمالى الإستثمارات مع إرتفاع ملحوظ فى النصيب النسبى للزراعة من ٧ ٪ فى الخطة الاولى والثانية الى ٩,٥ ٪ فى الخطة الرابعة ويتراجع نصيب

الاستثمارات المنفذه للقطاعين العام والخاص في عشر سنوات من ٨٢ / ١٩٨٣ الي ٩١ / ١٩٩٢

(مليون جنيه)

البيان	اجمالى الخمس سنوات الاولى ٨٧/٨٢	اجمالى الخمس سنوات الثانيه ٩٢/٨٧	اجمالى العشر سنوات	الهيكل النسبى ٪
الزراعه واستصلاح الاراضى	٣١٢٥,٣	٨٩٠٦,٦	١٢٠٣١,٩	٧,٠
الصناعه والتعدين	١٣٣٧٥,١	٢٥٧٤١,٥	٣٩١١٦,٦	٢٢,٩
البترول	٧١٥٢,٤	١٢٧٤٣,٠	١٨٩٩٥,٤	١١,٦
الكهرباء والطاقه	٤٠٠٦,٥	١٢٧٧٦,٨	١٦٧٨٣,٣	٩,٨
المقاولات	١١٠٨,٧	١٩٦٧,٧	٣٠٧٦,٤	١,٨
جمله القطاعات السلعيه	٢٨٧٦٨٠	٦٢١٣٥,٦	٩٠٩٠٣,٦	٥٣,١
النقل والمواصلات	١١٣٤٦,٥	١٨٩١٥,٤	٣٠٢٦١,٩	١٧,٧
التجاره والمال	١٣٣٣,٩	٢٥٦٧,٧	٣٩٠١,٦	٢,٣
السياحه	١٨٧٤,١	٣٨٢٢,٤	٥٦٩٦,٥	٣,٣
جمله قطاعات الخدمات الانتاجيه	١٤٥٥٤,٥	٢٥٣٠٥,٥	٣٩٨٦٠,٠	٢٣,٣
الاسكان	٦٢٨٨,٥	١٢٣٢٠,١	١٨٦٠٨,٦	١٠,٩
المرافق العامه	٣٢٦٢,٢	٨٢٤٦,٦	١١٥٠٨,٨	٦,٧
الخدمات التعليميه	١٠٣٥,١	٢٦٥١,٣	٣٦٨٦,٤	٢,١
الخدمات الصحيه	٧٧٣,٩	١٨١٦,٩	٢٥٩٠,٨	١,٥
الخدمات الاخرى	٩٩٥,٤	٢٤٤٨,٤	٣٤٤٣,٨	٢,٠
جمله قطاع الخدمات الاجتماعيه	١٢٣٥٥,١	٢٧٤٨٣,٣	٣٩٨٣٨,٤	٢٣,٢
جمله	٥٥٦٧٧,٦	١١٤٩٢٤,٤	١٧٠٦٠٢,٠	٩٩,٦
انفاق استثمارى	٦٤٤,٧	-	٦٦٤,٧	٠,٤
اجمالى عام	٥٦٣٢٢,٣	١١٤٩٢٤,٤	١٧١٢٤٦,٧	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط

الخدمات الانتاجية من ٢٣,٣ ٪ الى ١٩ ٪ ويصل إجمالى الإستثمار خلال الخطتين الى ٣٩٦ مليار جنيه (بأسعار ٩١ / ١٩٩٢) أى الى ما يزيد عن ضعف الإستثمار المنفذ خلال الخطة الاولى والثانية.

والترتيب السابق للأولويات فى الإنفاق الاستثمارى سيعنى بالضرورة تغيراً فى معدلات النمو المتوقعة لكل قطاع على حدة - عدا الصناعة التى ستظل فى مرتبة متقدمة نتيجة لكثافة الإستثمار بها رغم ان فترة الحضانة (أى الفرق بين توقيت الاستثمار وتوقيت بدء الإنتاج) Gestation Period بالنسبة لهذا القطاع قد تكون طويلة نسبيا مما يفسر الفارق بين موقعها بالنسبه لأولويات الاستثمار وموقعها فى معدلات النمو حيث تأتى فى المركز الخامس فضلا عن ضخامه الاستثمارات بالنسبه لكل مشتغل فى القطاع.

وقد انعكس تأثير الاستثمارات المنفذة فى القطاعات السلعية على نسب الاكتفاء الذاتى التى إرتفعت بالنسبة للعديد من السلع الصناعية مثل حديد التسليح والآلات والمعدات غير الكهربائية وغزل الحرير والألياف الصناعية والصناعات الكيماوية وكذلك فى معدلات نمو الإنتاج الزراعى فى عديد من المحاصيل مثل القمح، الفول، القطن، والخضر والفاكهه، الفول السودانى والذرة.

الاستخدامات الاستثماريه المستهدفه
بالخطه الخمسيه الرابعه (٩٧ / ١٩٩٨ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢)
مقارنه بالخطه الخمسيه الثالثه (٩١ / ١٩٩٢ - ٩٦ / ١٩٩٧)
(بالمليار جنيه بأسعار ٩١/ ١٩٩١)

القطاعات الاقتصاديه	خطه ثالثه ٩٢ / ١٩٩٧		خطه رابعه ١٩٩٧ / ٢٠٠٢	
	قيمه	هيكل ٪	قيمه بالمليار جنيه	هيكل ٪
الزراعه	١٣,٩	٩,٠	٢٣	٩,٥
الصناعه والتعدين	٢٨,٠	١٨,٢	٦٠	٢٤,٨
البترول ومنتجاته	١٥,٠	٩,٨	٢٠	٨,٣
الكهرباء	١٧,٧	١١,٥	٢٨	١١,٦
التشييد والبناء	٢,٦	١,٧	٤	١,٦
مجموع القطاعات السلعيه	٧٧,٢	٥٠,٢	١٣٥	٥٥,٨
النقل والمواصلات والتخزين	٢٠,٠	١٣,٠	٣٠	١٢,٤
قناه السويس	٠,٥	٠,٣	٣,٥	١,٤
التجاره والمال والتأمين	٣,٩	٢,٥	٥	٢,١
السياحه (المطاعم والفنادق)	٥,٧	٣,٧	٧,٥	٣,١
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجيه	٣٠,١	١٩,٥	٤٦	١٩
الاسكان والمرافق العامه	٢٨,٨	١٨,٧	٣٥	١٤,٥
الخدمات	١٧,٩	١١,٦	٢٦	١٠,٧
مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعيه	٤٦,٧	٣٠,٣	٦١	٢٥,٢
الاجمالى العام	١٥٤,٠	١٠٠	٢٤٢	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط الخطة الخمسية ١٩٩٧/٩٢ .

٤-٢-٣ توزيع الاستثمارات وأثره على التضخم الحضرى والتنمية العمرانية

تؤثر التوزيعات المكانية للاستثمارات القومية تأثيراً مباشراً فى اتجاهات تحركات السكان والقوى العاملة، وبالتالى، فى أحجام التجمعات البشرية فى المناطق والأقاليم المختلفة، ويتأتى هذا التأثير من خلال ماتوفره هذه الاستثمارات من فرص عمل وخدمات معيشية للأفراد ومن أسواق لتبادل السلع والخدمات على إختلاف أنواعها. ومن ثم، يمكن النظر إلى الاستثمارات القومية بإعتبارها الأداه الرئيسية الموجهه للنمو الاقتصادى والعمرانى، والحاكمة – بالتالى – فى إتجاهات التنمية المكانية.

وإذا ماتتبعنا النمط المكانى لتوزيع الاستثمارات فى مصر على إمتداد الفترات التخطيطية المختلفة – بدءاً ببرنامج التصنيع الأول فى النصف الثانى من الخمسينات وحتى الخطط الخمسية المتعاقبة منذ مطلع الثمانينات – لوجدنا خللاً واضحاً فى نمط تخصيص الموارد الإستثمارية، حيث التحيز البين لصالح الحضر على حساب الريف، ولصالح أقاليم الدلتا دون أقاليم الصعيد ومحافظات الحدود، وكذا التحيز لصالح المدن الكبيرة – وخاصة العاصمتين – على حساب المدن الثانوية. وهذه الاختلالات تعكس فى جملتها مدلولاً واحداً، وهو أن أهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ظل مقصوراً – ولفترة طويلة مضت – على المنظور القومى دون العناية الكافية بالبعد المكانى لعملية التنمية والتوزيع الجغرافى العادل لثمارها كما هو موضح بالجدول التالي، وقد كان من جراء ذلك تفاقم مشاكل الإختلال البنيانى بين حجم المجتمع السكانى والمساحات الأرضية المستغلة، إذ أدت التحيزات سالفة الذكر إلى إشتداد تيارات الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل أو خدمات أفضل، ومن ثم زيادة التركز السكانى الحضرى وتعميق ظاهرة الإستقطاب.

ولاشك أن إقليم القاهرة يمثل – فى حد ذاته – مثالاً بيناً لحجم المشكلة العمرانية فى مصر، فقد بلغ حجمه ٦,٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦ وارتفع إلى ٩,٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦ وإلى أكثر من ١١ مليون نسمة عام ١٩٩٤ وصار يشكل نحو ٤٢ ٪ من جملة سكان حضر الجمهورية. ولقد كان تحيز الاستثمارات القومية لصالح إقليم العاصمة السبب الرئيسى فى إحتلاله المركز الأول بلا منازع – بين مراكز الإستقطاب الحضرى فى مصر، ويكفى القول أنه يضم بمفرده ٥٥ ٪ من أماكن التعليم الجامعى و ٤٦ ٪ من أسرة المستشفيات، ٤٠ ٪ من الصيدليات، ونحو ٦٠ ٪ من خدمات الإتصالات و ٤٠ ٪ من الإستثمارات الحكومية، ٤٣ ٪ من فرص العمل بالقطاع العام، ٤٠ ٪ من إجمالى فرص العمل بالقطاع الخاص، ٤٨ ٪ من جملة العمالة الصناعية، ٥٢ ٪ من جملة الإنتاج الصناعى، ٤٨ ٪ من جملة المنشآت الصناعية كما هو موضح بالجدول نسب الإستقطاب الحضرى بإقليم القاهرة الكبرى.

وإزاء النمو العمرانى السريع المصاحب للتركز الاستثمارى ، شهد إقليم القاهرة الكبرى تزايداً مطرداً فى الكثافات السكانية من ١٥,٦ ألف فرد/كم٢ عام ١٩٦٠ إلى ٢٣,٧ ألف فرد/كم٢ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٢٨,٣ ألف فرد/كم٢ عام ١٩٨٦، بل وتصل الكثافات فى بعض الأقسام – ولاسيما تلك الواقعة فى نطاق القاهرة القديمة – إلى معدلات بالغة الإرتفاع تتراوح مابين ٦٠، ١٠٠ ألف فرد/كم٢، مثل الشرابية وروض الفرج وباب الشعرية والساحل والسيدة زينب والجمالية والزيتون، ومن ناحية أخرى، أدى النمو العمرانى السريع إلى ظهور التجمعات العشوائية بالإقليم، مثل التجمعات القائمة على الأراضى الزراعية الواقعة فى شمال شرق القاهرة بمنطقة شبرا الخيمة وعين شمس والمطرية، والتجمعات الواقعة على الضفة الغربية المدينة بامبابه وبولاق الدكرور والأهرام، والتجمعات الواقعة فى الجنوب بمنطقة دار السلام

والبساتين والتى يقطن بها حالياً أكثر من ٧٥٠ ألف نسمة، وكذلك فى أقصى الجنوب حول المناطق الصناعية بحلوان والتبين، ومنها أيضا التجمعات العشوائية التى نمت بصورة رهيبة فى شرق القاهرة مثل منشأة ناصر التى تستوعب حالياً أكثر من ربع مليون نسمة، ناهيك بالزحف السكانى على مناطق المقابر بالشافعى والسيدة عائشة والبساتين وعين الصيرة، وتبدو خطورة هذا النمو العمرانى العشوائى فى إتساع نطاقه – مع عظم مستتبعاته السلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً – إذ أصبح يشكل نسبة يعتد بها من النمو الحضرى بالقاهرة قدرتها بعض الدراسات بأكثر من ٤٠ ٪ ولنا أن نتصور فداحة المشكلة فى السنوات المقبلة عندما يصل الحجم السكانى للإقليم إلى نحو ١٦,٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ – وفقاً لتصور المخطط بعيد المدى لإقليم القاهرة – حيث يتعين فى هذه الحالة توفير طاقة استيعابية لما يقرب من ٧ مليون نسمة، نصفها داخل الكتلة العمرانية الحالية والنصف الآخر خارجها فى مدن تابعة وتجمعات حضرية جديدة الأمر الذى يثير قضية ايجاد المسطحات الأرضية والركائز الاقتصادية اللازمة لإعاشة هذه الأعداد الغفيرة من السكان.

نسبة التوزيع المكانى لجملة إستثمارات خطط التنمية
حسب المحافظات والأقاليم (٪)

سنوات الخطة / المحافظات	٧٧/٧٦ – ٨٢/٨١	٨٢/٨١ – ٨٧/٨٦	٨٧/٨٦ – ٩٢/٩١	٩٢/٩١ – ٩٧/٩٦
القاهرة	٣٠,٧	٢٨,٥	٢٤,٨	٢٣,٨
الجيزة	٤,٤	٤,٥	٥,٧	٨,١
القليوبية	٣,٩	٦,٠	٤,٥	٤,٠
جملة إقليم القاهرة	٣٩,٠	٣٩,٠	٣٥,٠	٣٥,٩
الاسكندرية	١٦,٤	١٤,٧	١٦,٧	٩,٣
البحيرة	٥,٧	٥,٤	٥,٣	٤,٧
مطروح	٠,٩	٢,٣	٢,٨	٣,٠
جملة إقليم الاسكندرية	٢٣,١	٢٢,٤	٢٤,٧	١٧,٠
المنوفية	١,٢	١,٢	١,٠	١,٤
الغربية	٢,٨	٢,٤	٢,٠	١,٥
كفر الشيخ	١,٣	١,٤	١,٠	١,٨
دمياط	١,٠	١,٧	٣,١	١,٤
الدقهلية	٢,٨	٢,٥	٣,٤	٣,٧
جملة إقليم الدلتا	٩,٢	٩,١	١٠,٥	٩,٨
شمال سيناء	١,٣	١,٣	٢,١	٣,٥
جنوب سيناء	٠,٦	١,١	٠,٧	١,٩
بور سعيد	١,٩	١,٤	٢,١	٢,٥
الاسماعيلية	٢,١	٢,٩	١,٤	٢,١
السويس	٤,٦	٢,٧	٤,١	٣,٨
الشرقية	٣,٢	٢,٤	٢,٥	٣,٤
جملة إقليم القناة	١٣,٦	١١,٨	١٢,٨	١٥,٢

المصدر: وزارة التخطيط

تابع نسبة التوزيع المكانى لجملة إستثمارات خطط التنمية
حسب المحافظات والأقاليم (٪)

سنوات الخطة / المحافظات	٧٧/٧٦ ٨٢/٨١	٨٢/٨١ ٨٧/٨٦	٨٧/٨٦ ٩٢/٩١	٩٢/٩١ ٩٧/٩٦
بنى سويف	٠,٩	١,٣	١,٢	٥,٨
الفيوم	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٤
المنيا	١,٤	١,٨	٢,٢	١,٧
جملة إقليم شمال الصعيد	٢,٩	٣,٨	٤,١	٨,٩
أسيوط	٢,٢	٣,١	٣,٥	٣,٨
الوادى الجديد	١,٨	١,١	٠,٨	١,٦
جملة إقليم وسط الصعيد	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٥,٥
سوهاج	٠,٩	١,٦	٠,٩	٠,٩
قنا	٣,٠	٢,٦	٣,٧	١,٧
أسوان	٢,٥	٣,٥	٢,٢	٣,١
البحر الأحمر	١,٩	١,٩	١,٧	٢,٠
مدينة الأقصر	–	–	–	٠,١
جملة إقليم جنوب الصعيد	٨,٣	٩,٦	٨,٥	٧,٨
جملة الاستثمارات الموزعة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط

٤-٣ سياسات وإجراءات استراتيجية الاصلاح الاقتصادى

اتجهت الحكومة المصرية بدعم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلى انتهاج سياسة شاملة ومتكاملة للاصلاح الاقتصادى مستهدفة التعجيل بمعدل النمو الاقتصادى واصلاح الخلل فى النشاط الاقتصادى، وقد اهتمت سياسة الاصلاح الاقتصادى بوضع حلول جذرية لاعادة هيكلة الاقتصاد القومى واتخاذ الخطوات الجادة لاحداث الاستقرار الاقتصادى ومعالجة العجز فى كل من موازنة الدولة وميزان المدفوعات ومن ثم السيطرة على المتغيرات الاقتصادية مثل معدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة ومعدل البطالة، وذلك فى سبيل زيادة معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم التعجيل بمعدلات النمو الاقتصادى.

وقد كانت محصلة السياسة الاقتصادية المتبعة مايلى:-

- ❑ استقرار سعر الصرف الأجنبى لفترة تزيد عن الثلاث سنوات.
- ❑ انخفاض معدل التضخم من حوالى ٢٠ ٪ فى عام ١٩٩٠ إلى حوالى ١٦ ٪ فى عام ١٩٩٢ ليصل إلى حوالى ١٢ ٪ فى عام ١٩٩٣ وفقاً لاحدث بيان متاح.
- ❑ إنخفاض العجز فى موازنة الدولة من ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٦ر٤ ٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ٥ر٣ ٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣.
- ❑ تحسن الوضع فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات ليتحول العجز والذى بلغ فى عام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ٦٣٤ مليون دولار إلى فائض قدرة ٣ر٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٢/٩١.
- ❑ ارتفاع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من ١ر٥ ٪ فى عام

١٩٩١ إلى ٢ر٨ ٪ فى عام ١٩٩٢ ليصبح أعلى من معدل النمو السكانى (٢ر٥ ٪) محققاً معدل نمو موجب فى الدخل الفردى الحقيقى بعد أن كان بالسالب فى عامى ٩٠/١٩٩١ .

وفى ظل هذا الوضع تمتع الاقتصاد المصرى بالاستقرار واستطاعت الحكومة السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها بما يخدم التنمية الاقتصادية.

وقد أوضحت الدراسات التى قام بها خبراء البنك الدولى وبعض رجال الاقتصاد المتخصصين أن معدل التضخم انخفض فى عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٨ ٪ وأن سعر الفائدة على الجنيه المصرى (الأجل الطويل) يمكن أن ينخفض ليصل إلى ١١ ٪ بما يسمح بحوالى ٣ ٪ معدل فائدة حقيقى. الأمر الذى سوف يشجع على الاستثمار إذ من المتوقع أن يكون معدل العائد على الاستثمار حوالى ١٥ ٪ وأن هذا الوضع سوف يدعم باستقرار سعر الصرف من ناحية والتحول نحو تحرير الاقتصاد القومى من ناحية أخرى وبالتالى تنشيط سوق المال.

إن كل هذه العوامل ستكون كفيلة للتعجيل بمعدلات النمو الاقتصادى إذ من المتوقع أن ينمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦ بـ ٤ر٢ ٪ ويقدر يفوق معدل النمو السكانى والذى يتوقع أن ينخفض إلى ٣ر٢ ٪ وبما يسمح بنمو الدخل الفردى الحقيقى بمعدل مرتفع يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة.

ومن خلال تجارب الدول الأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية واستناداً على الوضع الراهن للاقتصاد المصرى يتضح أن تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة يمكن أن يكون مفتاح التنمية الاقتصادية وأحد عوامل الدفع الذاتى للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة حيث أن المشروعات الصغيرة هى أحد الأساليب الفعالة التى يمكن أن تلعب دوراً حيوياً فى خلق فرص منتجة ومن ثم رفع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة فضلاً عن الحد من مشكلة البطالة.

كما أن هذه المشروعات لاتتطلب كوادر إدارية ذات خبرة وكفاءة عاليتين، إذ أنها تعتمد على الإدارة الذاتية والتى تعتمد على أساليب بسيطة وغير معقدة. ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه المشروعات لاتتطلب أساليب تكنولوجية متقدمة ومعقدة والتى لاتتوفر بسهولة فى المجتمعات النامية ، ومن ثم فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تكون مراكز تدريب للعمالة والكوادر الإدارية والفنية وبالتالى تصبح النواة لمشروعات أكبر فى المستقبل.

والجدول التالى يوضح تحسن الوضع نسبياً فى توزيع الاستثمارات علي المحافظات والأقاليم المختلفة فنصيب إقليم القاهرة الكبري والاسكندرية قد انخفض من ٣٩ ٪، ٢٣,١ ٪ إلى ٣٥,٩ ٪، ١٧ ٪ على الترتيب من جملة استثمارات الجمهورية في خطتى ٧٧/٧٦ - ٨٢/١٨، ٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦.

وعلي العكس من ذلك فقد ارتفعت نسبة حجم الإستثمارات بكل من إقليم شمال الصعيد ووسط الصعيد من ٢,٩ ٪، ٤ ٪ إلى ٨,٩ ٪، ٥,٥ ٪ علي الترتيب الأمر الذى ينم عن إتجاه الدولة نحو تحقيق عدالة توزيع الإستثمارات بخططها القادمة ومراعاة البعد المكانى عند إعداد خطط التنمية.

توزيع نسب الإستثمارات على بعض الأقاليم
فى خطتى (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١) ، (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦)

الخطة / الإقليم	١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١	١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦
إقليم القاهـــــرة	٪ ٣٩,٠	٪ ٣٥,٩
إقليم الإســكندرية	٪ ٢٣,١	٪ ١٧,٠
إقليم شمال الصعيد	٪ ٢,٩	٪ ٨,٩
إقليم وسط الصعيد	٪ ٤,٠	٪ ٥,٥

المصدر : وزارة التخطيط

الباب الثانى

المشكلات العمرانية والديموجرافية والإقتصادية وإنعكاساتها على النسق العمرانى

المشكلات العمرانية والديموجرافية والإقتصادية وإنعكاساتها على النسق العمرانى

١- فقدان التوازن بين المعمور واللامعمور

يعتبر فقدان التوازن بين المعمور واللامعمور أبرز القضايا وأكثرها أهمية بجمهورية مصر العربية حيث الاختلال القائم بين حجم المجتمع السكانى والمساحة الأرضية المستغلة شفى خلال الفترة ١٨٩٧ - ١٩٨٦ حقق النمو السكانى طفرة كبيرة بلغت أكثر من ٣٠٠ ٪ فى حين لم يتجاوز التغير الذى طرأ على المساحة المعمورة ٥٠ ٪ والمساحة الزراعية ٢٥ ٪ والمساحة المحصولية ٥٧ ٪. وتجدر الاشارة إلى أن الحجم السكانى لمصر والذى جاوز الخمسين مليوناً وفقاً لتعداد ١٩٨٦، والذى يتزايد بحوالى مليون نسمة كل عام مازال يشغل مساحة لاتتعدى ٤ ٪ من المساحة الكلية (مليون كم٢) حتى وقتنا الحاضر ومازال هذا الحجم السكانى يستمد احتياجاته ومتطلبات حياته من زراعة حوالى ٦ مليون فدان كما كان الحال من نصف قرن مضى. وقد أدى هذا النمو السكانى المتسارع مع محدودية المسطحات المعمورة والزراعية إلى عدة مستتبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة نوجز أهمها فيما يلى:-

- ارتفاع الكثافة السكانية فى المساحات المأهولة بالسكان بشكل حاد من حوالى ٢٧٦ نسمة/كم٢ عام ١٨٩٧ لأكثر من ١١٧٠ نسمة/كم٢ عام ١٩٨٦.
- الإنخفاض المستمر فى نصيب الفرد من المساحة الزراعية والمساحة المحصولية من ٠ر٥٣، ٠ر٧١ فداناً على التوالى عام ١٨٩٧ إلى ٠ر٣١ و ٠ر٤٨ فداناً فى عام ١٩٤٧ ثم إلى ٠ر١٨، ٠ر٣٤ فداناً فى عام ١٩٧٤ ثم إلى ٠ر١٣، ٠ر٣ فداناً فى عام ١٩٨٦.
- اتساع حجم الفجوة الغذائية والتناقص المستمر فى معدلات الاكتفاء الذاتى بسبب ازدياد الاستهلاك المحلى من ناحية وتفتت الملكية الزراعية وانخفاض كفاءة الاستغلال الزراعى من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال تراجع معدل الاكتفاء الذاتى من القمح من ٧٠٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٥ ٪ عام ١٩٨٠ ومن الذرة من ٩٤ ٪ إلى ٧٧ ٪ ومن السكر من ١١٤ ٪ إلى ٥٧ ٪ ومن الزيوت من ٩٥ ٪ إلى ٣٤ ٪ خلال نفس الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٠).
- ازدياد تدفق حركة السكان من الريف إلى المدن ولاسيما المراكز الحضرية الهامة بفعل عوامل الطرد والجذب معاً، إذ ارتفع نصيب سكان الحضر إلى جملة السكان من ١٩ ٪ عام ١٩٠٧ إلى ٤٤ر٦ ٪ عام ١٩٨٦، بل إن إقليم القاهرة الكبرى يستأثر وحده بنحو ٢٢ ٪ من جملة سكان مصر فى الوقت الحالى أى حوالى ٤٠ ٪ من جملة سكان الحضر على مستوى الجمهورية. ومن المتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر إلى إجمالى سكان الجمهورية عام ٢٠٠٠ حوالى ٥٥ ٪، ونسبة التحضر المبكر فى مصر تعتبر مرتفعة جداً بالمقارنة بدول العالم الأخرى.

٢- تضخم المراكز الحضرية الكبرى

تفاقمت مشاكل المدن الكبرى بسبب تيارات الهجرة المستمرة إليها وتوطين معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالمراكز الحضرية الرئيسية خاصة القاهرة والإسكندرية، نذكر من تلك المشاكل على سبيل المثال وليس الحصر ارتفاع الكثافة السكانية فى الأحياء الشعبية (وصلت إلى ١٣٠٠ شخص/فدان فى بعض الأحياء)، وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة فى قطاع الخدمات الشخصية والجهاز الحكومى والإدارى، وتدهور مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية ووسائل المواصلات وقصور العرض الكلى من الوحدات السكنية والتى يقدر الطلب عليها فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٫٦ مليون وحدة سكنية مما تسبب فى إنتشار ظاهرة الإسكان العشوائى داخل وعلى أطراف المدن، ناهيك عن ظاهرة التلوث البيئى ونتائجها الخطيرة على صحة المواطنين وانخفاض انتاجيتهم.

إرتفاع الكثافة السكنية بالقاهرة

٣- عدم الإتزان فى تراتب أحجام المدن وفى التوزيع الجغرافى

تنتظم ١٨٨ مدينة ذات فئات حجمية مختلفة فى النسق الحضرى المصرى عام ١٩٨٦ (*). وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من المراكز الحضرية إلا أن حوالى ٥٦ ٪ من سكان الحضر يتمركزون فى المركزين الحضريين الأوليين (القاهرة الكبرى/الأسكندرية) فى حين تتقاسم حوالى ٩٥ ٪ من إجمالى المراكز الحضرية نسبة ال ٤٤ ٪ الباقية من سكان الحضر. وتأتى القاهرة الكبرى والأسكندرية على قمة هذا النسق بحجم سكان يصل إلى ٨,٩٦، ٢,٩٢ مليون نسمة عام (١٩٨٦). بينما مدينتى دمياط ودمياط الجديدة تأتيان فى قاع هذا النسق بتعداد لايتجاوز ٥٠ ألف نسمة (١٩٨٦).

ويعانى النسق الحضرى المصرى من عدم الإتزان وذلك بسبب الخلل فى توزيع التجمعات الحضرية على الفئات الحجمية المختلفة إضافة إلى الخلل الشديد فى توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية. ويعود ذلك إلى السيطرة المطلقة للقاهرة الكبرى على هذا النسق نظراً للتمركز الشديد بها، للسكان والأنشطة الإقتصادية والإستثمارات والخدمات. ويمثل هذا التمركز فى القاهرة الكبرى أو القاهرة والإسكندرية واحدة من أهم الخصائص المميزة للنسق الحضرى فى الدول النامية بوجه عام وهو مايعرف بإسم ظاهرة pri-macy أو التمركز فى أوليات الحضر. ويعبر مقياس التمركز الحضرى prima-cy Index عن شدة هذا التمركز فى المدينة الأولى (القاهرة الكبرى) إلى باقى عناصر النسق الحضرى، حيث بلغ هذا المقياس ٠٠,٧٩٢ فى عام ١٩٨٦. أما نسبة التمركز وهى مايعرف بأسم primacy ratio وهى التى تقيس درجة التمركز الحضرى فى المدينة الأولى إلى المدينة التالية لها فى الترتيب فقد

(*) بلغ عدد المدن ١٩٤ مدينة عام ١٩٩٥ طبقاً لبيانات مركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء .

بلغت ٣,٠٧ (١٩٨٦) . الأمر الذى يوضح مدى سيطرة القاهرة الكبرى على عناصر النسق الحضرى بما فيه المدينة التالية لها (الأسكندرية) .

وهناك خلل واضح فى التوزيع الجغرافى للتجمعات الحضرية فى النسق الحضرى فى مصر ، ففى حين يضم إقليمى القاهرة الكبرى والإسكندرية ٦٢ ٪ من سكان الحضر فانهما لايشتملان إلا على ٤٣ مدينة فقط من بين ١٨٨ مدينة عام ١٩٨٦ مما يعكس مدى التمركز الحضرى الشديد بالمراكز الحضرية الرئيسية بهذين الإقليمين، وقد أدى عدم وجود مدن ذات فئات حجمية كبيرة فى الأقاليم الأخرى واقتصارها على المدن بين ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة كحد أعلى لفئتها الحجمية إلى عدم قدرتها على منافسة كل من القاهرة الكبرى والاسكندرية فى اجتذاب المهاجرين إليها من الريف بل وأصبحت مصدرا لدفع السكان إليهما أيضاً.

ويلاحظ فقدان الإتزان سواء من حيث توزيع السكان على التجمعات الحضرية (ويتضح ذلك من التباين المتزايد فى المدى بين أكبر وأصغر مدينة - والتزايد المستمر فى حجم السكان المطلوب إعادة توزيعهم نظرا للزيادة الكبيرة فى الحجم الفعلى لكل من القاهرة الكبرى والاسكندرية عن الحجم المتوقع لهما والذى يصل إلى حوالى ٢٠ ٪ من إجمالى سكان الحضر عام ١٩٨٦ ، أو من حيث التدرج الهرمى لأحجام التجمعات الحضرية بالنسق الحضرى المصرى . ويتبين ذلك عند محاولة التمثيل النظرى لهذه التجمعات طبقا لقاعدة الرتبة والحجم حيث يتضح وجود انحراف شديد عن المنحنى الأمثل وخاصة من الرتبة الثالثة إلى العاشرة. وفى حالة ظهور مدن مليونية أخرى مثل الجيزة أو من الفئة الحجمية ٠,٥ - ١ مليون مثل شبرا الخيمة فانها لم تساعد على اصلاح هذا الخلل بل زادت منه نظرا لوقوعها فى نطاق القاهرة الكبرى مما أدى إلى زيادة التمركز بها.

٤- تريف الحضر

أدت الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر وعدم إمكانية تلبية متطلبات السكان المتزايدة إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة وغريبة داخل هيكل المدينة زاد من هذه المشاكل إنتقال السلوكيات والعادات وطريقة الحياة الريفية إلى المدن، وقد تسبب ذلك فى ظهور المناطق العشوائية وتدهور البيئة العمرانية فى أجزاء عديدة من مناطق المدينة، وتزداد خطورة المناطق العشوائية فى أنها تؤدى إلى الزحف المضطرد للعمران على حساب الأراضى الزراعية والتى تتناقص مساحتها بسبب هذه الظاهرة بمعدلات مرتفعة وصلت إلى ٦٠٠٠٠ فدان سنوياً ، وفى حالة استمرار الحال على ماهو علية فإنه من المتوقع أن تفقد مصر حوالى مليون فدان من أجود أراضيها خلال العشرين عاماً القادمة.

يبلغ عدد السكان فى الريف الذين يعملون تحت مسمى العمال الزراعيين يبلغون قرابة ٨ ملايين عامل فى حين أن الطاقة الاستيعابية طبقاً للإمكانات المتاحه واحتياجات العمال الزراعيين أو الذين يمتهنون الزراعة كمهنة أساسية حوالى من ٦٠٠ ألف عامل إلى مليون عامل مما يجعل الفائض فى العمالة الزراعية يفوق الـ ٦ مليون يجب أن تتوافر لهم فرص العمل الملائمة داخل القرى سواء من زيادة الرقعة الزراعية فى مناطق الاستصلاح أو فرص عمل فى أنشطة أخرى تتناسب مع امكاناتهم ومؤهلاتهم.

ولعل هذا الفائض فى قطاع الزراعة هو الذى يدفع هؤلاء السكان للهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص العمل محملين بعادات وأساليب معيشة الريف التى نقلوها فى هجرتهم للحضر بما صنع معه نوعاً من تريف الحضر وظهور المناطق غير الحضرية.

٥- تحضر الريف

تشير دراسات الخصائص العامة للريف المصرى فى الوضع الراهن إلى امتداد القرى عشوائياً على الأراضى الزراعية ، وإلى التغير المتسارع لهيكل استعمالات الأراضى، نقص الخدمات والمرافق، ارتفاع منسوب مياه الرشح ، إنتشار المناطق المتداعية، سوء حالة الطرق وضعف وسائل النقل وصعوبة المرور بالإضافة إلى عدم وجود أساليب صحية للتخلص من المخلفات بأنواعها المختلفة. كما تشير الخصائص العامة للإسكان الريفى فى الوضع الراهن إلى أن معظم الوحدات المبنية تتكون من دور أو أثنين وتستوعب أسرة من ٦ - ٨ أفراد بمعدل تزاحم يقدر بحوالى ٢ شخص/غرفة يترجم ذلك إلى كثافة سكانية حوالى ٢٥٠ شخص/فدان. ويتوزع مركب الاستخدام للمبنى بين ١ر٥٧ ٪ للاستخدام الاجتماعى، ٥ر٢٧ ٪ إنتاجى، ٤ر١٥ ٪ مختلط.

وتشير الدراسات إلى أن ثمة تغيرات حضرية قد حدثت للريف المصرى فى الفترة الأخيرة (حوالى ١٥ سنة) مظاهرها دخول الكهرباء وماتبع ذلك من مظاهر استهلاكيه، زيادة استهلاك المياه، زيادة ملكية السيارات، الإنتقال اليومى من القرية إلى المدينة للحصول على الاحتياجات من المجالات المختلفة، زيادة نسبة التعليم وارتفاع الوعى الصحى، بالإضافة إلى التحول فى مجال آليه الزراعة وتقلص المشتغلين بالنشاط الزراعى لصالح الأنشطة الأخرى.

هذه التحولات انعكست بطبيعة الحال على طريقة الحياة فى التجمعات الريفية ومن ثم على خصائص الكتلة العمرانية من حيث تركيب استخدامات الأراضى وارتفاعات المبانى والكثافات السكانية وماينتج عن ذلك من تأثير على حجم المرور بالشوارع وتغير البيئة بوجه عام.

وزاد من هذا التأثير زيادة معدلات النمو العمرانى نتيجة ارتفاع سعر الأراضى فى المدن وعدم وجود مساكن بالإضافة إلى عودة العاملين المصريين من الدول العربية وتوجية استثماراتهم إلى بلادهم.

وتبدو خطورة التحولات التى تشهدها القرية المصرية فى المرحلة الراهنة فى الايقاع السريع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وأثر ذلك على التغير المتسارع لهيكل القرية حيث العديد من المظاهر الحضرية وهى لازالت غير مهيأه لذلك مما أفرز العديد من السلبيات ومن أهمها تخلى المسكن الريفى عن الدور الإنتاجى الذى كان يقوم به.

٦- ظهور الإسكان العشوائى والمجازى وإسكان المقابر

واجهت جمهورية مصر العربية منذ الخمسينيات مشكلة عدم الإتزان بين معدلات النمو السكانى ومعدلات توفير المساكن وخاصة فى التجمعات الحضرية وذلك بسبب إرتفاع تكاليف البناء وعدم مشاركة القطاع الخاص فى توفير وحدات سكنية لفئات الدخل المنخفض والمحدود بتأثير القوانين المنظمة لعلاقة المالك بالمستأجر.

وقد نتج عن ذلك أن ظهر ثلاثة أنواع أخرى من الإسكان خارج نطاق الإشراف الرسمى للأجهزة التخطيطية والإدارية وهى الإسكان العشوائى والإسكان المجازى وإسكان المقابر. وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة تحت ضغط الحاجة الملحة إليها وصارت حقيقة قائمة وجزءاً من التكوين العمرانى المعاصر.

٧- تدهور البيئة العمرانية فى المدن والقرى

لقد تضافرت مجموعة من العوامل فى تدهور البيئة العمرانية فى كل من المدينة والقرية، يأتى فى مقدمة هذه العوامل سوء توزيع السكان على الحيز العمرانى للدولة والتحيز الواضح فى نمط توزيع الإستثمارات وطبيعة القوانين والتشريعات الحاكمة للعمران بالإضافة إلى سياسة المركزية فى الإدارة. هذه العوامل جعلت المشكلة العمرانية تفرض نفسها على التجمعات الحضرية القائمة بصورة سافرة تتعارض مع مفهوم الحجم الفعّال حيث أدت الزيادات المستمرة فى الكثافات السكانية والإمتدادات العشوائية للأطراف إلى تفاقم المشكلات التى تعانى منها المراكز الحضرية القائمة وإلى زيادة حدتها بدرجة عجزت معها الحلول المؤقتة والإصلاحات الجزئية عن إستئصال شأفتها، وصارت الدعوة صريحة إلى تبنى مفاهيم غير تقليدية وسياسات وإجراءات أكثر حسماً وفاعلية للتصدى للقضايا المطروحة. وحسبنا الإشارة السريعة إلى ما أسفر عنه التضخم الحضرى - أو التحضر الزائد - من تدهور حالة المرافق العامة والبنية الأساسية وقصور الخدمات الإجتماعية والعامة وتفاقم مشكلة الإسكان الحضرى وإرتفاع معدلات التضخم وأسعار الأراضى وإستشراء ظاهرة البطالة - الصريحة والمقنعة على حد سواء - وإنتشار الإزدحام والضوضاء والتلوث، ونمو العشوائيات حول مداخل المدن وأطرافها ومايتمخض عنه من زحف عمرانى على الأراضى الزراعية ونمو القطاع غير المنتظم وتداخل الأنماط الريفية والحضرية فى مجتمع المدينة.

وتتشابه القرية مع المدينة فى العديد من مظاهر تدهور البيئة العمرانية فى مجالات النمو العمرانى العشوائى والخدمات العامة يضاف إليها سوء رحلال المبانى القديمة، حتى أصبح الهيكل العمرانى للقرية يشبه إلى حد بعيد الإمتدادات العشوائية على أطراف المدن.

٨- تدهور المناطق التاريخية

تمثل المناطق التاريخية بالمدن المصرية النواة الفعلية للمدينة، وهى بذلك جزء لا يتجزأ من كيان المدينة. ولقد تدهورت هذه المناطق بشكل حاد بتأثير عدة عوامل من أهمها التعديات الصارخة للأنشطة المتعارضة مع طبيعة هذه المناطق، وتعديات السكان نتيجة الهجرة الداخلية وتحت ضغط الحاجة الملحة للسكن. كما أن التغيرات العمرانية التى حدثت وتحدث فى هذه المناطق - فى غياب التشريعات المناسبة - لا تتوافق مع الطبيعة والقيمة التاريخية والتراثية لهذه المناطق، بالإضافة إلى النظرة القاصرة للدراسات والمحاولات المتواضعة للحفاظ عليها حيث تفتقد هذه المعالجات إلى النظرة التخطيطية الشاملة. وكان لغياب المفاهيم الأساسية المتعلقة بنطاقات الحماية للمناطق التاريخية أثرها هى الأخرى على زيادة معدلات تدهور البيئة العمرانية فى هذه المناطق الهامة.

تدهور المناطق التاريخية

٩- فقدان الطابع العمرانى للمدينة

إمتدت الآثار الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة إلى حد تشويه الطابع العمرانى للمدينة المصرية وذلك لعدة أسباب منها:-

- ❑ هدم الكثير من المبانى ذات القيمة المعمارية والحضارية والتاريخية أمام زحف قوى التغيير.
- ❑ زحف الأنشطة التجارية والمالية والمهنية والسياحية إلى أحياء كان طابعها إسكانى فى المقام الأول بحيث أدى هذا الإختلاط فى الأنشطة المتباينة إلى فقدان الإتزان المعمارى والعمرانى لهذه الأحياء، كما أدى إلى إختلال فى إستخدام الأراضى والمبانى.
- ❑ تداخل الأنشطة والإمتدادات العشوائية وضعف هيمنة المدينة وغياب التخطيط التفصيلى.

وقد أدت هذه الأسباب إلى العديد من المظاهر السلبية فى الطابع العمرانى للمدن منها:-

- فقدان الطابع المعمارى داخل الحى الواحد.
- إختفاء الحدائق الخاصة والعامة أيضاً وإقامة كتل مبانى صماء مكانها.
- تشويه المبانى المقامة بطراز معمارى معين وبإضافة الأدوار العلوية إليها بطرز مختلفة تماماً تفقد المبنى بذلك وحدته المعمارية.
- التلوث البصرى الناتج من إنشاء كل مبنى على حده دون النظر إلى ما يجاوره من مبانى.
- التركيز الشديد على العنصر الإستثمارى للمبنى دون النظر إلى الجوانب الجمالية مما أدى إلى تجريد الشارع المصرى من عنصر الجمال والراحة النفسيه لساكنيه أو المارين به.
- إستخدام الشوارع كمواقف للسيارات مما يعوق حركة المرور وإنسيابها.

١٠- تلوث البيئة

أدى التوسع الصناعى والزيادة السكانية غير المخططة فى ظل غياب التخطيط البيئى إلى تلوث مياه نهر النيل مما أثر بالتالى على جميع أنواع الحياه بالنهر وإستخدامات المياه المختلفة. كما أدى إستخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية فى مكافحة الآفات الزراعية إلى تغيير الخصائص البيولوجية للتربة الزراعية. ونشأت عدة مشاكل حقيقية فى مجال تلوث الهواء فى المناطق الصناعية وبعض المدن الكبرى كنتيجة لحركة التصنيع النشطة فى فترة الستينيات وذلك فى غياب التخطيط الإقليمى للتوطن المكانى لهذه الصناعات. وتتعرض البيئة البحرية لأخطار التلوث البترولى نتيجة إكتشافه أو نقله مما يؤثر على سلامة الكائنات الحية وتغير فى صفاة المياه. ويمثل التخلص من النفايات الصلبة بأنواعها المختلفة أحد المشكلات البيئية وهى عبارة عن مخلفات المساكن، المخلفات التجارية، مخلفات الورش، مخلفات الشوارع (القمامة) والمخلفات ذات الحجم الكبير.

تلوث البيئة

١١- المركزية

نتج عن تطبيق النظام المركزى فى الإدارة العديد من المشاكل التى ساهمت فى تراجع معدلات التنمية فى المجالات المختلفة.

وقد وضح عدم مناسبة تطبيق النظام المركزى فى إدارة التنمية نظراً لتضخم مسئوليات الحكومة المركزية فى الأربعين عاماً الأخيرة بدرجة كبيرة فى مجالات الإسكان والخدمات والإنتاج. وقد زادت هذه المسئوليات ضخامة بسبب الزيادة المتسارعة للسكان والتى بلغت أكثر من ٦٠ مليون نسمة طبقاً لأحدث التقديرات، مما إستوجب حلولاً غير تقليدية لمجابهة متطلبات هذه الزيادة السكانية فى شتى المجالات. وأمام هذه الأوضاع المستجدة فإن النظام المركزى للدولة عجز عن مواجهة هذه المتغيرات وتوجيهها.

١٢- إنتشار المناطق الفقيرة بالحضر والريف

يعتبر الفقر من أهم المظاهر التى ترتبت على التفاوت الكبير فى التنمية بين المحافظات الحضرية بشكل عام، وكل من الوجه البحرى والقبلى بشكل ملحوظ. كما أدى توزيع الإستثمارات على الأقاليم المختلفة إلى زيادة حدة التفاوت الإقليمى ومظاهره، فمازالت القاهرة الكبرى تستأثر بالقدر الأكبر من الإستثمارات المحلية والقروض والمنح والمعونات الأجنبية من الإستثمارات نظراً لضخامة مشروعات البنية الأساسية التى تقام فيها.

وتبرز آثار هذا التفاوت وتتضح على النحو التالى:-

- إنخفاض متوسط نصيب الفرد فى الريف عن الحضر حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الريف إلى ٧١,٥ ٪ من متوسط دخل الفرد بالمدينة و٨٢,٤ ٪ من المتوسط العام لنصيب الفرد من الدخل على المستوى القومى.

وبتحليل نصيب الفرد من الدخل على مستوى الأقاليم نجد أن نصيب الفرد من الدخل فى الحضر دائماً أعلى منه فى الريف. وتزداد هذه الفجوة بشكل ملحوظ فى الوجه القبلى.

- إن نسبة السكان الذين يعيشون فى فقر تتركز فى الريف بشكل عام أكثر منها فى الحضر، ويستأثر الوجه القبلى بأعلى نسبة من السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع (٤٦,٥ ٪ من الإجمالى). كما أن الوجه القبلى به ٤٠,١ ٪ من إجمالى الفقراء على مستوى الجمهورية.

١٣- ضعف مشاركة المرأة فى عمليات التنمية

تشير الإحصاءات المتاحة إلى ضعف مشاركة المرأة فى النواحى السياسية (من٢-٥ ٪ فى البرلمان ومجلس الشورى)، والأنشطة الثقافية والرياضية(٥-٨ ٪) إلا أن دور المرأة يظهر بصورة أكثر فاعلية فى مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وقطاع الأعمال حيث تمثل المرأة حوالى١٥ ٪ من إجمالى عدد العاملين فى القطاعين العام والخاص بالرضافة إل دخول المرأة فى ميدان العمل الأهلى بصورة بارزة وخاصة فى العشرين عاماً الأخيرة.

ويعود ضعف مشاركة المرأة فى عمليات التنمية بصفة عامة إلى عدة عوامل رئيسية: الأول ويتمثل فى تأثير الأعراف والقيم الإجتماعية الموروثة، أما العامل الثانى فيتمثل فى إنتشار الفقر وزيادة أعبائه على النساء حيث إتضح أن نسبة الأسر التى تعولها النساء فى مصر تتراوح بين (١٨-٢٥ ٪) من مجموع الأسر. ويضاف إلى ذلك إنتشار الأمية وتواضع المستوى الصحى للمرأة.

الباب الثالث

التوجهات المستقبلية

التوجهات المستقبلية

بناءاً على ماسبق عرضه من مشاكل الوضع الراهن فى المجالات المختلفة (الطبيعية، العمرانية، الإجتماعية، الإقتصادية والإدارية) وفى ضوء التغيرات المتوقعة على المستويين العالمى والمحلى فى المجالات المختلفة، فقد قامت الدولة من جانبها فى الآونة الأخيرة بإجراء بعض التعديلات الفعالة فى إستراتيجيات وسياسات التنمية فى القطاعات المختلفة إدراكاً منها بضرورة مواكبة التغيرات المتسارعة على المستوى العالمى وإيماناً نابعاً من وعى كامل بأهمية النظرة الشاملة ضمن فكر التنمية على المستويات المختلفة، لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإقتصادية والبشرية أيضاً. وقد إستعانت الدولة فى ذلك من نتائج التجربة المصرية خلال النصف الثانى من القرن العشرين بإيجابياتها وسلبياتها.

وعلى ذلك فإن التوجهات المستقبلية للإستراتيجيات والسياسات التنموية يمكن إيجازها فيما يلى:-

١- تحقيق التوازن بين السكان والموارد الأرضية المتاحة

تستهدف المجهودات الحالية فى مجال التنمية الإقليمية إعادة تشكيل الخريطة السكانية لمصر بما يحقق التوازن المطلوب بين السكان والموارد الأرضية المتاحة وبما يكفل فى الوقت نفسه الإستغلال الكامل والكفء لإمكانات مصر الطبيعية والموارد الإقتصادية. وتحاول هذه الجهود الى إبراز البعد المكانى فى عمليات التنمية الإقليمية من خلال خطط التنمية العمرانية المستقبلية.

وتستند التنمية العمرانية على ثلاثة محاور متزامنه من حيث الفكر التخطيطى وإن تفاوتت من حيث الأفق الزمنى للتنفيذ تبعاً للأولويات الموضوعة والاستثمارات المخصصة على النحو التالى:-

١-١ إعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة

وذلك بغية استغلال المساحات الشاغرة داخل الكتلة العمرانية للتخفيف من حدة التزاحم الذى تعانى منه العديد من الأحياء خاصة الشعبية، ومعالجة الاختناقات القائمة فى المرافق والخدمات العامة ودرء مخاطر تلوث البيئة، وكذلك التحكم فى اتجاهات النمو العمرانى مستقبلاً بحيث لاتتم بصورة عشوائية على حساب الأراضى الزراعية المتاخمة. ويتم فى إطار هذا المحور الاستفادة بالإمكانات الصناعية القائمة.

١-٢ تنمية الأقاليم الواعدة

وهى التى لم تحظ بقدر كاف من العناية فى الماضى مثل منطقة الساحل الشمالى، قناة السويس، ساحل البحر الأحمر، شبة جزيرة سيناء، بحيرة ناصر والوادى الجديد بالصحراء الغربية، وذلك بقصد استغلال الإمكانات الاقتصادية المتاحة فى هذه المناطق، وفتح آفاق جديدة للعمل أمام الأعداد السكانية

المتزايدة والنهوض بالمستويات المعيشية لقاطنى هذه المناطق فضلاً عن تدعيم التكامل الإقليمى مع سائر أجزاء الجمهورية. وفى إطار هذا المدخل يمكن تحقيق سياسة التنمية الإقليمية تمهيداً لتحقيق التنمية الشاملة للاقاليم

١-٣ إنشاء المدن الجديدة

ويتم إنشاء هذه المدن فى المناطق الصحراوية لتكون بمثابة مراكز عمرانية جديدة وأقطاب للنمو (Growth Poles) بعيدا عن الشريط الضيق لوادى النيل والدلتا، فى محاولة للحد من الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية ولإعادة توزيع السكان على الحيز المصرى. ومثال ذلك مدينة العاشر من رمضان والتى تقع على بعد حوالى ٥٥كم من القاهرة على الطريق الذى يربط القاهرة بالاسماعيلية، ومدينة السادات التى تقع بين القاهرة والاسكندرية على بعد حوالى ٨٠كم من القاهرة، ومدينة ٦ أكتوبر على طريق الجيزة/الفيوم، ومدينة العبور التى تقع شرق منطقة الخانكة الصناعية فى الشمال الشرقى للقاهرة بالإضافة إلى مدينة العامرية الجديدة فى الاتجاه الجنوبى الغربى لمدينة الاسكندرية وغيرها من المدن الجديدة بأنحاء المعمور المصرى.

٢- الاتجاه نحو نظام اللامركزية والمشاركة المحلية

تستهدف الحكومة المصرية تحقيق التنمية المستقبلية بالاتجاه نحو نظام اللامركزية، وهو اتجاه عالمى يحدد دور السلطات المركزية فى إدارة الأقاليم ويعطى للإدارة المحلية سلطات أوسع فى تسيير أمورها، كما أن المشاركة الشعبية مهمة للغاية فى عمليات التنمية المحلية حيث لايمكن وفقاً لطاقات الحكومة أن تتولى بمفردها تحمل كافة أعباء التنمية، فضلاً عن تعميق اللامركزية لمفهوم الانتماء الإقليمى.

٣- تبنى مدخل التنمية المستدامة

تتبنى الدولة فى الوضع الراهن مدخل البيئة والتنمية (التنمية المستدامة) حيث لايمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية كما لايمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حساباته تكاليف تدمير البيئة، وهذه المشاكل لايمكن معالجتها بصورة منفصلة عن طريق مؤسسات وسياسات متجزئة.

٤- مشاركة القطاع الخاص فى التنمية

إهتمت الدولة بمشاركة القطاع الخاص فى التنمية، خاصة فى مجال الإسكان من خلال توفير التمويل اللازم فى شكل قروض ميسرة بفائدة منخفضة لفئات السكان ذات الدخل المحدود، وأصبح على الحكومة توفير الأراضى الصالحة للبناء خارج الأراضى الزراعية ومدها بالبنية الأساسية الرئيسية. إلى جانب مشاركة القطاع الخاص فى زيادة المنتج من مواد البناء المصنعة من مصانع طوب طفلى وطوب رملى كبديل للطوب الأحمر. وأيضاً مشاركة القطاع الخاص فى عمليات البناء بنسبة ٨٠٪ فى الخطط الخمسية المستقبلية ومنحه التسهيلات اللازمة عن طريق تعديل قوانين البناء وقوانين الإيجارات وتخفيض تكاليف استخراج التراخيص، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص فى إنشاء وتطوير المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية وإنشاء الخدمات العامة مثل المدارس والمعاهد الخاصة والمستشفيات وجمعيات الرعاية الاجتماعية.

٥- تحسين البيئة العمرانية بالمدن القائمة

اتجهت الدولة إلى سياسة تنمية المناطق العمرانية بالمدن القائمة وقد أخذت بتجارب الدول الأخرى لتنمية المناطق العمرانية بإدخال المرافق إليها وتحسين البيئات العمرانية وتطويرها ونشر الخدمات وإمدادها بالبنية الأساسية وقد حددت الدولة المناطق والمدن ذات الأولوية فى التنمية فى المشروعات العمرانية والاجتماعية والإنتاجية.

٦- الحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية

تبذل الدولة جهوداً مستمرة للحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية وحمايتها من الزحف العمرانى العشوائى عليها واعتبارها محميات أثرية.

وتتحقق حماية هذه المناطق بعدة وسائل وإتجاهات منها:-

- منع التداخل مع المواقع الأثرية بأى شكل للتجمعات الحالية.
- إزالة العشوائيات التى تتداخل مع الآثار.
- إظهار هذه المناطق وتأكيدها والحفاظ عليها وصيانتها وترميمها.
- توفير الخدمات والمواصلات بحيث لا تتعارض مع قيم هذه المناطق وفى مواقع لا تسبب ضرراً على العنصر الأثرى.
- إعتبار هذه المناطق متاحف مفتوحة.

٧- الاهتمام بالطبقات الفقيرة

إهتمت الدولة بالطبقات الفقيرة وخاصة فى مجال الإسكان والخدمات عن طريق توفير الوحدات السكنية بسعر يناسب تلك الفئات إلى جانب توفير القروض والتمويل بفائدة منخفضة حيث التخصيص فى الخطة الخمسية الأولى من سنة ٨٢ إلى ١٩٨٧ حوالى ٢ر٣ مليار جنيه لتنفيذ ١٩٨ ألف وحدة سكنية لهذا الغرض أى ١٣ر٢٪ من الخطة المقررة وزادت الاستثمارات إلى أن وصلت حتى سنة ١٩٩٤/١٩٩٥ ثلاثة مليارات من الجنيهات.

٨- التوازن فى التنمية بين الأقاليم، والتوازن بين الحضر والريف

تتجه الدولة الى تحقيق التوازن بين الأقاليم وخاصة فى توفير فرص الاستثمار المختلفة، إلى جانب توجيه الاستثمار والخطط الاجتماعية إلى مجتمع الصعيد ومحافظات الحدود، وكذلك الاهتمام بالدراسات العلمية لاقامة المشروعات المتكاملة التى تشمل مختلف الأقاليم التخطيطية، حيث يمكن التعامل مع هذه المناطق بشمول وفاعلية فى مجالات التنمية المختلفة.

أما التوازن بين الحضر والريف فيأتى من خلال توجيه التنمية إلى المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة للحد من تيارات الهجرة إلى جانب دعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة فى الحضر والريف لزيادة دخل الأفراد وتحقيق الاستقرار لهم.

٩- التوازن فى التنمية بين المعمور واللامعمور للحفاظ على الأراضى الزراعية

تتجه سياسة الدولة إلى تشييد وتطوير وتنمية المدن الجديدة بالأراضى الصحراوية وذلك للحفاظ على الرقعة الزراعية، وتطوير القاعدة الصناعية المدن الجديدة وتحديثها لتحقيق التوازن الديموجرافى بين الأقاليم المختلفة

وحل مشاكل الإسكان، إلى جانب وضع أسس جديدة لضمان التنمية المستديمة للمجتمعات الجديدة، فضلاً عن تبنى مبدأ اللامركزية فى إدارة المجتمعات الجديدة وإعطاء كل جهاز مدينة الحرية فى اتخاذ القرارات فى ضوء اللوائح والتشريعات، إلى جانب اشراك الأجهزة المحلية فى وضع المخططات الخاصة بها فى التنفيذ والتمويل فى إطار السياسة العامة للدولة.

١٠- تنمية المجتمعات الريفية

إن المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة يتضمن إحداث تغيير إرتقائى مخطط للنهوض الشامل المتكامل لجميع نواحى الحياة فى المجتمع الريفى يقوم بها أبناؤه بنهج ديموقراطى مع تقديم المساعدات الحكومية، وهو برنامج طموح لمدة ٧ سنوات (٩٤/٩٥-٢٠٠١/٢٠٠٢) لتنمية الريف.

ويتضمن الهدف الاستراتيجى للتنمية الريفية المتكاملة شقين يجب أن يتحققا معاً فى تزامن واحد وهما :

- ❑ التقدم المستمر فى مستوى ونوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى.
- ❑ الارتقاء المتوالى بمستوى المشاركة الشعبية الفعاله فى إحداث هذا التقدم

أما الأهداف العامة للتنمية الريفية المتكاملة فهى:-

- ❑ التنمية البيئية المحلية.
- ❑ التنمية الاقتصادية المحلية.
- ❑ التنمية البشرية المحلية.
- ❑ التنمية المؤسسية.

١١- تطوير المناطق العشوائية

تولى الدولة فى الوضع الراهن اهتماماً كبيراً بتطوير المناطق العشوائية وخاصة فى المراكز الحضرية. ولقد تعدلت السياسة السابقة للدولة فى مواجهة العشوائيات والتى كانت تتمثل فى عدم مدها بالمرافق الأساسية للحد من نموها، إلى المنظور الجديد تجاه هذه المناطق والذى يتبنى تنميتها ضمن عملية التنمية الشاملة باعتبارها تضم قطاعاً عريضاً من البشر.

وتضمنت الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة العشوائيات تحديد أولويات تطوير هذه المناطق طبقاً لحجم المشكلة والتوزيع الجغرافى، ورصد الاستثمارات والتمويل اللازم لعمليات التطوير، مع تحديد الجهات المسئولة عن متابعة تنفيذ هذه البرامج، وتعظيم دور المشاركة الشعبية والمنظمات غير الحكومية فى عملية التطوير، بالإضافة إلى تطوير الإطار التنظيمى والتشريعى المتعلق بأعمال بناء المساكن، فضلاً عن مواجهة المشكلة على المستوى الإقليمى وذلك من خلال تنمية القرية باعتبارها أهم منابع الطرد السكانى.

تطوير منطقة الفسطاط

١٢- مجابهة الكوارث

تهتم الحكومة المصرية باتباع نظام خاص لمجابهة الكوارث فى مصر وتعتبر ثلاثية الزلازل والسيول والتصحر أهم الكوارث التى تهدد التحضر فى مصر.

ففى ضوء تكرار بعض الكوارث الطبيعية قامت الحكومة المصرية بإنشاء مركز عمليات لمجابهة الكوارث يخضع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء يعمل كمنسق عام بين الأنشطة الحكومية والشعبية المختلفة لمجابهة هذه الكوارث والتخفيف من آثارها. وقد ظهرت فاعلية هذا الجهاز فى كارثة زلزال سنة ١٩٩٢ وكارثة السيول سنة ١٩٩٤.

ونوجز فيما يلى الخطط المقترحة لمواجهة كل من السيول والزلازل.

١٢-١ السيول

- توفير نظم التنبؤ المبكر فى المناطق شديدة الخطورة والإستعانة بأحدث التقنيات.

- إدراج مشروع مستقل للحماية من السيول والإستفادة من خلال إنشاء جهاز مستقل يتولى تنفيذ الخطط لمواجهة ودرء الأخطار والإستفادة من المياه، وعلى أن يتم التنسيق بين السلطات التنفيذية وكافة الجهات العاملة فى هذا المجال.

- إعطاء أولوية لخطة وزارتى الأشغال والموارد المائية والإسكان والتعمير بما يتواءم مع حجم المشروعات المطلوب تنفيذها فى مجال مكافحة آثار السيول.

- حظر وتجريم إنشاء مبانى ثابتة على مجارى المخرات والأودية والمحافظة عليها وعدم تسويتها، والعمل على تطويرها أولاً بأول.

- الإنتهاء من دراسة وتحديد كوردونات المدن والقرى وخاصة الواقعة فى مواجهة مخرات السيول الطبيعية.

- إعطاء أولوية وضع وتنفيذ خطة إنشاء السدود لتخزين مياه السيول والإستفادة منها.

- وضع خطة لإستكمال إنشاء كبارى وصحارات ... إلخ على شبكات الطرق القاطعة لمخرات السيول.

- إعداد خريطة متكاملة عن حجم السيول ومخراتها فى مصر عامة وخاصة مناطق قنا وسيناء والبحر الأحمر على أن يراعى التخطيط العمرانى نتائج وتوصيات هذه الخطة عند إنشاء المدن الجديدة للقرى السياحية.

١٢-٢ الزلازل

- إستكمال وتحديث المسح الجغرافى ودراسات النشاط الزلزالى وتحديد معامل الأمان السيزمى ورسم خريطة لتحديد الأماكن المعرضة للزلازل لمراعاة ذلك عند إختيار مواقع المنشآت الهامة والتجمعات السكنية الجديدة.

- إستكمال إنشاء الشبكة القومية لرصد الزلازل وتحسين أداء وكفاءة المحطات الحالية لرصدها طبقاً لأحدث التكنولوجيات العالمية.

- تطبيق الأساليب العلمية لمقاومة الزلازل فى المبانى مع مراعاة المواصفات الفنية فى الحوائط الخرسانية المحيطة بفراغ المصاعد والسلالم.

- إستخدام شبكة تليمترية متنقلة يتم وضعها فى المناطق المزمع إنشاء مشاريع عملاقة بها، مع وضع الأجهزة المتخصصة للرصد الزلزالى إلى أن يتم إستكمال الشبكة.

- إجراء بحث ميدانى وإستطلاع الرأى على مستوى الجمهورية لبيان مدى الإحساس بالزلازل وخصائص الزلزال نفسه مثل سماع صوت ونوع الحركة رأسية أم أفقية، ثم الآثار التى ترتبت عن الإنهيارات والتصدعات والإصابات.
- الإسراع بعمل الدراسات الخاصة بالمنشآت المقامة فعلاً (تحديد درجة الخطورة لكل مبنى) ووضع أولويات لعمليات الترميم والتقوية.

أعمال الترميم المصاحبة للزلزال

١٣- الارتقاء بالخصائص السكانية (التعليم، الثقافة، الأمية)

لم يعد المفهوم المعاصر للتنمية يعنى النمو الاقتصادى وحده بل أخذ يتجة إلى مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية، على اعتبار أن البشر هم الأداه المخططة والمنفذة لكافة البرامج الهادفة لتطوير المجتمع. وتنمية الإنسان تكفل للتنمية الاقتصادية النجاح حيث تتوفر لها القوى البشرية المدربة والخبرة ومن ثم إستخدام التكنولوجيا الاستخدام الأمثل.

استناداً على هذا المفهوم فإن الدولة تحاول جاهدة تطوير المورد البشرى على عدة محاور أهمها تطوير التعليم بمستوياته المختلفة وبما يتلاءم مع المتغيرات المستحدثة فى كافة المجالات، كما تبذل الدولة جهوداً كبيرة لنشر الوعى والثقافة للإنسان المصرى من متعلمين وغيرهم على السواء، وذلك من خلال البرامج الإعلامية المسموعة والمرئية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى مثل المسارح وقصور الثقافة والمكتبات ... إلخ. كما تبذل الدولة جهوداً كبيرة للقضاء على الأمية للإنسان المصرى متخذة فى ذلك عدة مداخل من أهمها البرامج الهادفة إلى التقليل من حجم المشكلة للكبار مع اغلاق كافة المنافذ لتسرب الأطفال فى سن التعليم من المدارس الأساسية.

١٤- تشجيع مشاركة المرأة فى التنمية

ينص الدستور المصرى على مساواه المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث منحها حق التصويت فى الانتخابات والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية وعضوية المجالس المحلية.

ولقد توافرت فى مصر فى الآونة الأخيرة آليات وبرامج من مهامها الأساسية تعزيز دور المرأة، فقد تم إنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة، وإنشاء لجنة قومية للمرأة كما تكونت الإدارة العامة لشئون المرأة وهى تتبع وزارة الشئون الإجتماعية، بالإضافة الى إنشاء الصندوق الإجتماعى بهدف تخفيف وطأة الآثار المصاحبة لبرنامج الإصلاح الإقتصادى.

وتتجه الدولة الى تشجيع مساهمة المرأة فى التنمية عن طريق توفير فرص عمل للمرأة فى مشروعات إنتاجية مع برامج فى مجالات التدريب وتنمية المرأة إجتماعياً بالإضافة الى مشروعات تهدف الى حماية المرأة ومحو أميتها ومشروعات تدعيم الزمر الفقيرة.

١٥- تعديل التشريعات لتواكب متغيرات المجتمع

تتطلب القوانين والتشريعات دائماً إعادة النظر فيها وصياغتها بما يحقق الفاعلية المثلى لأدائها التنظيمى وملاءمتها لمتغيرات المجتمع، وتأكيداً لذلك يجرى حالياً تعديل بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمران، كما تم بالفعل تعديل بعض القوانين وفق المتغيرات الحالية.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــــط والمخططـــات القطاعـــية
والنظـــــم الحاكمـــة للعمـــران
الجزء الثانى : دور المنظمات غير الحكومية والمرأة فى التنمية

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (١) : تخطيط وتنمية المجتمعات العمرانية

تخطيط وتنمية المجتمعات العمرانية

يساعد التخطيط والتوجيه السليم للتنمية الشاملة بالمجتمعات العمرانية على تأدية هذه المجتمعات لدورها فى إستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وتوفير مايحتاجون إليه من إسكان وخدمات ومرافق، وذلك من منظور دعم الإقتصاد القومى من خلال خلق قواعد إقتصادية متنوعة - بالمجتمعات الحالية والجديدة - مع الحفاظ على الأراضى الزراعية من خطر الإمتداد العشوائى والزحف العمرانى وكذلك حماية البيئة من أخطار التلوث.

كما يؤدى التوزيع السليم لمواقع المجتمعات الجديدة فى محاور عمرانية بالمناطق الصحراوية إلى تحقيق تكاملها مع غيرها من المجتمعات القائمة على أرض مصر.

من هنا كان إهتمام الدولة بتخطيط وتنمية المجتمعات العمرانية تحقيقاً لأهداف التنمية العمرانية الشاملة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

١- الجهات المسئولة

تتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مسئولية رسم السياسة العامة للتنمية العمرانية والتعمير على المستوى الوطنى وذلك من خلال أجهزتها التخطيطية والبحثية والتنفيذية بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة المركزية والمحلية بالمحافظات وذلك وفقاً للسياسة العامة للدولة ومسئوليات الأجهزة المعنية بالتنمية والتعمير على النحو التالى:

١-١ أجهزة وهيئات تتولى إعداد خطط ودراسات التنمية على المستوى القومى والمحلى

١-١-١ الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

أنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بناءاً على القرار الجمهورى رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ لتتولى إرساء قواعد السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة وفاء باحتياجات الحاضر وأساس للمستقبل. كما تباشر مسئولية التحقق من تطبيق تلك الخطط، وللهيئة فى تحقيق أغراضها ما يأتى:-

- التعاون مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة وخاصة أجهزة الحكم المحلى وأجهزة التخطيط والإنتاج والخدمات والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.
- الإسهام مع أجهزة التخطيط فى الدولة فى إعداد وتقرير السياسات والخطط التى تؤثر فى مجالات التنمية العمرانية أو تتأثر بها.
- إستخدام أسلوب التخطيط الإقليمى بالإشتراك مع الأجهزة المعنية وذلك لإعداد المخططات العمرانية الشاملة لكل إقليم والتنسيق بينهما وبين الخطط القومية.

- إجراء الدراسات والبحوث الفنية اللازمة لإعداد المخططات العمرانية.

- إجراء الدراسات والبحوث السكانية التى ترتكز عليها الخطط العامة وعلى وجه الخصوص خطة الإسكان وما يرتبط بها من منشآت الخدمات والمرافق العامة وإفراغ هذه الخطط فى برامج تنفيذية تلتزم بها الأجهزة المعنية.

- إعداد المخططات الهيكلية للمدن والقرى حسب أولويتها لتكون أساساً للتطوير العمرانى ولتقرير مراحل تنفيذ المشروعات بها.

- بحث المشكلات العاجلة للتخطيط العمرانى فى المحافظات ومنها تحديد إتجاهات التوسع العمرانى ومداه وإختيار مواقع المشروعات وغير ذلك من المشكلات العمرانية الشائعة، وإجراء الدراسات الميدانية التى تتطلبها كل حالة وإقتراح الحلول المناسبة لها.

- وضع قواعد وحلول إرشادية للمخططات التفصيلية لمكونات المدن والقرى لتستعين بها الأجهزة المحلية للتخطيط العمرانى فى دراسة مشروعاتها.

- وضع المعدلات التخطيطية الملائمة للهيئات الحضرية والريفية والتجمعات الصناعية وغيرها بغية ممراعاتها فى الدراسات الشاملة أو التفصيلية التى تعدها الهيئة أو أجهزة التخطيط المحلية.

- إسداء المشورة الفنية المستمرة للأجهزة المحلية وتنمية فكر التخطيط العمرانى لدى العاملين بها بما تصدره الهيئة من كتيبات ونشرات وتقارير علمية فى حدود مجالات عملهم.

- إقتراح التشريعات الجديدة أو المكملة للتشريعات القائمة فى مجال التخطيط العمرانى وإبداء الرأى فى التشريعات القائمة بما يحقق تأثيراً إيجابياً عند التطبيق.

- متابعة المشروعات فى نطاق كل محافظة بقصد التحقق من مطابقتها لخطط وبرامج التنمية العمرانية التى أعدتها الهيئة بالإشتراك مع الأجهزة المعنية.

- تدريب المهندسين والفنيين العاملين بالهيئة وكذلك من تطلب وحدات الحكم المحلى تدريبهم بقصد توعيتهم بمسئوليتهم ورفع كفاءتهم العلمية لخدمة أغراض الهيئة ولدعم الأجهزة المحلية للتخطيط العمرانى.

ومن أهم إنجازات الهيئة هو الإعداد لقانون التخطيط العمرانى رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية الذى نص على أن تكون الهيئة هى الجهاز المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية، كما تباشر مسئولية التحقق من تنفيذ تلك الخطط، كما تتولى المحليات طبقاً للقانون مسئولية إعداد المخططات العمرانية للمدن والقرى بالإشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.

ثم ازدادت مسئوليات الهيئة فى السنوات الأخيرة تمشياً مع سياسة الدولة فى تأكيد مبدأ اللامركزية ومشاركة الأجهزة المحلية فى اتخاذ القرار، حيث صدر فى هذا الشأن القرار الوزارى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٩١ بشأن قيام الوحدات المحلية المختصة بأجهزتها أو تكليف من تراه من المكاتب الإستشارية بإعداد مخطط إرشادى سريع للمدينة أو القرية بهدف إعداد الحيز العمرانى، الذى يعرض بدوره على الهيئة العامة للتخطيط العمرانى لتتولى مسئولية مناقشته وإجراء ما يلزم من تعديلات، ويعرض بعده على المجالس الشعبية المحلية، ثم تتولى الهيئة إعتماده.

ومن نفس المنطلق وتأكيداً على مبدأ مشاركة الأجهزة المحلية واللامركزية فى التخطيط، أخذت الهيئة بمنهج التخطيط الإقليمى الذى يحقق أيضاً الخروج

من الحيز المكانى الضيق الذى يمثل ٤ ٪ تقريباً من المساحة الكلية لمصر للإستفادة من المناطق غير المأهولة ومواردها.

ومن هذا المنطلق عاونت الوزارة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى إنشاء مراكز تخطيط إقليمية على مستوى الجمهورية حيث صدرت القرارات التنفيذية لإنشاء كل من:-

- مركز تخطيط وتنمية الإقليم الثالث (إقليم قناة السويس) وقد أنشئ فى عام ١٩٨٦ومقره مدينة الإسماعيلية ويضم محافظات الإسماعيلية، بورسعيد، السويس، الشرقية شمل سيناء، جنوب سيناء.

- المركز الإقليمى لتخطيط وتنمية محافظات الإقليم الرابـــع (إقليم الدلتا) وقد أنشئ فى عام ١٩٩١، ومقره مدينة طنطا ويضم محافظات الغربية، كفر الشيخ، دمياط، الدقهلية، المنوفية.

- المركز الإقليمى للتنمية العمرانية الشاملة لإقليم أسيوط وقد أنشئ عام ١٩٩٢ ومقره مدينة أسيوط ويضم محافظتى أسيوط والوادى الجديد.

وتأكيداً لأهمية رفع كفاءة الأداء للعاملين بالأجهزة المحلية، تولت الهيئة مسئولية إعداد البرامج التدريبية فى مجالات التخطيط العمرانى للعاملين بتلك الأجهزة، وذلك التزاماً منها بضرورة القيام بدورها فى هذا المجال، حيث تهدف هذه البرامج إلى إعداد كوادر فنية على درجة عالية من الكفاءة العلمية لإعداد ومتابعة المشروعات التخطيطية بمراحلها المختلفة مع رفع مستويات الأداء لجميع العاملين فى مجال التخطيط العمرانى.

وإيماناً من الهيئة بأهمية البحث العلمى فى مجال التخطيط العمرانى وضرورة تبادل الآراء والخبرات مع الجهات العلمية والبحثية داخل مصر وخارجها، فقد تولت الهيئة مسئولية تنظيم العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية، كما تشارك فى المؤتمرات والندوات العديدة بأبحاث عمل معدة بها.

١-١-٢ لجان وأجهزة التخطيط والتنمية بالمحافظات

بصدور قانون التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية منذ نحو خمسة عشر عاماً، دخلت عملية التخطيط العمرانى ولامركزية صنع وإتخاذ القرار فى مجال التنمية العمرانية مرحلة جديدة من مراحل إهتمام الدولة بالتنمية المحلية كقاعدة لتحقيق التنمية على المستوى القومى.

فبجانب إضطلاع المحليات - وفقاً لقانون التخطيط العمرانى - بمسئولية إعداد المخططات العامة والتفصيلية للمدن والقرى بواسطة أجهزتها أو من تعهد إليه ذلك من الكاتب الإستشارية أو الجامعات الإقليمية، فقد نص ذات القانون على تشكيل لجنة تتولى ذلك بكل محافظة تتكون من ذوى الخبرة فى مجالات التخطيط العمرانى والعمارة والمرافق العامة والنقل والطرق والشئون الإجتماعية والإقتصادية والزراعية والصناعية والسياحية والبيئية والقانونية فضلاً عن المهتمين بالتخطيط العمرانى من أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمدينة والقرية التى يجرى إعداد مشروعاتها، وعدد من المقيمين بها يمثلون شرائح المجتمع.

١-٢ أجهزة وهيئات تتولى إعداد البحوث والدراسات

١-٢-١ جهاز بحوث ودراسات التعمير

وهو الجهة المسئولة عن القيام بإسناد ومتابعة إعداد دراسات المشروعات التى تدخل فى مـــجـــالات وأنشطة التعمير بكافة جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والفنية من خلال توفير الخبرات الفنية والإستشارية اللازمة لإجراء دراسات التنمية والتعمير الشامل ودراسات الجدوى للمشروعات ودراسات التصميمات والمواصفات، تنفيذاً لقرارات وتوصيات اللجنة

الإستشارية للتعمير وبما يحقق إستراتيجية الدولة فى مجال التنمية والتعمير وفقاً للإختصاصات التالية:

- إعداد الدراسات والبحوث الفنية لمواقع المجتمعات الجديدة، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدولة.
- إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية والتعمير الشامل، ودراسات الجدوى للمشروعات وإعداد التصميمات والمواصفات الفنية اللازمة.
- إقتراح تدبير مصادر التمويل الخاصة بأعمال الدراسات ووضع سياسة الإنفاق عليها طبقاً للأولويات.
- إجراء المسابقات بين المكاتب الإستشارية لاختيار أفضل المشروعات من الناحية الفنية والإقتصادية، واتخاذ إجراءات إسناد أعمال الدراسات.
- إنشاء مركز للمعلومات والوثائق بهدف حصر الخطط الإجمالية والتفصيلية وعمل البرامج لمشروعات البحوث والدراسات بالإضافة إلى إعداد النماذج والإستمارات الإحصائية لتسجيل أنشطة التعمير.

١-٢-٢ الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمرانى

إستهدف إنشاء هيئة بحوث البناء والإسكان وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ النهوض بصناعة البناء من خلال إجراء البحوث العلمية والدراسات الفنية، والمساهمة فى وضع التشريعات فى مجالات الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى وتطويرها وتقديم الخدمات والإستشارات العلمية والهندسية والفنية فى مجالات تخصصها للأجهزة الحكومية والقطاعين العام والخاص، ولها فى سبيل ذلك ما يأتى:-

- إجراء البحوث لتطوير وتحسين إقتصاديات صناعة البناء والإستفادة القصوى من مواد الإنشاء الطبيعية أو المصنعة.
- إجراء دراسات كشف وتقييم الصخور والترسيبات الطبيعية لإستخدامها فى الأعمال الإنشائية أو إستغلالها فى إنتاج وإستحداث مواد البناء.
- إجراء البحوث والدراسات الفنية فى مجال الإسكان والمبانى العامة والتصميم العمرانى والتصميم البيئى وتكنولوجيا البناء وتقويم المشروعات العمرانية.
- إجراء البحوث والدراسات العلمية والتجريبية فى مجال التخطيط والتصميم العمرانى للمجتمعات الحضرية والريفية بما يتلائم مع الظروف الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية.
- إجراء البحوث والدراسات العلمية والعملية فى مجال تحسين السلوك الحرارى والصوتى للمنشآت وتهيئة مناخ مريح ومناسب داخل المبانى.
- إجراء البحوث والدراسات فى مجال ميكانيكا التربة وهندسة الأساسات التى تهدف إلى التقويم الجيوتكنيكى للتكوينات المختلفة للتربة والمياه الأرضية كذلك دراسة الآثار المتبادلة بين المنشأ والتربة وتقويم الهبوط للمبانى.
- إجراء البحوث والدراسات لتطوير التصميم للمنشآت المعدنية الخفيفة أو الثقيلة.
- إنشاء قاعدة البيانات فى مركز للمعلومات الهندسية الخاصة بأعمال التشييد والمقاولات والتدريب لخدمة العاملين فى هذا المجال.
- إعداد أسس التصميم وشروط التنفيذ للأعمال الإنشائية (الكودات) وكذلك إعداد المواصفات والشروط العامة لبنود الأعمال وقوائم الأسعار والمعدلات والمعايير التصميمية والتخطيطية.

وفى سبيل إجراء البحوث فى المجالات السابق ذكرها، تقوم الهيئة بتدريب وخلق كوادر علمية عالية المستوى ، كما تقوم بالتعاون مع الجهات المعنية بصناعة التشييد والبناء بتوثيق الروابط العلمية والتعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية .

١-٢-٣ هيئة تنمية بحيرة السد العالى

وهى الجهة المسئولة عن دراسة إمكانيات بحيرة السد العالى وإجراء البحوث اللازمة لها وإعداد كافة المشروعات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية وتنفيذ هذه المشروعات ومتابعتها من خلال برامج للتنمية فى مجالات الثروة السمكية والثروة التعدينية والزراعة وإقامة المشروعات التى تخدم التنمية بوجه عام بالمنطقة.

وتهدف الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى إلى التنمية والإستفادة من موارد الثروة البشرية والطبيعية ببحيرة السد العالى وشواطئها والأراضى المحيطة تحقيقاً للهدفين التاليين:

- دراسة وحصر إمكانيات البحيرة وشواطئها والأراضى المحيطة بها وإجراء البحوث اللازمة لها فى مجالات تنمية الموارد البشرية والزراعية والثروة الحيوانية والثروة السمكية والصناعات الزراعية والتعدينية والموارد الطبيعية الأخرى والتنمية العمرانية والسياحة والنقل والمواصلات.
- إعداد المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتنمية البحيرة وشواطئها فى ضوء نتائج البحوث والدراسات للمجالات المشار إليها عاليه وتنفيذ هذه المشروعات ومتابعتها، وقد بدأت الهيئة منذ إنشائها عام ١٩٧٨ فى ممارسة مسئوليتها فى تنمية منطقة بحيرة السد العالى على أسس علمية سليمة فى شتى مجالات التنمية.

١-٣ أجهزة وهيئات تتولى تنفيذ خطط التنمية

١-٣-١ الجهاز المركزى للتعمير

يضطلع الجهاز المركزى للتعمير بتنفيذ خطط التنمية العمرانية الطموحة والتى تتضمن مشروعات تنموية وخدمية، بهدف تحقيق الإستراتيجية العامة ذات الغايات والأهداف المرحلية والبعيدة ، وذلك للوصول الى أوضاع أفضل إقتصادياً وإجتماعياً فى المجالات المختلفة مثل: الإسكان والمرافق ومياه الشرب والطرق والكبارى ومشروعات الكهرباء وتدريب العمالة وخلافه.

ومن أجل تهيئة الفرصة لتنفيذ المشروعات الكبرى على مدى الأقاليم التخطيطية على مستوى الجمهورية مقارنة بما تتعرض له بعض هذه الأقاليم من ضغوط عمرانية وما تحوى من إمكانات يمكن إستغلالها بشكل فورى، فقد تم إختيار بعض من هذه الأقاليم أو أجزاء منها أقيمت بها أجهزة تنفيذية تتبع الجهاز المركزى للتعمير تباشر تحقيق أهداف التنمية بتلك المناطق وهى: القاهرة الكبرى، الإسكندرية والساحل الشمالى الغربى، شمال الدلتا، إقليم قناة السويس وشرق الدلتا وشمال خليج السويس، البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء، الوادى الجديد وبحيرة السد العالى.

□ جهاز تعمير القاهرة الكبرى :

تم إنشاء الجهاز التنفيذى لمشروعات تعمير القاهرة الكبرى كأحد الأجهزة التابعة للجهاز المركزى للتعمير وفقاً للقرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ .

وهو الجهاز المسئول عن المساهمة فى حل المشكلات التى يعانى منها إقليم القاهرة الكبرى، وكذا الإشراف على تنفيذ الوحدات السكنية التى تقيمها محافظة القاهرة أو الجهات الأخرى داخل الإقليم، والإشراف على تنفيذ كافة مشروعات التعمير به والتى يحددها الجهاز المركزى للتعمير وفقاً لأهداف خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفى نطاق السياسة العامة للدولة.

ويقوم الجهاز التنفيذى لتعمير القاهرة الكبرى بهذه الأعمال تطبيقاً لما جاء بقرار إنشائه كما يلى:-

- الإشراف على تنفيذ مشروعات التعمير فى نطاق القاهرة الكبرى التى يحددها الجهاز المركزى للتعمير.
- إسناد المشروعات لمقاولى القطاع العام والخاص وفقاً للقواعد المقررة والقوانين واللوائح.
- التنسيق بين الجهات القائمة بتنفيذ المشروعات وإجراء جميع الإتصالات اللازمة بشأن تنفيذها.
- إقتراح الموازنات التقديرية للمشروعات.
- إتخاذ إجراءات تسليم المنشآت والمشروعات بعد إتمامها إلى جهات الإختصاص.

كوبرى عمرو بن العاص

❑ جهاز تعمير الساحل الشمالى الغربى والاوسط :-

صدر القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الجهاز التنفيذى لتعمير وتنمية الساحل الشمالى محدداً بمادته الأولى بأنه يختص بالإشراف على تنفيذ خطة تعمير الساحل الشمالى – بما فيها منطقة الإسكندرية – التى تشمل المشروعات الإسكانية والصناعية والسياحية والمرافق والخدمات المختلفة إلى جانب مسئوليات وواجبات عديدة عى النحو الوارد تفصيلاً بذلك القرار.

وبصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل الشمالى مجتمعاً عمرانياً جديداً فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك فى المنطقة الواقعة بين الكيلو ٣٤ غرب الإسكندرية حتى الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية، فقد أصبح جهاز تعمير وتنمية الساحل الشمالى هو الجهة المشرفة على هذا الساحل والمختصة بتلقى طلبات شراء الأراضى والبت فيها وله كافة الصلاحيات والسلطات.

وتعتمد تنمية الساحل الشمالى بصفة عامة على عدة عناصر أساسية أهمها:

– تخطيط إقليمى وعمرانى هيكلى للمنطقة مع إجراء رفع مساحى دقيق يضاف إليه رفع مساحى عن أعماق البحر وقياس التيارات البحرية بالنسبة للمناطق الساحلية على أن يراعى التخطيط دائماً الظروف المتعلقة بكل منطقة وخاصة ما يتصل بتوطين أهالى المنطقة اللذين قد تتعارض أماكن تواجدهم مع متطلبات التخطيط والتنمية.

– وجود الإشراف والإدارة الفعالة التى تحقق سلامة التنفيذ وفقاً للمخطط والمستهدف.

– توفر التمويل اللازم للتنمية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء البنية الأساسية.

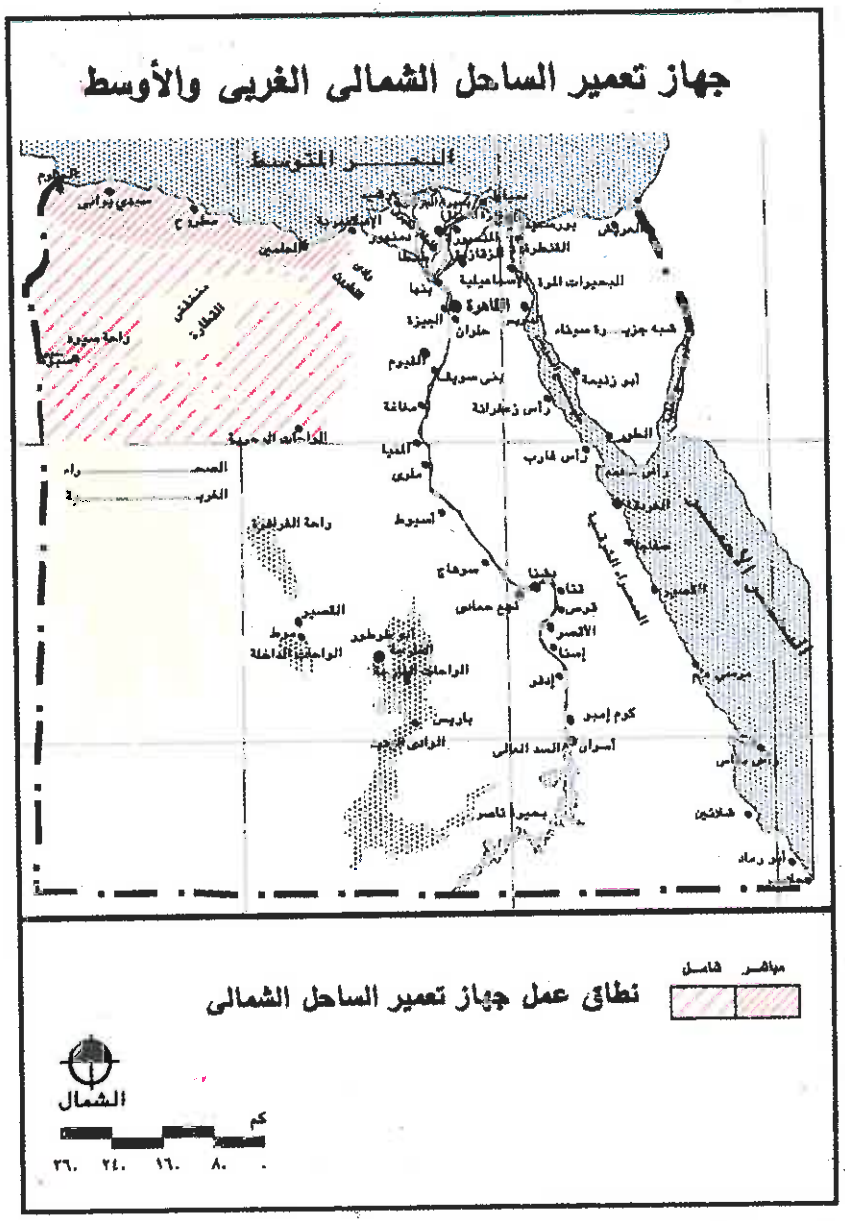

❑ جهاز تعمير البحر الأحمر

تم إنشاء الجهاز بناءً على القرار الوزارى رقم ١٥١ لسنة ١٩٨١ ، وهو الجهاز المسئول عن تنفيذ كافة الدراسات التى أعدت فى مجال توفير مصادر المياه الجوفية وتحقيق التنمية السياحية بالمنطقة وتوفير كافة الخدمات المجتمعية فى مناطق العمران القائمة والجديدة بالمنطقة. وتشتمل خطته وفقاً لهذه الدراسات على مايلى:

- البحث عن مصادر المياه الجوفية سواء لتوفير مياه الشرب وإستصلاح الأراضى.
- مد خطوط المياه لنقل مياه النيل إلى المدن الرئيسية بالمحافظة وكذا إقامة محطات لتحلية مياه البحر.
- رصف الطرق لنقل الخدمات إلى مناطق العمران وسهولة التحرك فيما بينها.
- التنمية السياحية بالمنطقة وذلك بإنشاء البنية الأساسية للمشروعات السياحية.
- تنمية الثروة السمكية.
- توطين العربان المنتشرين فى صحراء البحر الأحمر.

❑ جهاز تعمير سيناء :

تم إنشاء الجهاز التنفيذى لتعمير سيناء فى مايو ١٩٧٩ بهدف وضع خطة التنمية الشاملة لسيناء موضع التنفيذ وإنشاء مناطق جذب على إتساع شبه الجزيرة كى تستوعب ٣ مليون نسمة من سكان المناطق المزدحمة بمصر حتى سنة ٢٠١٠ .

❑ جهاز تعمير الوادى الجديد :

هو الجهاز المسئول منذ عام ١٩٨١ عن وضع الخطط والدراسات التى تهدف إلى تنمية منطقة الوادى الجديد واستكمال وتطوير البنية الأساسية وتحسين وسائل الرى وإعداد كافة الدراسات الإقتصادية والفنية الخاصة بالمياه الجوفية فى المنطقة ورفع الكفاءة الإنتاجية للآبار.

❑ الجهاز التنفيذى لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية :

تم إنشاء الجهاز التنفيذى لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية بالقرار الوزارى رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠ . وهو الجهاز المسئول عن إيقاف حالة التدهور فى المناطق الإسلامية وخلخلة الكثافة السكانية داخل المناطق الأثرية من خلال التخطيط لنقل الأنشطة المتعارضة مع الطابع الأثرى إلى مناطق التعمير الجديدة، وكذا تولى مسئولية تجديد وترميم الأزهر الشريف والمناطق حوله.

❑ جهاز التدريب للتشييد والبناء:

تم إنشاء جهاز التدريب للتشييد والبناء بالقرار الوزارى رقم ٤٣٣ لعام ١٩٧٥ ولقد نص قرار تشكيل الجهاز على أن يتبع جهاز التدريب للتشييد والبناء مراكز فرعية التدريب.

وتتحدد أهداف الجهاز فى النهوض بالتدريب وتنمية الوعى التدريبى وكفالة إمكانات ووسائل التدريب والتوعية الحرفية والفنية والمهنية وفقاً لمقتضيات الحاجة من العمالة ومطالب خطط التنمية والتعمير بما يحقق رفع الكفاية الإنتاجية ومسايرة التطور التكنولوجى فى مجال التشييد والبناء والمرافق والوصول إلى الإستخدام الأمثل لقوى العمل المتاحة.

وأوضح القرار الإختصاصات التى أسندت إلى الجهاز لتحقيق أهدافه كما يلى:

- رسم وتنفيذ السياسة العامة للتوجيه والتوعية الحرفية والفنية والمهنية على إختلاف مستوياتها فى مجال التشييد والبناء والمرافق.
- وضع الخطط التفصيلية لإعداد وتدريب الحرفيين وكافة التخصصات الفنية والمهنية من واقع الإحتياجات الفعلية لقطاع التشييد والبناء والمرافق.
- إعداد الخطط اللازمة لبرامج التنفيذ ولتطوير نظم وأساليب وطرق التدريب.
- متابعة الأبحاث والتطورات الحديثة فى مجال التدريب بالإتصال بالهيئات العلمية والمراكز الإنتاجية محلياً ودولياً للإفادة من تجاربها وخبراتها بما يحقق رفع كفاءة مراكز التدريب وتطوير برامجها.
- تقييم المعونات المتصلة بالتدريب فى مجال التشييد والبناء والمرافق سواء التى تتلقاها الولة من الخارج أو التى تقدمها الدولة للدول الأخرى والتنسيق بينها.
- إختيار الأفراد وإيفادهم بالتدريب بالخارج ومتابعتهم.
- إعداد الخطط اللازمة للتوسع فى إعداد مراكز تدريب الحرفيين بما فى ذلك تقدير إحتياجاتها من الآلات والعدد اللازمة ووسائل الإيضاح السمعية والبصرية وفقاً لمطالب التنمية والإحتياجات التدريبية المستقبلية للتعمير.
- وضع خطط إعداد المدربين ومراكز تدريبهم لتوفير الإعداد اللازمة منهم.
- القيام بالإعلام اللازم لترغيب المتدربين.
- وضع المعايير اللازمة لتحديد مستويات المهارة والقدرات فى كافة أعمال التشييد والبناء والمرافق على أساس توصيف الوظائف وإختصاصاتها ووضع معايير للتقويم والتأهيل لقياس الحاجة إلى التدريب فى هذا المجال.
- إعداد خطط تمويل التدريب وإقتراح مصادرها.
- إسداء المشورة الفنية وتقديم المعاونة فى تنفيذ برامج التدريب.
- دراسة مؤشرات الكفاية الإنتاجية مع الجهات المعنية للكشف عن المعوقات التى يمكن أن يسهم التدريب فى علاجها.
- إعداد السجلات التدريبية الموضحة لحالة العاملين من ناحية النشاط التدريبى.

١-٣-٢ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزتها الميدانية

إيماناً من الدولة بجدوى إنشاء المدن الجديدة كحل لمشكلة الإنفجار والتوزيع السكانى ولاستغلال الموارد الطبيعية والأرضية المتاحة لدفع عجلة التنمية، فقد أنشأت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بناءاً على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وعلى أن تكون هى جهاز الدولة المسئول عن رسم سياسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وإختيار مواقعها، وهى تختص ببحث وإقتراح وتنفيذ ومتابعة خطط وسياسات وبرامج إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لخطة الدولة الإقتصادية والإجتماعية وفى نطاق السياسة العامة لها حيث تتولى مسئولياتها على النحو التالى:-

- إستثمار الموارد الكامنه فى صحارى مصر وسواحلها لجذب المواطنين إليها وتخفيف الضغط السكانى على المدن القائمة لإعادة رسم خريطة السكانية لمصر.

- إنشاء المجتمعات الجديدة فى إطار تخطيط إقليمى وعمرانى نابع من تخطيط قومى يستهدف زيادة الدخل القومى وتوفير فرص العمل للمواطنين.

- العمل على إنشاء الصناعات فى مناطق محددة للاستفادة من الناتج الاقتصادى للمشروعات الصناعية.

- تهيئة المناخ الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال بالمدن الجديدة عن طريق تقديم التسهيلات والحوافز للمشروعات لتتمكن من أداء وظيفتها، وتوفير الخدمات اللازمة لذلك.

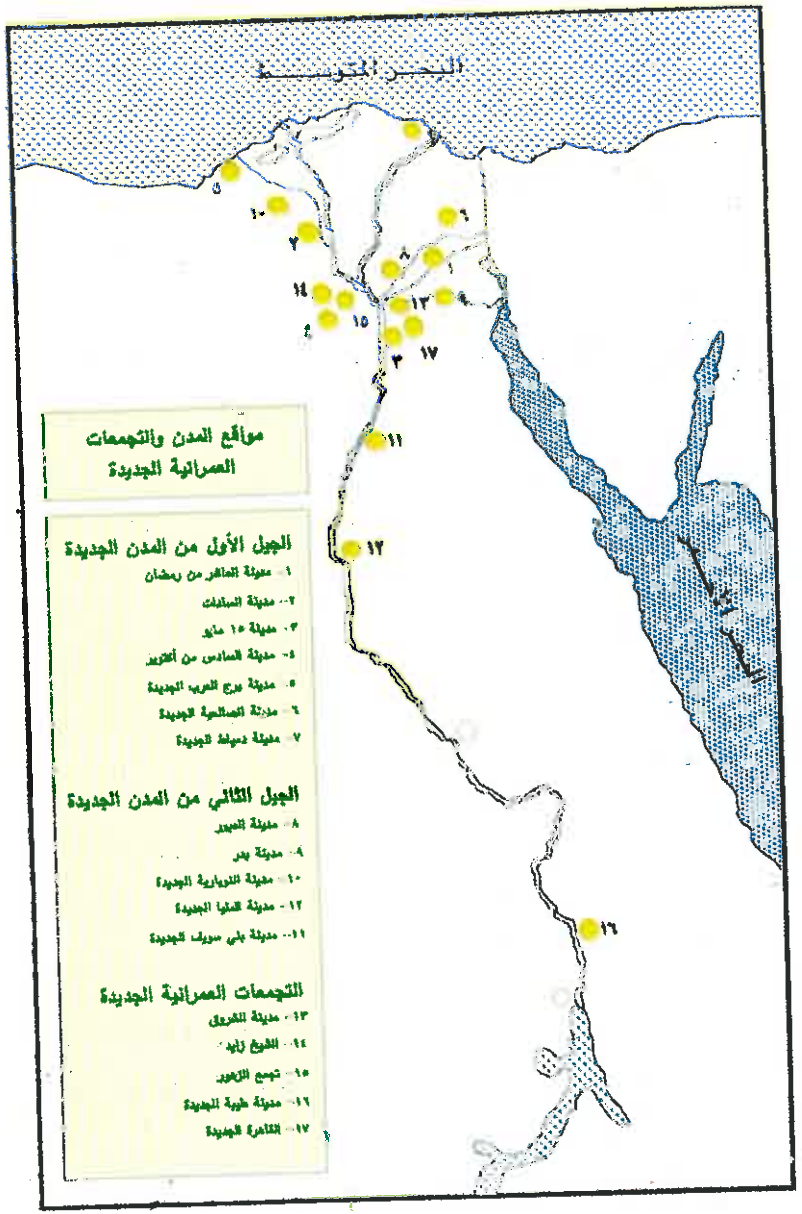

٢- المشكلات التى تواجه التنمية والتعمير

تواجه مصر كدولة نامية العديد من المشكلات والتحديات، تأتى فى مقدمتها مشكلتان أساسيتان هما مشكلتا الزيادة السريعة، والتركز الشديد للسكان فى بعض المناطق الحضرية. فبينما تتسبب الزيادة السريعة للسكان فى إرهاق جهود التنمية وإلتهام ثمارها بالتوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية الخصبة، فإن التكدس الشديد فى المناطق الحضرية مع استمرار تيارات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية يؤدى إلى الكثير من المشكلات العمرانية والإجتماعية والإقتصادية.

وتتلخص المشكلات التى تواجه التعمير فى مصر فيما يلى:-

- فقدان التوازن بين المعمور واللامعمور.
- تضخم المراكز الحضرية الكبرى.
- التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية.
- فقدان الطابع العمرانى للمدينة.
- إنتشار الإسكان العشوائى.
- عدم تناسب المساحات المعمورة مع النمو السكانى المتزايد.
- إختلال توزيع السكان بالهيكل العمرانى القائم.
- عدم الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- تدهور الأوضاع البيئية والتلوث البيئى.
- ضعف المرافق والخدمات.

٣- الخطة الحالية للتنمية والتعمير

تتركز خطة التعمير فى خمسة محاور أساسية هى:

١- حل مشاكل التضخم بالمدن الكبرى وبالذات القاهرة الكبرى والاسكندرية نتيجة لارتفاع الكثافات السكانية فيهما وانخفاض مستوى الخدمات وزيادة الضغوط على هياكل البنية الأساسية وتدهور الأوضاع البيئية بهما.

٢- حل مشاكل المدن المتوسطة القائمة وذلك لرفع المستوى البيئى والمعيشى ودعم القواعد الاقتصادية وحل مشاكل استخدامات الأراضى والحركة وتوفير خدمات المجتمع وحل مشاكل الإسكان ووقف النمو العمرانى على حساب الأراضى الزراعية.

٣- تطوير صناعة البناء فى مصر من خلال تصنيع قطاع التشييد وزيادة طاقته وتطوير وتصنيع مواد البناء وتوفيرها محليا.

٤- إعداد الدراسات اللازمة لإقتراح برامج ومواقع المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لرفع العبء عن الهياكل العمرانية القائمة ودعم الاقتصاد المصرى بإقامة قواعد اقتصادية جديدة.

٥- عمل الدراسات لإقامة المشروعات المتكاملة والتى تتناول مناطق عمرانية متميزة فى الأراضى الصحراوية أو أقاليم تخطيطية (إقتصادية - عمرانية).

٤- أهداف خطة التنمية والتعمير

إستهدف قطاع التعمير بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية اتباع استراتيجية شاملة تمكنه من التعامل المباشر مع مجموعة من المشاكل العمرانية وبحيث يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية بكفاءة وفاعلية فى إطار الضوابط التخطيطية ومحدودية الموارد وتزايد ضغوط هذه المشاكل.

وبوجه عام تهدف خطط التعمير إلى تحقيق ما يلى:

٤-١ الأهداف القومية

- إعادة رسم خريطة مصر بما يؤدى إلى حل مشكلات المدن القائمة.
- تحقيق التوازن فى الإستثمار بين أقاليم الجمهورية.
- حماية الأراضى الزراعية والموارد البيئية.
- المساهمة فى حل مشكلة التوزيع السكانى والإنفجار الحضرى.
- المساهمة في حل مشكلة الإسكان.
- رفع مستوى دخل الفرد لرفع المستوى المعيشى للسكان.

٤-٢ الأهداف القطاعية

- إقامة مناطق عمرانية جديدة ومتكاملة لرفع العبء عن المناطق القائمة.
- توفير الأراضى الصالحة للبناء مع توفير هياكل البنية الأساسية.
- توفير الخدمات المجتمعية.
- تحقيق قاعدة إقتصادية ثابتة للمجتمعات القائمة والجديدة.
- تنمية المناطق النائية خارج وادى النيل والدلتا.

٥- التجربة المصرية فى مجال التنمية والتعمير

٥-١ على المستوى القومى

٥-١-١ مشروع خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٢٠

تم إعداد مشروع خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية والذى يهدف إلى التعرف على المناطق الواعدة لإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، وقد تم من خلال الدراسة الوصول إلى النتائج التالية:-

- تحديد مناطق التنمية والتعمير الجديدة.
- تقدير الطاقة الإستيعابية وحجم السكان والعمالة المطلوبة بالمناطق الجديدة.
- تحديد الحجم السكانى المطلوب والمنتظر توجيهه إلى التجمعات الجديدة.
- تحديد المناطق الطاردة بالوادى والدلتا الواجب خضوعها لضوابط التحكم فى التنمية العمرانية.
- وضع الضوابط اللازمة لتحسين البيئة العمرانية، وذلك من خلال الدراسات البيئية والطبيعية، والإقتصادية، والعمرانية، والسكانية، والإجتماعية، والبنية الأساسية.
- صياغة القرارات والسياسات المحققة لإستراتيجية التنمية والتعمير واللازمة لتضمين البعد المكانى بما يحقق المفهوم الإقليمى للتنمية.

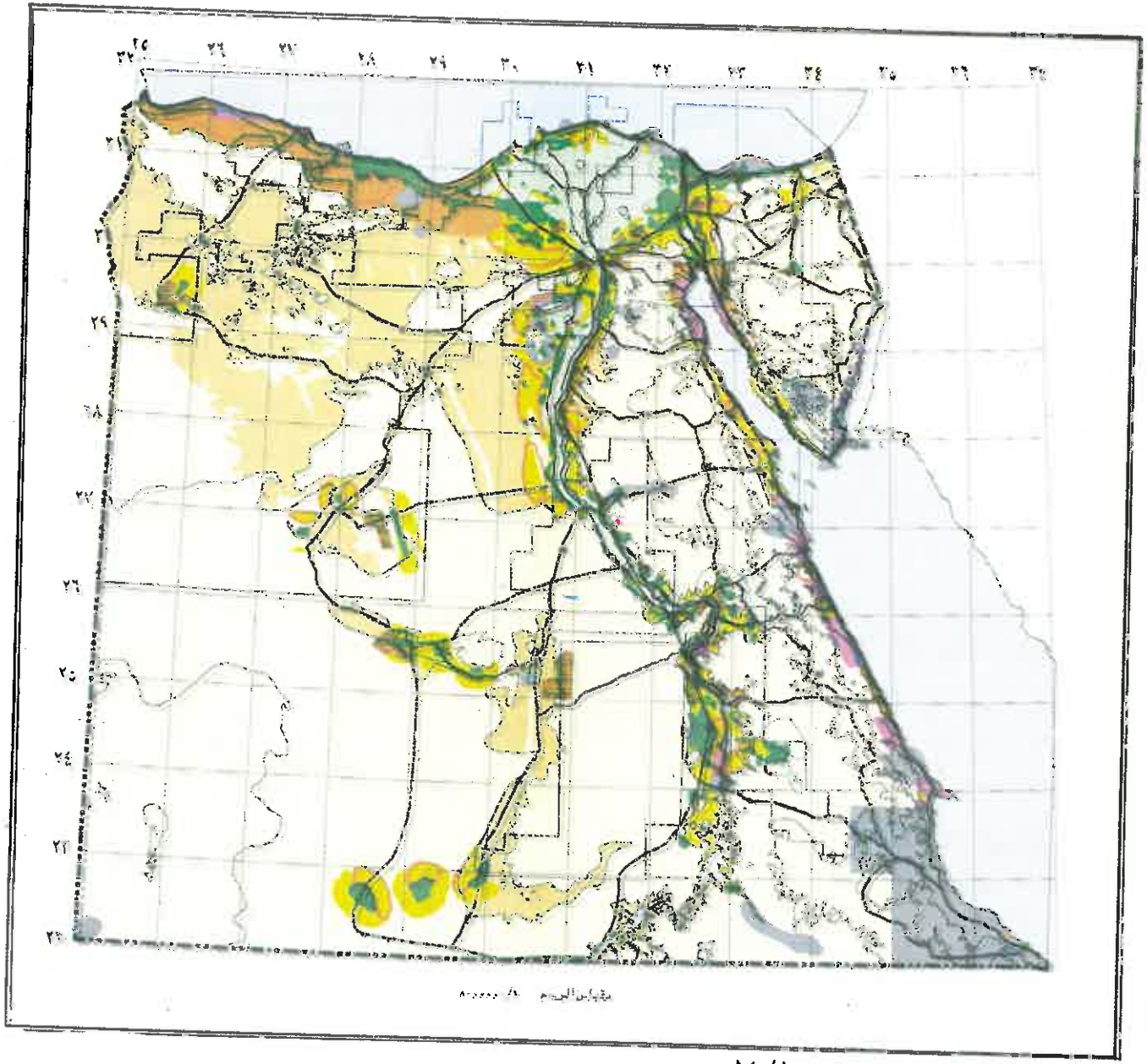

وزارة الإسكان والمرافق
والمجتمعات العمرانية

الهيئة العامة للتخطيط العمراني

بالاشتراك مع

مركز معلومات الموارد

خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية

(عام ٢٠٢٠)

- مجتمعات جديدة تم قرار تخصيص
- مجتمعات مقترحة لم يصدر لها قرار
- مراكز تجمعات عمرانية
- مناطق متخصصة للتنمية السياحية
- مناطق استصلاح زراعي رئيسية
- مناطق معالجة للتعمير على الوادي القديم
- مناطق ذات إمكانيات اقتصادية
- مناطق معالجة للتعمير حتى عام ٢٠٢٠
- طرق مائية - طرق مقترحة
- مناطق امتياز بترول - مناطق تعدين
- مناطق محميات الدين

٥-١-٢ إستراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد :

تشمل إستراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد محافظات الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، البحر الأحمر، الوادى الجديد، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين هذه الأقاليم وباقى أقاليم الجمهورية بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وتكثيف استكشاف باقى مقومات التنمية ومعالجة أوجه القصور، مع محاولة الخروج من أسر الوادى الضيق نحو المناطق التنموية الجديدة.

٥-٢ على المستوى الإقليمى :

٥-٢-١ إستراتيجية التنمية العمرانيـة لإقليـم القاهرة الكبرى

تمثلت المشكلة العاجلة التى واجهت القائمين على تخطيط القاهرة الكبرى عام ١٩٨٢ فى كيفية توفير مسطح الأراضى الذى يتناسب مع التوسع الحضرى اللازم لاستيعاب حجم السكان المتزايد، فسكان الإقليم يتزايدون بنحو ٣٥٠ ألف نسمة سنوياً وأكثر من ٧١ ٪ من هذه الزيادة تنشأ عن الزيادة الطبيعية فى سكان الإقليم.

ويمكن تقدير حجم المشكلة إذا ماعلمنا أن هناك مايزيد عن ٧ مليون نسمة كان لابد أن يخطط لاستيعابهم خلال الفترة من ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠، وأن أى قصور فى تلبيـة احتياجات التوسع العمرانى سـوف يعنى الاستمرار فى إلتهام الأراضى الزراعية ومزيداً من التعدى العشوائى وارتفاع الكثافة السكانية بالكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى والتى زادت من ٢٧٥ نسمة/هكتار عام ١٩٤٥ إلى ٣٠٠ نسمة/هكتار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣٤٠ نسمة/هكتار عام ١٩٨٢ أى ٢٥٧٠٠ نسمة/كم٢ وهى من الكثافات المرتفعة جداً على المستوى العالمى، بالإضافة إلى تفاقم أزمات الكثافة المرورية على الطرق غير المعده لاستيعاب هذه الزيادة المتلاحقة.

ولعل أرقام التوسع العمرانى توضح أن الكتلة المبنية للقاهرة الكبرى قد تضخمت فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٢ بنسبة قدرت بنحو ٢١٨ ٪، وتشير الدراسات إلى أن الزحف العمرانى للقاهرة فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ كان يلتهم ٣٣٠ هكتاراً من الأراضى الزراعيـة فى السنة الواحدة وارتفع هذا المعدل إلى مايقرب من ٦٠٠ هكتار سنوياً فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ وهو الأمر الذى لايمكن أن نتصور استمراره دون أى قيود أو ضوابط.

ومن ثم فقد تم إعداد واعتماد إستراتيجية التنمية العمرانية للإقليم التى انبثق منها عدة مشروعات أهمها:-

- التخطيط الهيكلى لإقليم القاهرة الكبرى.
- المخططات الإنمائية لإقليم القاهرة الكبرى من خلال تقسيمه إلى مجموعة من القطاعات المتجانسة التى توفر الإكتفاء الذاتى من فرص السكن والخدمات والعمل بنسبة لا تقل عن ٨٠ ٪ من سكان كل قطاع.
- المخططات العامة والتفصيلية لبعض المدن والتجمعات الجديدة خارج الكتلة العمرانية الحالية للإقليم.
- المشروعات التخطيطية ذات الأولوية والخاصة بنقل الأنشطة المتعارضة ووقف الإمتدادات على الأراضى الزراعية بالقاهرة الكبرى.

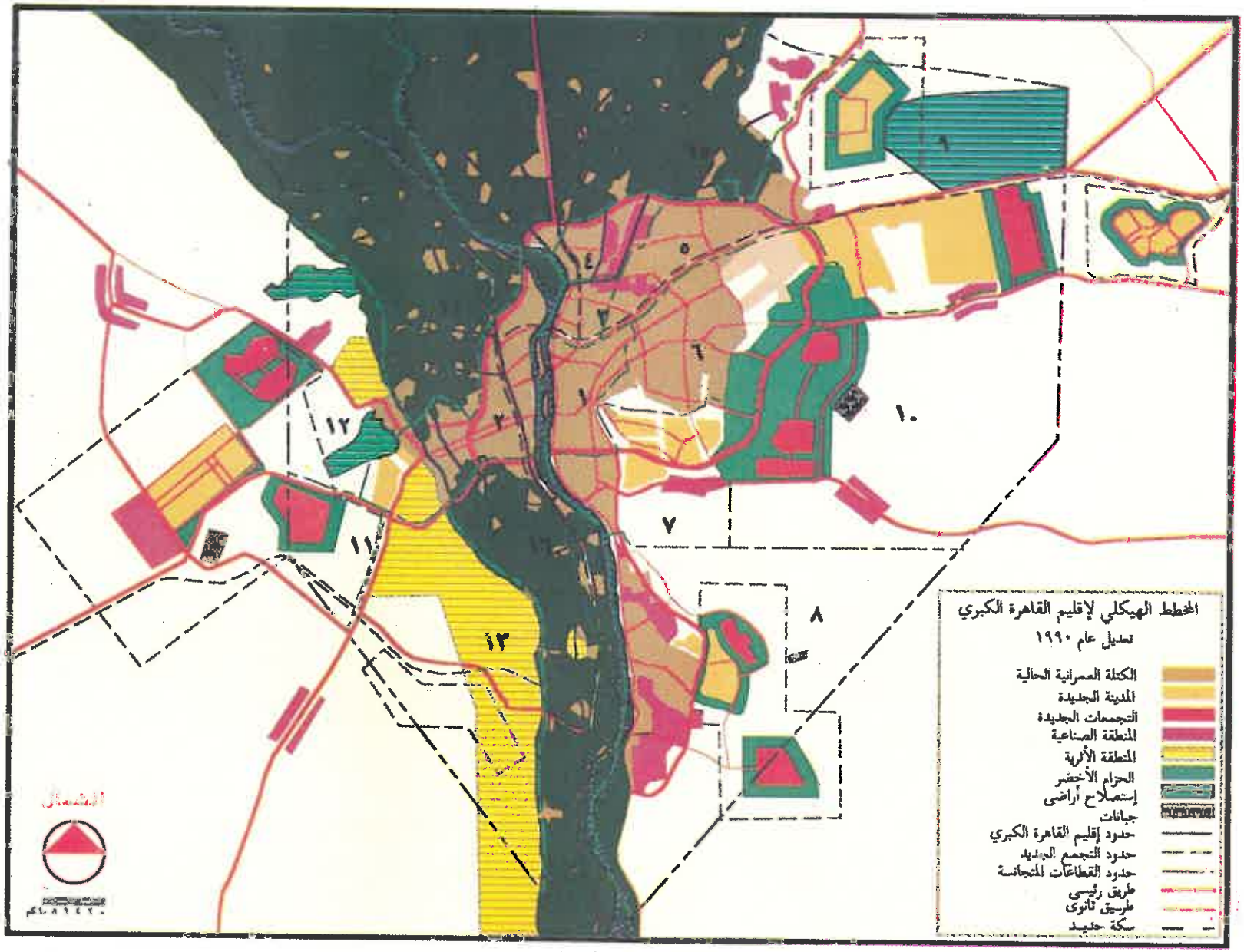
المخطط الهيكلي لإقليم القاهرة الكبري
تعديل عام ١٩٩٠
الكتلة العمرانية الحالية
المدينة الجديدة
التجمعات الجديدة
المنطقة الصناعية
المنطقة الأثرية
الحزام الأخضر
إستصلاح أراضى
جبانات
حدود إقليم القاهرة الكبري
حدود التجمع الجديد
حدود القطاعات المتجانسة
طريق رئيسى
طريق ثانوى
سكة حديد
الشمال
١٠
١٢
١١
١٣
٧
٨

الأهداف الرئيسية للمخطط :

يهدف المخطط أساساً إلى تحقيق طفرة إقتصادية وبيئية يتم من خلالها وقف أو تقليل الفاقد من الأراضى الزراعية وأراضى الدولة نتيجة للتعديات العشوائية بوضع حد للإمتداد المتلاحم لإقليم القاهرة الكبرى. ويتحقق ذلك من خلال هدفين رئيسيين :-

❑ **تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق :**

- بذل أقصى جهد لتقليل الفاقد فى الأراضى الزراعية وذلك بالاتجاه إلى الأراضى الصحراوية، بالإضافة إلى وقف جميع الاستثمارات الصناعية فى الأراضى الزراعية مع الحد من إنشاء الطرق فى المناطق الزراعية مالم تكن لخدمة الإنتاج الزراعى. ويتطلب هذا الإجراء إعادة النظر فى سياسة اختيار المناطق الصناعية بما يكفل حماية الأراضى الزراعية.

- ضرورة وضع مناطق العمل والمناطق السكنية بالامتدادات المستقبلية فى صورة تخطيطية متكاملة مع تنظيم الحيز العمرانى بهدف تخفيض الضغط على شبكة النقل وذلك من خلال الإكتفاء الذاتى للقطاعات المتجانسة والتى يتم فيها التوازن بين عدد السكان وفرص العمل المتاحة داخل القطاع.

❑ **تحسين ظروف المعيشة من خلال :**

- إتباع اللامركزية للحد من الإمتداد المتلاحم للكتلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى. ومن المتوقع أن تستوعب المجتمعات الجديدة الجزء الأكبر من نمو الإقليم، ويمكن اعتبار الفترة التخطيطية ١٩٨٢ - ٢٠٠٠ فترة إنتقالية تكتسب خلالها هذه المجتمعات دفعة قوية للقيام بدورها فى تخفيف العبء المتزايد عن إقليم القاهرة.

- توفير إسكان للأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط كبديل للتجمعات العشوائية بالأراضى الزراعية بمراعاة القدرات الإقتصادية لهذه الفئات وانعكاس ذلك على أسعار الأراضى ومعايير البناء والعلاقة بين مواقع السكن ومواقع العمل.

التخطيط الهيكلى للقاهرة الكبرى

بإنتهاء دراسات تقييم وتشخيص الأحوال العمرانية بالإقليم، فقد تم اختيار عدد من البدائل المختلفة التى تتبنى السياسة الرامية إلى استغلال المميزات الإقتصادية الهائلة لإقليم القاهرة الكبرى فى استيعاب الجزء الأكبر من النمو السكانى المتوقع بالإقليم وفى نفس الوقت الذى يتم فيه تقليل حدة التركيز السكانى فى المناطق الواقعة فى قلب المدينة من خلال تنمية الأطراف والمجتمعات العمرانية الجديدة الواقعة بالأراضى الصحراوية وفقاً للبديل المختار.

وقد بلور هذا البديل فى المخطط الهيكلى للقاهرة الكبرى حيث وُضِعَتْ أربعة أسس لتنظيم عمران الإقليم نذكرها على النحو التالى:

- **القطاعات المتجانسة:** حيث قُسِّمت القاهرة الكبرى إلى ١٦ قطاعاً متجانساً يتراوح حجم سكان القطاع الواحد بين مليون ومليونى نسمة يُخصص له مركز رئيسى للخدمات ومدعم بشبكات المرافق والنقل الكافية، بحيث يتوفر فى كل قطاع فرص عمل لحوالى ٨٠ ٪ من القوة العاملة.

- **التجمعات العمرانية الجديدة:** يتم إنشاء ١٠ تجمعات عمرانية جديدة تقدم بديلاً لوقف النمو العشوائى على أطراف الكتلة العمرانية للقاهرة، وتعتمد هذه التجمعات فى تنميتها على القطاع الخاص بصفة أساسية.

- **محاورالتنميةالعمرانية:** وهى تربط الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى بأقاليم الجمهورية الأخرى وبالمدن الجديدة مثل العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، الأمل، بدر ... إلخ.
- **الإقليمالعمرانى:** ويتم فى إطاره التكامل والتنظيم الهيكلى للإقليم كوحدة تخطيطية.

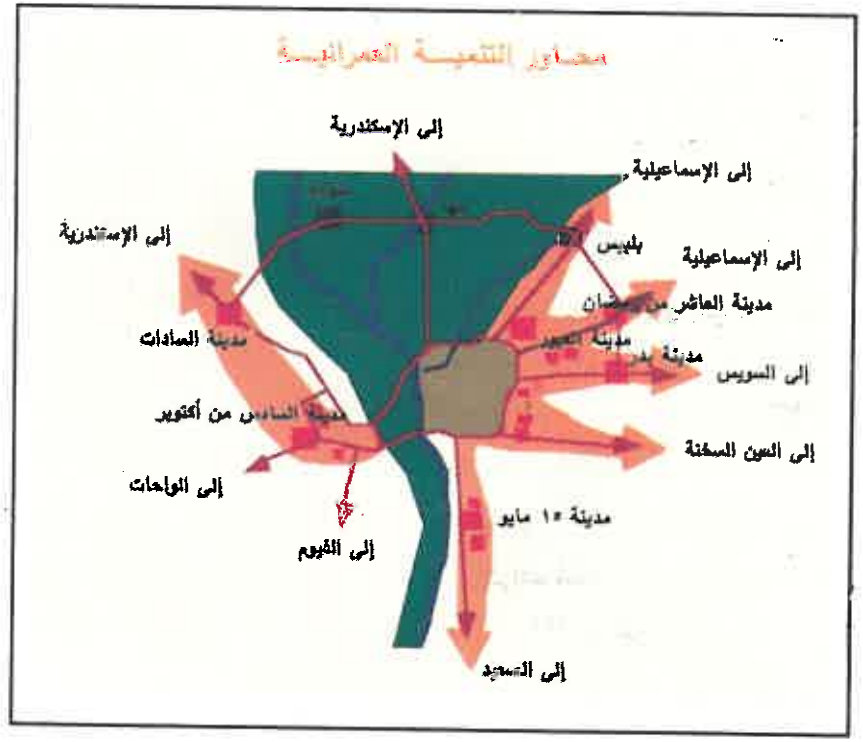

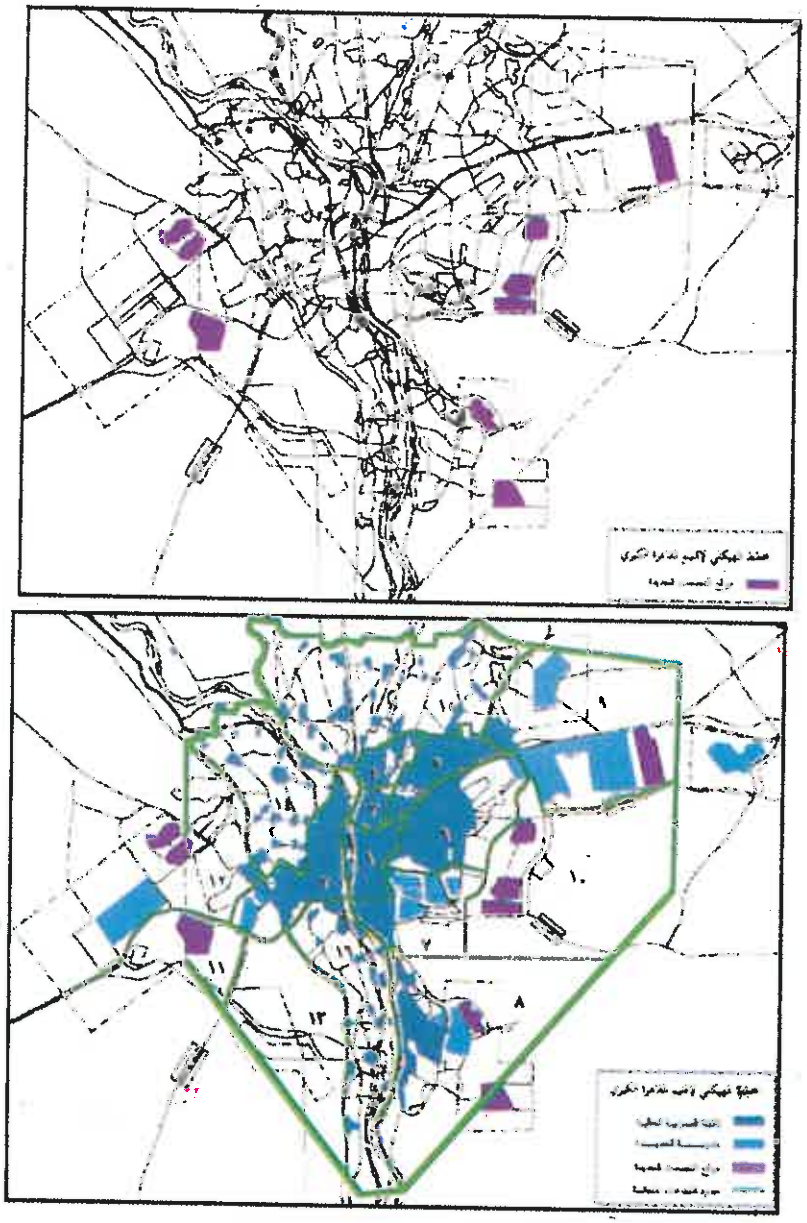

٥-٢-٢ تخطيط وتنمية إقليم قناة السويس

إستهدف المشروع تحقيق الإستغلال الأمثل للمقومات المتعددة بالإقليم فى كافة قطاعات التنمية، وهذا من شأنه توفير نحو ١,٩ مليون فرصة عمل جديدة، إضافة إلى الفرص القائمة عام ١٩٩٤ وقدرها ١,٤ مليون فرصة تقريباً، وبالتالى تكون جملة فرص العمل حوالى ٣,٣ مليون فرصة عام ٢٠١٧، وذلك يتيح إستيطان حوالى ١١,٨ مليون نسمة.

هذا ويقدر عدد السكان المستهدف جذبهم للعمل والإستيطان من خارج الإقليم بحوالى ٢,٣ مليون نسمة، مما يساعد على إعادة رسم خريطة مصر العمرانية بتوزيع السكان على المناطق ذات الإمكانات الإقتصادية وإيجاد التوازن بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية.

قناة السويس

٥-٢-٣ إستراتيجية التنمية الشاملة لسيناء

تتمتع سيناء بموقعها الجغرافى المتميز مما أكسبها أهمية إستراتيجية على المستويين القومى والدولى ... ولقد حظيت بمجموعة من الدراسات والخطط القطاعية الشاملة، والتى إنتهت بالمشروع القومى لتنمية سيناء (ديسمبر ١٩٩٤) الذى يستهدف توفير نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ مما يتيح إستيطان حوالى ٣,٢ مليون نسمة، ويبلغ إجمالى التكلفة الإستثمارية لتنفيذ هذا المشروع حوالى ٧٥ مليار جنيه.

هذا وقد إستهدفت إستراتيجية التنمية العمرانية لسيناء تدعيم الهيكل العمرانى بها وذلك فى إطار:-

- قيام نسيج عمرانى على محاور التنمية ذات الوظائف المتعددة، يرتبط بإمكاناتها الإقتصادية لتحقيق التوازن بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية.
- إعتبار المجتمعات العمرانية القائمة أنوية للتنمية العمرانية مع إيجاد نسق عمرانى متدرج فى أحجامه السكانية وفقاً لوظائفه.
- تدعيم دور القطاع الخاص فى المشاركة فى الإنفاق الإستثمارى فى تدعيم المجتمعات العمرانية ومدها بالمرافق الداخلية على أن تترك المرافق الخارجية للإنفاق العام.

مسجد المساعيد بالعريش

نفق الشهيد أحمد حمدى (أسفل قناة السويس)

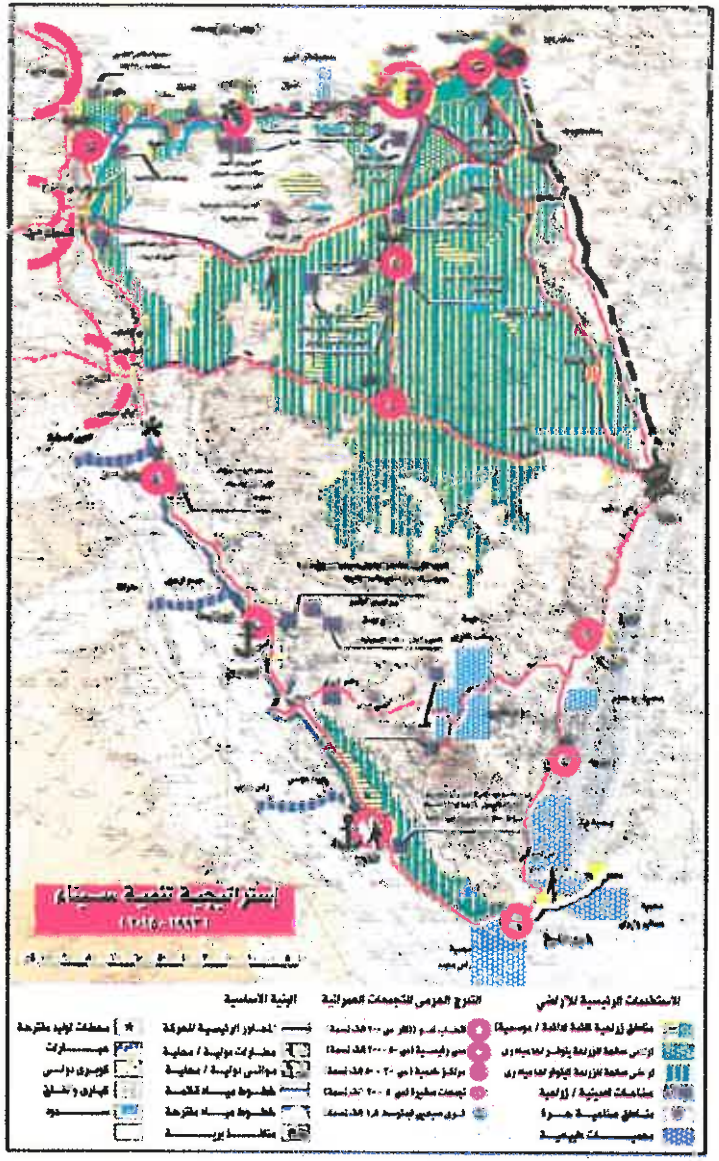

٥-٢-٤ إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا :

تم إعداد استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا والتى تهدف إلى وضع سياسات التنمية للقطاعات المختلفة معتمدة على الإمكانات المتاحة بالإقليم بما يؤكد التكامل بين هذه القطاعات وكذا بين أجزاء الحيز المكانى.

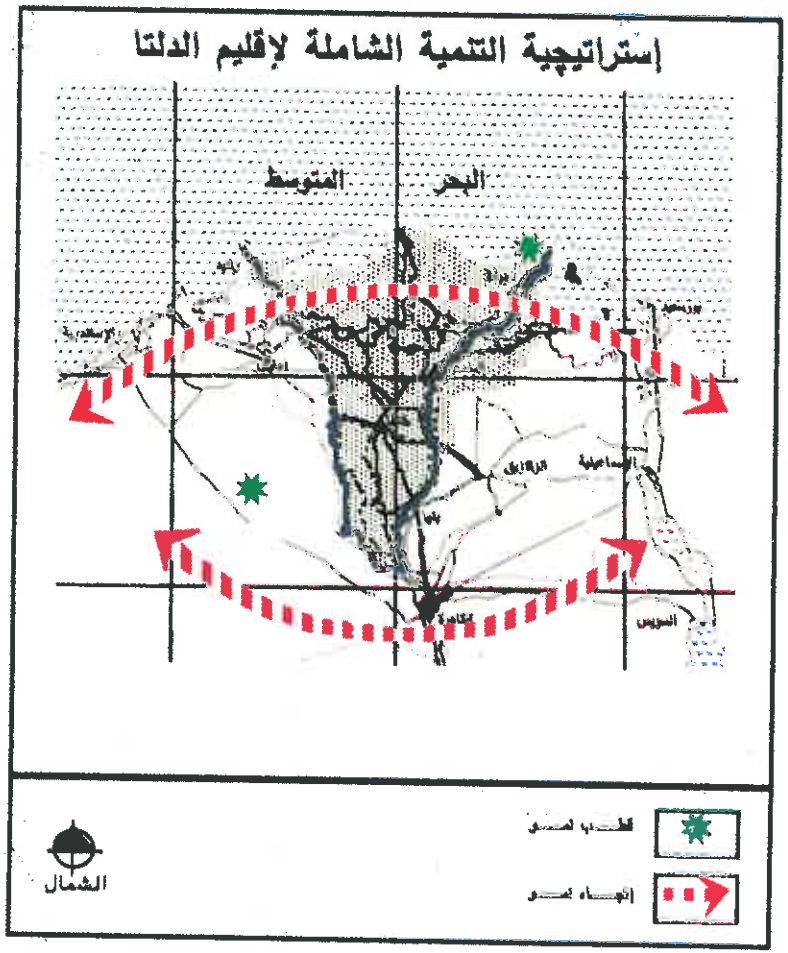

٥-٢-٥ المخطط الإقليمى لمحافظتى الغربية وكفر الشيخ :

تم إعداد المخطط الإقليمى لمحافظتى الغربية وكفر الشيخ بعد الإنتهاء من دراسة استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا، وهى بذلك تعتبر إمتداداً طبيعياً ومنطقياً لدراسة الإستراتيجية حيث يتم الأخذ فى الإعتبار نتائج ومؤشرات التنمية على مستوى إقليم الدلتا وانعكاس ذلك على التوزيع المكانى للأنشطة والعمران فى محافظتى الغربية وكفرالشيخ.

٥-٢-٦ إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم أسيوط :

يجرى حالياً إعداد مشروع استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم أسيوط حيث تم الإنتهاء من دراسة وتقييم الوضع الراهن لكافة قطاعات التنمية المختلفة للمشروع، وجارى وضع الإستراتيجية فى صورتها النهائية.

٥-٢-٧ إستراتيجية تنمية بحيرة السد العالى :

تقع منطقة بحيرة السد العالى على الحدود الجنوبية لمصر مع السودان الشقيق، وتبلغ مساحة المنطقة ٦٦ ألف كم٢ .

تم إعداد خطة للتنمية الشاملة لبحيرة السد العالى وتهدف إلى:-

- صياغة خطة تنمية إقليمية لمنطقة بحيرة السد العالى وكذا رسم سياسة تنفيذها، مع الوضع فى الاعتبار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية النسبية للمنطقة فى الاقتصاد القومى.
- تحديد الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية للمنطقة بما يتمشى مع خطط التنمية القومية.
- حصر الموارد الطبيعية فى المنطقة وتقييم إمكاناتها الإنمائية مع دراسة شبكة النقل وغيرها من التسهيلات الاجتماعية التى تخدم تطوير هذه الموارد.

- إنتقاء مشروعات استراتيجية وصياغة برامج تنميتها حسب القطاع والمواقع.
- إعداد مخطط للبرنامج الاستثمارى الشامل واقتراح ترتيبات تنفيذه وفق إطار زمنى عن فترة السنوات الخمس ٨٣- ١٩٨٧ وفترة ٨٨ - ١٩٩٧.

أهداف التنمية:

ركزت الدراسة على توافق أهداف التنمية بالمنطقة مع أهداف الخطط القومية بما يحقق الاستيعاب السكانى الأقصى الذى يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية وتهيئة مجالات للعمالة وتوفير مقومات خدمة المجتمع (الإسكان - الصحة - التعليم - النقل وغيرها) مع تحقيق تنمية متوازنة للأنشطة الإقتصادية فى مجالات (الزراعة - مصائد الأسماك - التعدين - التصنيع والتشييد - النقل - السياحة وغيرها) من الخدمات بما يكفل تحسين مستويات الدخل والإنتاجية فى المنطقة حتى تصبح من مناطق الجذب السكانى.

الإنجازات التى تمت:

نفذت الدولة بعض المشروعات الرائدة فى المنطقة حتى تشجع القطاع الخاص على المشاركة فى التنمية، وعلى سبيل المثال:

- فى مجال الثروة السمكية: إنشاء شركة مصر/أسوان لصيد وتصنيع الأسماك.
- فى مجال التعدين: إنشاء شركة مصر/أسوان للرخام والجرانيت وكذا إنشاء مصنع طوب طفلى.
- فى مجال السياحة: إنشاء شركة مصر/أسوان للسياحة.
- فى مجال الزراعة: إنشاء بعض المزارع التجريبية وتكوين جمعيات تعاونية زراعية، فضلا عن استصلاح مساحة ٦٣٠٠ فداناً وزراعة ١١٠٠٠ فداناً أخرى.

مركز البحوث السمكية

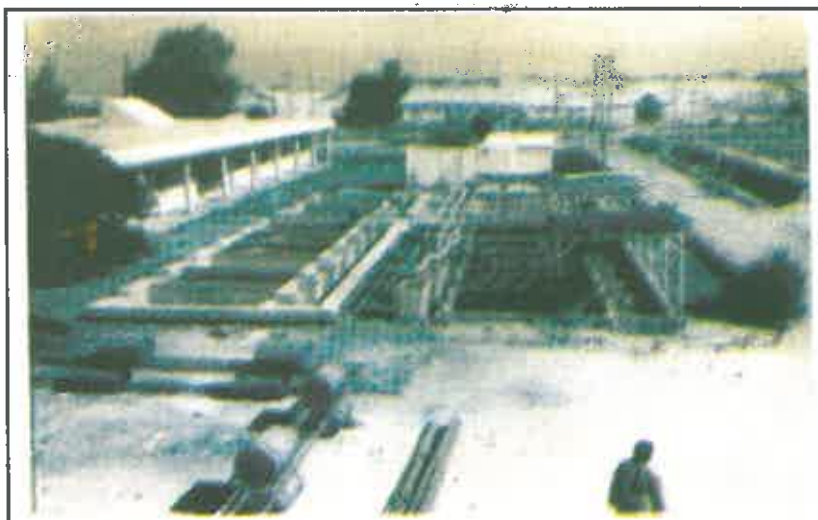

الرصيف العائم لبحيرة السد العالى

٥-٢-٨ التنمية الشاملة لمنطقة البحر الأحمر

تمتد محافظة البحر الأحمر لمسافة أكثر من ١٠٠٠ كيلو متر على ساحل البحر الأحمر، ويحدها فى الغرب وادى النيل. وقد عرفت هذه المنطقة منذ عصر الفراعنة وحتى العصور الوسطى بمواردها الطبيعية الغنية إلا أنها قد أهملت فى العصور الحديثة.

تمتاز منطقة البحر الأحمر بعدة إمكانات ومحددات تؤثر على النهوض بها، ونوجزها فيما يلى:-

- توفر المعادن وخاصة البترول والفوسفات والمنجنيز والرصاص والذهب.
- نظراً لإرتفاع هذه المنطقة عن سطح البحر فإن المناخ يصبح معتدلاً طوال العام وبذلك يصبح مناسباً لممارسة السياحة الترفيهية والعلاجية بصفة مستمرة.
- تتعرض المنطقة للجفاف الحاد بفعل زحزحة المناطق المناخية الممطرة شمالاً، فندرت الأمطار والمراعى وتحول السكان إلى بدو رحل ينتشرون فى ربوع الصحراء حيث توجد المراعى.
- تعتبر المنطقة فقيرة فى مياهها الجوفية عدا مناطق الوديان مثل وادى اللقيطة ووادى قنا ووادى العلاقى ووادى خريط.
- يعتبر البحر الأحمر من البحار شبه المقفلة، وبذلك فهو من البحار الفقيرة فى ثروته السمكية، إلا أنه مقابل ذلك تتوفر الخلجان على سواحله مما يجعلها صالحة لإقامة المزارع السمكية.

الخدمات الدينية بمدينة شلاتين

الوحدات السكنية بمدينة أبورماد

٥-٢-٩ التنمية الشاملة للساحل الشمالى الاوسط والغربى

❑ فى سنة ١٩٧٦ تم اعداد تخطيط اقليمى للساحل الشمالى الغربى من السلوم غرباً حتى الاسكندرية شرقا. وقد أوضحت الدراسة الخاصة بهذا التخطيط الامكانات الضخمة لاستغلال الساحل ويشمل الاستغلال السياحى والصناعى والزراعى وتنمية الثروة السمكية وصناعات التعدين .

❑ وفى سنة ١٩٧٨ بدأ إعداد تخطيط عمرانى للمرحلة الاولى فيما بين الكيلو متر٣٤ غرب الاسكندرية حتى الكيلو متر١٠٠ وقد حدد هذا التخطيط مناطق النشاط السياحى بالشريط الساحلى وكذلك المناطق المخصصة للزراعة والمخصصة للتنمية الصناعية وغيرها من أوجه التنمية، ويحقق المخطط سرعة تنمية المنطقة مع مراعاة تحديد مناطق جنوب الطريق الصحراوى لاقامة قرى تنمية تسمح بتوطين أهالى المنطقةمن البدو والأعراب الذين تتعارض أماكن تواجدهم حالياً مع سرعة تنمية المنطقة وفقاً للتخطيط وإنتهى العمل فى إعداد التخطيط لهذة المرحلة عام ١٩٨٣ .

نموذج لإحدى قرى الساحل الشمالى

❑ مشروع توطين البدو بالساحل الشمالى

تم تنفيذ العديد من مشروعات التوطين للبدو بمنطقة الساحل الشمالى، إعتماداً على مشروعات زراعية صغيرة وأصبحت نواه لإستقرارهم وجذبتهم فى تجمعات عمرانية صغيرة توفرت بها الخدمات والمرافق. وذلك بناءً على الإتفاقية التى أبرمت مع برنامج الغذاء العالمى، ويمكن تلخيص أهم الإنجازات التى تمت بموجب هذه الإتفاقية كالتالى

- تخزين ٤ر٥ مليون متر مكعب من مياه الأمطار لشرب الإنسان والحيوان والرى التكميلى للمزارع الصغير.
- إنشاء سدود لحجز وتوجيه مياه الأمطار لرى ١٩٧٥٠ فدان.
- زراعة ٢٩٨٠٠٠٠ شجرة فاكهة على مساحة ٣٧٠٠٠ فدان.
- تحسين مساحة ٤١٩٦ فدان من الأراضى الرعوية.
- بناء ٤٣٥٨ مسكن بالساحل وسيوه.
- حفر عدد ١٠٠ عين بسيوه وتجهيزها بالخزانات وتحسين صرف ٦٠٠ فدان.
- تحسين الصرف لمساحة ٦٠٠ فدان بسيوه بزراعة ٩٠٠٠٠ شجرة كافور للصرف البيولوجى.
- إستصلاح مساحة ٤٠٠ فدان جديدة بسيوه.
- إنشاء ٦٦ مدرسة (ذات الفصلين) بالساحل وسيوه.
- إنتاج وتوزيع ٧٥٤ رأس من الكباش المحسنة على مربى الأغنام.
- تخصيص حوالى مليون جنيه للقروض لشراء الآلات الزراعية.
- تدريب ٤٣٠٠ فتاه على الصناعات البيئية.
- توزيع ٥٢٠٩٧ طن من المواد الغذائية لعدد ٧١٧٨٢ من المواطنين البدو.

٥-٢-١٠ التنمية الشاملة للوادى الجديد

- وتم إعداد دراسة التنمية المتكاملة للوادى الجديد حيث تم خلالها إستعراض الوضع الحالى والخدمات الإقليمية والموارد البشرية والأنشطة الإقتصادية ومتطلبات التنمية مع إقتراح برامج التنمية المناسبة فى القطاعات المختلفة.

- دراسة الخزان الجوفى بالصحراء الغربية وحركة المياه الجوفية ومدى كفاءة الآبار بالإضافة إلى الإستفادة من الآبار كآبارإنتاجية بهدف إنعاش المنطقة.

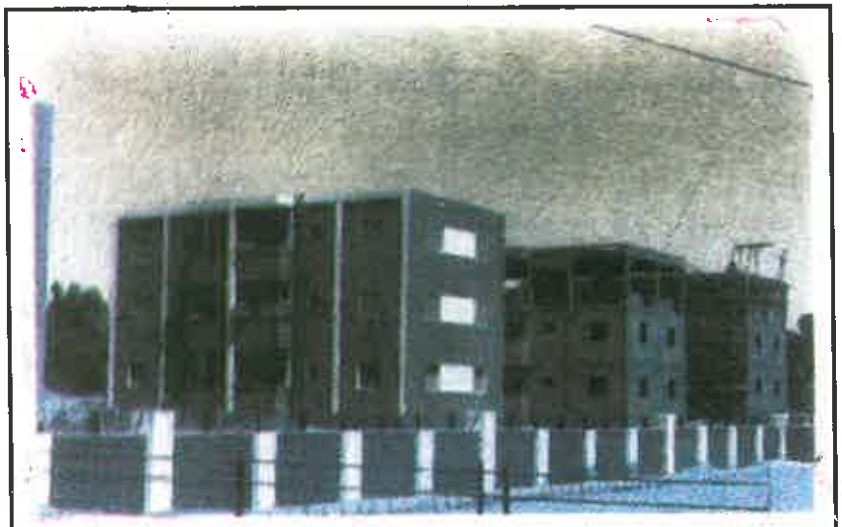

مشروع إسكان بمدينة الخارجة

٥-٣ على مستوى المدن والقرى

٥-٣-١ المدن القائمة

تم تحديد أولويات تخطيط المدن القائمة فى ضوء دراسة شاملة للأولويات العاجلة ووفقاً لظروف التنمية.

تم إعداد مخططات للمدن القائمة على ثلاثة مستويات هى المخطط الهيكلى والمخطط العام والمخطط التفصيلى، ومنها على سبيل المثال المخطط العام لمدينة الأقصر بمحافظة قنا، المخطط العام لمدينة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد، المخطط العام لمدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية، المخطط العام لمدينة مرسى مطروح بمحافظة مرسى مطروح، المخطط العام لمدينة دمنهور بمحافظة البحيرة، والمخطط العام لمدينة كفر الزيات محافظة البحيرة، المخطط العام لمدينة أسوان بمحافظة أسوان .... إلخ.

تم تنفيذ عدة مشروعات داخل المدن الرئيسية نذكر منها ما تم تنفيذه بالقاهرة الكبرى نوجز منها ما يلى:-

- حل مشاكل الكثافة المرورية الرهيبة فى الطرق المقامة والتى لم يراعى فى تصميمها مواجهة حجم الحركة عليه مما أدى إلى اختناقها خاصة فى تقاطعاتها الرئيسية.

- إنشاء المحاور الجديدة والطرق الإقليمية وذلك لتخفيف الحركة المرورية على الطرق العامة ومن أهم هذه المحاور محور أوتوستراد مصر الجديدة/حلوان وامتداده والطرق المتفرعة منه، مداخل مدينة ٦ أكتوبر، طريق ١٥ مايو، طريق الملك فيصل، طريق السودان والطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى.

السادات، ١٠ آلاف بمدينة برج العرب الجديدة، ١١ ألف بمدينة دمياط الجديدة، ٦ آلاف بمدينة الصالحية الجديدة.

- في مجال الصناعة فقد استوعبت المدن الجديدة في خلال ثلاثة عشر عاماً فقط ١٠٩٠ مصنعاً منتجاً على مساحة تقدر بحوالى ١٢,٥ مليون متر مربع، وبلغ رأس المال المستثمر فيها حوالى ٤ مليار جنيه وقدمت ٨١٨١١ فرصة عمل جديدة، ووصلت أجور العمالة فيها إلى ١٤٠ مليون جنيه بينما حققت إنتاجاً يقدر بحوالى ٤,٨ مليار جنيه بخلاف العمالة اللازمة لمجالات الخدمات كالتعليم والصحة والأمن والتموين والمرافق.

كذلك فإن هناك ٧٥٩ مصنعاً تحت الإنشاء مقامة على مساحة ٥,٧٢ مليون متر مربع ويبلغ رأسمالها حوالى ٢,١ مليار جنيه ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٣,٢٧ مليار جنيه سنوياً تستخدم حوالى ٣٩٨٧٤ عامل بأجور تصل إلى ٧٠,٦ مليون جنيه سنوياً .

- ساهمت المدن الجديدة في توفير وحدات سكنية بلغت ١٩٨٨٤٥ وحدة سكنية (١٠٥٩٤٢ وحدة تم تنفيذها - ٢٨٧٠٨ وحدة تحت التشطيب - ٤١٠٥٠ وحدة سكنية تحت الإنشاء - كما أن هناك أعمالاً تحضيرية لبناء عدد ٢٣١٤٥ وحدة سكنية تقوم بتنفيذها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو الغير وتشرف عليها الهيئة، هذه الوحدات بخلاف ماتقوم بتنفيذه هيئات وجهات أخرى وجمعيات تعاونية وأفراد.

ويقدر عدد السكان المستهدف بهذه المجموعة من المدن الجديدة عند إتمامها بحوالى ٦ مليون نسمة.

مشروعات الإسكان بالمدن الجديدة

مشروعات الإسكان بالمدن الجديدة

سوق العبور - مدينة العبور

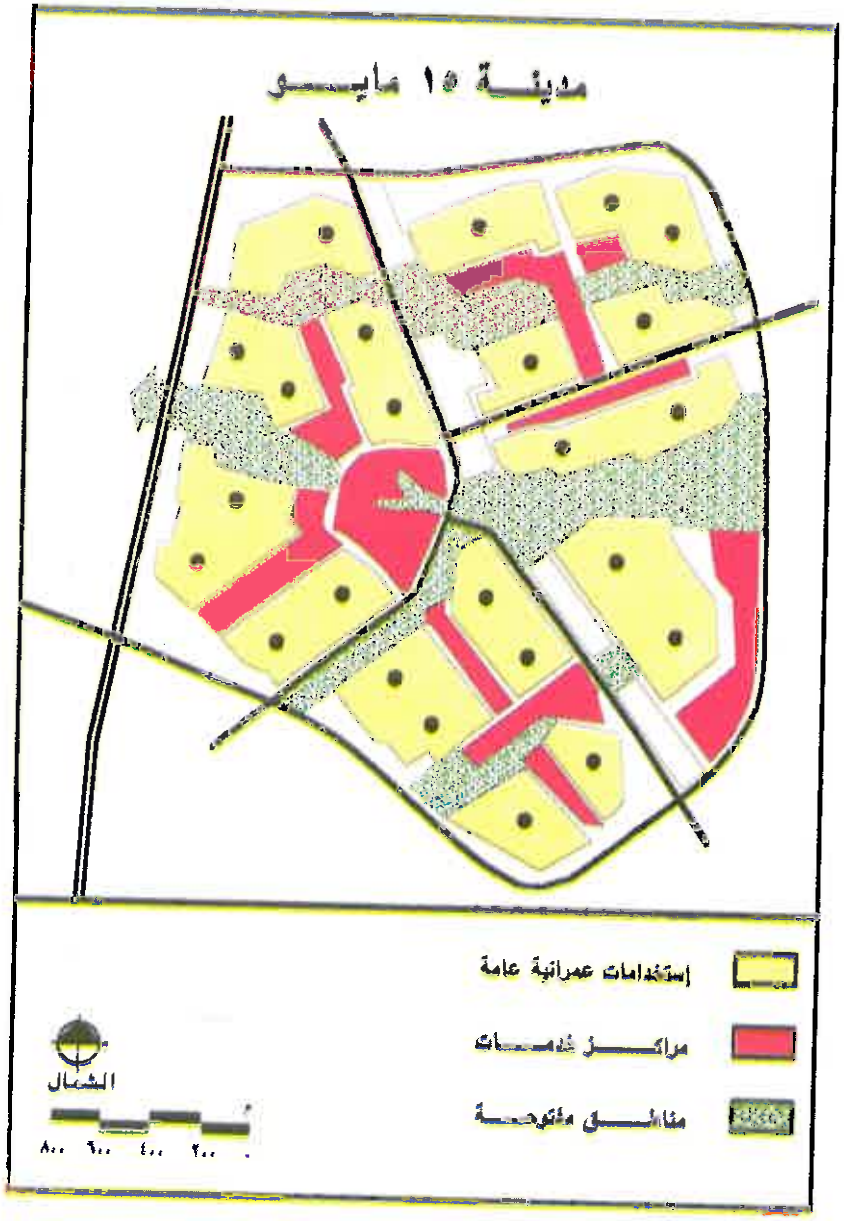

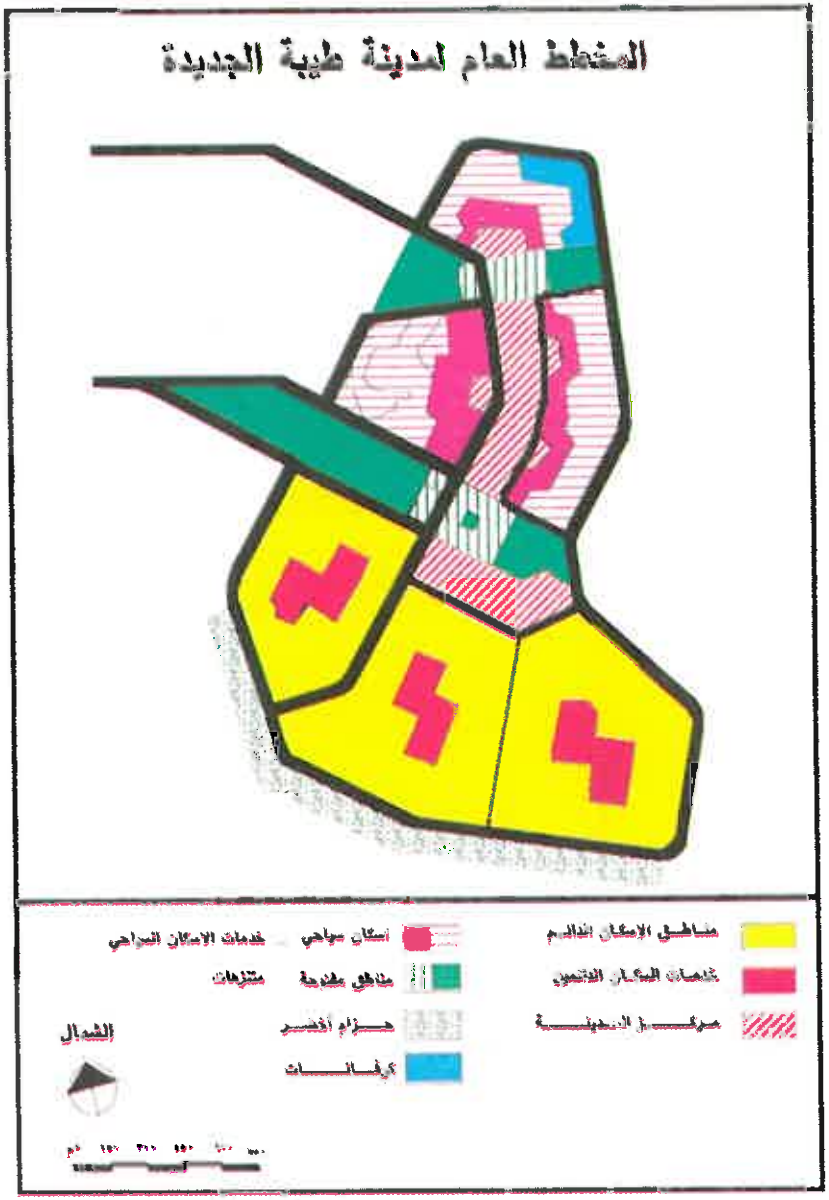

الخدمات بالمدن الجديدة - الخدمات الدينية

الخدمات بالمدن الجديدة - الخدمات التعليمية

٦- دور القطاع الخاص فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة

يعتبر دور القطاع الخاص فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة أساسياً بالنسبة لتنفيذ خطط الدولة فى مجال خطط التعمير كما يلى:-

١- إرساء أحد الركائز الإقتصادية الهامة وهى القاعدة الصناعية، وذلك بإنشاء المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة والنشاطات والخدمات الحرفية والصناعات المغذية والصناعات الصغيرة والورش الإنتاجية بما يحقق فرص إستقرار إجتماعى أفضل لسكان المدن وشاغليها.

٢- توفير بعض المشروعات الخدمية التى تساعد على توفير المتطلبات المعيشية للقاطنين فى المدن الجديدة (تجارية - تعليمية - صحية -...) .

٣- توفير المساكن اللازمة بجانب المشروعات الإستثمارية بهدف توفير المناخ الملائم للعمل المربح وإجتذاب العمالة للإقامة الدائمة فى المدن الجديدة.

ونعرض على سبيل المثال الدور الذى يؤديه القطاع الخاص فى مجال الصناعة كما يلى:-

- أنشأ القطاع الخاص حوالى ٢٥٤٣ مصنعاً بالمدن الجديدة منها ١٥٠٦ مصنع تنتج حالياً ، ١٠٣٧ مصنعاً تحت الإنشاء.
- بلغت قيمة إستثمارات القطاع الخاص فى مجال الصناعة بالمدن الجديدة نحو ١٦ مليار جنيه للمصانع المنتجة والجارى إنشائها.
- وفر القطاع الخاص ٢٥٥٠٦٩ فرصة عمل منها ١٨٢٨٤١ فرصة عمل بالمصانع المنتجة ، ٧٢٢٢٨ فرصة عمل بالمصانع الجارى إنشائها.

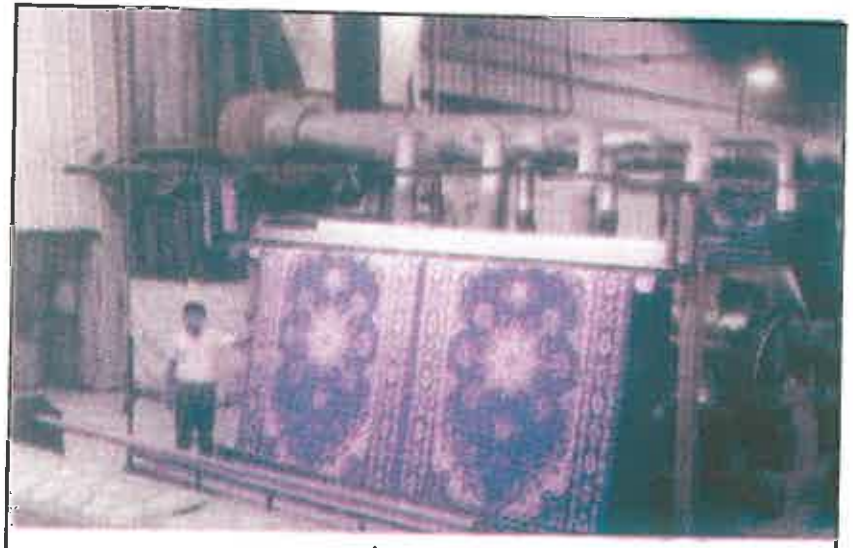

مصنع سجاد

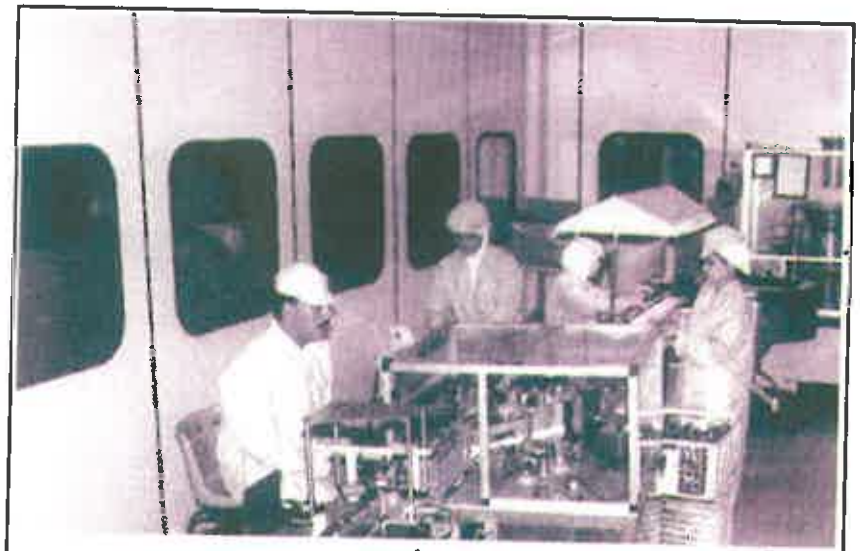

مصنع أدوية

بيـــان تجـــمـــيـــعى بالمشـــروعـــات الصناعـــيـــة بالمدن الجـــديدة حـــتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٥ (تقـــديرى)

البيان		١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
عدد المصانع	منتجة	٧١٠	٣٨٥	١٢٥	٢٢٢	٢٢	٣٧	٥	.	١٥٠٦
	تحت الإنشاء	٣٠٠	٣٤٨	١٠٩	١٤١	٣٣	٧٥	١٢	١٩	١٠٣٧
	الإجمالي	١٠١٠	٧٣٣	٢٣٤	٣٦٣	٥٥	١١٢	١٧	١٩	٢٥٤٣
المساحة بالمتر المربع	منتجة	٥٥٣٢٧٠٤	٣٦٩٨١٨٨	٣٥٣٠٩٠٠	١٦٤١١٨٠	١٣٢٠٣٥	٢٣٤٦٣٦	٣٤٨٩	.	١٤٧٧٣١٣٢
	تحت الإنشاء	٤٢٤٠٢٢٣	١٦٢٧٥٨٠	١٣٤٨٥٨٨	٩٩٢٠٢١	٢٧٨٥٧٠	١٨٧٩٢٩	٢٠٠٣٨	١٥٤٩٢٥	٨٨٤٩٨٧٤
	الإجمالي	٩٧٧٢٩٢٧	٥٣٢٥٧٦٨	٤٨٧٩٤٨٨	٢٦٣٣٢٠١	٤١٠٦٠٥	٤٢٢٥٦٥	٢٣٥٢٧	١٥٤٩٢٥	٢٣٦٢٣٠٠٦
رأس المال المستثمر بالألف جنيه	منتجة	٦٩٥٧٤٨٨	٢٥٧١٩٣٣	٤١٥٣٥٢	٦٣٢٣٧٧	٣٥٠٠٤	٤٢٢٥٦٤	٣٦٠	.	١١٠٣٥٠٧٨
	تحت الإنشاء	١٢١٢٨٥١	٢٨٦٩٨٣٢	٨٥٨٣٨٠	٢٨٦٦٧٠	٩٨٧٣٦	٤٧٤٢٧	٢١٠٥	٥٧١٤٤	٥٤٣٣١٤٥
	الإجمالي	٨١٧٠٣٣٩	٥٤٤١٧٦٥	١٢٧٣٧٣٢	٩١٩٠٤٧	١٣٣٧٤٠	٤٦٩٩٩١	٢٤٦٥	٥٧١٤٤	١٦٤٦٨٢٢٣
الإنتاج السنوى بالألف جنيه	منتجة	٩٩٣٧٣٧٠	٥٥٦٢١٨٣	٧٩١٩٧٦	٨٤٠٢٣٣	٨٦٥٦٤	١١٦٦٧٠	٢٤٣٦	.	١٧٣٣٧٤٣٢
	تحت الإنشاء	١٦٤١٩٦٩	٤٠٩٠٧١٥	١٠٠٥١١٢	٢٩٣٣١٦	٤١٦٦٥٣	٣٩٩٩٧	٦٠٦٥	٦٨٨٦٣	٧٥٦٢٦٩٠
	الإجمالي	١١٥٧٩٣٣٩	٩٦٥٢٨٩٨	١٧٩٧٠٨٨	١١٣٣٥٤٩	٥٠٣٢١٧	١٥٦٦٦٧	٨٥٠١	٦٨٨٦٣	٢٤٩٠٠١٢٢
العمالة	منتجة	١٠٢٢٥٩	٥٨١٨٥	٦٤٣٢	١٣٢٨٦	١١٩٨	١١٧٤٤٧	٤٧	.	٢٩٨٨٥٤
	تحت الإنشاء	١٦٥٨٢	٤٠٤٠٧	٥٧١٠	٥٢٤٩	١٢٦٣	١٤٣٤	٢١٦	١٢٧٨	٧٢١٣٩
	الإجمالي	١١٨٨٤١	٩٨٥٩٢	١٢١٤٢	١٨٥٣٥	٢٤٦١	١١٨٨٨١	٢٦٣	١٢٧٨	٣٧٠٩٩٣
الأجور السنوية بالألف جنيه	منتجة	٣٠١٧٥٤	١٤٩٦١٣	١٤٤٧٢	٣٠٨٨٢	٢٧٩٦	٢٩٥٧	٩١	.	٥٠٢٥٦٥
	تحت الإنشاء	٢٨١٣٠	١٣٦٧٥٩	١٧٠٩٩	١٢٣٤٤	٣٦٦٦	٢٤٢٤	٤٤٣	٦٦٣٩	٢٠٧٥٠٤
	الإجمالي	٣٢٩٨٨٤	٢٨٦٣٧٢	٣١٥٧١	٤٣٢٢٦	٦٤٦٢	٥٣٨١	٥٣٤	٦٦٣٩	٧١٠٠٦٩

المصدر : مركز معلومات التعمير

٧- استراتيجية التنمية العمرانية حتى ٢٠٢٠

تم وضع إستراتيجية للتنمية العمرانية على المستوى القومى لتأخذ فى اعتبارها الأهداف القومية الآتية:

- المحافظة على الأراضى الزراعية.
- تكوين هيكل عمرانى متزن.
- تحقيق توزيع سكانى يساعد على خفض الكثافات السكانية بالمناطق المزدحمة.
- تحديد الأحجام المناسبة للتجمعات العمرانية.
- التكامل مع البيئة والحفاظ على المعايير البيئية

وتعمل هذه إلاستراتيجية على مواجهة المشاكل العاجلة التى تعترض التنمية العمرانية نذكر منها:

- قصور سياسة التوطين السكانى فى المدن الجديدة عن استيعاب أعداد السكان المستهدفة.
- تركيز سياسة التنمية السياحية بالساحل الشمالى الغربى على إقامة مناطق ضخمة للخدمات الترفيهية لفئات محدودة من السكان القادرين وعدم تحقيق الإرتباط اللازم بين قطاع السياحة وقطاعات الإنتاج الأخرى.
- عدم الإتزان الإقليمى والذى يتضح بصفة خاصة فى أقاليم الصعيد والتى تعانى من قصور معدلات الخدمات وانخفاض معدلات التنمية.
- التركز الشديد للسكان وللأنشطة فى بعض المحافظات المغلقة والذى ينتج عنه إستمرار استنزاف على الأراضى الزراعية وتدهور البيئة.
- قصور الجهود التنموية فى بعض المناطق مثل محافظات الحدود وخاصة سيناء بحيث تواكب المتغيرات الدولية الحالية والمتوقعة.

وتحقيقاً لتلك الأهداف، وفى مواجهة المشكلات العاجلة أمكن بلورة وصياغة أسس إستراتيجية التنمية العمرانية فى شكل سياسات محددة بحيث تواكب هذه السياسات السياسة العامة للدولة فى كافة مجالات التنمية كما يلى:-

١- التأكيد على دور وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والهيئات التابعة لها فى وضع السياسات وتحديد الأولويات والتخطيط والرقابة والمتابعة.

٢- التأكيد على مبدأ اللامركزية فى إدارة المجتمعات العمرانية وإطلاق حرية جهاز كل مدينة فى اتخاذ القرارات طبقاً للوائح والتشريعات المنظمة لذلك.

٣- قصر دور الدولة فى عملية التنمية على وضع السياسات وتوفير المرافق والخدمات الرئيسية ، مع إتاحة الفرصة لمزيد من مشاركة القطاع الخاص فى تنمية باقى القطاعات الإسكانية والإنتاجية والخدمية بالإضافة إلى دور الدولة فى توفير وحدات اقتصادية لمحدودى الدخل.

٣- تعظيم دور المشاركة الشعبية والمنظمات غير الحكومية فى إدارة وتطوير المجتمعات العمرانية.

٤- تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتنمية المجتمعات العمرانية.

٥- الاعتماد على مصادر متعددة للتمويل مع توفير التمويل طويل الأجل للمشروعات ذات الأولوية خاصة بما يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات.

٦- تنوع القاعدة الإقتصادية بالتجمعات العمرانية الجديدة وإعطاء أولوية للأنشطة كثيفة العمالة .

٧- الاستفادة القصوى من محاور التنمية العمرانية الحالية مع إيجاد محاور تنمية جديدة طبقاً لتوزيع الموارد والإمكانات المتاحة التى تسمح بالاستثمار

والتنمية.

٨- تبنى الوسائل والبرامج المختلفة الكفيلة بتحقيق تكثيف الاستيطان بالتجمعات العمرانية الجديدة

٩- تطوير الدعاية والتسويق المناسب للتجمعات العمرانية الجديدة.

١٠- تطوير نظم تداول المعلومات باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

١١- تنفيذ توصيات استراتيجيات التنمية التى أعدت لتطوير القاهرة الكبرى ومخطط التنمية الشامل للإسكندرية.

١٢- الاهتمام بتنمية المراكز الحضرية خاصة المتوسطة والصغيرة وأيضا التجمعات الريفية فى إطار طاقتها الإستيعابية.

١٣- مراجعة أسلوب إدارة التنمية العمرانية للمدن الجديدة والارتقاء بالكوادر اللازمة للقيام بأعمال قطاع التعمير وإدارة التنمية.

١٤- تكثيف استخدام التكنولوجيا المناسبة لأساليب البناء والبنية الأساسية والطاقة الجديدة والمتجددة.

١٥- تحقيق الإتزان بين الأقاليم المختلفة وإعطاء مزيد من الاهتمام للأقاليم الأقل تطوراً خاصة أقاليم الصعيد.

١٦- الاهتمام بمشروعات المناطق ذات المقومات التنموية الواعدة مثل سيناء والبحر الأحمر.

١٧- تحقيق أقصى استفادة من المشروعات السياحية بالساحل الشمالى مع تحقيق الربط الجيد بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

١٨- الاهتمام بحل مشاكل المحافظات المغلقة بالتنسيق مع خطط التجمعات العمرانية الجديدة.

الملاحق

الجزء الأول : الخطط والمخططات القطاعية والنظم الحاكمة للعمران

ملحق رقم (٢) : الإسكان

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـطط والمخططـات القطاعـية والنظـم الحاكمـة للعمـران

ملحق رقم (٢) : الإســـكان

أولاً : الإســـكان الرســـمى

الإسكان الرسمى

أخذت الدولة على كاهلها مسئولية التصدى لمشكلة الإسكان بإتخاذ مجموعة من التدابير والتخطيطات فى هذا الشأن. وتتولى هذه المسئولية العديد من الجهات بالدولة منها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بهيئاتها ووزارة الإدارة المحلية والمحافظات بالإضافة الى القطاع الخاص.

١- الجهات المسئولة

يتولى القطاع الحكومى والقطاع الخاص سوياً مسئولية تنفيذ خطط الدولة فى مجال الإسكان حيث يقوم القطاع الحكومى بوضع خطط الإسكان ومتابعة تنفيذها وتمويلها وتوفير القروض الميسرة لقطاع الإسكان وتشييد بعض المشروعات التى تخدم محدودى الدخل، بينما يشارك القطاع الخاص فى تمويل وتنفيذ باقى خطط ومشروعات الإسكان طبقاً لخطة الدولة وإحتياجات السوق.

١-١ القطاع الحكومى

١-١-١ أجهزة تتولى إعداد خطط الإسكان

تتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وضع الخطط الخمسية طبقاً للاحتياجات الفعلية لاستيعاب النمو المستقبلى لكل محافظة وكذلك لمواجهة الحالات الآتية:- حالات الأسر الحديثة - حالات المساكن الجوازية - حالات الوحدات والحجرات المشتركة - حالات إحلال وتجديد بالمدن القائمة بمعدل٢ ٪ سنوياً - حالات وحدات الإيواء العاجل لمواجهة الكوارث.

١-١-٢ أجهزة تتولى تمويل خطط الإسكان

تتولى وزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومى تمويل خطط الإسكان التى تتولى تنفيذها أجهزة الدولة، بينما يقوم القطاع الخاص والتعاونى وقطاع الأعمال بتوفير التمويل اللازم لتحقيق باقى خطط الدولة فى مجال الإسكان.

١-١-٣ أجهزة تتولى توفير واستخدام القروض الميسرة

تتولى توفير واستخدام القروض الميسرة بعض الجهات الحكومية من أهمها:-

- ☐ هيئة تعاونيات البناء والإسكان: وتقدم القروض الميسرة للجمعيات التعاونية والأفراد لبناء وشراء المساكن عن طريق صندوق الإقراض التعاونى.
- ☐ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: تقوم بتدبير القروض الميسرة لشراء وبناء الوحدات السكنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، فضلاً عن الدعم الغير مباشر والمتمثل فى الإعفاءات الواردة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة.
- ☐ بنك التعمير والإسكان: ويمنح قروضاً ميسرة على آجال طويلة للمحافظات والشركات والجمعيات التعاونية الإسكانية والأفراد، فضلاً عما يقوم بإنشائه من وحدات سكنية يقوم بتمويلها وتسويقها بمعرفته.

❑ البنك المصرى العقارى: ويقدم قروضاً ميسرة للأفراد على آجال تبدأ من ٨سنوات حتى ١٥سنة وذلك لأغراض ترميم المبانى السكنية القائمة، أو بناء وحدات سكنية جديدة، أو إضافة أدوار جديدة لمبانى سكنية قائمة أو بغرض شراء وحدات سكنية .

١-١-٤ أجهزةتتولى تنفيذ خطط الإسكان

يتولى تنفيذ خطط الإسكان الجهات التالية :-

❑ الجهات التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : وتتمثل فى الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان ، جهاز المشروعات المشتركة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أجهزة الجهاز المركز للتعمير.

❑ المحليات بالمحافظات وتقوم بدورها فى تنفيذ خطط الدولة بمعرفة مديريات الإسكان وفقاً لسياسة الوزارة.

❑ ويشارك أيضا فى تنفيذ الخطط شركات قطاع الأعمال وبنك التعمير والإسكان وصندوق تمويل المساكن.

وتقوم هذه الجهات بتوفير المسكن بنظام التمليك حسب الشروط والمواصفات الخاصة بها وغالبا ماتتشىء هذه الجهات الحكومية الوحدات منخفضة التكاليف والاقتصادية من أجل الطبقات الغير قادرة.

١-١-٥ أجهزة تتولى التفتيش الفنى على أعمال البناء

يتولى جهاز التفتيش الفنى التفتيش على أعمال البناء، حيث انشىء الجهاز بالقانون رقم ٢٥لسنة ١٩٩٢ وصدر له القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ بتنظيم العمل به وتحديد إختصاصاته وهى كالتالى :-

❑ التفتيش الفنى على جميع أعمال الجهات الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية المتعلقة باصدار تراخيص انشاء المبانى أو إقامة الأعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها.

إحدى مشروعات شركات القطاع العام فى مجال الإسكان

- التحقق من مطابقة التراخيص لاحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع التشريعات المعمول بها.
- التفتيش على تنفيذ جميع أعمال المبانى والانشاءات من أساسات وخرسانات ومبانى وأعمال صحية وتركيبات كهربائية ومصاعد وغيرها، والتحقق من تنفيذها طبقاً للتراخيص الصادرة والرسومات المعتمدة والشروط والمواصفات الفنية.

١-٢ القطاع الخاص

يشارك القطاع الخاص حالياً بدور فعال فى تمويل وتنفيذ جزء كبير من خطط الدولة فى مجال الإسكان لاسيما توفير الإسكان المتوسط وفوق المتوسط والفاخر وتطوير صناعة مواد البناء، وكذلك فى تطوير المناطق العشوائية (سيرد ذكر دور القطاع الخاص فى مجال التنمية بالتفصيل بالجزء الخاص به من هذا الملحق).

مشاركة القطاع الخاص فى مجال الإسكان

٢- مشكلة الإسكان

كان من نتيجة عدم الإتزان بين النمو السكانى والنشاط الإقتصادى، وبين التحولات الحضرية والتنمية الصناعية أن واجهت مصر منذ الخمسينيات مشكلة النقص فى المساكن بالحضر.

وفيما يلى تلخيص لأهم مشكلات الإسكان :-

- ❑ النقص فى عدد الوحدات السكنية المطلوب توفيرها لفئات الدخل المنخفض والمحدود بما يتمشى مع إمكانياتهم المالية خاصة بالمناطق الحضرية.
- ❑ غياب استثمارات القطاع الخاص عن المساهمة فى توفير وحدات سكنية لفئات الدخل المنخفض والمحدود بعد صدور قوانين الإسكان التى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر (منها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) وقوانين تحديد الإيجارات.
- ❑ ارتفاع تكاليف البناء (أسعار الأراضى، ومواد البناء، واستخراج التراخيص).
- ❑ إنتشار ظاهرة الإسكان غير الرسمى بانماطه المختلفة والمتمثلة فى الإسكان العشوائى، والاسكان الهامشى، وإسكان المقابر (سيرد بالتفصيل فى الفصل الثانى من الخطة القومية للاسكان).

ونعرض فيما يلى عاملين أساسيين قد ساهما بشكل كبير فى ظهور مشكلة الإسكان هما :-

أ- القوانين الخاصة بتحديد الإيجارات والتى نشأ عنها مجموعة من الظواهر أهمها :-

- ❑ تحول استثمارات القطاع الخاص عن مجال الإسكان بسبب تحديد القيمة الإيجارية مما أدى إلى إنخفاض عدد الوحدات السكنية المتوفرة لذوى الدخول المنخفضة والمحدودة وكذلك المتوسطة.
- ❑ إنتشار ظاهرة خلو الرجل والتى تعتبر مصدر تمويلى هام للملاك بالقطاع الخاص يسمح لهم بالإستمرار فى البناء، وبالنسبة المستأجر إذا أراد إخلاء الوحدة السكنية أو إستبدالها (خلو الرجل عبارة عن قيمة مالية يتفق عليها بين المالك والمستأجر نظير تأجير أو إخلاء الوحدة السكنية، وهذا نظام غير قانونى).
- ❑ الصعوبة البالغة التى تواجه الساكن إذا أراد إستبدال مسكنه المؤجر، إذ أن القيمة المالية التى يستردها من المالك عند إخلاء الوحدة السكنية (خلو الرجل) لا تكفيه للحصول على وحدة سكنية جديدة.
- ❑ إحتفاظ بعض السكان بأكثر من وحدة سكنية.
- ❑ إنتشار ظاهرة بيع الوحدات السكنية بنظام التمليك (لأنها مستثناه من القانون) بأسعار لا تتناسب مع معظم الدخول وكذلك إرتفاع قيمة المقدم المطلوب.
- ❑ تعرض المبانى المنشأة قبل عام ١٩٧٠ للإهمال الشديد و عدم الصيانة من قبل الملاك، وذلك لأن العائد الذى تدره هذه المبانى لايكفى لصيانتها ولا يتناسب مع قيمتها الفعلية، مما أثر بالسلب على الرصيد السكنى الحالى.

ب- الدعم الحكومى

إعتمد البرنامج المصرى للإسكان فى الفترة حتى عام ١٩٨٥ على الدعم الحكومى من خلال بناء المساكن وتمويلها وتوفير مواد البناء. وتعتبر خطة الإسكان الحكومى والإسكان التعاونى مدعمة دعماً كبيراً كمحاولة لتوفير المسكن لذوى الدخل المنخفض والمحدود بسعر أقل من السوق. وقام ببناء هذه المساكن أجهزة الدولة وشركات القطاع العام التى كانت تابعة لوزارة الإسكان، أو على المستوى المحلى من خلال ما تقوم بإنشائه المحافظات من وحدات سكنية.

ونتيجة لارتفاع قيمة الدعم فقد عجزت الدولة عن ملاحقة حجم الطلب على الوحدات السكنية التى تغطى إحتياجات السكان من ذوى الدخول المنخفضة والمحدودة، وقد ساعد ذلك على توجه القطاع الخاص فى نشاطه نحو البناء لذوى الدخول المرتفعة والذين يمثلون أقل من ١٥ ٪ من عدد الأسر بالحضر.

الإسكان الحكومى المدعم من الدولة

الإسكان الحكومى المدعم من الدولة

٣- الخطة الحالية للإسكان

٣-١ الأهداف القومية للخطة

❑ توفير المسكن الملائم لفئات الدخل المنخفض والمحدود حيث تمثل هذه الفئة نحو ٨٥٪ من سكان الحضر.

❑ توفير الأراضى الصالحة للبناء خارج الأراضى الزراعية ومدها بهياكل البنية الأساسية..

❑ توفير التمويل اللازم من خلال توفير القروض الميسرة بفائدة منخفضة لفئات الدخل المنخفض والمحدود. وقد حددت الوزارة مساحات الوحدات السكنية المستحقة لهذه القروض بين ٥٥ متر مسطح إلى ٩٠ متر مسطح وهو المسطح الملائم والمناسب لاحتياجات الأسر العادية ، كما حددت عدد الأدوار بخمسة تخفيضاً لتكلفة المرافق المحملة على الوحدة السكنية وبعداً عن استخدام المصاعد المكلفة والتى ترفع من قيمة الوحدة وتوفيراً للطاقة.

٣-٢ الأهداف القطاعية للخطة

❑ تقديم تسهيلات فى مجال البناء والتشييد وذلك من خلال توفير مواد البناء التالية:-

- الاسمنت: قامت الدولة بتطوير وتوسيع صناعة الأسمنت لزيادة الطاقة الإنتاجية لمجابهة الخطط الطموحة فى هذا المجال، فبينما كان الإنتاج عام ١٩٥٢ من الأسمنت بمختلف أنواعه ٩٥١ألف طن سنوياً وصل عام ١٩٨٧ إلى حوالى ٩,٨ مليون طن ثم وصل عام ١٩٩٣ إلى حوالى ١٢,٦ مليون طن سنوياً.

- حديد التسليح: زيادة إنتاج حديد التسليح من٥٠ ألف طن سنوياً عام ١٩٥٢ إلى ٢٩٦ ألف طن سنوياً عام ١٩٨٧ إلى ٣٣٩ ألف طن سنوياً عام ١٩٩٣.

- الطوب الطفلى: إنشاء مصانع للطوب الطفلى والطوب الرملى كبديل للطوب الأحمر بهدف منع التجريف والاعتداء على الأراضى الزراعية.

❑ زيادة كفاءة وتحسين طاقة المرافق العامة وشبكاتها القائمة وإنشاء محطات وشبكات جديدة لمياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء لتزويد مشروعات الإسكان والوحدات السكنية بالمرافق اللازمة حتى يمكن استخدامها فور الإنتهاء من تنفيذها.

❑ التدريب على أعمال البناء لتطوير الصناعة وخلق فرص عمل جديدة وماهرة فى مجال البناء.

❑ تطوير نماذج الإسكان بغرض خفض التكلفة وتحقيق قدر من الملاءمة مع طبيعة المناخ الصحراوى والحياة الإجتماعية وأسلوب معيشتهم وقدرتهم الإقتصادية.

❑ الإرتقاء بالمناطق العشوائية من حيث توفير المرافق العامة والخدمات الأساسية وتشجيع الجهود الذاتية.

❑ مراجعة وتطوير التشريعات المنظمة للإسكان لإيجاد مناخ مناسب للإستثمار فى هذا المجال.

❑ تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بتطبيق القانون المدنى فى العلاقة بين الجانبين وذلك تحقيقاً للآتى:-

- التوازن فى القيمة الإيجارية لترضى الجانبين.

- إجازة بيع الوحدة السكنية لمستأجرها.
- تخصيص جزء من الزيادة فى الإيجار للترميم والصيانة.
- إنشاء صندوق مركزى لتدعيم القيمة الإيجارية لمستأجرى الوحدات السكنية غير القادرين على سداد قيمة الزيادة فى الإيجار.
- وضع الضوابط الكفيلة بتوزيع تكاليف الترميم والصيانة بين الملاك والشاغلين وتقرير حق المستأجر فى الحصول على إذن قاضى الأمور المستعجلة للقيام بأعمال الترميم والصيانة فى حالة تراخى المالك فى القيام بها.

التدريب على أعمال البناء

البناء خارج الأراضى الزراعية

٤- التجربة المصرية فى مجال الإسكان الرسمى

إستهدفت خطط الإسكان خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٥ تشييد نحو ٣,٤٩١ ألف وحدة سكنية، وعلى أن يتولى القطاع الحكومى تشييد نحو ١,٥٣٢ ألف وحدة سكنية بنسبة ٤٤٪ مقابل ١,٩٥٩ ألف وحدة سكنية يقوم بتشيدها القطاع الخاص بنسبة ٥٦٪.

كما رصدت الدولة فى الخطة الخمسية الأولى من سنة٨٢/١٩٨٣ إلى ٨٧/١٩٨٨ قروضاً ميسرة بإجمالى ٢,٢١١ مليار جنيه نفذت بها حوالى ١٩٨ألف وحدة سكنية (أى نسبة ٣٣٪ من المستهدف للقطاع الحكومى) بإجمالى استثمارات قدره حوالى ٢,٣ مليار جنيه منها ١٤٦ألف مسكن إقتصادى، ٥٢ ألف مسكن مستويات أعلى (متوسط ، فوق متوسط ، فاخر). كما رصدت فى الخطةالخمسية الثانية من ٨٧/١٩٨٨ إلى ٩١/١٩٩٢ قروضاً ميسرة بإجمالى ٤,٦٧٠ مليار جنيه نفذت بها حوالى ٣٨٧ألف وحدة سكنية (أى نسبة ٦٤,٥٪ من المستهدف للقطاع الحكومى) بإجمالى إستثمارات قدره حوالى ٥,٧ مليار جنيه، منها ٢٢٢ألف مسكن منخفض التكاليف، ٩٦ألف مسكن إقتصادى، ٦٩ألف مسكن من مستويات أعلى. أما الخطة الخمسية الثالثة من ٩٢/١٩٩٣ إلى ٩٦/١٩٩٧ فقد رصدت الدولة قروضاً ميسرة بإجمالى ٢,٣٨٠ مليار جنيه للفترة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥ (أى حوالى نصف مدة الخطة الخمسية)، وقد نفذت الدولة فى هذه المدة حوالى ٢٢٢ألف وحدة سكنية (أى نسبة ٦٧٪ من المستهدف للقطاع الحكومى) بإجمالى إستثمارات قدرها حوالى ٣,٢ مليار جنيه منها ١٨٤ألف مسكن منخفض التكاليف، ٩آلاف مسكن إقتصادى، ٢٩ألف مسكن مستويات أعلى.

أى أن الدولة رصدت خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية ونصف الخطة الثالثة قروضاً ميسرة بإجمالى ٩,٢٦١ مليار جنيه نفذ بها حوالى ٨٠٦ألف وحدة سكنية منها حوالى ٦٥٧ألف مسكن منخفض التكاليف وإقتصادى أى بنسبة ٨٢٪ من إجمالى ما أنشأه القطاع الحكومى، وذلك بخلاف ما نفذه القطاع الخاص فى نفس الفترة والذى بلغ حوالى ١,٢٩٢ مليون وحدة سكنية.

مقارنة بين الخطة المستهدفة وماتم تنفيذه
فى الفترة من عام ١٩٨٢ - ١٩٩٥

الخطط	الخطة (المستهدفة)			ماتم تنفيذه		
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	إجمالي	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	إجمالي
٨٢ - ٨٧ عدد	٦٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠	١٥٠٠ر٠٠٠	١٩٧٦٤٧	٦٤٨٠٣٢	٨٤٥٦٧٩
٪				٪٣٣	٪٧٢	٥٦ر٤
٨٧ - ٩٢ عدد	٦٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠	١٥٠٠ر٠٠٠	٣٨٦٨٧٩	٥١٧١٠٧	٩٠٣٩٨٦
٪				٪٦٤,٥	٪٥٧,٥	٪٦٥ر٣
٩٢ - ٩٥ عدد	٣٣٢ر٠٤٨	١٥٨٦٤٥	٤٩٠٦٩٣	٢٢١٩٠٩	١٢٧٣٤٥	٣٤٩٢٥٤
٪				٪٦٧	٪٨٠	٪٧١,٢
إجمالى عدد	١٥٣٢٠٤٨	١٩٥٨٦٤٥	٣٤٩٠٦٩٣	٨٠٦٤٣٥	١٢٩٢٤٨٤	٢٠٩٨٩١٩
٪ (١٩٩٥-٨٢)				٪٥٢,٦	٪٦٦	٪٦٠

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

وقد بلغت قيمة القروض الميسرة للإسكان من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٥ مبلغ ٩٢٦١ مليون جنيه بسعر فائدة ميسر تدرج من ٤ ٪ عام١٩٨٢ حتى ٦ ٪ عام ١٩٩٤ ، بينما تدرج سعر الفائدة السائدة فى نفس الفترة من ١٢ ٪ إلى ١٧ ٪ مما حمل الدولة مبلغ ٤,٨ مليار جنيه فى الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥/٩٤ .

وقد روعى أن تجابه هذه الخطة حالات القاطنين فى مساكن جوازيه مثل المقابر وتحت السلالم وفوق الأسطح، وكذلك مساكن العشوائيات والمساكن الآيلة للسقوط وحالات الزواج الحديث والشباب والحالات الطارئه وخلافه، كما أدرج بالخطة الخمسية الثالثة للسنتين الأخيرتين منها خطة إحلالية لتجديد ٢ ٪ من المساكن القديمة، الأمر الذى يستوجب التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية فى المحافظات المختلفة لتحديد هذه المنشآت المراد إحلالها وعمل التخطيط علاوة على التنسيق مع هيئة التخطيط العمرانى بهذا الخصوص.

القروض المخصصة للإسكان فى الفترة
من ١٩٨٢/٧/١ حتى ١٩٩٥/٦/٣٠

إجماليات الخطة الخمسية العالم العالى	القروض المخصصة للجهات (بالمليون جنيه)				
	مديريات الإسكان	هيئة التعاونيات	جهات أخرى	احتياطى	إجمالى
٨٢ – ١٩٨٧	٨٥٣,٥	٨٠٠	٥٥٧,٥	–	٢٢١١
٨٧ – ١٩٩٢	١٩٤٠	١٥٤٥	٨٤٠	٣٤٥	٤٦٧٠
٩٢ – ١٩٩٥	٩٣٥	٨١٥	٣٧٥	٢٥٥	٢٣٨٠
٨٢ – ١٩٩٥	٣٧٢٨,٥	٣١٦٠	١٧٧٢,٥	٦٠٠	٩٢٦١

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مشروعات الإسكان الحكومى

إجمالى عدد الوحدات السكنية
التى نفذت بالقطاع الحكومى اعتباراً من عام ١٩٨٢ - ١٩٩٥

الخطط الخمسية	القطاع الحكومى					الإستثمارات (مليار جنيه)
	منخفض التكاليف	اقتصادى	إجمالى المنخفض والاقتصادى	مستويات	جملة مانفذه القطاع الحكومى	
٨٢ - ٨٧	-	١٤٥٧٩١	١٤٥٧٩١	٥١٨٥٦	١٩٧٦٤٧	٢,٣
٨٧ - ٩٢	٢٢١٦٩١	٩٦٣٧١	٧٣١٨٠٦٢	٦٨٨١٧	٣٨٦٨٧٩	٥,٧
٩٢-٩٥ (نصف الخطة)	١٨٣٨٨٢	٩٠٦٥	١٩٢٩٤	٢٨٩٦٢	٢٢١٩٠٩	٣,٢
إجمالى	٤٠٥٥٧٣	٢٥١٢٢٧	٦٥٦٨٠٠	١٤٩٦٣٥	٨٠٦٤٣٥	١١,٢

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

إجمالى عدد الوحدات السكنية
التى نفذت بالقطاع الخاص اعتباراً من عام ١٩٨٢ - ١٩٩٥

الخطط الخمسية	القطاع الخاص			الاستثمارات (مليار جنيه)
	اقتصادى	مستويات	جملة مانفذه القطاع الخاص	
٨٢ - ٨٧	٣٥١٥٧٨	٢٩٦٤٥٤	٦٤٨٠٣٢	٢,٩
٨٧ - ٩٢	٢٥٤١٢٠	٢٦٢٩٨٧	٥١٧١٠٧	٤
٩٢ - ٩٥ (نصف الخطة)	٤٦٦٨١	٨٠٦٦٤	١٢٧٣٤٥	١,٣
إجمالى	٦٥٢٣٧٩	٦٤٠١٠٥	١٢٩٢٤٨٤	٨,٢

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مشروعات الإسكان الحكومى

مشروعات الإسكان الحكومى - بتجمع القطامية

مشروعات الإسكان الحكومى - محافظة دمياط

مشروعات الإسكان الحكومى - بمحافظة بورسعيد

مشروعات الإسكان الحكومى - محافظة أسوان

٥- خطط الإسكان المستقبلية

٥-١ الخطة المستقبلية للفترة من عام ١٩٩٧ - ٢٠١٢

تعرّض قطاع الإسكان للعديد من المشاكل أدت إلى عدم تحقيق الخطط الخمسية السابقة بالكامل، وذلك نتيجة للأعباء التى تحملتها الدولة لتوفير الدعم المقدم للإسكان، وبالتالى عدم قدرتها على توفير العدد المطلوب من الوحدات السكنية لمواجهة احتياجات فئات الدخل المنخفض والمحدود حيث لم يتمكن القطاع الحكومى إلا من تنفيذ ٥٢,٦ ٪ فقط من الوحدات السكنية المقررة له بالخطة. كما تواكب مع ذلك عزوف القطاع الخاص عن المساهمة فى توفير الوحدات السكنية حيث لم ينفذ سوى ٦٦ ٪ من الوحدات السكنية المقررة له بالخطة.

لذلك وضعت الدولة سياسة لحل مشكلة الإسكان من خلال خطط قصيرة الأجل تهدف إلى توفير المسكن فى الأماكن القائمة، وخطط طويلة المدى تهدف إلى إيجاد مناطق جذب بالمدن الجديدة لوقف البناء على الرقعة الزراعية وقد وضعت عدة محاور رئيسية لحل المشكلة كالتالى:-

- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى عملية البناء بحيث يساهم بنسبة ٨٠ ٪ من نسبة الوحدات السكنية المدرجة بخطط الدولة .
- توفير مواد البناء بأسعار مناسبة .
- تعديل قوانين البناء وقوانين الإيجارات .
- تخفيض تكاليف استخراج التراخيص.
- توفير أراضى مرفقة بأسعار مناسبة ليقوم المواطنون بالبناء عليها طبقا لامكانياتهم.
- البناء للطبقات غير القادرة مع تخصيص قروض ميسرة بقيمة ١٤ ألف جنيه للوحدة السكنية بفائدة ميسرة ٦ ٪ على أن تتحمل الدولة فروق الفوائد عن الأسعار السائدة.

٥-٢ أهداف الخطط المستقبلية

تتلخص أهداف الخطة المستقبلية فى النقاط التالية:-

- تشييد نحو ٢١٦ ألف وحدة سكنية فى الفترة ٩٧ - ٢٠٠٢، وتشييد نحو ٢١٨ ألف وحدة سكنية فى الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، وكذلك تشييد حوالى ٢٤٨ ألف وحدة سكنية فى الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ على أن يتولى القطاع الحكومى تنفيذ ٢٠ ٪ فقط من الخطط المقررة مقابل ٨٠ ٪ للقطاع الخاص.
- تصاعد القروض الميسرة والمخصصة للإسكان بنسبة تصاعدية ٥ ٪ سنوياً نتيجة ارتفاع سعر تكلفة الوحدة السكنية لكى يحافظ على نسبة مساهمة القطاع الحكومى فى استثمارات الإسكان.
- تغطيه العجز السابق من الخطط الخمسية السابقة للإسكان عن طريق زيادة مساهمة القطاع الخاص.

وقد تم تحديد الاحتياجات من الوحدات السكنية للخطط الخمسية الثلاثة (الرابعة، الخامسة، السادسة) فى الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٠١١/٢٠١٢ بناء على عدة أسس هامة مع اعتبار الإحصاء السنوى

(١٩٥٢ - ١٩٩٣) أساساً للبيانات، كما تعتمد هذه الأسس على توفير وحدات سكنية تغطى الاحتياجات المختلفة التالية:-

- وحدات سكنية لمواجهة الزيادة السكانية
- وحدات سكنية لازمه للتجديد والإحلال
- وحدات لم تنفذ من الخطة الخمسية الثالثة
- وحدات سكنية بديلة للحجرات المستقلة بمنافع مشتركة

ملخص الوحدات السكنية المقترح تنفيذها فى الخطط فى الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٢

نوع الوحدات	الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧/٢٠٠٢	الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧	الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/٢٠١٢
- وحدات مقابل الزيادة السكانية	١٢٩٥٢٠	١٤٦٤٢٠	١٧٦٢٢٠
- وحدات تجديد وإحلال	٥٥٣٩٠	٥٥٣٩٠	٥٥٣٩٠
- وحدات لم يتم تنفيذها من الخطط الخمسية السابقة	١٦٦١٧	١٦٦١٧	١٦٦١٧
-وحدات بديلة للحجرات مستقلة بمنافع مشتركة	١٤٦٥٣	-	-
إجمالى	٢١٦١٨٠	٢١٨٤٢٧	٢٤٨٢٢٧

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

تقدير الاستثمارات والقروض الميسرة للإسكان فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢

الخطة الخمسية	القطاع الحكومى				القطاع الخاص	
	عدد الوحدات	القرض المخصصه للوحدة (الف جنيه)	القروض المطلوبة للإسكان (مليون جنيه)	تقدير قيمة الاستثمارات (مليون جنيه)	عدد الوحدات	تقدير قيمة الاستثمارات (مليون جنيه)
٩٧ - ٢٠٠٢	٢١٦١٨٠	١٦-١٩	٣٥٤٩	٧١٦٨	٨٦٤٧٢٠	٢٨٦٦٨
٢٠٠٢ - ٢٠٠٧	٢١٨٤٢٥	١٩-٢٣	٤٦٧٤	٩٢٣٢	٨٧٣٧١٠	٣٦٩٦٩
٢٠٠٧ - ٢٠١٢	٢٤٨٢٢٥	٢٥-٣٠	٦٧٥١	٣٤٠٥	٩٩٢٩١٠	٥٣٦٢١

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الخطة الخمسية المقترحة للإسكان فى الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢

المحافظات		قطاع حكومى	قطاع خاص	إجمالى
محافظات العاصمة	العدد	١٧١٩٠	٦٨٩٣٣	٨٦١٢٣
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠
محافظات الدلتا	العدد	٦٣٠٩	٢٥٣٠٦	٣١٦١٥
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠
محافظات غرب الدلتا	العدد	٦٨٦٨	٢٧٥٤٠	٣٤٤٠٨
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠
محافظات شرق الدلتا	العدد	٤٨٥٥	١٩٠٢٥	٢٣٨٨٠
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠
محافظات الصعيد	العدد	٨٠١٤	٣٢١٤٠	٤٠١٥٤
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠
إجمالى	العدد	٤٣٢٣٦	١٧٢٩٤٤	٢١٦١٨٠
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الخطة الخمسية المقترحة للإسكان
فى الفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦

المحافظات		قطاع حكومى	قطاع خاص	إجمالى
محافظات العاصمة	العدد	١٧٥٦٤	٧٠٤٦٤	٨٨٠٢٨
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات الدلتا	العدد	٦٣٤٨	٢٥٤٦٦	٣١٨١٤
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات غرب الدلتا	العدد	٦٧٩٥	٢٧٢٦١	٣٤٠٥٦
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات شرق الدلتا	العدد	٥٢٥٩	٢٠٥٨١	٢٥٨٤٠
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات الصعيد	العدد	٧٧١٩	٣٠٩٧٠	٣٨٦٨٩
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
إجمالى	العدد	٤٣٦٨٥	١٧٤٧٤٢	٢١٨٤٢٧
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الخطة الخمسية المقترحة للإسكان
فى الفترة
٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٢/٢٠١١

المحافظات		قطاع حكومى	قطاع خاص	إجمالى
محافظات العاصمة	العدد	١٩٤٠٠	٧٧٨٠٨	٩٧٢٠٨
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات الدلتا	العدد	٦٧٢٠	٢٦٩٥٤	٣٣٦٧٤
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات غرب الدلتا	العدد	٧٢٧٦	٢٩١٨٠	٣٦٤٥٦
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات شرق الدلتا	العدد	٥٩٢٧	٢٣٢٥٣	٢٩١٨٠
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
محافظات الصعيد	العدد	١٠٣٢٢	٤١٣٨٧	٥١٧٠٩
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠
إجمالى	العدد	٤٩٦٤٥	١٩٨٥٨٢	٢٤٨٢٢٧
	٪	٪ ٢٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠

مصادر البيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٢) : الإســـــــــــــكان

ثانيا : الإســـــــكان غيـــر الرســـــمى

الإسكان غير الرسمى

يوجد بمعظم المدن - بجانب إسكانها الرسمى الذى يقيمه القطاعان العام والخاص وفقاً للمخططات والتراخيص المعتمدة - نوع آخر من الإسكان خارج نطاق الإشراف الرسمى للأجهزة التخطيطية والإدارية هو الإسكان غير الرسمى الذى ظهر تحت ضغط الحاجة الملحة إلى المسكن، وصار حقيقة قائمة وجزءاً عضوياً من التكوين المعاصر.

١- الجهات المسئولة

يتولى القطاع الحكومى والقطاع الخاص سوياً مسئولية تنفيذ خطط الدولة فى مواجهة الإسكان غير الرسمى حيث يقوم القطاع الحكومى بإعداد الخطط الخاصة بالتطوير وتنفيذها وتمويلها وتوفير التمويل اللازم بينما يشارك القطاع الخاص فى تنفيذ تلك الخطط.

١-١ القطاع الحكومى

١-١-١ أجهزة تتولى إعداد خطط التطوير

تتولى وزارة الإدارة المحلية من خلال المحافظات بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إعداد خطط تطوير مناطق الإسكان غير الرسمى (العشوائى) بناء على احتياجات المحافظات وأولويات المناطق بكل منها.

١-١-٢ أجهزة تتولى تمويل خطط التطوير

تتولى وزارة التخطيط توفير التمويل اللازم لتطوير المناطق العشوائية.

١-١-٣ أجهزة تتولى تنفيذ خطط التطوير

تتولى كل محافظة على حده مسئولية تنفيذ خطط تطوير المناطق العشوائية داخل محافظتها سواء بتكليف جهات حكومية (منها على سبيل المثال جهاز المشروعات المشتركة التابع لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية) أو القطاع الخاص.

١-٢ القطاع الخاص

يشارك القطاع الخاص بدور فعّال فى تنفيذ خطط تطوير المناطق العشوائية داخل كل محافظة بناءاً على تكليف المحافظات (سيرد ذكر دور القطاع الخاص بالتفصيل بالجزء الخاص به فى هذا الملحق).

١-٣ المنظمات غير الحكومية

تشارك المنظمات غير الحكومية بدور فعّال فى تطوير المناطق العشوائية وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية لمحو أمية السكان وخاصة

المرأة وكذلك تدريبهم على حرف غير تقليدية، وكذلك منح قروض صغيرة لإقامة مشروعات صغيرة لزيادة دخل الأسرة (سيرد ذكر المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة فى التنمية بالتفصيل بالجزء الخاص بهما بالملحق رقم ٩، ١٠).

٢- أنماط الإسكان غير الرسمى

توجد ثلاث أنماط للإسكان غير الرسمى وهى الإسكان العشوائى والإسكان المجازى وإسكان المقابر، نعرضها بايجاز فيما يلى:

٢-١ الإسكان العشوائى

تعّرف المناطق العشوائية فى مصر على أنها مجتمعات سكانية نشأت فى غياب التخطيط وخروجاً على القانون وتعدياً على كل من الأراضى الزراعية وأملاك الدولة. وهذه المناطق محرومة من الحد الأدنى لكافة أنواع المرافق الأساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء وليس بها خدمات أمنية أو صحية أو تعليمية أو مواصلات، وتعجز عربة إسعاف أو سيارة مطافى عن المرور بطرقاتها غير الممهدة وشديدة الضيق.

من دراسة خصائص الإسكان العشوائى بمدينة القاهرة والمدن الأخرى يتضح لنا ثلاث حقائق أساسية كالتالى:-

- عدم هيمنة المدينة من الناحية الادارية على بعض احيائها .
- قصور قوانين الإسكان الحالية فى توجيه وتنظيم عمليات البناء .
- حجم الإسكان العشوائى لا يمثل ظاهرة عرضية تظهر وتختفى بل أنه يمثل إتجاهاً محورياً رئيسياً فى الحياة الحضرية خلال النصف الثانى من هذا القرن.

البناء على الاراضى الزراعية

الاسكان العشوائى

٢-٢ الإسكان المجازى وإسكان الغرف المستقلة

يعرف الإسكان المجازى بأنه أماكن غير معدة أصلاً للسكن ولكنها مشغولة بأسر مثل أحواش المساجد والأماكن الأثرية والوكالات والخانات والدكاكين والجراجات والفراغات وتحت السلالم والعشش الخشبية والصفيح التى أقيمت بطول خطوط السكك الحديدية والممرات المائية وفى أزقة الحارات بالأحياء الشعبية. أما سكن الغرف المستقلة فيتمثل فى سكن عائلة فى غرفة واحدة بدون منافع وتشارك غيرها من الأسر فى دورة مياه واحدة وغالباً ماتكون هذه الغرفة ضيقة المساحة متهالكة البناء وتقع عادة بالأسطح وأفنية المنازل. وتتم داخل الغرفة كافة الأنشطة المعيشية للأسرة من نوم وجلوس وإستذكار وطهى وغسيل وتخزين.

الاسكان المجازى

وتشير البيانات إلى أن النسبة المئوية للإسكان الجوازى إلى مجموع الوحدات السكنية تصل إلى (١٥,٩ ٪) فى جملة المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس) ثم تليها محافظات الوجه القبلى (١٢,٩ ٪) ثم محافظات الحدود (٩,٩٦ ٪) ثم محافظات الوجه البحرى حيث تبلغ هذه النسبة (٦,٦ ٪) من مجموع الوحدات السكنية.

٢-٣ إسكان المقابر

يطلق إسكان المقابر على مايلى:-

- **المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات:** وهو نتيجة للنمو العمرانى السريع حيث زحفت الأحياء السكنية نحو المقابر وتداخلت معها.

- **الجيوب السكنية داخل الجبانات:** وهى التجمعات السكانية التى أقيمت داخل مناطق الجبانات. وقد نشأت هذه الجزر على المساحات الفضاء بها، ولا تختلف هذه التجمعات كثيراً فى نسيجها العمرانى وتركيبها السكانى عن مناطق الإسكان العشوائى والأحياء الشعبية والقديمة. كما أنها تشتمل على الجزء الأكبر من مجموع سكان المقابر.

ويسكن بهذه التجمعات السكانية داخل مناطق المقابر الأفراد والعائلات التى إرتبطت معيشتهم بالجبانات، وبعض الأسر التى تهدمت منازلهم ولم يجدوا بديلا.

- **سكنى أحواش المقابر:** ونعنى بها السكن فى أحواش المقابر لتوفر المرافق ببعضها مثل الكهرباء والمياه والمجارى والتليفونات.

وقد اثبتت التقديرات حقيقة بالغة الأهمية وهى ارتفاع الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية مقارنة بغيرها من المناطق على مستوى المحافظة الواحدة. ويوضح الجدول التالى الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية بالمحافظات العشر.

الكثافة السكانية بالمناطق العشوائية بالمحافظات العشر

المحافظة	مساحة المناطق العشوائية (كم٢)	الكثافة السكانية على الكيلو متر المربع	
		بالمناطق عشوائية	على مستوى المحافظة
القاهرة	٣٣,١	٧٨٠٠٠	٣٢٢٣٩
الجيزة	٤٤,١	٣١٧٣٠	٤١٠٩
القليوبية	٢٠٠	٣٤٣١٧	٢٩٨٧
الإسكندرية	٣٤,٨	٣٣٣٧١	١٢٦٤
الفيوم	٤,٥	٢٢١٨٩	١٠٤١
بنى سويف	٩,٣	١٥٥٦٦	١٣٢٢
المنيا	٧,٤٦	٣٦٥٩٥	١٤٢٧
أسيوط	٦,٠٩	٦٥٨٤٥	١٧٥٢
سوهاج	٣,٠٣٨	١٢٥٤٧٠	١٩٠٠
قنا	٥,٧٥	٣٩٤٧	١٥٠٥
الإجمالى	٣٤٧,٦	٥٠٨٢١	

مصدر البيانات وزارة الإدارة المحلية – مركز المعلومات واتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٩٣

وقدرت الميزانية المطلوبة للمشروعات اللازمة لتطوير تلك المناطق بحوالى ٣,٤ مليار جنيه بالإضافة إلى عدم صلاحية بعض المناطق جزئياً أو كلياً لعملية التطوير (مجلس الشورى – ١٩٩٣).

٥-٢ سياسة الدولة فى مواجهة العشوائيات

٥-٢-١ المحاولات الاولية لمواجهة مشكلة العشوائيات

اتخذت الدولة فى الماضى موقفاً محدداً تجاه هذه المناطق تمثلت فى عدم مدها بالمرافق الأساسية نظراً لإقامة المبانى بها دون ترخيص وبخارج التخطيط العمرانى للمدن الأصلية، مما جعل المناطق العشوائية تكتظ بالسكان وتستقطب الهاربين من القانون وتشيع بها كافة صور السلوكيات السلبية وتعليم الإجرام. وعند تبنى المجتمع المصرى لفلسفة التنمية الشاملة، كان لابد من تغيير منظور الدولة تجاه المناطق العشوائية واعتبارها من المناطق التى يجب أن تشملها عملية التنمية.

تمت دراسة الأساليب التى اتبعتها دول العالم فى مواجهة المناطق العشوائية والتى تمثلت فى ثلاثة أساليب، الأول ترك المناطق العشوائية وشأنها، وبالطبع رفض هذا الأسلوب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والثانى إزالة هذه المناطق وإنشاء مناطق سكنية جديدة مكانها، وهذا حل مثالى ولكنه يحتاج إلى تكلفة اقتصادية عالية جداً لايقبل لأحد بها حتى فى الدول الغنية، لذلك يمكن اللجوء إلى هذا الحل جزئياً فى بعض المناطق، أما الأسلوب الثالث فهو تطوير هذه المناطق بإدخال المرافق إليها ونشر الخدمات، ويمثل هذا الأسلوب المنهج الذى اتخذته الحكومة مع اللجوء إلى الإزالة عندما يتعذر التطوير وفى أضيق الحدود.

٥-٢-٢ الجهود المبذوله حالياً لمواجهة مشكلة العشوائيات

☐ تم تحديد حجم مشكلة المناطق العشوائية، من خلال الدراسات السكانية التى أوضحت تفاقم مشكلة العشوائيات فى كل من القاهرة والإسكندرية، وليها فى ذلك محافظات الوجه القبلى ثم محافظات الوجه البحرى حيث يمثل سكان

العشوائيات ١٥٪ من إجمالى سكان المحافظتين مقابل ١٤٪ بمحافظات الصعيد، ثم ٢٪ : ٦٪ بمحافظات الوجه البحرى.

❑ تم تحديد أولويات المحافظات التى تحتاج لمعالجة ظاهرة الإسكان العشوائى، وتتمثل فى إحدى عشرة محافظة (القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، القليوبية، الفيوم، بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان) وبلغت التكلفة التقديرية للخدمات والمرافق المطلوبة للمناطق العشوائية لهذه المحافظات حوالى أربعة مليارات جنيه لتمويل خمسة برامج فقط للتطوير من (ضمن أربعة عشر برنامجاً) تختص بإمداد هذه المناطق بمياه الشرب، الصرف الصحى، انكهرباء، رصف الطرق، النظافة.

❑ تم تحديد برامج مواجهة العشوائيات ورصد لهذا الغرض مبلغ ١٠٦ مليون جنيه تم إنفاقها خلال ١٩٩٣ على مشروعات تم تحديدها بالتفصيل بمعرفة وزارة الإدارة المحلية والمحليات فى المحافظات الإحدى عشرة، كما خصص بموازنة عام ١٩٩٣/١٩٩٤ مبلغ ١٨٣,٩ مليون جنيه اعتماداً إضافياً لذات الغرض لتمويل أربعة برامج فقط من البرامج الخمسة باستبعاد البرنامج الخاص بتوفير معدات النظافة الذى دخل ضمن البرامج المركزية وقدرت تكاليفه بحوالى ١٧٢ مليون جنيه.

❑ تم تحديد الجهات المسئولة عن متابعة تنفيذ برامج تطوير المناطق العشوائية بكل من إدارة التخطيط والموازنة بوزارة الإدارة المحلية التى تتولى المتابعة المالية مع المحافظات، ولجنة المتابعة الميدانية التى تتولى مراقبة ماتم تنفيذه فعلا ولجنة من بنك الاستثمار القومى الذى يقوم بتمويل برامج التطوير، وتتولى التأكد من حسن استخدام الأموال فى الأغراض التى خصصت من أجلها.

عزبة عرب راشد (حلوان) قبل التطوير

عزبة عرب راشد (حلوان) بعد التطوير

❑ إهتمام الدولة حالياً بتنمية القرية المصرية باعتبارها أهم روافد الطرد السكانى.

❑ تولى الدولة إهتمام بتشجيع دور المشاركة الشعبية والمنظمات الأهلية لتطوير المناطق الشعبية.

❑ تعد الدولة برامج لتطوير السلوك الإنسانى لسكان المناطق العشوائية بجانب التطوير العمرانى، وذلك من خلال تنظيم وعقد البرامج التدريبية وإنشاء مراكز التدريب. وعلى سبيل المثال فقد تم فعلاً إنشاء مركز للتدريب بمنطقة إمبابة يتولى تدريب من لامهنة له من سكان المناطق العشوائية على سبع مهن تم تحديدها بمعرفة هؤلاء السكان، وذلك بالمشاركةمع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والمنظمات دولية.

❑ العمل على الاستمرار فى تنفيذ برنامج تطوير المناطق العشوائية خلال فترة زمنية تمتد لنحو سبع سنوات، حيث تهدف هذه البرامج إلى خفض نسبة سكان هذه المناطق من ٣٦٪ إلى ٥٪ من إجمالى السكان.

❑ تطوير السياسات العامة التى تتناول مشكلة الإسكان من خلال :

- تطوير الإطار التشريعى والتنظيمى المتعلق بأعمال بناء المساكن .
- زيادة الاهتمام بالبحث عن أنماط غير تقليدية لبناء المساكن .
- ترشيد نشاطات الجمعيات التعاونية للإسكان .

٥-٣ إستعراض لخطة الدولة لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ لتطويروتنمية المناطق العشوائية

❑ تهدف خطة عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى تطوير وتنمية المناطق العشوائية بإحدى عشرة محافظة وخصص لها ١٩٠,٤ مليون جنيه (يضاف إليها ١,٨ مليون جنيه) لتدبير معدات نظافة للمناطق العشوائية بخطة الأمانة العامة للإدارة المحلية). وتوزع هذه الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية على النحو التالى:-

- قطاع الكهرباء	٣٦,١	مليون جنية
- النقل والمواصلات	٣٦,٦	مليون جنية
- قطاع المرافق	١١٥,٣	مليون جنية
- قطاع الخدمات	٢,٤	مليون جنية
الجملـــة	١٩٠,٤	مليون جنية
- معدات نظافة بخطة الأمانة العامة للإدارة المحلية	١,٨	مليون جنية
الإجمالى	١٩٢,٢	مليون جنية

ويوضح الجدول التالى الإستثمارات المخصصة للمناطق العشوائية بخطة ١٩٩٥/١٩٩٦ على المحافظات والقطاعات المختلفة.

الاستثمارات المخصصة للمناطق العشوائية بخطة ١٩٩٦/٩٥

(بالألف جنية)

المحافظات	كهرباء مد وتدعيم شبكات	نقل ومواصلات			مرافق عامة				خدمات امن وإطفاء ومرور	إجمالي عام
		رصف داخل المدن	كباري ومشاة	جملة	تخطيط وتنظيم	مياة شرب	صرف صحي	جملة		
القاهرة	٢٠٠٠	٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	١٠٠٠	١٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	–	٤٠٠٠
الجيزة	٣٠٠٠	٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	–	٢٣٠٠٠
القليوبية	٣٥٠٠	٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠٠	٩٥٠٠	–	١٨٠٠٠
الاسكندرية	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠	–	٤٠٠٠	٨٥٠٠	١٢٥٠٠	–	١٨٠٠٠
بني سويف	٢٦٠٠	٢٥٥٠	–	٢٥٥٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠	١١٠٥٠
الفيوم	٣٠٠٠	١٥٠٠	–	١٥٠٠	–	٣٥٠٠	٢٠٠٠	٥٥٠٠	–	١٠٠٠٠
المنيا	٣٥٠٠	٣٥٠٠	–	٣٥٠٠	–	٢٧٠٠	٣١٥٠	٥٨٥٠	–	١٢٨٥٠
أسيوط	٣٠٠٠	٣٠٠٠	–	٣٠٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	٤٠٠٠	١٥٠٠	١١٥٠٠
سوهاج	٤٠٠٠	٢٥٠٠	–	٢٥٠٠	–	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	–	١١٥٠٠
قنا	٥٠٠٠	٢٠٠٠	–	٢٠٠٠	–	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	–	١٧٠٠٠
أسوان	٢٥٠٠	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠	٧٠٠٠	١١٠٠٠	–	١٧٥٠٠
إجمالي عام	٣٦١٠٠	٣٦٠٥٠	٥٠٠	٣٦٥٥٠	٦٠٠٠	٤٩٢٠٠	٦٠١٥٠	١١٥٣٥٠	٢٤٠٠	١٩٠٤٠٠

هذا بالاضافة الي نحو ٨ ر١ مليون للامانة العامة للإدارة المحلية لشراء معدات نظافة للمناطق العشوائية

يتضح من الجدول السابق مايلى:-

- إحتل إقليم القاهرة الكبرى (يشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) المرتبة الأولى حيث خصص له مبلغ حوالى ٤٥مليون جنية وزعت على مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى ورصف الطرق.
- جاء إقليم جنوب الصعيد (يشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان) فى المرتبة الثانية حيث خصص له نحو حوالى ٤٦مليون جنية وزعت على مشروعات المياه والشرب والصرف الصحى وشبكان الإنارة ورصف الطرق.
- صُنف إقليم شمال الصعيد (يشمل محافظات الفيوم والمنيا وبنى سويف) فى المرتبة الثالثة حيث خصص له مبلغ حوالى ٣٣,٩مليون جنية وزعت على مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وشبكان الإنارة ورصف الطرق.
- إحتل إقليم الأسكندرية (يشمل محافظات إسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح) المرتبة الرابعة حيث خصص لمحافظة الأسكندرية فقط مبلغ حوالى ١٨مليون جنية تم توجيهه إلى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى ورصف الطرق.
- يظهر إقليم أسيوط فى المرتبة الأخيرة (يشمل محافظتى أسيوط والوادى الجديد) وخصص لمحافظة أسيوط فقط ميزانية بلغت حوالى ١١,٥مليون جنيه وزعت على مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وتدعيم شبكات الإنارة والأمن والإطفاء والمرور ورصف الطرق.

٥-٤ بعض النماذج لمشروعات التطوير والإرتقاء بالمناطق العشوائية

❑ مشروع الإرتقاء بالبيئة العمرانية لحى الزاوية الحمراء والشرابية – القاهرة

الجهات المسئولة: وزارة الإدارة المحلية – محافظة القاهرة

يعد حى الشرابية والزاوية الحمراء مثالا للمناطق العشوائية والمتخلفة ذات الكثافة السكنية المرتفعة إذ تبلغ حوالى ٣٥٧ نسمة/فدان، وهو خليط مابين الإسكان الحكومى وإسكان الأهالى، وليس هناك أى مخططات أو تقسيمات عمرانية له. ويبلغ إجمالى عدد السكان وفقاً للإستبيان من المحافظة فى يناير ١٩٩٤ حوالى ٦٦٣٣٠٠ نسمة يشغلون ١٨٥٧ فدان بالحى.

المشاكل الرئيسية بالمنطقة :-

- نقص كفاءة الخدمات الأساسية (تعليم ، صحة ، مناطق خضراء ..الخ).
- نقص كفاءة المرافق الأساسية (مياه، صرف صحى، كهرباء، تليفونات) وهى تشمل مناطق محرومة من المرافق ومناطق مطلوب تحسين ضغوط المياه بها ومناطق مطلوب توسعة الشبكات بها بما يتناسب مع الكثافات السكانية المرتفعة.
- إنتشار الأنشطة المزعجة والملوثة للبيئة مثل المخازن والجراجات ومغالق الأخشاب ومصانع الرصاص والمسابك.
- عدم الفصل المكانى وتوافر الأمان بين المناطق الصناعية المنتشرة بصورة كبيرة داخل الحى والمناطق السكنية المجاورة.

الأهداف التى حققها المشروع :-

- الإرتقاء بمستوى ٢٥٧ أسرة بنقلهم من العشش إلى إسكان المحافظة.
- زيادة معدل المساحات الخضراء بالحى.
- إزالة مصدر تلوث بيئى وبصرى على ترعة الإسماعيلية.
- وضع خطة لإستغلال المواقع التى سيتم إخلاؤها فى إنشاء خدمات صحية وتعليمية جديدة ضمن خطة المحافظة لرفع كفاءة الخدمات بالحى كما يلى:-

* إزالة شادر السمك الذى يشغل مسطح ٢ فدان حيث كان يمثل إحدى بؤر التلوث البيئى والبصرى على مستوى القاهرة وما له من تأثير سلبى على الصحة العامة لحى الشرابية والزاوية الحمراء. وتم إقامة حديقة عامة بموقعه سميت بحديقة العبور وقد تم شق محاور وطرق حول الحديقة وبذلك تم تحويل المنطقة إلى منطقة خدمية تساهم فى رفع كفاءة الخدمات بحى الشرابية والزاوية وحى حدائق القبة المجاور لهذه المنطقة. وتشتمل خدمات هذه المنطقة على ما يلى:-

* مستشفى عام ٤٥٠ سرير.
* مجمع مدارس (تعليم أساسى بنين وبنات).
* مدرسة ثانوى صناعى.

❑ تجربة تطوير منطقة المنيرة الغربية بمدينة الجيزة

الجهات المسئولة تخطيطياً: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة.

الجهات المسئولة تنفيذياً: مجلس مدينة الجيزة – محافظة الجيزة

تعتبر محافظة الجيزة فى الوقت الحالى المنطقة الحضرية الثانية على مستوى الجمهورية بعد محافظة القاهرة. وتمثل المحافظة مساحة ذات جاذبية خاصة فى نطاق القاهرة الكبرى.

وتعتبر منطقة المنيرة الغربية من الأحياء العشوائية الأعلى كثافة سكانية بالجيزة وهى تمثل عينة نمطية للأحياء العشوائية التى أقيمت على الأراضى الزراعية .

ويهدف هذا المشروع إلى :-

- تحقيق التنمية العمرانية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية.
- بناء كوادر من القيادات المحلية والاجتماعية.
- ممارسة المشاركة بمفهومها الشامل الحقيقى.

الأهداف التى حققها مشروع التطوير :-

- فى عام ١٩٨٠ بدأت عملية التطوير حيث تم وضع خطة لتزويد المنطقة بالصرف الصحى (إنشاء محطات للرفع، خطوط رئيسية، خطوط فرعية، وصلات للمنازل، محطات تنقية) . وذلك ضمن برنامج المنحة الأمريكية بتكلفة ٣ مليارات جنيه مصرى الذى يشمل الأحياء العشوائية داخل مدينة الجيزة ومن أهمها المنيرة الغربية والتى تقدر تكاليف خطوط الصرف الصحى بها ٢٥٠ مليون جنيه مصرى.
- عام ٩٣/٩٢ أهتمت الدولة بتوفير اعتمادات خاصة بالمناطق العشوائية بغرض تكثيف مشروعات الخدمات داخل هذه المناطق وتغطيتها بالكامل.

وفى ضوء هذين البرنامجين المعنيين بتوفير المرافق والخدمات فقد تم تنفيذ ما يلى فى بمنطقة المنيره الغربيه وفقاً لمخطط أعد لهذا الغرض بمعرفة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وبمشاركة ومحافظة الجيزة:-

* خدمات مرفقية: صرف صحى، مياه شرب، رصف، مرافق عامة.
* خدمات تعليمية: إنشاء ٢ مدرسة تعليم أساسى فى البوهى والحداد.
* توسعات مدرسة مصطفى كامل.
* خدمات صحية: إنشاء مركز طبى، مركز أسعاف.
* خدمات شبابية: إنشاد مركز شبابى بالبوهى.
* خدمات بيئية: سوق نموذجى، موقف سرفيس، حدائق عامة، معدات للنظافة.
* توصيل المياه النقية إلى المنيرة الشرقية وجزء من المنيرة الغربية يبلغ ٣٠٪ من مساحتها ضمن برنامج تكلفته ٥٠ مليون جنيه.

الإمداد بالمرافق العامة

❑ تجربة مدينة الإسماعيلية

محافظة الإسماعيلية٢٥الجهة المسئولة: لجنة التخطيط العمرانى ب

ظهرت المناطق العشوائية فى مدينة الإسماعيلية بصورة واضحة بعد عام ١٩٧٤ وأقيمت معظم هذه المناطق إما على أراضى زراعية متاخمة للمدينة أو على أرض فضاء ملك الدولة قريبة أو متخللة للكتلة العمرانية – ويقيم بهذه المناطق ما يقرب من ١٥٠ ألف نسمة.

بدأت فكرة تطوير المناطق العشوائية فى مدينة الإسماعيلية عام ١٩٧٧ وقد حققت مشروعات تطوير المناطق العشوائية بمدينة الإسماعيلية العديد من الآثار الإيجابية على المدينة عمرانيا وإجتماعيا مثل:-

- التطور العمرانى الهائل المصاحب لعملية التطوير حيث تحولت المبانى والمنشآت من الشكل العشوائى فى التكوين إلى منطقة مخططة.

- التطور فى إستخدام مواد البناء ذات الصفة المستديمة، بدلاً من إستخدام المواد غير الإنشائية كالواح الخشب والصاج والمواد السابق إستخدامها كالطوب والحجارة الناتجة عن المبانى القديمة.

- قدرة هذه المناطق بعد التطوير على إستيعاب زيادة سكانية نتيجة لإمكانية الإمتداد الرأسى بعد إستخدام مواد الإنشاء التى تتحمل هذا الإمتداد.

- التخفيف عن الحكومة المركزية فى توفير الوحدات السكنية لبعض السكان من خلال الجهود الذاتية للسكان.

- التطور الإقتصادى للسكان نتيجة لتوفير مشروعات التطوير ومنها خلق فرص لزيادة الدخل عن طريق تأجير صاحب الأرض أحد الوحدات السكنية إلى الغير، أو فتح مشروع تجارى أو صناعى فى الدور الأرضى.

- التطور الإجتماعى لسكان مناطق التطوير وذلك نتيجة لتوفير الخدمات المختلفة بالمنطقة (تعليمية، صحية، ترفيهية، ثقافية ... إلخ).

وقد شملت برامج التطوير تنفيذ خمس مشروعات طموحة وهى:-

- مشروع تطوير حى السلام.
- مشروع تطوير منشية الشهداء.
- مشروع تطوير منطقة أبو عطوه.
- مشروع تطوير حى الطائف.
- مشروعات التطوير التابعة للجنة التخطيط العمرانى (حى الصفا، حى المروه، حى زمزم).

وفيما يلى عرض لأحد هذه المشروعات:-

❑ مشروع تطوير وتنمية منشية الشهداء – محافظة الإسماعيلية

يعتبر مشروع تطوير وتنمية منشية الشهداء من أهم المشروعات فى مجال الإرتقاء بالمناطق العشوائية، وقد بدأ العمل فى المشروع عام ١٩٨١ على مساحة ٥٩٧ فدان يقطن بها ما يقرب من ١٠٠ ألف نسمة، ويتضمن المشروع ثلاث مناطق هى (منطقة الشهداء، منطقة الساحة، منطقة البلابسة). وقد حقق هذا المشروع إنجازات فى مجال تنمية المجتمع بالإعتماد على التمويل الذاتى والمشاركة الشعبية، من خلال عصيلة تمليك الأراضى لسكان المنطقة واضعى اليد (وقد تراوحت أسعار بيع الأراضى بالمنطقة بين ٢ إلى ٤ جنيهاً للمتر المربع)، وحصيلة بيع الأراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق الحى بالمزاد العلنى، وكذلك الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لسكان المنطقة.

النتائج التى حققها المشروع :-

- إرتفاع الوعى الثقافى والبيئى نتيجة تزويد المنطقة بكافة أنواع الخدمات المجتمعية (مدارس متنوعة ووحدات صحية وخدمات إجتماعية وترفيهية وثقافية).
- إرتفاع المستوى الإقتصادى والمعيشى للسكان نتيجة المشروعات الصغيرة التى نفذت بالمنطقة والمحلات التجارية.
- تنفيذ شبكات المرافق المختلفة بالمنطقة (مياه وكهرباء وصرف صحى وتليفونات).

هذا وما زالت عملية التنمية بمنطقة منشية الشهداء فى تقدم مستمر، بما يعنى أن التنمية بالمنطقة تتم بإسلوب التنمية المتواصلة.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٢) : الإســـــــــــــكان

ثالثاً : دور القطـــاع الخـــاص فـى مجـــال التنمـــية

دور القطاع الخاص فى مجال التنمية

تعرض الدراسة فى هذه الجزئية مساهمة القطاع الخاص فى مجال الإسكان، كما تعرض المعوقات التى تواجهه فى هذا المجال، وذلك بهدف محاولة القضاء على هذه المعوقات وللنهوض بطاقات القطاع الخاص.

١- إنجازات القطاع الخاص فى مجال الإسكان

تمثل حالياً مساهمة القطاع الخاص ممثلاً فى الشركات الإستثمارية العاملة فى مجال التعمير نسبة كبيرة من رأس مال تلك الشركات ، ففى شركات خامات ومواد البناء تبلغ حوالى ١٦ ٪، وفى شركات التعمير حوالى ٦٩ ٪، وفى التنمية السياحية حوالى ٧٩ ٪، وغيرها من الشركات العاملة فى مجال التنمية العمرانية نحو ٦٨ ٪، وذلك بالمقارنة بنسبة مساهمة القطاع العام والحكومى. ويوضح الجدول التالى نسبة مساهمة القطاع العام مع الشركات الإستثمارية العاملة فى مجال التعمير والتنمية.

مساهمة القطاع العام والحكومى مع الشركات الإستثمارية فى مجال التعمير والتنمية (بالألف جنيه)

إسم الشركة المشتركة	رأس المال المصدر	مقدار مساهمة القطاع العام والحكومى فى رأس المال	نسبة المساهمة ٪
شركة خامات ومواد البناء	٣٧٥٠٠	٣١٦٤١	٪ ٨٤,٣٨
شركات التعمير	١٠١٧٥٠	٣١٨١٢,٥	٪ ٣١,٢٧
شركات التنمية السياحية	٤٦١٠٠٠	٩٧٧٠	٪ ٢١,٢٤
شركات أخرى	١٤١٠٠	٤٤٦١	٪ ٣١,٦٤
الإجمالى	١٩٩٣٥٠	٧٧٦٨٤,٥	٪ ٣٨,٩٧

المصدر: كتاب التعمير والمجتمعات العمرانية والاسكان والمرافق -مصر - ١٩٩٣

وبمقارنة الإجمالى العام لعدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها بواسطة القطاعين العام والخاص فى الفترة من ٨٢ إلى ١٩٩٥ والموضحة بالجدول التالى نجد أن القطاع العام قد ساهم بتنفيذ ٨٠١٦٢٠ وحدة سكنية خلال الفترة من ٨٢ حتى ١٩٩٥ بنسبة ٣٨ ٪ بينما نفّذ القطاع الخاص عدد ١٢٩٢٤٨٤ وحدة سكنية وبما يمثل نسبة ٦٢ ٪. ويلاحظ أن القطاع الخاص إنعدمت مساهمته فى توفير الوحدات السكنية منخفضة التكاليف، حيث وقع العبء فى تنفيذ تلك الوحدات على عاتق القطاع الحكومى.

إجمالى عدد الوحدات السكنية التى أقيمت بواسطة القطاعين الحكومى والخاص من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٥

السنوات	القطاع الحكومى				القطاع الخاص			
	منخفض	إقتصادى	مستويات	إجمالى	منخفض	إقتصادى	مستويات	إجمالى
١٩٨٧/٨٢	–	١٤٥٧٩١	٥١٨٥٦	١٩٧٦٤٧	–	٣٥٦٥٧٨	٢٩٦٤٥٤	٦٤٨٠٣٢
١٩٩٢/٨٧	٢٢١٦٩١	٩٦٣٧١	٦٨٨١٧	٣٨٦٨٧٩	–	٢٥٤١٢٠	٢٦٢٩٨٧	٥١٧١٠٧
١٩٩٥/٩٢	١٨٠٢٨٨	٨٥٠٤	٢٨٣٠٢	٢١٧٠٩٤	–	٤٦٦٨١	٨٠٦٦٤	١٢٧٣٤٥
إجمالى ١٩٩٥/٨٢	٤٠١٩٧٩	٢٥٠٦٦٦	١٤٨٩٧٥	٨٠١٦٢٠	–	٦٥٢٣٧٩	٦٤٠١٠٥	١٢٩٢٤٨٤

الإجمالي العام لعدد الوحدات السكنية من عام ٨٢حتي ١٩٩٥ هو ٢٠٩٤١٠٤ ينفذ القطاع العام منها نسبة ٣٨٪ والقطاع الخاص ٦٢٪

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

وباستعراض خطط الدولة المستقبلية الموضحه بالجدول التالى يظهر إعتماد السياسة العامة للدولة على تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة فى مجال الإسكان.

توزيع الوحدات السكنية المستهدفة على مستوى الجمهورية طبقاً لجهة التنفيذ وإحتياجات الأراضى المطلوبة لها بالخطط الخمسية المقبلة حتى عام ٢٠١٢

الخطة الخمسية	القطاع الحكومى		القطاع الخاص		إجمالى الجمهورية	
	عدد الوحدات	مسطح الأرض م٢	عدد الوحدات	مسطح الأرض م٢	عدد الوحدات	مسطح الأرض م٢
١٩٩٨/٩٧ : ٢٠٠٢/٠١	٤٣٢٣٦	٢١٦١٨٠٠	١٧٢٩٤٤	٨٦٤٧٢٠٠	٢١٦١٨٠	١٠٨٠٩٠٠٠
٢٠٠٣/٠٢ : ٢٠٠٧/٠٦	٤٣٦٨٥	٢١٨٤٢٥٠	١٧٤٧٤٢	٨٧٣٧١٠٠	٢١٨٤٢٧	١٠٩٢١٣٥٠
٢٠٠٨/٠٧ : ٢٠١٢/١١	٤٩٦٤٥	٢٤٨٢٢٥٠	١٩٨٥٨٢	٩٩٢٩١٠٠	٢٤٨٢٢٧	١٢٤١١٣٥٠
إجمالى من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢	١٣٦٥٦٦ (٢٠٪) من الوحدات	٦٨٢٨٣٠٠ (٢٠٪) من الأراضى	٥٤٦٢٦٨ (٨٠٪) من الوحدات	٢٧٣١٣٤٠٠ (٨٠٪) من الأراضى	٦٨٢٨٣٤	٣٤١٤١٧٠٠

المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

كذلك يجب الإشارة إلى دور القطاع الخاص فى ما يعرف بالإسكان غير الرسمى(العشوائى) ، فبالرغم من سلبيات هذا النوع من الإسكان إلا أنه لايمكن إنكار أن هناك إيجابيات لعل أهمها توفيره المأوى لآلاف الأسر، ففى عام ٩٢/٩١ بلغ عدد سكان المناطق العشوائية فى مصر ٥,٢٥ مليون نسمة بما يمثل نسبة ٢١,٤ ٪ من جملة سكان المناطق الحضرية.

٢- معوقات القطاع الخاص فى مجال التنمية العمرانية والإسكان

تتمثل المعوقات التى تواجه دور القطاع الخاص فى دعم التنمية العمرانية عامة فيما يلى:-

- ❑ عدم قدرة البنوك على منح قروض لمشروعات القطاع الخاص بالمناطق العمرانية الجديدة بما يتناسب والدور المنوط به فى خدمة التنمية العمرانية بتلك المناطق بسبب صعوبة تسجيل الأرض لمشتريها من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلا بعد التشييد تفاديا لحالات تقاعس مشترى الأرض عن البناء. ومن المشكلات أيضا أن جميع القروض تمنح للمواطنين لغرض استخدامها فى إنشاء وحدات سكنية وليس لإعداد الأراضى للبناء.
- ❑ مشكلات وتكلفة استصدار تراخيص البناء، مما يرفع نصيب الوحدة من التكلفة الكلية.
- ❑ بالرغم من جهود الدولة فى توفير ودعم مواد البناء، إلا أنه مازالت هناك إختناقات فى سوق مواد البناء خاصة الأسمنت وحديد التسليح وهى سلع إستراتيجية فى عمليات البناء فضلاً عن عدم إستقرار أسعارها.
- ❑ تأخر المحليات فى إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية لمعظم القرى والمدن مما أدى إلى عدم توافر الأراضى اللازمة للبناء فى كثير من المحافظات، مع إرتفاع أسعار المتاح من هذه الأراضى لندرتها.

٣- مجهودات الدولة فى النهوض بدور القطاع الخاص

تعمل الدولة على النهوض بدور القطاع الخاص فى مجال التنمية العمرانية والإسكان وذلك من خلال تشجيع البنوك العقارية، وتعزيز دور كل من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان والصندوق الإجتماعى للتنمية كما يتضح فيما يلى:-

٣-١ دور البنك العقارى المصرى (كمثال لدور البنوك العقارية)

تعتبر التنمية العمرانية ودعم المجتمعات الفقيرة من المهام الأساسية لأنشطة البنك العقارى المصرى والتى تدور فى المحاور الثلاثة التالية:-

- ❑ الحفاظ على الثروة العقارية القائمة.
- ❑ زيادة الثروة العقارية أفقياً ورأسياً.
- ❑ معاونة محدودى الدخل فى تدبير المسكن الملائم.

وفى كل محور منها، يمكننا إيجاز أنشطة البنك وفقاً لآخر ما إستحدثه من أنشطة وقرارات فيما يلى:-

٣-١-١ دور البنك للحفاظ على الثروة العقارية القائمة

- ❑ يقدم البنك قرضاً لترميم المبانى أو صيانتها أو استبدال مرافقها بضمان الأرض والمبانى وبفوائد تميزية.
- ❑ يقوم البنك بمنح قروض لذات الغرض بشروط أكثر تيسيراًعندما تتعذر إجراءات الرهن العقارى العادية، وذلك إكتفاء بحوالة أجرة العقار.

❑ يقوم البنك بمنح قروض صغيرة لملاك الوحدة السكنية وغير السكنية، وحتى للمستأجرين من غير الملاك، وذلك لإجراء التحسينات اللازمة لوحداتهم وصيانتها، وذلك بضمانات ميسرة وبدون أى رهن عقارى أو غير عقارى (بضمان المرتب).

❑ يسعى البنك جاهداً إلى المشاركة فى تطوير المناطق العشوائية بمنح واضعى اليد من سكانها قروضاً لهذا الغرض، إلا أن الأمر يحتاج إلى تكاتف الجهود بين الحكومة والبنوك العقارية لتحقيق حد أدنى من الضمان لحقوق البنك.

٣-١-٢ دور البنك فى زيادة الثروة العقارية أفقياً ورأسياً

❑ يقوم البنك بتقديم قروض لآجال تصل إلى ١٥سنة لتمويل تشييد المساكن ذات المستوى الشعبى سواء كانت المبانى جديده أو مبانى قائمة يمكن تعليتها بأدوار إضافية تزيد من قدرتها الإستيعابية لراغبى السكن (إمتداد رأسى)، أو لشراء وحدات سكنية تصل قيمة القروض إلى نسبة ٦٥ ٪ من قيمة الضمانات المقدمة كرهن عقارى وتصل إلى ٤٥ ٪ بضمان الأراضى الفضاء. وبالنسبة للاقراض بضمان الاراضى الزراعية فتصل قيمة القرض إلى ٤٠٠٠، ٦٠٠٠، ٩٠٠٠ جنيهاً لفدان المحاصيل المؤجرة، وعلى الزمة، ولفدان الحدائق المثمرة على التوالى.

❑ يقوم البنك بتسويق مشروعات التشييد حتى يدفع دورة رأس المال فى السوق العقارية بما يسهم فى إقامة المزيد من المشروعات العقارية.

❑ يقوم البنك بمنح قروض للتشييد فى المجتمعات العمرانية الجديدة وكى يتمكن البنك من زيادة أحجام القروض المقدمة منه، فإنه يجرى إتصالاته مع هيئة المجتمعات العمرانية كى توافق على نقل امتياز البائع إلى البنك مما يستطع معه منح قروض فعالة تسهم أسهاماً كبيراً فى دفع التنمية العمرانية بالمجتمعات الجديدة.

٣-١-٣ دور البنك فى معاونة محدودى الدخل فى الحصول على وحدة سكنية ملائمة

❑ يقدم البنك قروضاً للراغبين فى شراء وحدة سكنية أو تشطيبها بضمانات غير عقارية ولمدة ٨ سنوات.

❑ انشأ البنك نظاماً إدخارياً هو دفاتر التوفير الإسكانية والدفاتر متعددة الأغراض، لتمكين صغار المدخرين من تجميع مدخراتهم فى الحصول على وحدة مناسبة عن طريق قرض يوازى ثلاث أضعاف رصيد الدفتر بحد أقصى ٨٠ ألف جنيه.

أن البنك العقارى المصرى – كبنك متخصص فى الإقراض العقارى – تتجه جهوده نحو التنمية العمرانية، ولا يفوتنا أن نذكر تجربة البنك الرائدة فى المشاركة فى دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات المتدنية، وهى التجربة التى بدأها البنك فى أوائل الثمانينات لتنفيذ مشروع مجتمع حلوان الجديد بالتعاون مع الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة والذى إستهدف إقامة مدينة سكنية بحلوان تحتوى ٧٢٠٠ وحدة تخصص لمحدودى الدخل من العاملين بمنطقة حلوان، وهو ثمرة إتفاقية بين الحكومتين المصرية والأمريكية عام ١٩٧٨، وأيضاً تعاون البنك مع الجهاز التنفيذى فى تنفيذ مشروع تنمية المشروعات الصغيرة (بالتشاور مع وكالة المساعدة الأمريكية) الذى إستهدف رفع المستوى الحضارى للمجتمعات منخفضة الدخول بتشجيع إقامة وتنمية المشروعات الحرفية والمهنية والتجارية والصناعية الصغيرة.

وتجدر الأشارة إلى أن البنك العقارى المصرى، قد قام خلال العام المالى ١٩٩٥/٩٤ بالتصريح بقروض قيمتها ١٤٠ر٧٤٤ مليون جنيه لتمويل ٤٦٥٣ وحدة سكنية وقروض بلغت ١١٣ر١٥٠مليون جنيه لتمويل (٢٦) منشأة سياحية، وقروض بلغت ٥٦ر٧٣٣مليون جنيه لتمويل عدد (٣٢) مبنى تجارى وإدارى، وقروض بلغت ٦٠١ره مليون جنية لتمويل مشروعات زراعية وأمن غذائى وإستصلاح أراضى زراعية وتنميتها، بخلاف قروض بلغت ٨٣٠ر١ مليون جنيه لتمويل عدد (٤) أبنية تعليمية. أما بالنسبة للقروض غير التقليدية الممنوحة بضمانات غير عقارية فقد بلغت نحو ٤٩ مليون جنية.

٣-١-٤ المعوقات التى تواجه البنوك العقارية

- مشكلة تحويل المالك إلى مستأجر بقوة القانون فى حالة تعثره فى الوفاء بالدين مما يهدر قدرة البنك على إستيفاء دينه.
- تحجيم قدرة البنك على منح قروض بالمناطق العمرانية الجديدة بما يتناسب والدور المنوط به فى خدمة التنمية العمرانية بتلك المناطق نتيجة عدم قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتسجيل الأرض لمشتريها إلا بعد التشييد.
- إرتفاع رسوم التسجيل فى الشهر العقارى مما يؤدى إلى إحجام الكثيرين عن تسجيل عقاراتهم وبالتالى تقل قدرة البنك على منحهم قروضاً فعالة.
- توحيد قوانين البناء وإشتراطاته بلا تمييز بين ظروف مختلف المناطق بما يؤدى إلى كثرة المخالفات الغير مرخص بها وبالتالى عدم قدرة االبك على التمويل فى ظل مخالفة الترخيص رغم إمكانية التجاوز عن بعض الشروط التنظيمية والبنائية فى المناطق الشعبية أو التجمعات السكانية الإقتصادية بالمدن الجديدة.

٣-٢ دور الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان

- الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان إحدى هيئات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وتعتبر من الركائز الأساسية للدولة للمساهمة فى حل مشكلة الإسكان وخاصة لمحدودى الدخل. وتتولى الهيئة فى مجال المساهمة فى حل مشكلة الإسكان إقراض الأفراد والجمعيات التعاونية للإسكان والهيئات الأخرى قروضا طويلة الأجل وبفائدة ميسرة. ومن خلال الهيئة تم إنشاء أول صندوق للإقراض التعاونى فى مصر فى مجال الإسكان التعاونى وتقوم الدولة بتمويل الهيئة سنويا بالمبالغ اللازمة فى هذا المجال. وتقوم الهيئة علاوة على مهامها فى مجال الإقراض بتنفيذ مشروعات الإسكان الشعبى فى القاهرة والمحافظات والمدن الجديدة. هذا بالإضافة إلى أحد المهام الرئيسية وهى الإشراف والرقابة المالية والإدارية والفنية على الجمعيات التعاونية للإسكان والتى يبلغ عددها ١٦٣٥ جمعية وذلك على مستوى ٢٦ محافظة هى مجموع محافظات الجمهورية.

٣-٢-١ الوحدات السكنية التى تم تنفيذها بمعرفة الهيئة والقروض التى حصلت عليها

يوضح الجدول التالى عدد الوحدات السكنية التى تم تنفيذها بمعرفة الهيئة إعتبارا من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥ وبلغ إجمالى عدد هذه الوحدات ١٨٧٧٠٤ وحدة سكنية.

الوحدات السكنية التى تم تنفيذها بمعرفة الهيئة
إعتباراً من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥

العام المالى	ما تم تنفيذه من وحدات سكنية
١٩٨٣/٨٢	٣١٤٠
١٩٨٤/٨٣	٢٥٦١
١٩٨٥/٨٤	١٤٥٣٣
١٩٨٦/٨٥	٨٩٤٢
١٩٨٧/٨٦	٢١٨١٨
١٩٨٨/٨٧	٥٥٤٠
١٩٨٩/٨٨	٩٢٧١
١٩٩٠/٨٩	٨٠١٢
١٩٩١/٩٠	٢١٧٧٩
١٩٩٢/٩١	٢٤٦٠٣
١٩٩٣/٩٢	٣٠٦٥٩
١٩٩٤/٩٣	١٦٠٣٧
١٩٩٥/٩٤	٢٠٨٠٩
من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥	إجمالى ١٨٧٧٠٤ وحدة سكنية (مستويات + منخفض) *

* منها (٧٨١٠٧) منخفض التكاليف + (١٠٩٥٩٧) مستويات أخرى

المصدر : الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان

ويوضح الجدول التالى القروض التى حصلت عليها الهيئة من البنوك خلال المدة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٦ والتى بلغت ٢٦١٦٤ مليون جنيه بالإضافة إلى القروض المستهدفة حتى عام ٢٠١٢.

القروض التى حصلت عليها الهيئة خلال المدة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٦
والمستهدفة حتى عام ٢٠١٢ (بالمليون جنيه)

السنوات	متوسط فترة السداد	جهة الإقراض	قيمة القرض
فعلى :			
- خطة خمسية أولى	٢٨ سنة	بنك التعمير والإسكان	٩٥٤
- خطة خمسية ثانية	٢٨ سنة	بنك التعمير والإسكان	١٥٦٥
- خطة خمسية ثالثة			
١٩٩٣/٩٢	٢٨ سنة	البنك العقارى العربى	٣١٥
١٩٩٤/٩٣	٢٨ سنة	البنك العقارى العربى	٣٠٥
١٩٩٥/٩٤	٢٨ سنة	البنك العقارى العربى	٢٢٨٠٥
١٩٩٦/٩٥	٢٨ سنة	البنك العقارى العربى	٢٢٠
القروض المستهدفة :			
١٩٩٧/٩٦			٣٠٠
١٠٠٢/١٩٩٧ خطة خمسية			٢٣١٧
٢٠٠٧/٢٠٠٢ خطة خمسية			٢٩٥١
٢٠١٢/٢٠٠٧ خطة خمسية			٣٧٦٣

المصدر : الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان

٣-٢-٢ دور الهيئة فى الإشراف والرقابة على الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان

❑ تقوم الهيئة - وفقا للإختصاصات المخولة لها قانونا - بدور الإشراف والرقابة على جمعيات الإسكان حيث تضع الهيئة خطة يتم تنفيذها سنويا للتفتيش على كافة شئون أعمال ومشروعات جمعيات الإسكان. ومن خلال تقارير التفتيش يتم توجيه الجمعيات لتلافى المشاكل التى تعترض عمل هذه الجمعيات وإحكام الرقابة عليها وإحالة من يثبت إرتكابه مخالفات مالية أو إدارية جسيمة للتحقيق تمهيدا إلى إسقاط العضوية أو حل مجلس إدارة الجمعية أو حل الجمعية أو تحويل الموضوع إلى النيابة الإدارية - طبقا لنوع المخالفة - أو إلى النيابة العامة إذا إقتضى الأمر لذلك.

❑ وقد بلغ عدد جمعيات الإسكان على مستوى الجمهورية حتى عام ١٩٩٥ (١٦٣٥ جمعية) منها على مستوى القاهرة فقط (٥٧٧ جمعية). وإجمالى عدد الأفراد المشتركين وأسرهم حوالى ٨ مليون منتفع على مستوى الجمهورية منهم حوالى ٢٫٨٨ مليون على مستوى القاهرة وحدها.

❑ تقوم الهيئة بتقديم كافة التسهيلات لبعض هذه الجمعيات والتى تتمثل فى منحها قروض تعاونية بفائدة ميسرة لإقامة مجمعات سكنية تعاونية تخصص لأعضاء هذه الجمعيات علاوة على تقديم المشورة الفنية والإدارية والإشراف على بعض مشروعاتها، كما تقوم الهيئة بمعاونة الجمعيات فى الحصول على مايلزمها من أراضى للبناء.

ويوضح الجدول التالى إجمالى عدد الفيلات والوحدات السكنية التى أنشأتها الجمعيات حتى ١٩٩٥/٦/٣٠.

عدد الفيلات والوحدات السكنية التى أنشأتها الجمعيات التعاونية حتى ١٩٩٥/٦/٣٠

البيـــــــــان	على مستوى الجمهورية	على مستوى القاهرة فقط
عدد الفـــيلات	١٠٨٩٦	٨٠٨٩
عدد الوحـــدات	١٧٧٩٢٢	٧٤١٤٥

المصدر : الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان

٣-٢-٣ المعوقات التى تعترض الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان

تنحصر أهم المشاكل التى تعوق عمل الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان فيما يلى:

❑ صعوبة حصول الجمعيات على متطلباتها من أراضى الدولة على الرغم من أن القانون يعطى أولوية للجمعيات فى الحصول على تلك الأراضى وبتكلفة تقل ٢٥ ٪ عن مثيلتها من الجمعيات الخاصة أو الأفراد، أو ٥٠ ٪ بموافقة وزارة المالية طبقا للقانون ١٤ لسنة ٨١. وهذه المشكلة يتم التغلب عليها عن طريق الإتصال بالمحافظات وكذلك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للعمل على تذليل العقبات أمام حصول الجمعيات على إحتياجاتها من الأراضى.

❑ وجود بعض المعوقات الإدارية التى تعوق قيام مجالس إدارة الجمعيات بمهامها فى إدارة الجمعيات، وذلك نتيجة لعدم إنعقاد مجالس الإدارة فى مواعيدها المقررة لها، وكذلك عدم قيام الجمعيات التى انتهت المدة القانونية لمجالس إدارتها بإعادة إنتخاب مجلس إدارة جديد، مما يؤدى إلى وجود فراغ إدارى بهذه الجمعيات قد يعرضها للحل والتصفية، بالإضافة الى زيادة

أعضاء بعض الجمعيات زيادة كبيرة الأمر الذى يؤدى إلى عدم مقدرة مجلس إدارة الجمعية على إدارة شئون هذا الكم الكبير من الأعضاء وصعوبة الدعوة إلى إنعقاد الجمعيات العمومية فى مواعيدها المحددة.

ويجرى حاليا وضع حل جذرى لهذه المشكلات عن طريق دراسة تعديلات تشريعية فى نصوص قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ والقرارات الوزارية المكملة له يتم بمقتضاها تلافى أوجه القصور فى تطبيق بعض أحكام هذا القانون.

٣-٣ دور الصندوق الإجتماعى للتنمية (برنامج تنمية المشروعات)

الصندوق الإجتماعى للتنمية هو صندوق قومى أنشىء بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ ويهدف إلى توفير فرص العمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الإقتصادى عن كاهل محدودى الدخل.

وتتلخص مهام الصندوق فى تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم إستخدامها فى تحقيق حلول عاجلة تتمثل فى تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجالى الإنتاج والخدمات، وذلك بغرض توفير فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر إحتياجاً ، وتحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية لها وتنمية المؤسسات القادرة على الإحتفاظ بإستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه، عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفنى والإدارى.

٣-٣-١ برامج الصندوق الإجتماعى للتنمية

للصندوق خمسة برامج أساسية يقوم بتنفيذها هى:-

- ❑ برنامج تنمية المجتمع.
- ❑ برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية.
- ❑ برنامج تنمية المشروعات.
- ❑ برنامج التشغيل والتدريب التحويلى.
- ❑ برنامج التنمية المؤسسية.

وفيما يلى موجز لبرنامج تنمية المشروعات كمثال للبرامج المذكورة.

٣-٣-٢ برنامج تنمية المشروعات

إذا كان برنامج تنمية المشروعات الصغيرة يساهم بصورة غير مباشرة فى تحقيق بعض أهداف التنمية العمرانية عن طريق توفير فرص العمل الحقيقية أو السلع والخدمات فى المجتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الأقل نمواً، وعن طريق تكامل مشروعاته مع برنامجى تنمية المجتمع والأشغال العامة، فإن هناك سياسات ومشروعات يتبناها برنامج تنمية المشروعات ويمكن القول أنها تصب بصورة مباشرة فى روافد التنمية العمرانية ويضم برنامج تنمية المشروعات مجالين رئيسيين هما:-

أولاً : مشروع المقاول الصغير

هذا المشروع تحت الإعداد لدعم وتوفير مهنة المقاول الصغير وتحسين مستوى أدائها لتحقيق عدة أهداف تتضح فيما يلى:

- ❑ تعميق دور القطاع الخاص فى قطاع التشييد والبناء عن طريق منح فرصة للمنتجين من المهندسين المؤهلين والراغبين فى بدء نشاط المقاول الصغير على أسس علمية سليمة.
- ❑ تغطية الطلب الكبير على نشاط المقاول الصغير بالسعر المناسب والجودة المناسبة.
- ❑ توفير فرص عمل فى نشاط جديد وخاصة لشباب المهندسين الراغبين.
- ❑ تشجيع إقامة مشروعات صغيرة لنشاط المقاول الصغير.
- ❑ رفع مستوى أداء وتنفيذ أعمال المقاولات الصغيرة وخاصة التى تناسب المناطق الأقل نموا والمجتمعات العمرانية الجديدة.

ثانياً : المجمعات الصناعية وحضانات الأعمال

يتبنى برنامج تنمية المشروعات نماذج متعددة لتطوير دعمه للمشروعات الصغيرة لتحقيق أهداف فنية وتكنولوجية من جهة ومسايرة إشتراطات أساسية للتنمية العمرانية، ومن هذه النماذج نموذج (المجمع الصناعى) الذى يتيح تكامل الأنشطة الإنتاجية والخدمية مع الأنشطة السكنية والإجتماعية فى منظومة التخطيط العمرانى، كما ينتج فرص التكامل والعلاقات المتبادلة بين الأنشطة الإقتصادية الصغيرة منذ تخطيط تشييدها.

وكذلك نموذج (حضانة الأعمال) والتى تتيح تصميم وتخطيط مراكز لرعاية وإحتضان المشروعات الصغيرة المتقدمة تكنولوجياً قبل إنطلاقها لخدمة المجتمعات العمرانية المحيطة وتوفير السلع والخدمات المطلوبة.

وعلى الرغم من أن برنامج تنمية المشروعات لايقرض عنصر المبانى والتشييد للمشروعات والمنشآت الصغيرة، إلا أنه إيماناً بأهمية توفر هذا العنصر العمرانى بمواصفات قياسية وتكلفة مناسبة يحفز ويشجع مصادر التمويل المتاحة على القيام بدور نحو ما يلى:-

- ❑ بناء المجمعات الصناعية وتأجيرها بأسعار مناسبة.
- ❑ تحفيز التأجير التمويلى للمنشآت بضمان ومعرفة مؤسسات التمويل والبنوك لصالح المشروع الصغير.
- ❑ إقناع الجهات المانحة الدولية بتمويل نسبة من تكلفة المبانى والمنشآت للمشروعات الصغيرة.

هكذا فان دور وأهداف وسياسات برنامج تنمية المشروعات وبما يخدم الأهداف المباشرة وغير المباشرة للتنمية العمرانية فى المجتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الأقل نمواً يجد كل الرعاية والإعتبار عند تصميم وتنفيذ مشروعات البرنامج، إلا أنه من المؤكد أن تنسيق باقى الجهود والمحاور الخاصة بالتنمية العمرانية الشاملة من شأنه تعظيم العائد وتأكيد النجاح وتلبية الطموحات المنشودة.

٤- إقتراحات لتشجيع القطاع الخاص فى مجال الاسكان

تتصل هذه الإقتراحات بمجالات كل من التشريعات والإجراءات من جانب والتسهيلات الإئتمانية والاستثمار العقارى من جانب آخر، وهى وإن كانت إقتراحات تتصل بكل من السوق العقارى وسوق الإسكان بشكل عام إلا أنه بالنظر إلى مردودها الإسكانى على تشجيع القطاع الخاص فى هذا المجال، سيتم عرضها بشكل مباشر مفصل على النحو التالى:-

٤-١ اقتراحات فى مجال التشريعات والإجراءات

❑ تعديل التشريعات التى تحول دون إستقضاء البنوك العقارية لديونها فى حالة إمتناع المقترض - بضمان رهن عقارى - عن سداد القرض حيث يتحول بموجب التشريع الحالى من مالك إلى مستأجر للوحدة المرهونة فلا يملك البنك سوى الحصول على القيمة الإيجارية الزهيدة للعقار، وبالتالى تحجم البنوك عن التوسع فى منح القروض أخذا بمبدأ الحيطة والحذر.

❑ إعادة النظر فى نمطيةقوانين البناء وإشتراطاته بما يتناسب وكل موقع، حيث تسبب ذلك فى تأخر صدور التراخيص أو عدم صدورها نهائياً، وبالتالى عدم تمكن البنوك من تمويل مشروعات البناء والإسكان الغير مرخص بها، فلايجب أن تتساوى اشتراطات البناء فى المناطق الشعبية أو التجمعات الإسكانية الإقتصادية بالمدن الجديدة مع غيرها من مستويات الإسكان الأعلى.

❑ إعادة النظر فى الإجراءات التى تحد من إنشاء وإنطلاق الشركات العاملة فى مجال التشييد والإسكان فيما يتعلق بإجراءات التسجيل بالسجل التجارى، الغرفة التجارية، سجل مقاولى القطاع الخاص، السجل الهندسى، الإدارة الضريبية. حيث يمكن الإكتفاء بتسجيل المركز الرئيسى للشركة فى السجل التابعة له والإشارة إلى الفروع فقط دون تسجيلها فى سجل تجارى آخر. كذلك توحيد الإجراءات بالنسبة للشركات سواء كانت شركات أشخاص أو إستثمار أو مساهمة حيث يلزم حالياً موافقة هيئة الإستثمار وهيئة سوق المال وجهات أخرى. هذا بالاضافة إلى تعدد الأوراق والمستندات والدمغات والرسوم المطلوبة.

❑ النظر فى إقرار إمتيازات ضريبية مختلفة - ولعل أهمها إلغاء العوائد على المساكن - لأولئك الذين يقومون بالبناء بغرض التأجير تشجيعاً للمستثمرين على هذا الإتجاه، خاصة وأن صدور قانون جديد للإسكان لن يؤتى ثماره فى عودة لافتة للإيجار طالما ظل العائد السريع من البناء للتمليك يشكل إغراء لا يقاوم من جانب المستثمرين.

❑ إنشاء مجلس تنمية صناعة التشييد، على أن يمثل فيه كافة المشاركين فى نشاط هذه الصناعة من فنيين وماليين وإقتصاديين ورجال أعمال، بهدف التنسيق والتخطيط لقطاعات تلك الصناعة من ملاك وإستشاريين ومواد ومعدات ومقاولات وبنوك ونقابات مهنية، على أن يتبع ذلك المجلس جهازان متخصصان الأول للتدريب، والآخر للتنمية والمعلومات والتسجيل.

❑ سرعة إصدار التشريعات التى تعالج الأوضاع التى تعانى منها صناعة التشييد بما يحقق التوازن عند التعاقد بين المالك وكل من الإستشارى ومقاول أعمال البناء، ومن ذلك: التعديلات المطلوب إدخالها على القانون المناقصات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣.

❑ تكليف المكاتب المرشحه من البنك الدولى لتصويب الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال حتى تتمكن من تحقيق المستهدف منها وفقاً لقدراتها المالية، دون اللجوء إلى السحب على المكشوف من البنوك بما يسبب الخسائر المستمرة لها وبالتالى تقليص دورها فى مجال الإسكان.

❑ فى ضوء الشروط الموضوعة للحصول على مسكن تعاونى، إقتصادى، شعبى بقرار من رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٧٨، ونظراً لتغيير الظروف الإقتصادية والإجتماعية، فقد أصبح من الضرورى إعادة النظر فى تلك الشروط التى تحصر المستحقين فى الحالات التالية :

- العودة من الخارج
- الزواج الحديث
- الإخلاء الإدارى
- الحالات الملحة

ونظراً لأن محدودى الدخل وخاصة من الشباب (حديثى التخرج) يجدون مشقة فى الحصول على وحدة سكنية، فيتعين تعديل الشروط المشار إليها بأن يستبدل شرط (الزواج الحديث) بشرط (المقبل على الزواج) أو (حديث التخرج) لأن السائد عرفا هو توفير المسكن قبل الزواج - كذلك إلغاء شرط (العودة من الخارج) حيث أن العائدين من الخارج لديهم - عادة - الأموال الكافية للحصول على مسكن من القطاع الخاص.

٤-٢ اقتراحات فى مجال التسهيلات الإئتمانية والإستثمار العقارى

❑ قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإبرام عقود ثلاثية الأطراف بين الهيئة والبنوك والمقترض بحيث يتابع البنك نيابة عن الهيئة قيام المقترض الذى خصصت له قطعة أرض فى المدن الجديدة بالتشييد فى الموعد الذى تحدده الهيئة وبالإشتراطات التى حددتها، ومتابعة قيامه أيضاً بسداد باقى ثمن الأرض فى المواعيد المحددة، بحيث يحول إلى البنك حق امتياز البائع المقرر للهيئة فى حالة تقاعسة عن البناء أو سداد القرض، فيكون من حق البنك أن يعيد بيع الأرض لآخرين أكثر جدية، وذلك تغلباً على مشكلة عدم تسجيل الأراضى فى المدن الجديدة إلا بعد إتمام البناء مما يحول دون منح قروض فعالة فى تلك المدن.

❑ التوسع فيما إتجهت البنوك إليه مؤخراً من إيجاد حل لمشكلة عدم إمكان الإقراض فى المدن الجديدة - بسبب عدم تسجيل الأرض كما سبق ذكره - والذى يتمثل فى إنشاء شركات تضم البنوك ومجموعة من رجال الأعمال بحيث تقوم بإعداد تصميمات مختلفة يمكن لأصحاب الأراضى هناك أن يختاروا ما يناسبهم لتقوم هذه الشركة بتنفيذها له بحيث يدفع العميل ٢٥ ٪ من التكلفة التقديرية وتقوم الشركة بالتشييد وتغطية باقى التكلفة (٧٥ ٪) والتى تعتبر قرضاً يسدده مالك الأرض على آجال طويلة وبعوائد مناسبة.

❑ تطبيق النظام المعمول به دوليا فى حالة تغيير أسعار المواد أو الأجور أو الجمارك أو إصدار قوانين يترتب عليها رفع أسعار عناصر التشييد مثل ضريبة المبيعات. والنظام المشار إليه يحدد معادلة تتناول عناصر التغيير يطلق عليها (معادلة تعديل الأسعار).

❑ بالنسبة لمواد البناء - وهى الركيزة الثانية لصناعة البناء والإسكان بعد القوى العاملة - يجب مراجعة خطط الإستثمار الخاصة بها، والعمل على تنفيذ مايحقق الإكتفاء الذاتى منها، وإعداد نظام تسويقى للعرض والطلب، وتوزيع منافذ البيع فى كافة المحافظات.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٢) : الإســـــــــكان

رابعاً : مؤشـــــــرات الإســـــــكان

مؤشرات الإسكان

تمثل مؤشرات الإسكان لكل دولة أساساً واضحاً ومحدداً لتحليل وضع الإسكان فيها. وتساعد مؤشرات الإسكان الحكومة فى تحسين وتطوير سوق الإسكان بحيث توفر المساكن الملائمة للمواطنين بالأسعار المناسبة بغير دعم بالنسبة لذوى الدخل المتوسط والمرتفع.

ووفقاً لبرنامج المؤشرات الصادر عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدةلمؤتمر الموئل الثانى Habitat II فقد أخذت فى الإعتبار بعض المؤشرات الأساسية Key indicators كحد أدنى لتوضح مجالين هامين:-

- المسكن الملائم والذى يمكن تحمل تكلفته.
- توفير المسكن.

وأجريت دراسة مؤشرات الإسكان لمصر على ثلاث مراكز حضرية كبرى هى: القاهرة الكبرى وأسيوط وطنطا. وتمثل القاهرة الكبرى التجمع الحضرى للعاصمة وتضم ثلاث مدن هى القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة من محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية على الترتيب. كما تعتبر مدينة أسيوط عاصمة محافظة أسيوط إحدى المدن الكبرى بصعيد مصر، وكذا مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية إحدى المدن الكبرى بشمال مصر (الدلتا)

وتتميز كل من هذه المدن بعوامل محلية خاصة مختلفة عن بعضها البعض وتعكس نتائج المؤشرات بوضوح هذه الإختلافات . كذلك أمكن حساب بعض المؤشرات على المستوى القومى .

١- المؤشر الأول (سعر الوحدة السكنية منسوباً الى الدخل)

ويحدد هذا المؤشر التكلفة المتوسطة للوحدة السكنية median price منسوبة الى الدخل السنوى المتوسط للأسرة median income وهو يعنى بطريقة أخرى عدد السنوات التى تحتاجها الأسر للحصول على مسكن إذا ماوجهت دخلها بالكامل الى هذا الغرض وكانت النتائج كما يلى :

القاهرة	٤,٨٦
الجيزة	٣,٧٠
القليوبية	٣,٠٠
الغربية	٣,٩٠
أسيوط	٣,٠٤

ويدل إرتفاع النسبة على شدة الطلب وقلة المعروض أو عدم تناسبه مع قدرة الأسر على الدفع. أما الإنخفاض الشديد فقد يكون إنعكاساً لنوعية المسكن غير الجيد، وقد دلت دراسة المؤشرات التى تمت عام ١٩٩٠ أن هذا المؤشر يتراوح بين ٣-١٠ على مستوى المجموعات الإقليمية طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة وهى جنوب الصحراء الأفريقية، جنوب آسيا، شرق آسيا، أمريكا

اللاتينية والكاريبى، أوربا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، الدول الصناعية. وقد بلغ هذا المؤشر ٦,٦ بالنسبة للقاهرة عام ١٩٩٠ فى حين تشير الدراسة الحالية الى إنخفاضه الى ٤,٨٦ ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض الى عاملين : أولهما هو إنخفاض تكلفة الوحدة المتوسطة وهى من المستوى منخفض التكاليف نتيجة لطرح هذه الوحدات دون تشطيب بل ودون قواطيع داخلية ، وثانيهما يرجع الى الإرتفاع النسبى فى مستوى الدخل حيث قدر الدخل السنوى المتوسط للأسرة فى عام ١٩٩٠ بنحو ثلاثة آلاف جنيه فى حين بلغ نحو خمسة آلاف جنيه فى عام ١٩٩٣ .

٢- المؤشر الثانى (إيجار الوحدة السكنية منسوباً الى الدخل)

يحدد هذا المؤشر الإيجار السنوى المتوسط للوحدة السكنية منسوباً الى الدخل السنوى المتوسط للأسرة وهو يعد مؤشراً لقياس مدى إتاحة وحدات سكنية للإيجار وكانت النتائج على النحو التالى :-

القاهرة	٠,٠١٩
الجيزة	٠,٠١٨
القليوبية	٠,٠١٦
الغربية وأسيوط	٠,٠١٧

ويلاحظ الإنخفاض الشديد لهذا المؤشر الذى يدل على وجود قيود على القيم الإيجارية تحد من الإستثمار فى مجال الإيجار. وكانت قيمة هذا المؤشر تتراوح مابين ٠,٠٦ و ٠,٢ فى نتائج ١٩٩٠، ثم إنخفض هذا المؤشر بالنسبة للقاهرة من ٠,٠٦ الى ٠,٠١٩ نتيجة لإرتفاع الدخول مع ثبات القيم الإيجارية.

٣- المؤشر الثالث (نصيب الفرد من مسطح المسكن)

وهو المساحة المخصصة للفرد من الوحدة السكنية ويعد مقياساً لنوعية المسكن والتزاحم وكانت النتيجة على النحو التالى:-

القاهرة - الجيزة - الغربية - أسيوط : ١١,٥ - ١٤ م٢/فرد

ويتراوح هذا المؤشر عالمياً بين ٦,٥ م٢ إلى ٣٢ م٢/فرد تبعاً لنتائج ١٩٩٠ بينما بلغ هذا المؤشر بالنسبة للقاهرة ١٢م٢/للفرد، وتشير النتائج الى إرتفاع طفيف فى هذا المؤشر حيث بلغ ١٣,٨ م٢/فرد للقاهرة فى عام ١٩٩٣ .

٤- المؤشر الرابع (المساكن الدائمة)

يعرف بنسبة المساكن الدائمة الى جملة المساكن.

وتعرف المساكن الدائمة بالمساكن المتوقع أن تستمر فى بقائها لمدة ٢٠ سنة من عام ١٩٩٣ الى جملة المساكن، ويعتبر هذا المؤشر معياراً لقياس نوعية المسكن.

كانت النتائج كما يلى :

القاهرة	٩٢,٣ ٪
باقى المحافظات	٨٥-٨٦ ٪

ويتراوح هذا المؤشر عالمياً مابين ٨٣ ٪ و ١٠٠ ٪ .

٥- المؤشر الخامس (الإسكان الرسمى)

ويحدد هذا المؤشر نسبة الإسكان الرسمى الى جملة الإسكان

ويقصد بالإسكان الرسمى المبانى السكنية التى تم بنائها بمعرفة الحكومة والقطاع الخاص بما فيها الوحدات المخالفة للترخيص ولشروط تقسيمات الأراضى طالما لاتقع بمناطق الإسكان العشوائى المحددة بالحصر الكامل الذى أجرته وزارة الإدارة المحلية بمختلف محافظات مصر عام ١٩٩٣.

القاهرة	٨٢,٥ ٪
الجيزة	٤٧,٧ ٪
القليوبية	٤٥,٤ ٪
أسيوط	٤٩,٧ ٪

وتقدر نسبة المساكن بالمناطق العشوائية بنحو ٢٠ ٪ من إجمالى المساكن على المستوى القومى .

ويتوقع أن تنخفض نسبة الإسكان الرسمى فى القاهرة الى أقل من ٣٥ ٪ من إجمالى المساكن إذا ما أخذ فى الإعتبار أن الوحدات المخالفة للترخيص وشروط تقسيمات الأراضى تعتبر غير رسمية.

٦- المؤشر السادس (معدل تنمية الأراضى وإعدادها للبناء)

ويعتبر مؤشر لقياس مدى ربحية عملية تحويل الأرض الخام الى أرض صالحة للبناء ويعرف بنسبة السعر المتوسط لوحدة الأرض غير المجهزة وتتغير هذه النسبة تبعاً لمميزات الموقع وبعده أو قربه من قلب المدينة لذلك كان من الصعب تحديد نسبة بعينها بل تراوح المؤشر فى حدود مختلفة بالنسبة لكل محافظة وكانت النتائج على النحو التالى:-

القاهرة	٧ - ١٢	الغربية	٤,٥ - ٨,٥
الجيزة	٤ - ٧	أسيوط	٥ - ٨
القليوبية	٨ - ١٠		

وقد تراوح هذا المؤشر عالياً فى عام ١٩٩٠ بين ٢,٥ - ١٠ وقد سجلت القاهرة أعلى قيمة ويعد هذا المؤشر مقياساً غير مباشر لمدى إتاحة أراضى البناء المرفقة.

٧- المؤشر السابع (الإنفاق على البنية الأساسية)

ويحدد هذا المؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على البنية الأساسية (مياه - صرف صحى - طرق - مواصلات - كهرباء - ... الخ) وكانت النتائج كما يلى:-

القاهرة	٢٦,٧ دولار/ فرد عام ١٩٩٣ مقابل ٢٥ دولار/ فرد فى عام ١٩٩٠
الجيزة	١٠,٧
القليوبية	١٦,٨
الغربية	٤,٢
أسيوط	١٠,٢

ويتراوح هذا المؤشر عالمياً من بين ١٥-٦٥٦ دولار/فرد فى عام ١٩٩٠

بالإضافة الى كونه موجهاً أساساً الى مناطق التنمية للقطاع الرسمى وإن كانت الدولة قد تولت مؤخراً تحسين الظروف البيئية بالمناطق العشوائية عن طريق إدخال المرافق ما أمكن.

٨- المؤشر الثامن (مقياس الإقراض العقارى)

وهو مؤشر لقياس نسبة القروض العقارية بالنسبة لجميع القروض الموجودة وقد بلغ هذا المؤشر ٠,١١٤ على المستوى القومى .

وقد تراوح هذا المؤشر فى عام ١٩٩٠ مابين ٠,٠٣ و ٠,٢٥ لمختلف الدول وبلغ ٠,٠٧ بالنسبة للقاهرة.

٩- المؤشر التاسع (معدل إنتاج الوحدات السكنية)

وهو مقياس لعدد الوحدات المنتجة فى السنة منسوباً لكل ألف من السكان وقد تم حساب معدل إنتاج الوحدات للقطاع الرسمى لعدم توفر بيانات عن القطاع غير الرسمى وكانت النتائج كما يلى :-

القاهرة	١١,٣٩	الغربية	٢,١٨
الجيزة	٦,٥٩	أسيوط	١,٠٥
القليوبية	٢,٧٨		

وقد تراوح فى هذا المعدل عالمياً ما بين ٤ - ١٠,٥ فى عام ١٩٩٠ وسجلت القاهرة أعلى معدل ، وتشير النتائج الى إستمرار معدل الإنتاج المرتفع فى القاهرة فى عام ١٩٩٣ فى حين ينخفض الى النصف فى الجيزة ويسجل إنخفاضاً شديداً فى باقى المحافظات. ويبلغ متوسط إنتاج الوحدات على المستوى القومى ٦,٠٥ وحدة/ألف نسمة فى عام ١٩٩٣.

١٠- المؤشر العاشر (نسبة العائلات التى تملك المسكن الذى تقطن فيه)

وقد تم حساب هذا المؤشر للقطاع الرسمى وكانت النتائج كما يلى :

القاهرة	٢٩ ٪	الغربية	٦٢ ٪
الجيزة	٥٥ ٪	أسيوط	٧٢ ٪
القليوبية	٤٨ ٪		

وتشير النتائج الى أن معدل السكن فى الملك يرتفع فى المحافظات بصورة ملحوظة عن القاهرة نتيجة لكبر المخزون السكنى المؤجر بالعاصمة وإستمرار القوانين التى تحكم إيجار المساكن.

١١- المؤشر الحادى عشر (نسبة الوحدات الشاغرة الى إجمالى الوحدات السكنية)

ويدل هذا المؤشر على حجم الوحدات القائمة التى يمكن أن تتاح للإشغال فى المستقبل. وتعرف الوحدات الشاغرة بالوحدات المعروضة فى السوق والوحدات المؤجرة أو المملوكة ولكنها غير مستخدمة.

وقد تعذر تقدير عدد هذه الوحدات فى عام ١٩٩٣ لصعوبة تقديرها من واقع بيانات آخر تعداد (عام ١٩٨٦). وتشير بيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إلى أن الوحدات المنفذة بواسطة مديريات الإسكان وبنك التعمير والإسكان والهيئة العامة لتعاونيات البناء حتى عام ١٩٩٣ تم إشغالها بالكامل فى القاهرة الكبرى، بينما تشكل الوحدات الشاغرة الغالبية العظمى فى كل من محافظات الغربية وأسيوط بسبب إرتفاع المقدمات والأقساط.

مؤشرات الإسكان للحضر سنة الأساس ١٩٩٣

م	المؤشـــــــــــــــر	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الغربية	أسيوط	إجمالى الجمهورية
١	سعر الوحدة السكنية منسوباً الى الدخل (١)	٤,٨٦	٣,٧	٣,٠٠	٣,٩	٣,٠٤	–
٢	إيجار الوحدة السكنية منسوباً القطاع غير الرسمى	٠,١٥ – ٠,٢٤	–	–	–	–	–
	الى الدخل (١) القطاع الرسمى	٠,٠١٩	٠,١٨	٠,٠١٦	٠,١٧	٠,١٧	–
٣	نصيب الفرد من مسطح المسكن (بالمتر المربع)	١٣,٨٦٦	١٤,٢٩٦	١١,٣٧٣	١٣,٣٢٦	١٣,٩٧	–
٤	المساكن الدائمة (كنسبة الى جملة المساكن)	٪٩٢,٣	٪٨٥,٤	٪٨٥,٧	٪٨٥,٥	٪٨٦,١	٪٨٩
٥	الإسكان الرسمى (كنسبة الى جملة المساكن) بعد إبعاد وحدات المناطق العشوائية فقط	٪٨٢,٥ (٢)	٪٤٧,٧	٪٤٥,٤	–	٪٤٩,٧	٪٨٠,٨
٦	معدل تنمية الأراضى (سعر الأرض المجهزة الى الخام)	٧ – ١٢	٤ – ٧	٨ – ١٠	٤,٥ – ٨,٥	٥ – ٨	–
٧	الإنفاق على البنية الأساسية (نصيب الفرد مقدراً بالدولارات)	٢٦,٧	١٠,٧	١٦,٨	١٤,٢	١٠,٢	٨٧,٦
٨	الإقراض العقارى (كنسبة الى جملة القروض)	–	–	–	–	–	٠,١١٤
٩	معدل إنتاج الوحدات السكنية	١١,٣٩	٦,٥٩٠	٢,٧٨	٢,١٨	١,٠٥	٠,٠٥
	لكل ألف نسمة – (القطاع الرسمى)	٠,٠٣٤	٠,٠٢	٠,٠١٣	٠,٠٠٤	٠,٠١	٠,٠٢
١٠	نسبة العائلات التى تسكن فى ملكها (فى الحضر)	٪١٤,٥	٪١٧,٨	٪١٧	–	–	٪٢٤
١١	نسبة الوحدات الشاغرة الى إجمالى الوحدات السكنية	عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٦			عام ١٩٨٦

(١) الدخل السنوى المتوسط للأسرة يبلغ نحو ٥٠٠٠ جنيه مصرى

(٢) فى حالة إستبعاد الوحدات السكنية الغير مرخصة أو المقامة على تقسيمات غير معتمدة للأراضى تنخفض نسبة الإسكان الرسمى فى القاهرة الى أقل من ٣٥ ٪

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٣) : المرافـــــق العامـــــة

أولا : ميـــاه الشـــرب والصـــرف الصحـــى

مياه الشرب والصرف الصحى

الماء هو أساس الحياه، وتمثل مشروعات تنقية المياه لتكون صالحة للشرب والإستخدام الآدمى أهم عنصر من عناصر البنية الأساسية سواء كان مصدر هذه المياه هو نهر النيل أو الآبار أو البحار.

وتهتم الدولة بتوفير المياه الصالحة للشرب لكل مواطن بإنشاء الشبكات والخزانات العالية والأرضية ومحطات التنقية أو التحلية طبقاً للمواصفات العالمية.

كما يمثل الصرف الصحى العنصر الأساسى فى المحافظة على البيئة من التلوث وعلى الصحة العامة للإنسان والحيوان من إنتشار الأمراض والأوبئة التى قد تنشأ نتيجة لعدم وجود نظام سليم للصرف الصحى. وتقوم الدولة بمجهودات كبيرة لإنشاء مشروعات معالجة الصرف الصحى شاملة الشبكات ومحطات الرفع ومحطات المعالجة.

١- الجهات المسئولة

١-١ الإدارة المركزية

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ويتبعها:

□ الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى:

أنشأت طبقاً للقرار الجمهورى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ وتختص برسم السياسات لنشاطى مياه الشرب والصرف الصحى على المستوى القومى وإجراء الدراسات وعمل التصميمات والإشراف على تنفيذ المشروعات القومية الكبرى (وتقوم بتلك المسئولية حالياً فى جميع المحافظات عدا القاهرة والإسكندرية) ويتم تسليم المشروعات المنفذه للوحدات المحلية لإدارتها وتشغيلها.

□ الجهاز التنفيذى لمشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى:

أنشئ بالقرار الوزارى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨١ ويختص برسم السياسات والخطط والبرامج الفنية والتمويلية لمشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى ويتم تسليم الأعمال المنفذة للهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى للقاهرة الكبرى لتشغيلها وإدارتها وصيانتها.

□ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:

تقوم برسم السياسات والخطط للقطاع فى المجتمعات العمرانية الجديدة، وإعتبار إستغلال تلك الخطط عن غيرها من الشبكات والمحطات التى تخدم التجمعات القائمة.

١-٢ الإدارة المحلية

❑ القاهرةالكبرى:

- الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى: وتختص برسم السياسات والتخطيط والتصميم والإدارة والتشغيل والصيانة لقطاع المياه بمحافظات القاهرة والجيزة، وشبرا الخيمة بالقليوبية.

- الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى للقاهرة الكبرى: وتختص برسم السياسات والتخطيط والتصميم والإدارة والتشغيل والصيانة للشبكات ومحطات الرفع والمعالجة باقليم القاهرة الكبرى.

❑ محافظة الإسكندرية:

- الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية: وتختص برسم السياسات والتخطيط والتصميم والإدارة والتشغيل والصيانة لمرفق مياه الاسكندرية.

- الهيئة العامة للصرف الصحى بالإسكندرية: وتختص برسم السياسات والتخطيط والتصميم والإدارة والتشغيل والصيانة للشبكات ومحطات الرفع والمعالجة باقليم الاسكندرية.

ويتم تمويل المشروعات المدرجة بموازنة تلك الجهات من الموازنة العامة للدولة.

٢- المشاكل التى تواجه قطاع مياه الشرب والصرف الصحى

❑ النمو المتزايد للسكان مع تركزهم فى المجتمعات الحضرية والريفية فى الوادى والدلتا مما أدى إلى زيادة الضغط على المرافق القائمة، هذا فى الوقت الذى يعانى منه قطاع المرافق من ضعف الموارد الاستثمارية رغم دعم القطاع من الدولة.

❑ إحتياج مد خدمات المياه والصرف الصحى إلى تمويل باهظ لايتوفر بالقدر الكافى.

❑ عدم وجود مخطط قومى متكامل وصعوبة الإلتزام بما هو موجود.

❑ قصور الوعى لدى الجماهير مما يسبب سوء استخدام المرافق ثيؤدى إلى زيادة الفواقد من المياه النقية وانسداد شبكات الصرف الصحى ... إلخ.

❑ ضعف الإدارة والتشغيل والصيانة نتيجة قصور التمويل اللازم وضعف الإيرادات.

❑ قصور برامج التدريب للعاملين فى قطاع المرافق مما يؤثر سلبياً على تحقيق الأهداف المرجوه.

❑ معاناة كثير من المدن والقرى من عدم وجود مرافق مما يؤدى إلى مشاكل صحية وبيئية كثيرة.

❑ معاناة كثير من المدن من وجود شبكات مرافق قديمة ومتهالكة تحتاج إلى إحلال وتجديد مما يسبب فى كثير من فواقد المياه النقية وكذلك تسرب مياه الصرف الصحى وبالتالى زيادة منسوب مياه الرشح مما يؤثر على أساسات المبانى.

٣- التجربة المصرية فى مجال مياه الشرب والصرف الصحى خلال الخمسة عشر عاماً الماضية

❑ تم تنفيذ مشروعات لزيادة طاقة مياه الشرب من ٦,٥ مليون م٣/يوم سنة ١٩٨٣ إلى ١٣ مليون م٣/يوم سنة ١٩٩٥ ، وجارى نهو مشروعات الخطة الخمسية الثالثة لتصل الطاقة فى يونيو ١٩٩٧ إلى ١٦ مليون م٣/يوم بمعدل ٢٥٠ لتر/للفرد/يوم.

❑ تم تنفيذ مشروعات متكاملة للصرف الصحى لزيادة طاقة معالجة مياه المجارى من ١,٨ مليون م٣ سنة ١٩٨٢ إلى ٥,٥ مليون م٣ سنة ١٩٩٥ وجارى نهو مشروعات الخطة الخمسية الثالثة لتصل الطاقة فى يونيو ١٩٩٧ إلى ١٠,٥ مليون م٣/يوم (وتشمل مد خدمة الصرف الصحى المتكامل لبعض القرى لأول مرة).

❑ تم إنشاء عدد (ثلاثة) شركات قطاع عام لمياه الشرب والصرف الصحى فى محافظات دمياط والبحيرة وكفر الشيخ للارتقاء بمستوى الخدمة وترشيد الاستهلاك والإنفاق وتغطية تكاليف خدمات التشغيل والصيانة تمهيداً للعمل على أساس اقتصادى.

❑ تم تحويل الهيئات العامة للصرف الصحى بالقاهرة، والصرف الصحى بالإسكندرية ، ومياه القاهرة، ومياه الإسكندرية للعمل حالياً كهيئات اقتصادية تطبيقاً للقرار الجمهورى الصادر فى هذا الشأن.

❑ جارى تطوير النظم المؤسسية لمرافق مياه الشرب والصرف الصحى فى بعض المحافظات لتطويرها لتطبيق نظام فعال للخدمة وللتشغيل والصيانة وتمهيداً لعملها على أساس اقتصادى خدمى.

❑ جارى وضع خطة متكاملة لقطاع مياه الشرب والصرف الصحى للخطط الخمسية الثلاث القادمة من يوليو سنة ١٩٩٧ إلى يونيو سنة ٢٠١٢، وتستهدف الخطة تطوير الأنظمة المؤسسية وزيادة إنتاج مياه الشرب لمواجهة زيادة معدلات استهلاك الفرد وتغطية جميع الكفور والنجوع بالمياه النقية، وكذلك إنشاء مشاريع الصرف الصحى المتكاملة لتغطية باقى المدن بالخدمة ومدها إلى جزء كبير من الريف المصرى. بالإضافة إلى رفع كفاءة التدريب والتوعية الاعلامية وعن طريق المناهج التعليمية فى بعض المراحل الدراسية وإنشاء شعب تعليمية متخصصة لتخريج كوادر قادرة على أعمال التشغيل والصيانة والإدارة السليمة. كذا تضع الخطة فى اعتبارها الاعتماد على التصنيع المحلى لأقصى درجة وتطوير التقنيات المستخدمة.

تطورإنتاج مياه الشرب

(مليون م٣/يوم)

السنة	القاهرة	الاسكندرية	الأقاليم	الإجمالي
٨٢/٨١	٢,٥٧٦	١,٠٩	٢,٤٧	٦,١٣٦
٩٥/٩٤	٤,٨	٢,٢	٥,٩	١٢,٩
مستهدف ٩٧/٩٦	٥,٥	٣,٠	٧,٥	١٦,٠
نسبة الزيادة ٩٧ عن ٨٢				١٦٤٪

تطور الاستثمارات المستخدمة
في مشروعات مياه الشرب (بالمليون جنيه)

السنة	القاهرة	الاسكندرية	الأقاليم	الإجمالي
٨٢/٨١	٣١	٥٣,٥٢٣	٢٨,٥٩	١١٣,١١٣
٩٥/٩٤	١٤٥٧	٤٠١,٢	٢٣٩٧,٨٩	٤٢٥٦,٠٩
مستهدف ٩٧/٩٦	١٦٥٧	٥٥١,٢	٤٣٩٧,٨٩	٦٦٠٠,٠٩
نسبة الزيادة ٩٧ عن ٨٢				٥٧٤٠٪

تطور طاقات الصرف الصحي
(مليون م٣/يوم)

السنة	القاهرة	الاسكندرية	الأقاليم	الإجمالي
٨٢/٨١	١,٦٠٠	,١٥٧	,٢٠٠	١,٩٥٧
٩٥/٩٤	٣,١٠	١,٠٥٨	١,٣٦٨	٥,٥٢٦
مستهدف ٩٧/٩٦	٤,٠	١,٧٥	٤,٨	١٠,٥٥٠
نسبة الزيادة ٩٧ عن ٨٢				٤٣٩٪

تطور الاستثمارات المستخدمة
في مشروعات الصرف (بالمليون جنيه)

السنة	الجهاز التنفيذي للصرف الصحي	القاهرة	الاسكندرية	الأقاليم	الإجمالي
٨٢/٨١	١٨,٣١	٥٣,٥٢٣	٢٣,٦٨٧	٦٤,٨	١٦٠,٣٢٠
٩٥/٩٤	٥٠٦٧,٩٤٣	١٥٥٧,٦٦	١١٢٩,٢٧٢	٣٠٨٣,٨٠٦	٣٨,٦٨١
مستهدف ٩٧/٩٦		٦١٢٧,١٠٣	١٦٢٩,٢٧٢	٧٠٨٣,٨	١٥٣٤٠
نسبة الزيادة ٩٧ عن ٨٢					٩٤٦٨٪

عدد المدن المخدومة
بالصرف الصحي

البيان	الوحدة	عام ١٩٨١	عام ١٩٩٥
الأقاليم	عدد	١٨	٤٤
اسكندرية – مرسي مطروح	عدد	٢	٢
القاهرة	عدد	١	١
الجيزة	عدد	١	١
شبرا الخيمة	عدد	١	١
الإجمالي	عدد	٢٣	٤٩

٤- الخطة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى

وضعت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية خطة لتطوير وتحسين أداء قطاع مياه الشرب والصرف الصحى تهدف إلى:

٤-١ الأهداف القومية

- ❑ مد المرافق إلى المناطق المحرومة طبقاً لأولويات يحددها مخطط قومى شامل حتى سنة ٢٠٢٠.
- ❑ تدعيم المرافق الموجودة على مستوى الجمهورية وذلك بدراسة وحصر مصادر مياه الشرب القائمة فى جميع مدن وقرى المحافظات وكذلك نظم الصرف المحلى بها وتحديد الاحتياجات اللازمة لعمل التدعيم المطلوب.
- ❑ تدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الاولويات المحددة فى المخطط القومى حتى سنة ٢٠١٢ على مستوى كافة محافظات الجمهورية.

٤-٢ الأهداف القطاعية

٤-٢-١ فى قطاع مياه الشرب

- ❑ إحلال وتجديد شبكات التوزيع القائمة بهدف:
  - تحقيق عدالة التوزيع والحد من الفاقد الذى تصل نسبته إلى ٧٠٪ فى بعض المناطق.
  - القضاء على التلوث الناتج من تهالك الشبكات.
  - خفض منسوب المياه الجوفية داخل كردونات المدن والقرى والتجمعات السكنية وتلافى الأضرار الناتجة عنها.
  - خفض تكلفة الإنتاج ورفع قيمة العائد.

- ❑ إنشاء محطات مياه مركزية لخدمة القرى المتجاورة ذات الكثافة السكانية العالية خاصة فى الدلتا توفيراً لمساحات الأراضى اللازمة وخفضاً للتكلفة وضماناً لحسن الإدارة والتشغيل والصيانة.
- ❑ الاستفادة من المياه الجوفية وتحديد المصادر المناسبة منها واستغلالها كمصادر جديدة واقتصادية.
- ❑ تعميم استخدام طلمبات المياه اليدوية العميقة فى التجمعات السكانية الصغيرة فى الكفور والنجوع.
- ❑ تطبيق التقنيات الفنية والاقتصادية المناسبة للتخلص من نسب الحديد والمنجنيز الزائدة فى مياه الكثير من محطات الآبار الجوفية القائمة حتى يمكن استمرار الاستفادة منها.
- ❑ تطبيق نظام فعال للتشغيل والصيانة لجميع عناصر نظم مياه الشرب فى المدن والقرى لتحقيق الحفاظ على الاستثمارات وتأدية الخدمة بشكل جيد وتحمل المستفيدين بتكلفة الخدمة.

محطة تنقية المياه

٤-٢-٢ فى قطاع الصرف الصحى

❑ تبنى خطط مرحلية طموحة تهدف إلى تخفيف حدة التلوث البيئى حفاظاً على صحة المواطن مراعية فيها استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة فى الزراعة واستصلاح مناطق جديدة.

❑ إعداد خطة وطنية شاملة لكل محافظة يتم فى إطارها نهو تنفيذ مشروعات الخطط المرحلية السابقة تباعاً وعلى النحو التالى:

أولاً : فى القاهرة الكبرى

- تم البدء منذ حوالى ١٥ سنة فى تنفيذ مشروع ضخم للصرف الصحى بالقاهرة الكبرى بالإستعانة بالخبرة العالمية، وجارى حالياً العمل فى الآتى:-

* إستكمال مشروعات المرحلة الأولى تباعاً حتى نهاية عام ١٩٩٧ على النحو التالى:-

مشروعات الضفة الغربية للنيل: فى نهاية عام ١٩٩٦

مشروعات الضفة الشرقية للنيل: فى نهاية عام ١٩٩٦

مشروعات حلوان: فى نهاية عام ١٩٩٦

* الإعداد لبدء أعمال المرحلة الثانية لزيادة طاقة استيعاب محطة التنقية بالجبل الأصفر من مليون إلى ٢ مليون متر مكعب يوميا لمواجهة التصرفات المتزايدة.

* الإعداد لبدء تنفيذ المرحلة الثانية لمحطة معالجة مياه الصرف الصحى بأبى رواش لتنفيذ التنقية البيولوجية للارتفاع بمستوى المعالجة بما يحقق معايير القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٣ والقضاء على التلوث الجزئى الناشىء عن المعالجة الابتدائية لحوالى ٤٠٠ ألف م٣/يومياً.

محطة زنين للمعالجة

محطة رفع الأميرية أثناء الانشاء

ثانيا: فى الإسكندرية

- تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع الصرف الصحى بالإسكندرية لمضاعفة طاقة الشبكات ومحطات الرفع ومحطات التنقية وجارى تنفيذ نفق وشبكات المنطقة الغربية لربطها بمحطة التنقية.

ثالثا: بباقى المحافظات

- نمو مشروعات الصرف الصحى الجارى تنفيذها فى المحافظات وعددها ٢٠٠ مشروع وذلك تباعاً حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ مما يحقق معالجة إضافية لحوالى ٤,٣ مليون م٣ من مياه الصرف الصحى يوميا يمثل ٣٣٨ ٪ من طاقة استيعاب محطات الصرف الصحى سنة ١٩٩٢ ويحقق تغطية جميع مدن الجمهورية لأول مرة بخدمات الصرف الصحى المتكاملة بالإضافة إلى بعض القرى الكبيرة.

- البدء فى تصميم وتنفيذ مشروعات الصرف الصحى اللازمة فى كل من سيناء الشمالية والجنوبية لخدمة الخطة القومية للتنمية حتى سنة ٢٠١٧.

- وضع خطة شاملة لكل محافظة بالتكامل مع الخطط المحلية والخطط القومية للتنمية الريفية ومد خدمة الصرف الصحى حتى عام ٢٠١٢ إلى القرى ذات الأولوية الملحة وطبقاً لأولويات يحكمها تكامل الخطط ومدى التلوث البيئى الناشىء عن موقع القرية (القرى الواقعة مباشرة على مجرى النيل - الرياحات - الترع الرئيسية) أو ماتتعرض له من مخاطر بسبب ارتفاع منسوب المياه تحت السطحية داخل الكتلة السكنية.

- تنفيذ أفضل التقنيات منخفضة التكاليف فى مجال إنشاء مشروعات الصرف الصحى بالقرى بما يلائم البيئة الجغرافية ويساعد على سرعة مد خدمة الصرف الصحى إلى أكبر عدد من القرى فى حدود الموارد المتاحة.

- الأخذ فى الاعتبار نظام الصرف الموضعى كلما أمكن ذلك كأحد الخيارات قليلة التكاليف والمأمونة للتنفيذ فى المناطق الريفية والعشوائية على أطراف المدن والقرى خاصة فى صعيد مصر والمناطق المرتفعة ووضع تصميمات استرشادية لهذه النظم يتم تنفيذها تحت أشراف جهات متخصصة.

- تشجيع التصنيع المحلى المطابق للمواصفات للحصول على الإنتاج المتكامل لمستلزمات مشروعات الصرف الصحى خاصة الصغيرة منها مما يساعد على تحقيق أعلى معدل ممكن لتغطية القرى بخدمة الصرف الصحى بأقل تكلفة.

- تطبيق نظام فعال للتشغيل والصيانة لجميع عناصر نظم الصرف الصحى يحقق الحفاظ على الاستثمارات وتأدية الوظائف بشكل فعال مع مشاركة المنتفعين فى التكلفة.

٤-٢-٣ فى مجال التدريب لقطاع مياه الشرب والصرف الصحى

العمل على رفع مستوى كفاءة القدرات الإدارية والفنية للعاملين بالقطاع فى الوحدات المحلية بتدريبهم فى مراكز تدريب الوزارة والتدريب الموقعى إذا لزم الأمر لإمكان تطبيق نظام جيد للتشغيل والصيانة لجميع عناصر الخدمة.

٤-٢-٤ فى مجال التطوير لخدمة القطاع:

- الدراسة مع الجهات المتخصصة لتطوير صناعة الأجهزة الصحية بهدف المحافظة على مياه الشرب وتقليل استهلاكها والحد من اهدارها خاصة فى صناديق الطرد والصنابير.

- دراسة تطوير صناعة المواسير والمهمات المستخدمة.

- دراسة إنشاء شعبة بالمدارس الصناعية والمعاهد الفنية العليا خاصة

بمرافق مياه الشرب والصرف الصحى لتخريج كوادر فنية قادرة على إدارة وتشغيل وصيانة تقنيات نظم مياه الشرب والصرف الصحى.

- دراسة تضمين المناهج المدرسية موضوعات عن مياه الشرب والصرف الصحى لخلق الوعى اللازم لترشيد الاستخدام والمحافظة على عناصر الخدمة

- دراسة إنشاء مناطق دفن آمن للمخلفات الصلبة الناتجة عن الصرف الصناعى يتم اختيارها على أسس علمية وتجهيز طبقاً للمواصفات بحيث لاتؤثر على المياه الجوفية.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـطط والمخططـات القطاعـية والنظـم الحاكمـة للعمـران

ملحق رقم (٣) : المرافـق العامـة

ثانيا : الكهربـاء والطاقـة

الكهرباء والطاقة

تعتبر الطاقة من العناصر الأساسية للتنمية، فهى ركيزة إقتصادية هامة بالنسبة للصناعة، كما أنها تدخل فى جميع أنشطة الحياة اليومية. لذلك تهتم الدولة بتوفير مصادر الطاقة والكهرباء وبتنميتها وتطويرها وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للمجتمع.

١- الجهات المسئولة

تعتبر وزارة الكهرباء والطاقة هى الجهة الحكومية المركزية الرئيسية المسئولة عن قطاع الكهرباء والطاقة ووضع السياسات وتنفيذ الخطط وتوفير الاستثمارات لهذا القطاع على مستوى الدولة ويتبعها العديد من الهيئات وهى:

- ❑ هيئة كهرباء مصر.
- ❑ هيئة كهرباء الريف.
- ❑ هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية.
- ❑ هيئة الطاقة الذرية.
- ❑ هيئة المحطات النووية.
- ❑ هيئة المواد النووية.
- ❑ هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

وتعتبر هيئة كهرباء مصر هى الجهة المسئولة عن توليد الطاقة الكهربائية التقليدية بمصر من حيث محطات التوليد المائية والبخارية وشبكات النقل الكهربائية مكونه مايعرف بالشبكة الكهربائية الموحدة.

٢- المشاكل التى تواجه قطاع الكهرباء والطاقة

- ❑ تتمثل أهم المشاكل التى تواجه القطاع فى وجود فجوة كبيرة بين الاستثمارات فى قطاع الكهرباء والعائد من بيع الطاقة الكهربائية حيث كان يتم تسعير بيع الكهرباء باعتبار أنها خدمة تؤدى إلى المستهلك فكانت مدعمه من الدولة وقد ظلت لسنوات عديدة بدون تغيير وبقيمة رمزية.
- ❑ عدم وصول الكهرباء لعدد من التوابع والنجوع.
- ❑ عدم اتصال بعض المحافظات مثل سيناء والبحر الأحمر والوادى الجديد ومرسى مطروح بالشبكة الموحدة للجمهورية واعتمادها على وحدات التوليد المحلية المحدودة القدرة وبالتالى عدم تمتعها بالطاقة الكهربائية الكبيرة المتوفرة بالشبكة الموحدة والتى تتوافر فيها أيضا ميزة ندرة انقطاع التيار الكهربائى.

- ❑ خروج بعض وحدات التوليد اضطرارياً عن الخدمة مما يقلل من القدرة المركبة لمحطات التوليد بالشبكة الموحدة.
- ❑ إحتياج محطات المحولات داخل بعض المدن للتجديد والصيانة حيث تتسبب فى انقطاع التيار الكهربائى.

٣- سياسة توزيع الكهرباء

يتم توصيل الطاقة الكهربائية إلى المستهلكين بالمحافظات المتصلة بالشبكة الموحدة عن طريق عدد ٧ مناطق توزيع كهرباء تابعة لهيئة كهرباء مصر حيث تقوم ببيع الطاقة الكهربائية المنتجة إلى المستهلك. ومنذ أن اتخذت الدولة أسلوب الإصلاح الاقتصادى وإلغاء الدعم عن الخدمات بدأ تحريك أسعار البيع بهدف الوصول لسعر التكلفة الفعلية للإنتاج وبدون وضع أعباء كبيرة على ذوى الدخل المحدود (ذوى الاستهلاك القليل) ولتحقيق ذلك فقد تم وضع شرائح للاستهلاك بحيث تزداد فئة الكيلو وات/ساعة كلما زاد الاستهلاك ووصل لشريحة أعلى. وبهذه الطريقة يتم محاسبة كبار المستهلكين بفئات أعلى، مما يحقق العدالة الاجتماعية حيث يتحمل القادرون أعباء أكبر من غير القادرين كما أن اتباع هذا الأسلوب يساعد على الاقتصاد فى استهلاك الطاقة الكهربائية.

٤- التجربة المصرية فى مجال الكهرباء والطاقة

٤-١ شبكة الكهرباء

- ❑ يوجد فائض فى الطاقة الكهربائية يكفى حتى عام ٢٠٠٥.
- ❑ سيتم إنجاز وصول التيار الكهربائى لكل التوابع والنجوع عام ١٩٩٧ بدلاً من عام ٢٠٠٢ أى بسبق زمنى ٥ سنوات.
- ❑ تم توفير الكهرباء لحوالى ٩٥ ٪ من المواطنين.
- ❑ تضاعف نصيب المواطن من الكهرباء ووصل إلى ألف كيلو وات/ساعة فى عام ١٩٩٥ بدلاً من ٤٣٠ كيلو وات/ساعة عام ١٩٨١.
- ❑ تم خلال ١٤ سنة الماضية إنشاء العديد من المشروعات العملاقة فى قطاع الكهرباء كمحطات توليد كهرباء شبرا الخيمة - كفر الدوار - أبو قير - أسيوط الجديدة - خزان أسوان الجديد - أسنا.
- ❑ إرتفعت قدرات التوليد المركبة من ٤٨٠٠ ميجاوات عام ١٩٨١ إلى ١٤٠٠٠ ميجاوات حالياً.
- ❑ زادت الطاقة الكهربائية المتاحة من ١٨ مليار كيلو وات/ساعة عام ١٩٨١ إلى ٨٢ مليار كيلو وات/ساعة حالياً بنسبة تضاعف ٤٫٥ مرة - تم إنشاء وتوسيع ١٥ محطة توليد كهرباء كبيرة وعملاقة منها محطات توليد شبرا الخيمة وطلخا وأبو قير بقدرات تصل إلى ١٣٠٠ ميجاوات لكل منها.
- ❑ إرتفعت سعات محطات المحولات ذات الجهد الفائق والعالى من ١٢٤٧٢ ميجا فولت أمبير عام ١٩٨١ إلى ٤١٢٧٥ ميجا فولت أمبير حالياً بنسبة زيادة ٣٣٠ ٪.

- إرتفع إجمالى أطوال الخطوط الكهربائية من ١١٢٥٠ كيلو متر عام ١٩٨١ إلى ٢١٨٥٠ كيلو متر بنسبة زيادة ١٩٥ ٪.
- بدء ربط شبكة كهرباء السد العالى ذات الجهد الفائق بشبكة كهرباء سيناء وإنشاء محطات محولات عملاقة فى باسوس وأبو زعبل وحلوان والسويس جهد ٥٠٠/٢٢٠/٦٦ كيلو فولت.

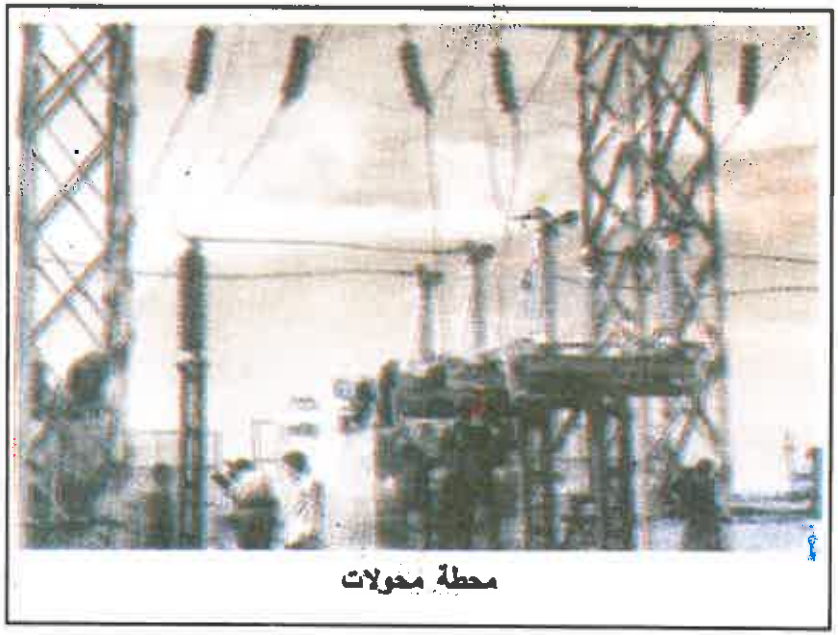

محطة محولات

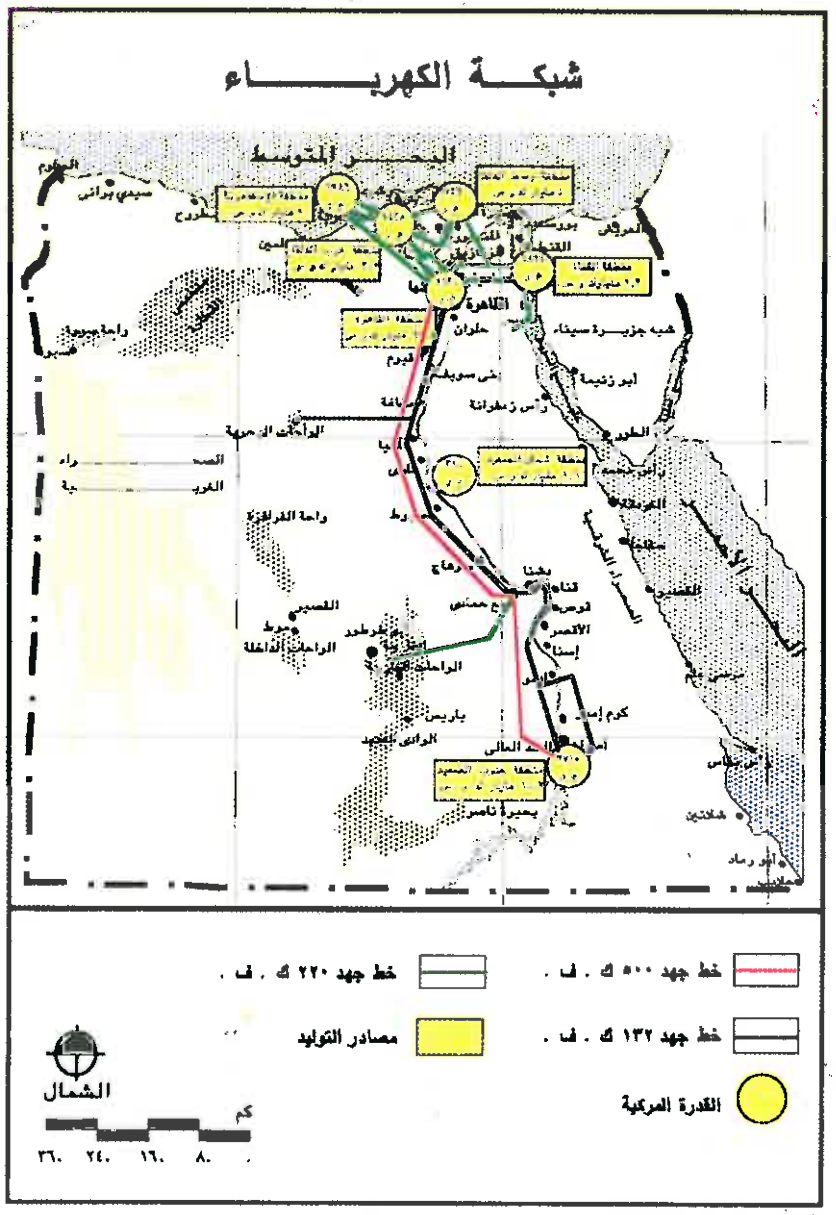

٤-٢ مشروعات كهربة الريف

تم إنشاء ٢٤١ محطة محولات جهد ١١/٦٦ ك.ف وإضافة ٥٥١٢ ميجا فولت أمبير للشبكة الموحدة وكهربة وتدعيم جميع مدن الجمهورية وعددها ٢٠٧ مدينة وإنارة جميع القرى الرئيسية والتوابع الكبيرة (أكثر من ألف نسمة) وعددها ٦١٣١ قرية وتابعاً كبيراً وأيضا انارة ٢١٤٨٢ تابعاً صغيراً (أقل من ألف نسمة) وذلك باستثمارات قدرها ٢٫٧ مليار جنيه.

❑ تنمية الصعيد

فى إطار المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى ساهم قطاع الكهرباء باستثمارات ٣ مليارات و ٢٩٥ مليون جنيه حيث تم الآتى:-

- إقامة شبكة جديدة جهد ٢٢٠ ك.ف إلى جانب الشبكة جهد ١٣٢ ك.ف.
- إقامة شبكة ٦٦ ك.ف بجانب شبكة جهد ٣٣ ك.ف.
- يتم حالياً إنشاء محطة توليد كهرباء الكريمات العملاقة طاقة ١٢٠٠ ميجاوات.
- يتم حالياً تنفيذ الوحدة الثانية بمحطة توليد أسيوط بقدرة ٣٢٥ ميجاوات المنتظر تشغيلها نهاية هذا العام.
- يتم الآن إنشاء محطة محولات جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف بأسيوط.
- يتم حالياً إنشاء محطات توليد فى جنوب مصر يتم ربطها بالشبكة الموحدة وهى:

* محطة نجع حمادى المائية بطاقة ١٠٠ ميجاوات.
* محطة أسيوط المائية بطاقة ٥٠ ميجاوات.
* محطة أسيوط البخارية بطاقة ٣٥ موجاوات.
* محطة الزعفرانة بطاقة ٣٠٠ ميجاوات.

❑ تنمية سيناء

فى إطار المشروع القومى لتنمية سيناء ساهم قطاع الكهرباء بالنصيب الأكبر فى تنفيذ المشروع الذى يهدف إلى استصلاح وزراعة ٤٠٠ ألف فدان حيث تم:-

- تخصيص ٣ مليار جنيه لتوفير الطاقة الكهربائية للمشروعات السياحية والعمرانية والزراعية والحرفية بسيناء عن طريق ربط شبكات كهرباء سيناء الشمالية والجنوبية معاً بشبكة دائرية من ناحية وربط هذه الشبكة المتكاملة بالشبكة الكهربائية الموحدة.
- إقامة ٨ محطات محولات كهربائية جديدة.
- تشغيل محطة العريش البخارية لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لزراعة ٤٠٠ ألف فدان بسيناء.

❑ مشروع الصيانة وتوفير الوقود

- تم تخفيض استهلاك الوقود المستخدم فى توليد الطاقة الكهربائية إلى ٢٢٦ جرام للكيلو وات بدلاً من ٣٦٠ جرام عام ١٩٨٢.
- إنخفض الفاقد بالشبكات الكهربائية إلى ١٠٪ بدلاً من ٢٢٪ عام ١٩٨١.
- زيادة التصنيع المحلى لوحدات توليد الكهرباء إلى ٤٠٪ وتصل إلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٠٢.

٤-٣ الطاقة الجديدة والمتجددة

❑ يتم عمل مشروعات تجريبية فى المناطق النائية لاستغلال الطاقة الشمسية فى توليد الطاقة الكهربائية وخاصة نقاط اللاسلكى للبوليس والأسعاف على الطرق. وبعض المشروعات الغذائية الصغيرة.

- يتم استغلال طاقة الرياح فى توليد الطاقة الكهربائية حيث تم عمل مزرعة صغيرة للرياح فى رأس غارب من عدد ٤ وحدات كما تم إنشاء وحدة أخرى فى العوينات ويمكن الاستفادة من هذا المصدر لتمتع الجمهورية بمناطق كبيرة على الساحل الشمالى وساحل البحر الأحمر تتوفر فيها سرعة رياح مناسبة لتشغيل وحدات التوليد.
- يتم دراسة إمكانية استخدام الطاقة النووية فى توليد الطاقة الكهربائية وخاصة فى منطقة منخفض القطارة.

٥- الخطة القومية للكهرباء والطاقة

٥-١ الأهداف القومية

- توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لكافة الأغراض (المنزلية - الصناعية التجارية ... إلخ) وزيادة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية.
- توصيل الطاقة الكهربائية إلى كافة المدن والقرى والنجوع ومناطق التنمية الجديدة.
- توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء لمواكبة المتطلبات المتزايدة.
- ربط شبكة كهرباء الجمهورية بشبكات الدول الأخرى المجاورة سواء فى أوروبا أو افريقيا أو آسيا بهدف بيع الطاقة الكهربائية الزائدة .
- إستخدام مصادر جديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية.

٥-٢ الأهداف القطاعية

- زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطات الكهرباء القائمة باستمرار عمليات الإحلال والتجديد.
- التوسع فى التصنيع المحلى لمستلزمات محطات التوليد ومحطات المحولات والشبكة الموحدة مما يوفر فرص عمل ويقلل الاحتياج للعملات الأجنبية اللازمة لإستيراد هذه المستلزمات.
- إنشاء خطوط الضغط العالى ٢٢٠ كيلو فولت.
- إنشاء محطات توليد جديدة وتوصيلها بالشبكة الموحدة لزيادة الطاقة الكهربائية المتاحة.

الملاحق

الجزء الأول : الخطط والمخططات القطاعية والنظم الحاكمة للعمران

ملحق رقم (٣) : المرافق العامة

ثالثاً : النقل

النقـــــل

تعتبر شبكات النقل (الطرق- السكك الحديدية- النقل البحرى - النقل النهرى - النقل الجوى) وخدمات البريد من العناصر الأساسية للتنمية لما تحققه من إتصال بين الجمهورية والدول الأخرى وبين محافظات ومدن الجمهورية وبعضها البعض. كما تعمل شبكات ووسائل النقل داخل المدن بمثابة الشرايين التى تغذى مواقع العمل والإنتاج والخدمات، وتعمل على تيسير حياة المواطنين وزيادة الإنتاج.

وتهتم الدولة بتوفير شبكات النقل الجيدة التى تحقق سهولة نقل الافراد والبضائع بين الجمهورية ودول العالم وبين المناطق الحضرية المختلفة ومناطق التنمية الجديدة مما يساعد على الإزدهار والنمو الإقتصادى والتجارى وبالتالى رفع مستوى المعيشة فى المجتمع.

١- الجهات المسئولة

١-١ الإدارة المركزية

تعتبر وزارة النقل والمواصلات هى المسئولة عن هذا القطاع فى الدولة وتقوم الوزارة بوضع السياسات اللازمة لتطوير البنية الأساسية اللازمة لقطاع النقل وتتبع الوزارة الهيئات الآتية:-

- ❑ الهيئة العامة للطرق والكبارى التى تختص بإنشاء وصيانة وتحسين الطرق الإقليمية والقومية التى تربط بين المحافظات وبين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة.
- ❑ الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل: وتقوم بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة والاستراتيجيات والخطط لمشروعات النقل على المستوى القومى.
- ❑ الهيئة القومية للسكك الحديدية: وهى المسئولة عن دراسات وإنشاء وتطوير وتحسين وصيانة وتشغيل السكك الحديدية فى جمهورية مصر العربية.
- ❑ هيئة الطيران المدنى: وهى المسئولة عن قطاع النقل الجوى من دراسة وإنشاء وتطوير وتحسين وصيانة لكافة مطارات الجمهورية.
- ❑ هيئة النقل النهرى: وهى المسئولة عن قطاع النقل المائى الداخلى.
- ❑ هيئة الموانى والمنائر: وهى المسئولة عن إنشاء الموانى وصيانتها وتشغيلها.
- ❑ الهيئة القومية للأنفاق: وهى المسئولة عن دراسة وتخطيط وتنفيذ وتشغيل وصيانة الانفاق فى الجمهورية.
- ❑ هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ❑ الهيئة القومية للبريد.

١-٢ الإدارة المحلية

تختص مديريات الطرق والنقل بالمحافظات بمسئولية النقل داخل المدن حيث تقوم بدراسة احتياجات شبكات النقل بمدن المحافظة بما يحقق سهولة نقل النقليات بيسر وأمان حيث تقوم بإنشاء الطرق الجديدة وحل تقاطعات الطرق وتخطيط الميادين وإنشاء الكبارى والانفاق الصغيرة التى تحقق سيولة المرور بالإضافة إلى أعمال الصيانة المستمرة للطرق.

٢- المشكلات التى تواجة قطاع النقل

- ❑ تحمل الدولة لكافة أعباء إنشاء وصيانة وتحسين وتشغيل وسائل النقل المختلفة، ومع نمو الطلب على استخدامها أصبحت تمثل عبئا كبيراً على ميزانية الدولة مع عدم وجود موارد من داخل القطاع.
- ❑ إحتياج كثير من الطرق إلى تحسين وصيانة حيث تعانى بعض الطرق من انهيار فى طبقات الرصف أو عدم وجود طبان أو عدم كفاية عرض الطريق لاستيعاب حركة المرور عليه.
- ❑ إحتياج الكثير من وحدات النقل (السكك الحديدية - النقل البرى - النقل المائى) إلى احلال وتجديد وصيانة.
- ❑ وجود إشغالات يسببها المواطنون أو الهيئات على الطرق مما يقلل من كفاءة الطريق بشكل مؤثر.
- ❑ مرور الطرق الإقليمية داخل بعض المدن والقرى نتيجة للنمو غير المخطط لها مما يتسبب فى تقليل السرعة عليها ووقوع العديد من الحوادث.
- ❑ قلة الوعى عند بعض الجماهير مما ينعكس فى سوء استخدامها لوسائل النقل والتعجيل بإنهاء عمرها الافتراضى.

٣- السياسات العامة لتطوير شبكات النقل

ينتهج قطاع النقل سياسة تطوير البنية الأساسية الخاصة به بالقدر اللازم وفى الوقت المطلوب دون زيادة أو نقص ودون تأخير أو اسراع لضمان الإستخدام الأمثل للإستثمارات اللازمة للمشروعات المطلوبة - حيث يتم بصفة دورية عمل دراسات على المستوى القومى للنقل - تنتهى بتوصيات محددة لمشروعات مطلوبة خلال خطط خمسية مستقبلية، وترتكز هذه السياسة على استراتيجيات ثابتة بالنسبة لكل وسيلة من وسائل النقل المختلفة.

٣-١ سياسات تطوير شبكة الطرق القومية

- ❑ القياس المستمر لأحجام المرور على الشبكة من خلال محطات عد ثابتة.
- ❑ المحافظة على مستوى خدمة (ب) (*) على محاور الشبكة بتوسيع حارات المرور إلى العرض القياسى أو إضافة حارات جديدة أو إنشاء طرق بديلة للمحافظة على النسبة بين حجم المرور والسعة لهذه المحاور فى حدود مستوى الخدمة (ب).
- ❑ العمل على تفادى مرور المحاور القومية داخل المدن.
- ❑ إقامة كبارى ثابتة على النيل والمجارى المائية.
- ❑ وضع خطط مستمرة لإدارة مشروعات الصيانة الخاصة بالشبكة.
- ❑ إنشاء تقاطعات حرة بالنسبة للطرق ذات أحجام المرور الكثيفة.
- ❑ تزويد الشبكة بجميع مواصفات الأمان من خطوط أرضية عاكسة وعلامات مرور وعلامات كيلومترية وعلامات إرشادية عاكسة وكذلك تزويدها بمراكز خدمة واستراحة.

(*) مستوى الخدمة (ب) هو مستويى خدمة يحقق إستيعاب حجم مرورى عالى مع سرعة مناسبة فى حدود المسموح به، ويستخدم للطرق الرئيسية والإقليمية.

٣-٢ سياسات تطوير النقل بالسكك الحديدية :

وترتكز على أسس رئيسية يتم تطبيقها جميعا فى وقت واحد، وهذه الأسس هى:-

- ❑ تجديد مستمر للسكة الحديد واتباع أسلوب لحام القضبان لزيادة السرعة الجدولية للقاطرات إلى ١٤٠ كم/ساعة.
- ❑ زيادة كفاءة الخطوط طبقاً لزيادة حجم الحركة ، وذلك بتربيع الخطوط المزدوجة وازدواج الخطوط المفردة، واستخدام الإشارات الكهربائية بدلاً من الميكانيكية كلما تطلبت الزيادة فى حركة سير القطارات ذلك.
- ❑ تطوير وتحديث المحطات ومواصفات الوحدة.
- ❑ إدخال النظم الحديثة فى تأمين سلامة سير القاطرات بإدخال نظام المراقبة اللامركزية ونظام التحكم الآلى فى حركة القاطرات.

إجماليات أطوال خطوط الشبكة الحديدية

البيان	متعدد	مزدوج	مفرد	طول الخط	طول المسار
إجمالى الخطوط الرئيسية	٢٠	٩٧٧	٣٥٢	١٤١٩	٢٥٢٦
إجمالى خطوط الضواحى	-	١٧	٢١	٣٨	٥٥
إجمالى الخطوط الفرعية	-	١١٤	٢٤٩٧	٢٦١١	٢٧٢٥
إجمالى أطوال الشبكة	٢٠	١١٠٨	٢٨٧٠	٤٠٦٨	٥٣٠٦

٣-٣ سياسات تطوير النقل النهرى

تتبنى السياسة العامة للدولة ضرورة ربط موانى الجمهورية بشبكة الملاحة الداخلية ، كلما كان ذلك ممكناً مع التحسين المستمر للمجارى المائية نظراً لما يتميز به النقل المائى الداخلى من مميزات عديدة أهمها صغر القدرة الحصانية لنقل الطن بالإضافة إلى أن النقل المائى يعتبر أقل وسائل النقل تكلفة (طن/كم) إذا ماتم مقارنته بوسائل النقل الأخرى بالإضافة إلى أنه يتيح نقل كميات ضخمة من البضائع المنقولة دفعة واحدة.

٣-٤ سياسات تطوير المطارات

- ❑ صيانة وتقوية وتطوير الممرات وطرق الإتصال طبقاً لكثافة حركات الهبوط والإقلاع عليها وبما يتماشى مع التطورات التى تحدث فى الطائرات.
- ❑ توفير المساعدات الملاحية الخاصة بحركة الطيران.
- ❑ توفير السعة المناسبة لمحطات الركاب والجمارك والجوازات وخلافه.

٣-٥ سياسات تطوير الموانئ

- ❑ رفع الطاقة الإستيعابية للموانى طبقاً لحجم الحركة بها.
- ❑ توفير وسائل الأمان والمساعدات الملاحية الحديثة التى تتضمن سلامة الحركة بها.

٤- التجربة المصرية فى مجال النقل

٤-١ شبكة الطرق القومية

❑ يتعاظم دور النقل البرى على الطرق نظراً للتطورات الأساسية التى شهدتها شبكة الطرق الرئيسية بالجمهورية من حيث تغطيتها واتصالها بكافة مواقع الأنشطة العمرانية القائمة بالجمهورية - بالإضافة أنها تربط جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية للجمهورية بباقى أجزاء الجمهورية.

❑ تكفل السياسات التى تتبناها وتطبقها الهيئة العامة للطرق والكبارى تطوير وتحسين الشبكة القومية للطرق بحيث توفر السعة المتاحه على الشبكة مستوى خدمة (ب) لحجم المرور الحالى والمستقبلى.

❑ تتضمن الشبكة القومية للطرق بعض محاور رئيسية يجرى تنفيذها فى الوقت الحالى لتعمل كمحاور تنمية عمرانية رئيسية وهى على وجه التحديد:

- طريق (القاهرة/أسيوط) الصحراوى والذى يتم تنفيذه الآن بمسار يبعد عن نهاية العمران الحالى بالوادى بمسافة بين (٢٥) إلى (٣٠) كم ويسير موازياً له مع ربطه بالوادى بالعديد من المحاور العرضية ومن المتوقع أن يتم مد هذا المحور إلى أسوان بنفس مواصفات الجزء الأول منه قبل عام ٢٠٠٠ ثم مده ليصل إلى مدن أفريقيا جنوباً.

- الطريق الساحلى الشمالى (رفح/السلوم) مع إنشاء كوبرى أو نفق يضمن العبور إلى قناة السويس لتحقيق الإتصال مع دول المشرق والمغرب العربى.

- الطريق الساحلى على البحر الأحمر (السويس/حلايب).

❑ فى إطار تخفيف الضغط المرورى داخل القاهرة الكبرى ثم تنفيذ القوس الشرقى للطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى، وجارى تنفيذ القوس الغربى منه.

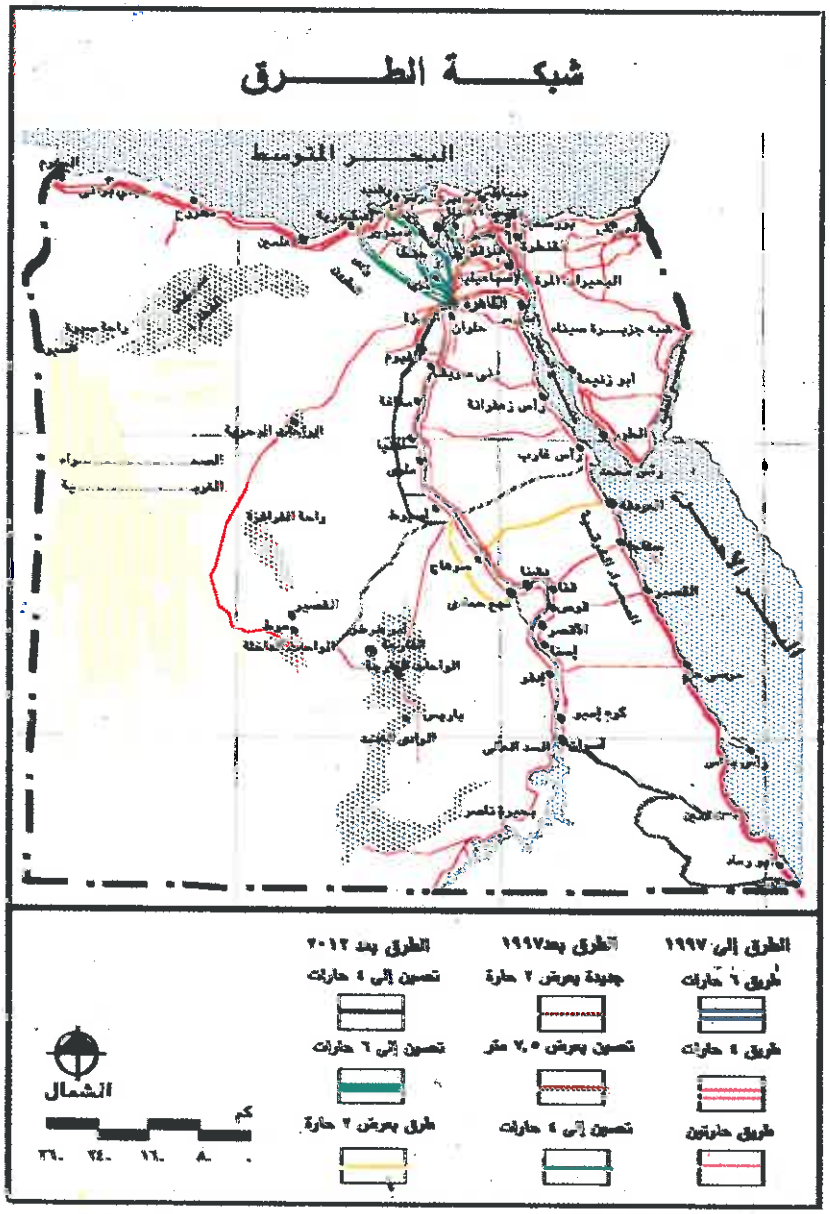

٤-٢ شبكة السكك الحديدية

- تتوافر طاقة فائضة حالية على معظم الخطوط الرئيسية للشبكة تبلغ حوالى قيمة حجم الحركة الحالى على هذه الخطوط.
- يبلغ متوسط نسبة الإشغال الحالية على مدار العام بالنسبة لقطارات الركاب حوالى ٦٠ .
- يجرى فى الوقت الحالى الخطوات التمهيدية للربط السككى بين جمهورية مصر العربية وليبيا – حيث تمتد سكك حديد مصر حالياً حتى السلوم.
- مقترح الربط السككى بين جمهورية مصر العربية والسودان بمد الخط الحديدى القاهرة أسوان إلى وادى حلفا.
- يحقق مشروع كهربة إشارات خطوط السكك الحديدية الرئيسية تدريجياً زيادة فى طاقة هذه الخطوط بما يحقق فائض طاقة سككى حوالى ضعفى حجم الحركة الحالية على هذه الخطوط.
- يتزايد الدور الذى تؤديه السكك الحديدية فى نقل البضائع بإستكمال خط سفاجا/قنا/أبو طرطور لنقل خام الفوسفات وبإستكمال مشروعات تحسين وتجديد ورفع كفاءة خط الواحات البحرية لزيادة المنقول من خام الحديد.
- تغطى الشبكة الحالية للسكك الحديدية جميع المراكز العمرانية الهامة وكذلك جميع الموانى الرئيسية بالجمهورية.
- تضمن السياسة العامة للهيئة القومية للسكك الحديدية تغطية كافةالإحتياجات والتوسعات المستقبلية للنقل السككى.

٤-٣ النقل الجوى

- تنتشر المطارات للطيران الداخلى على إمتداد الجمهورية بالإضافة إلى مطار القاهرة الدولى ومطار الاسكندرية ومطار الغردقة ومطار الأقصر والتى

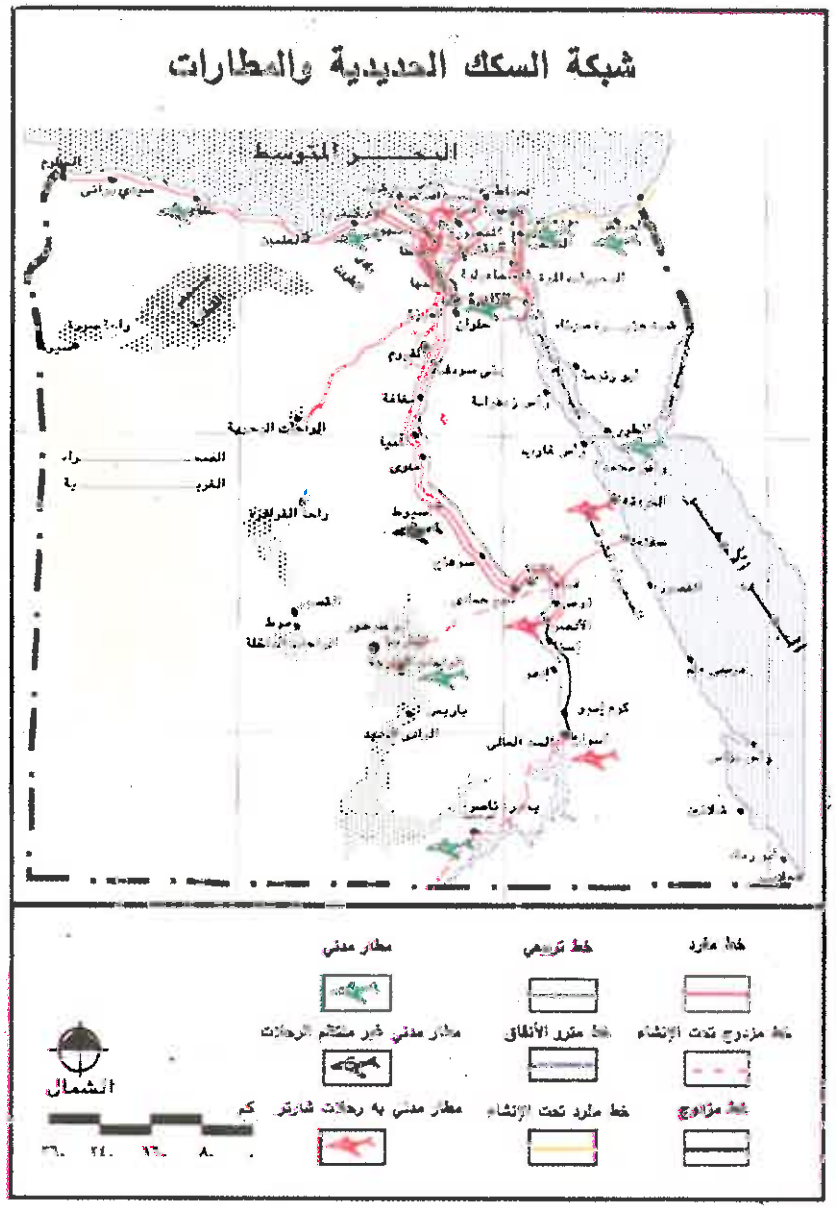

تخدم أيضا الطيران الدولى بما يضمن ربط الجمهورية جوياً بعضها ببعض وكذلك بالعالم الخارجى - وتوفر مشروعات التطوير والتحسين فى منشآت هذه المطارات متطلبات المستقبل للربط الجوى الداخلى وكذلك الربط الدولى الجوى

❑ جارى دراسة إنشاء مطار دولى فى مدينة مرسى علم لخدمة السياحة على البحر الأحمر، وجارى دراسة تطوير مطار العريش ليصبح مطاراً دولياً ،و إنشاء مطار دولى فى رأس النقب لخدمة التنمية فى سيناء.

٤-٤ النقل البحرى

❑ تغطى موانى البحر المتوسط (الاسكندرية والدخيلة/دمياط/بور سعيد) وكذلك موانى البحر الأحمر (السويس والأدبيه/سفاجا/نويبع) الاحتياجات الحالية بالنسبة لتداول كافة أنواع السلع والركاب والتى بلغت عام ١٩٩٣ حوالى ٢٣ مليون طن بينما تبلغ الطاقة الإستيعابية للموانى حوالى ٥٠ مليون طن بما يحقق طاقة إستيعابية فائضة تبلغ حوالى ٢٧ مليون طن تسمح بإقامة تجارة ترانزيت ومناطق صناعية حرة لاستيعاب جزء من هذه الطاقة الفائضة للموانى المصرية.

❑ تجرى الآن عدة توسعات فى الموانى المصرية متمثلة فى إنشاء رصيف عملاق بميناء بور سعيد طاقته الإستيعابية حوالى نصف مليون طن، وتوسعات فى ميناء سفاجه، بالإضافة إلى المرحلة الثانية من ميناء دمياط المخطط لتنفيذها مستقبلا بما يضمن توافر طاقة إستيعابية بالموانى تلبى جميع الاحتياجات المستقبلية بما فيها محطات تداول الحاويات وتجارة الترانزيت والموانى الحرة التى يمكن إقامتها للإستفادة من هذه الطاقة الإستيعابية الفائضة بالموانى المصرية.

ميناء دمياط

٤-٥ النقل النهرى والملاحة الداخلية

□ تحقق الملاحة الداخلية بنهر النيل من وادى حلفا حتى قناطر الدلتا بالإضافة إلى الممرات الملاحية بالدلتا والممر الملاحى الرياح البحرى النوبارية وسيلة نقل نظيفة ذات طاقة نقل كبيرة ورخيصة غير مستغلة على الوجه الأكمل حتى الآن - هذا بالإضافة إلى مايمكن أن تحققه طاقات نقل إضافية بعد استكمال مشروعات تطوير فرع دمياط كمجرى ملاحى رئيسى.

٤-٦ الأنفاق

- تم تطوير نفق الشهيد أحمد حمدى أسفل قناة السويس لربط سيناء مع باقى الجمهورية.

- يعتبر إنشاء مترو الأنفاق بالقاهرة الكبرى نقلة حضارية كبرى حيث يعتبر أحدث وأسرع وسيلة نقل بالعاصمة يخدم حوالى مليون راكب يومياً مما يخفف من إزدحام المواصلات ويقلل من زمن الرحلة فى كافة وسائل النقل. وقد تم الإنتهاء من تنفيذ الخط الإقليمى الأول بطول ٤٢ كم من المرج إلى حلوان وتشغيله منذ عام ١٩٩٠ بطاقة ٢٠٠٠٠ راكب/ساعة، وجارى تنفيذ الخط الإقليمى الثانى (شبر الخيمة- الجيزة بطول ١٨ كم).. أما الخط الثالث من إمبابة إلى الأزهر فيقترح تنفيذه على المدى الطويل.

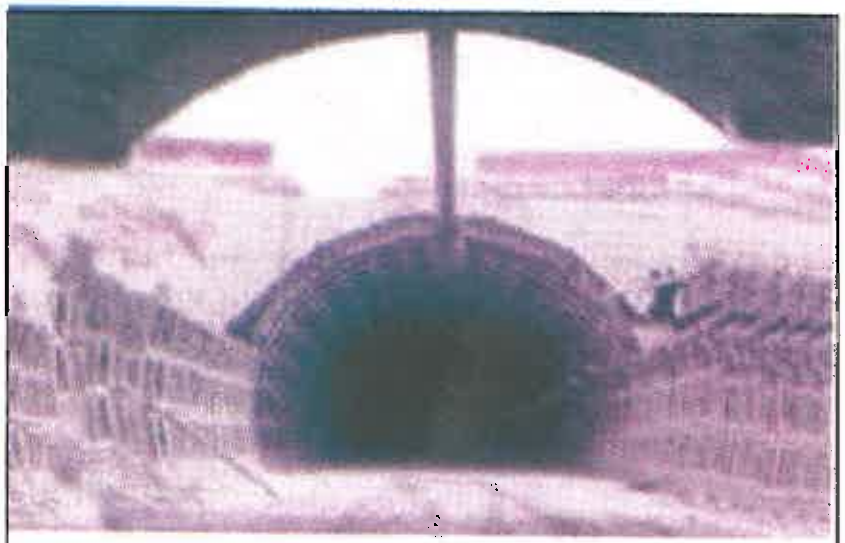

نفق الشهيد أحمد حمدى

مترو أنفاق القاهرة الكبرى

٥- خطة النقل

تهدف الخطة القومية للنقل إلى ربط الحيز المكانى المصرى شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً كما تربط الحيز المكانى المصرى بالحيز الدولى والإقليمى وتهدف أيضا إلى ايجاد مجموعة من المحاور العرضية والطولية التى تربط مناطق التنمية المقترحة مع بعضها البعض وتسهم فى نقل الثقل السكانى الحالى إلى المناطق الصحراوية.

٥-١ الأهداف القومية

- ❑ ربط الحيز المكانى المصرى شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً بشبكة قومية من وسائل النقل المختلفة.
- ❑ ربط الحيز المكانى المصرى بالحيز الدولى بواسطة وسائل النقل البرى والجوى والبحرى.
- ❑ تحقيق الأمان والسلامة وتوفير الوقت والجهد والمال عند استخدام وسائل النقل المختلفة.

٥-٢ الأهداف القطاعية

- ❑ تطوير النقل بالسكك الحديدية وتوفير الاستثمارات اللازمة لشراء وحدات جديدة واحلال وتجديد للسكة والوحدات المتحركة والمحطات وأحواش الفرز ... إلخ.
- ❑ إنشاء خط سكة حديد مفرد سفاجا/قنا/أبو طرطور لنقل خام الفوسفات إلى ميناء سفاجا على البحر الأحمر بالإضافة إلى نقل الركاب.
- ❑ إزدواج الخط الرئيسى القاهرة/أسوان فى المسافة بين الأقصر وأسوان.
- ❑ إنشاء خط سكة حديد مفرد بين القنطرة وغزة مما يساعد على تنمية سيناء.
- ❑ تحسين شبكة الطرق الرئيسية القائمة وتوفير الاستثمارات اللازمة لصيانتها وتحسينها وتحقيق مستوى خدمة (ب).
- ❑ إنشاء الطرق الجديدة المحددة فى دراسة النقل القومى لجمهورية مصر العربية ومنها الطريق الصحراوى القاهرة/أسيوط غرب النيل وطريق الداخلة/أسيوط وطريق أسيوط/الغردقة.
- ❑ توسعة بعض الطرق القائمة لاستيعاب حجم النقل المتوقع عليها مثل طريق القاهرة/الإسكندرية الزراعى وطريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوى والطريق الساحلى للبحر الأحمر (السويس/حلايب).
- ❑ إنشاء الكبارى الرئيسية اللازمة سواء على النيل أو الممرات المائية أو السكك الحديدية لتحقيق سيولة وأمان المرور.
- ❑ تحقيق الربط بين دول أسيا وأفريقيا بإنشاء الطريق الدولى بالساحل الشمالى.
- ❑ زيادة العائد من إنشاء الطرق الصحراوية الرئيسية بإنشاء وحدات تحصيل رسوم للمرور عليها مثل طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوى وطريق القاهرة/بور سعيد الصحراوى وطريق القاهرة/بلبيس الصحراوى بحيث يستخدم هذا العائد فى تحسين وصيانة الطريق وتوفير الخدمات عليه.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٤) : الســـــــــــــكان

السكان

يأخذ الفكر المعاصر بمفهوم جديد للتنمية، فلم يعد يُنظر الى التنمية اليوم باعتبارها تعنى النمو الاقتصادى وحده، بل أخذ الاهتمام يتجه أيضاً الى مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية، وأصبح ذلك المفهوم الجديد عاملا مؤشراً فى الحوار الذى يدور اليوم بين مختلف الدول حول الاتفاق على نظام جديد للاقتصاد العالمى. ولما كانت التنمية – طبقا لهذا المفهوم – عملية مستمرة شاملة ومتكاملة فى مختلف القطاعات والأنشطة فإنه لا شك فى إرتكاز هذه التنمية الشاملة على محور التنمية البشرية.

ولما كان البشر هم الأداة المخططة والمنفذة لكل تطور فى المجتمع، فقد أصبح بديهيا أن يمتد دور العنصر الإنسانى ليشمل مجالات ذات صبغة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية اكثر منها مادية ، كحقوق الانسان، وتحرير المرأة وتطوير نظم المعلومات.

ولقد جاوزت هذه الموضوعات إطارها المحلى والإقليمى، واحتلت مكانها العالمى بين المشكلات الرئيسية الأخرى مثل الغذاء والبيئة والسكان والطاقة بل لنا أن نقول – حين نستحضر فى أذهاننا ظروف مجتمعنا المصرى خاصة – أننا إذا خيرنا بين تنمية اقتصادية وتنمية بشرية، إخترنا تنمية الانسان لتكون أسبق لأنها تكفل للتنمية الاقتصادية النجاح حيث تتوفر لها القوى البشرية المدربة والخبرة، ومن ثم تستخدم التكنولوجيا الاستخدام الأمثل. أما إذا أعطيت الأولوية للتنمية الاقتصادية دون البشرية، فإن العائد يصبح غير مضمون فى ضوء التركيز على التكنولوجيا المستوردة، والخبرة المستعارة والقروض المشروطة وهى مصادر يمكن أن تتوقف لتتنكس التنمية دون إدراك أهدافها، وإذا تأملنا التطورات العلمية والتكنولوجيا العالمية نجد آثارها قد عمّت الحياة الإنسانية ومن أهمها:

- ❑ تطور وسائل الإنتاج وتزايد دور العمل الذهنى وتضاؤل دور العمل البدنى.
- ❑ تزايد قدرة الانسان على إستخدام موارد بديلة عن الموارد الطبيعية التقليدية.
- ❑ تقصير الزمن بين الكشف العلمى وتطبيقاته لخدمة الإنسان.
- ❑ تعقُّد الخبرة والمعرفة الانسانية، وتشعُّب عناصرها، وظهور علوم وتخصصات جديدة، وازدياد الحاجة إلى إعداد متخصصين فى مجالات عديدة.
- ❑ توفر البيانات والمعلومات العلمية وتدفقها المستمر مما أثرى الإنسان بالمعرفة فى كثير من أمور الحياة المتعلقة بالفرد أو بالمجتمع أو بالبيئة.
- ❑ تطور وسائل الاتصال ومن ثم زيادة التفاعل بين مختلف الامم والثقافات ونمو العلاقات الدولية ثقافيا واقتصادياً.
- ❑ زيادة متوسط عمر الإنسان نتيجة الرعاية الصحية المتزايدة.

وغنى عن البيان أن التقدم العلمى والتكنولوجى المتزايد قد أدى إلى نشوء عدم التوازن بين الإنسان وبيئته، فبرزت مشكلات عديدة كالسكن والغذاء والطاقة.

ولا ريب أن حل هذه المشكلات فى ضوء توقعات المستقبل يتوقف على عامل حاسم هو فهم الإنسان لها. وإدراكه لآثارها المختلفة، ثم اختيار الأسلوب الأنسب لمواجهتها.

فى ضوء ما سبق فإنه يتضح ما يلى:

- ❑ هناك إقتناع كامل على المستويين الرسمى والشعبى بأن البشر هم ثروة مصر الأساسية، وأنه لا سبيل إلى تنمية اقتصادية إلا إذا كانت تسبقها أو تواكبها تنمية بشرية سليمة قوامها الإنسان المصرى، فى حاضره ومستقبله وبجذوره التاريخية الأصيلة.
- ❑ أن تطورات جذرية قد حدثت فى بناء المجتمع المصرى خلال السنوات الأخيرة سياسيا وإجتماعياً وثقافياً واقتصادياً منها ما هو إيجابى ومنها ما هو سلبى، ولكن الطريق - على أية حال - أصبح ممهدا للإنطلاق إلى الانتاج وبناء مجتمع العدل والرخاء، وعليه فاقتناعا من الدولة بأهمية البشر فقد تحددت الجهات الآتية لمواجهة متطلبات السكان.

١- الجهات المسئولة

١-١ المجلس القومى للسكان

صدر القرار الجمهورى رقم (١٩) لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المجلس القومى للسكان ليكون مسئولاً عن متطلبات السكان بمشاركة بعض الأجهزة الحكومية والأهلية التى تعاونه فى تحمل هذه المسئولية. وقد عهد للسيد رئيس الوزراء برئاسة هذا المجلس بالإضافة إلى أعضائه الممثلين فى وزراء التخطيط والأعلام والصحة والشئون الاجتماعية والتعاون الدولى، فضلاً عن أربعة شخصيات عامة من ذوى الخبرة فى مجال السكان، ومقرر المجلس.

١-٢ وزارة السكان (الفترة من أكتوبر١٩٩٣ إلى يناير١٩٩٦)

فى شهر أكتوبر عام ١٩٩٣ صدر القرار الجمهورى بإنشاء وزارة للسكان والتى أصبحت فى ذلك الوقت الجهة الرسمية المسئولة عن السكان وبإعتبار المجلس القومى للسكان أحد الأجهزة التابعة للوزارة، وذلك حتى يناير ١٩٩٦ حيث أدمجت وزارة السكان مع وزارة الصحة.

٢- مسئوليات ومبادئ المجلس القومى للسكان

- ❑ إعداد مشروع الخطة القومية للسكان وبرامجها وعمل الدراسات اللازمة لهذا الغرض.
- ❑ وضع السياسات السكانية التى تحقق أعلى معدل ممكن للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ❑ وضع الخطط والبرامج السنوية للمشروعات السكانية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيقها ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة السكانية.

- ❑ تقييم الإنجازات السنوية للمشروعات السكانية.
- ❑ وضع الموازنات السنوية لهذه المشروعات.
- ❑ تحديد دور الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة فى تنفيذ البرامج والتنسيق فيما بينها.
- ❑ التعاون مع الدول والهيئات الدولية والأجنبية بشأن الإتفاقات المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة والإشراف على ما يتم التوصل إليه من اتفاقات.
- ❑ الخصائص السكانية وترشيد النمو السكانى هما التوجه الأساسى فى التخطيط لسكان مصر باعتبارهم حاضرها ومستقبلها ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❑ التوازن بين المتغيرات البيئية والسكانية مسئولية الدولة والمجتمع.
- ❑ المحليات هى القاعدة الأساسية فى إدارة البرامج السكانية.
- ❑ إزكاء دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع فى مواجهة المشكلة السكانية.
- ❑ الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة.
- ❑ حق الأسرة فى تحديد العدد المناسب من الابناء والحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن وذلك فى نطاق من الدين وحضارة وقيم المجتمع المصرى.

٣- أهم المشكلات السكانية

- ❑ إرتفاع معدل النمو السكانى.
- ❑ إستمرار ارتفاع الزيادة الطبيعية وتناقص معدلها ببطء.
- ❑ إرتفاع الكثافة السكانية فى المساحة المأهولة.
- ❑ إنخفاض معدلات ممارسة تنظيم الأسرة خاصه فى محافظات الوجه القبلى.
- ❑ عدم كفاية وحدات تنظيم الأسرة فى بعض المناطق.
- ❑ إنخفاض كفاءة استخدام بعض وسائل تنظيم الأسرة.
- ❑ قصور الجهود التطوعية والأهلية فى مجال تقديم خدمات تنظيم الأسرة.
- ❑ عدم الاستفادة الكاملة بالموارد والإمكانيات المتاحة.
- ❑ إنخفاض المستويات التعليمية للإناث وارتفاع نسبة الأمية.
- ❑ إنخفاض مشاركة المرأة فى الحياة العامة والسياسية (المشاركة فى مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية ...).
- ❑ إنخفاض مساهمة الإناث فى النشاط الاقتصادى.
- ❑ إرتفاع معدل البطالة.
- ❑ إرتفاع عبء الإعالة الاقتصادية.
- ❑ عدم توافر فرص عمل تتناسب مع قوة العمل.
- ❑ إنخفاض متوسط دخل الفرد وما يترتب عليه من انخفاض مستوى المعيشة.
- ❑ إستمرار تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.
- ❑ إستمرار تركز السكان فى الدلتا والوادى.
- ❑ زيادة الأعباء الاقتصادية للأسرة.

٤- الخطة القومية الحالية للسكان

تقوم السياسة العامة للسكان على ثلاثة محاور هى:-

- ❑ خفض معدل النمو السكانى.
- ❑ الإرتقاء بالخصائص السكانية.
- ❑ تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان.

وتنقسم أهداف الخطة إلى مستويين قومى ومحلى:

٤-١ أهداف الخطة على المستوى القومى

- ❑ إعمال السياسة القومية للسكان والمبادىء الأساسية التى يتم الإلتزام بها أثناء التنفيذ وأساليب تحقيق هذه الأهداف.
- ❑ ترجمة السياسة السكانية إلى استراتيجية عامة حتى عام ٢٠٠٧.
- ❑ إعداد الخطط الخمسية والسنوية.
- ❑ متابعة توفير وسائل منع الحمل.
- ❑ تنسيق أنشطة السكان وتنظيم الأسرة.
- ❑ التدريب.
- ❑ أنشطة البحوث.

٤-٢ أهداف الخطة على مستوى المحافظات

- ❑ إنشاء مجالس محلية للسكان يرأسها المحافظون وتضم وكلاء الوزارات المختلفة وممثلى جميع الهيئات بالمحافظات.
- ❑ البرمجه التفصيلية: حيث تم إصدار وثيقة تتضمن تحديد المشكلات والمؤشرات السكانية على مستوى المحافظات والموارد المتاحه بكل محافظة كما تضمنت الخطوط الإرشادية للبرمجه التفصيلية على مستوى المحافظة.
- ❑ خطط المحافظات : حيث يتم تنظيم دورات تدريبية عملية للعاملين بمكاتب المجلس بالمحليات لتنمية مهاراتهم من قبل مكتب المجلس القومى للسكان بالمحافظة.
- ❑ اللجان النسائية بالمحافظات: وهى منظمات غير حكومية تهدف إلى تعبئة المجتمعات للمشاركة فى حل المشكلات السكانية ومنها تنظيم الأسرة.
- ❑ الأنشطة المحركة : والتى تهدف إلى دعوة وتوجيه المواطنين على المستوى المركزى والمحافظات والمستويات المحلية ومن أمثلتها عيادات تنظيم الأسرة.

٤-٣ أساليب تحقيق أهداف الخطة القومية الحالية للسكان

- خفض معدلات الخصوبة
- حماية الأسرة
- إعداد وتنمية الشباب
- تنمية المجتمعات الريفية
- حماية البيئة
- إدارة البرامج السكانية
- رعاية الأم والطفل
- رفع مكانة المرأة
- الإعلام السكانى
- توزيع السكان
- البحوث والمعلومات

٥- التجربة المصرية ومؤشرات التحسن فى مجال السكان

يعتبر نشاط تنظيم الأسرة فى مصر من النماذج الناجحة على كل من المستويين القومى والمحلى ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- ❑ إهتمام القيادة السياسية بالتركيز على حل المشكلة السكانية.
- ❑ إعتماد البرنامج على تقديم خدمات تنظيم الأسرة ذات الكفاءة العالية.
- ❑ مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال ومتميز.
- ❑ التنسيق الكامل مع الوزارات والأجهزة المعنية.
- ❑ الاهتمام بالمحليات وإنشاء المجالس الإقليمية للسكان بالمحافظات واهتمام السادة المحافظين وحرصهم على حل هذه القضية.

وقد تم تحقيق إنجازات كبيرة فى هذا المجال حيث ظهر ارتفاع واضح فى معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتبع ذلك انخفاض فى معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وكذلك معدل الخصوبة الكلية ومعدل النمو، ويمكن ترجمة ماسبق إلى أرقام حتى يتبين لنا ماحققته الخطة:

- ❑ إنخفاض معدل المواليد الخام حيث وصل إلى أدنى مستوى له فى عام ١٩٩٤ حيث بلغ ٢٧,٥ لكل ألف من السكان وشهدت مصر تحسنا ملحوظاً فيما بين عامى (١٩٩٣ / ١٩٩٤) حيث بلغت نسبة الانخفاض ٦,١٤ ٪ وهى نسبة لم تشهدها معدلات المواليد منذ عام ١٩٩٠ وحتى الأن.
- ❑ شهدت معدلات الوفيات انخفاضا ملحوظاً حيث وصلت إلى ٦,٤ لكل ألف من السكان عام ١٩٩٤ وهو رقم أصبح مماثلاً لمعدلات الوفيات فى الدول المتقدمة .
- ❑ انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع وفقاً للإحصاءات الحيوية من ١٦٥ لكل ألف مولود فى الثلاثينيات إلى ٤٠ لكل ألف مولود حاليا.
- ❑ وصل معدل نمو السكان إلى ٢,٨ ٪ فيما بين تعدادى ١٩٨٦/٧٦ وانخفض إلى ٢,١ ٪ عام ١٩٩٤ ، ويعتبر هذا الرقم إنجازاً بارزاً حيث أنه كان من المخطط الوصول إليه عام ٢٠٠١ وفقاً لمشروع التنمية المؤسسية بالتعاون مع هيئة التنمية الأمريكية.
- ❑ إرتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث وصل إلى ٤٩,٧ ٪ عام ١٩٩٤ بعد أن كان ٢٣,٨ ٪ عام ١٩٨٠.
- ❑ إنخفاض معدل الخصوبة الكلية من ٥,٣ طفل لكل سيدة فى عام ١٩٨٠ إلى أن وصل إلى ٣,٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٤.

٦- نماذج لبعض مشروعات السكان

٦-١ مشروع التنمية المؤسسية بالتعاون مع هيئة التنمية الامريكية

ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة الحكومة المصرية على تحقيق الهدف الرئيسى للسياسة القومية للسكان وهو خفض معدل النمو السكانى إلى ٢,١ ٪ عام ٢٠٠١ وزيادة معدل انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥١ ٪ خلال نفس الفترة.

٦-٢ مشروع التربية السكانية خارج المدرسة

ويتم تنفيذ المشروع بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ويهدف المشروع إلى نشر الوعى التثقيفى السكانى بقصد تحسين نوعية الحياة للسكان فى مصر بين الشباب الذين تسربوا من التعليم . كما يقدم كتاب تعليم الكبار ومحو الأمية وكذلك إعداد مطبوعات فى هذا الشأن.

٦-٣ مشروع التعاونيات الزراعية

حيث يتم إنشاء عيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات التعاونية الزراعية بهدف خفض معدل الخصوبة عن طريق رفع نسبة الممارسة فى القرى المحرومة من خدمات تنظيم الأسرة.

٦-٤ مشروع اللجان لتنمية المرأة وتنظيم الأسرة

ويهدف إلى وضع استراتيجية لتنفيذ خطط العمل التى تساعد على تحقيق الأهداف السكانية وتحسين وضع المرأة وحياتها بالإضافة إلى تنسيق أنشطة المرأة المتصلة بالتنمية وتنظيم الأسرة على المستوى المحلى والمشاركة فى تحديد احتياجات المجتمع المحلى وحصر الموارد المتاحة.

٦-٥ مشروع الإعلام السكانى ١٩٩٤/١٩٩٧

ويهدف إلى تأسيس برنامج قومى وفعال للإعلام والتعليم والاتصال وتعبئة وسائل الإعلام القومية المتوفره ومحاور الاتصال الشخصى للإنتفاع بها والوصول بأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال الشخصى إلى أقصى كفاءة فى تحقيق التغيرات فى الإتجاهات والسلوك المطلوب فى الجامعات.

٧- خطة السياسة السكانية حتى عام ٢٠٠٧

شملت هذه السياسة مجموعة من الاستراتيجيات النوعية وذلك على النحو التالى:

- إستراتيجية لتنظيم الأسرة.
- إستراتيجية لرعاية الأمومه والطفوله.
- إستراتيجية للمرأة الريفية.
- إستراتيجية للاعلام السكانى.
- إستراتيجية للعمل والعمالة.
- إستراتيجية للشباب.
- إستراتيجية للبيئة.
- إستراتيجية للتعليم ومحو الأمية.
- إستراتيجية لاستخدام الأرض.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـطط والمخططـات القطاعـية والنظـم الحاكمـة للعمـران

ملحق رقم (٥) : الخـدمـــات

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٥) : الخـدمـــــــــــــات

أولاً : الخدمـــــات التعليميـــــــة

الخدمات التعليمية

بالنظر لأهمية الخدمات المجتمعية – وفى مقدمتها التعليم – فى رفع المستوى الحضارى والمعيشى للمواطنين، كان إهتمام الدولة بقطاع الخدمات والعمل على رفع مستوى الأداء بها ترجمة لتلك الأهمية خاصة فى مجال التعليم قبل الجامعى والجامعى.

□ التعليم قبل الجامعى

١- الجهات المسئولة

١-١ الإدارة المركزية (وزارةالتربيةوالتعليم)

تعتبر وزارة التربية والتعليم هى الجهة المسئولة عن قطاع التعليم فى جمهورية مصر العربية وذلك من حيث إعداد الخطط والبرامج التربوية والمناهج التعليمية والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطوير التعليم فى مصر. وذلك من خلال الإطار الدستورى الذى يقضى بما يلى:

- التعليم حق.
- إشراف الدولة على التعليم.
- مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة وفى مراحلة المختلفة.
- إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية.

١- ٢ الإدارة المحلية (مديريات التربية والتعليم)

فى ضوء مسئولية وزارة التربية والتعليم – الجهة المركزية – عن وضع المناهج التعليمية والسياسات والاستراتيجيات، فإن مديريات التربية والتعليم هى الجهات المسئولة عن تنفيذ هذه السياسات على مستوى المحافظات المصرية. قد قامت الدولة بإنشاء هذه المديريات – مع غيرها من مدريات الخدمات – للحد من مركزية كافة القطاعات.

١-٣ القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً متنامياً فى العملية التربوية والتعليمية بجمهورية مصر العربية حيث يساهم فى توفير العديد من المدارس بجميع مراحلها بما يقرب من ٢٥ إلى ٣٠٪ من حجم العملية التعليمية الحالية ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة فى الخطط المستقبلية.

ويخضع القطاع الخاص لإشراف ورقابة وزارة ومدريات التعليم طبقاً للقوانين المنظمة له.

٢- المشكلات التى تواجه التعليم قبل الجامعى *

إن التمكن من فروع العلم والمعرفة المختلفة هو الطريق الرئيسى لتعويض السلبيات التى يعانى منها المجتمع ، وتستهدف سياسة الدولة التعليمية تحقيق أهداف التعليم ذاته باعتباره جزءا أساسياً من التنمية.

يواجه قطاع التعليم العديد من المشكلات هى:-

- قصور أعداد وأحجام المدارس القائمة عن تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن التعليم الإلزامى مما ينعكس أثره بصفة مباشره على زيادة أعداد الأميين سنة بعد أخرى .
- تشغيل المدارس لأكثر من فترة دراسية فى اليوم الواحد مما ينعكس على ضعف المستوى التعليمى للتلاميذ.
- زيادة النسبة المئوية للتسرب والإنقطاع بين تلاميذ المرحلة الإلزامية.
- إرتفاع الكثافات فى الفصول.
- العجز فى عدد المعلمين والمعلمات اللازمين لبعض التخصصات.
- تزايد نسبة الغياب والأجازات بين المدرسات العاملات فى مراحل التعليم المختلفة.
- إفتقار المدارس إلى التغذية وإلى المزيد من العناية والاهتمام والرعاية الصحية والتربية الاجتماعية والرياضية والفنية.
- التزاحم على مدارس التعليم الثانوى العام بدرجة لاتتناسب وطاقة الجامعات والتعليم العالى أو احتياجات البلاد من الخريجين.
- عدم توافر الأراضى لبناء المدارس داخل الكتل العمرانية القائمة.

(*) تقرير الخدمات، المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٩٢.

- عدم الإلتزام بالمعدلات العالمية بالنسبة لكثافة الفصل ومتطلبات المدارس من أحواش وملاعب ومعامل.
- بالنسبة للمدارس الفنية فيوجد نقص شديد فى التجهيزات وخاصة الحديث منها الذى يلزم مواكبته للتقدم التكنولوچى ، بالإضافة إلى:-
- إنعزال غالبية مناهج الدراسة عن الاتجاهات الحديثة فى الإنتاج والصناعة والزراعة.
- عدم وجود صلات وثيقة بين الخريجين وبين سوق الإنتاج والعمل.
- عدم وجود فرص مناسبة أمام غالبية الخريجين لاستكمال تعليمهم العالى أو الجامعى أدى إلى عزوف الطلاب عن هذا النوع من التعليم.
- وجود فروق مادية واجتماعية كثيرة بين خريجيها وبين خريجى الجامعات والتعليم العالى.
- عدم كفاية التمويل لمواجهة التوسع الذى تم فى هذا النوع من التعليم .

٣ - السياسة التعليمية الحالية *

تهدف السياسة التعليمية إلى مايلى:-

- بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل.
- إقامة المجتمع المنتج.
- تحقيق التنمية الشاملة.
- إعداد جيل من العلماء.

(*) تقرير الخدمات، المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٩٢.

٤- الخطط المستقبلية لوزارة التربية والتعليم

- الاستمرار فى خطة التوسع فى التعليم بجميع مراحله وتوفير التمويل اللازم للتعليم فى جميع مراحله.
- وضع برنامج شامل يستهدف تحسين الوضع التعليمى الراهن وتدارك نواحى القصور الحالية به.
- حسن إعداد المعلم وتأهيله للعملية التعليمية والتربوية.
- النزول بكثافة الفصل الواحد إلى الحد المناسب بهدف رفع المستوى التعليمى.
- التوسع فى التعليم الفنى وتنويعه لتخريج الايدى الماهرة والفنيين اللازمين للمشروعات المختلفة والسماح لنسبة مناسبة من الخريجين (المتفوقين) بمتابعة الدراسات الأعلى.
- العمل على ربط المدارس والمعاهد الفنية بالمصانع ومراكز الإنتاج بطريقة فعالة وربط ذلك باحتياجات المجتمع.
- مؤازره العمل السياسى والاعلامى لتوعيه أولياء الأمور حتى يقبل الأطفال على المدارس لخفض نسبة التسرب.
- وضع خطة لاستكمال المبانى المدرسية سواء لإنشاء مدارس جديدة أو احلال مدارس بديلة للمدارس القائمة غير الصالحة للقضاء على نظام الفترات فى أقرب وقت ممكن.
- عدم التوسع فى إنشاء الفصول الجديدة داخل المدرسة على حساب المرافق والمتطلبات الأخرى.
- توفير الملاعب والأماكن لممارسة الأنشطة الرياضية والاجتماعية وتزويد المبانى المدرسية بالمرافق الصحية والعيادات الطبية والنفسية.

□ التعليم الجامعى

١- الجهات المسئولة

١-١ المجلس الأعلى للجامعات

يرجع تاريخ المجلس الأعلى للجامعات إلى مطلع الخمسينيات حيث صدر المرسوم الملكى بالقانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٠ الذى ينص على إنشاء المجلس الاستشارى للجامعات ثم صدر القرار الجمهورى بقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن اعادة تنظيم الجامعات والذى يقضى بإنشاء مجلس أعلى للجامعات يشكل من أعضاء كلهم جامعيون وهم مديرو الجامعات ووكلاؤها وعضو من كل جامعة، ويعتبر المجلس هو السلطة العليا المختصة بشئون الجامعات ويتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى والتنسيق بين الجامعات فى أوجه نشاطها المختلفة وتنظيم قبول الطلاب فى الجامعات وتحديد أعدادهم.

٢- المشكلات التى تواجه التعليم الجامعى *

- عدم استقرار فلسفة التعليم العالى والجامعى.
- الأعداد الكثيرة فى الجامعات.
- نقص الموارد المتاحة.
- عيوب في نظام القبول.
- عدم وجود حصر دقيق لاحتياجات خطط التنمية من خريجى الجامعات.

(*) تقرير الخدمات ، المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٩٢ .

- بطء الاستجابه إلى تطوير التعليم الجامعى.
- مشكلات هيئات التدريس كماً وكيفاً.
- نقص وسائل التعليم والتدريب فى الجامعة.

٣- السياسة الحالية للمجلس الأعلى للجامعات *

نشأت فكرة الجامعة على طراز الجامعة فى أوربا وهى أن تقصر نفسها على الدراسات الإنسانية الأكاديمية بوجه عام ثم طور هذا المفهوم بعض الشىء فيما بعد بحيث يتسع للدراسات العملية التى بالنواحى النظرية التى تصبغها بصبغة أكاديمية إلى حد ما.

وظل الوضع هكذا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث صدرت عدة تشريعات خاصة بالجامعات فى السنوات الأولى للثورة ولعل أبرزها يتعلق بتطوير المفهوم والأهداف وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والذى نص على أن الجامعات هيئات علمية تختص بكل مايتعلق بالتعليم العالى وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى الفروع المختلفة، كما تعنى بإجراء البحوث العلمية وتشجعها والعمل على رقى الآداب والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية.

وتمضى السنوات ويصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والذى يهدف إلى مايلى:

- توجيه التعليم الجامعى والبحث العلمى لخدمة المجتمع والإرتقاء به حضاريا وتثبيت القيم الإنسانية والمحافظة عليها وتأصيلها وتعميق الإنتماء الوطنى والقومى.

- تزويد البلاد بالاقتصاديين والفنيين والخبراء المتخصصين الأكفاء لخطط التنمية.

- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة فى بناء المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسان وذلك من خلال تنمية المهارات العقلية والاجتماعية اللازمة للتعامل مع متغيرات المجتمع والعصر ، والتى تجعل خريج الجامعة قادراً على حل المشكلات بالأسلوب العلمى والديموقراطى.

٣-١ الوضع الراهن ومعدل أداء الخدمة

بلغ معدل أداء خدمات التعليم الجامعي علي مستوي الجمهورية ١١٣١ طالب/١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٩٣ (كما هو موضح بالجدول) حيث بلغ عدد الطلاب المقيدين في نفس العام ٦٤٤٥٧١ طالب بالجامعات والمعاهد العليا كما بلغ عدد سكان الجمهورية ٥٧ مليون نسمة في نفس العام. وبمقارنة هذا المعدل بالمعدلات العالمية نجد أن معدل الجمهورية يزيد عن معدلات الدول النامية (٦٠طالب/١٠٠ ألف نسمة). وعلي هذا الأساس فإن معدل الجمهورية يقع ضمن معدلات الدول المتقدمة والتي تتراوح بين ٧٠٠، ١٣٠٠، ٣٣٠٠ طالب/١٠٠ ألف نسمة من السكان في كل من المانيا، فرنسا، الولايات المتحدة علي التوالي.

(*) تقرير الخدمات ، المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٩٢ .

دراسة مقارنة لمعدلات اداء الخدمة بقطاع التعليم الجامعى
علي مستوى المحافظات

المحافظات	عدد السكان لعام ١٩٩٣ بالألف نسمة	عدد الكليات والمعاهد	عدد الطلبة المقيدين طالب	معدل أداء الخدمة طالب/ ١٠٠ ألف نسمة
القـــاهرة	٦٧٩٠	٤٥	٢٢٠٢٢٠	٢٠٢٥
الإسكندرية	٣٣٥٣	٢٠	٥٤٢٣٢	١٥٤٥
الســـويس	٣٨٩	٤	٣٥٧٧	٩١٧٠١
كـفـر الشيخ	٢١٨٠	٧	٤٣٦٤	٢٠٠
بورسـعـيـد	٤٥٦	١٢	١٣٨٠٠	٢٨٧٥
الإسماعيلية	٦٥٦	٧	٣٠٥٤	٤٧٠
دمـيـاط	٨٧٠	٥	٦٨٣٠	٧٦٨
شمال سيناء	٢١٠	٥	١٥٧٤	٧٥٠
الدقـهلية	٤١٠١	٢١	٣١٥٨٨	٧٥٦
القليوبية	٢٩٥١	١٣	١٦٩٨٨	٥٦٣
الشـرقـيـة	٤٠٧٣	٢٢	٤٨٩٠٦	١١٩٣
بنى سـويف	١٧٥٩	٨	٧٣٣٦	٤٢٢
الفـيـوم	٣٣٤٢	١٥	٣٤٠١٤	٩٨٣
المنوفـيـة	٢٥٩٣	١٤	١٩٦٦٢	٧٣٦٠٤
البـحـيـرة	٣٨٥٣	٨	٣٥٧٧٢	٤٠٥
الجـيـزة	٤٣٣٨	٢٠	٧٨٧٨٥	١٧٥١
المنيـا	٣٢٣٧	١٠	١٢٥٩٣	٣٩٤
الفـيـوم	١٩١٤	٦	٨٣٢٧	٤٣٨
أسـيـوط	٢٧٢١	٢٠	٤٣٤١٥	١٦٠٨
البحر الأحمر	١٠٩	–	–	–
سـوهاج	٢٩٣٨	٨	١١٧٠٨	٤٠٤
قـنـا	٢٨٠٧	١٢	٤٩٣٥	١٨٣
أسـوان	١٠٠٢	٨	٢٦٤١	٢٦٤٠١
مـطـروح	١٧٦	٢	٢٥٠	١٣٢
جنوب سيناء	٣٤	–	–	–
الوادى الجديد	١٣٢	–	–	–
الجـمـهـورية	٥٦٩٨٤	٢٩٢	٦٤٤٥٧١	١١٣١

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

٤- الخطط المستقبلية للتعليم الجامعى

- ❑ الارتقاء بمستوى التعليم الجامعى.
- ❑ مراعاة الأعداد التى تقبلها الجامعات وعدم تحملها أعداداً إضافية بحيث يحدد مستوى عددى مناسب للكليات وخاصة الإقليمية ولايحق لها أن تتجاوزه
- ❑ وضع خطة لتزويد الجامعات بالإمكانيات البشرية والمادية واعادة النظر فى أساليب التدريس باستخدام الصيغ والوسائل التعليمية الحديثة.
- ❑ إلغاء جميع الاستثناءات فى القبول ويكون التميز على أساس المستوى العلمى فقط.
- ❑ أن يخول لكل جامعة الحق فى تطبيق الأسلوب الأمثل الذى يناسبها حتى لاتكون الجامعات كلها نمطاً واحداً متكرراً.
- ❑ تطوير نظم الإدارة الجامعية واستخدام النظم الحديثة.
- ❑ ربط تخطيط القوى العاملة بمصر كماً ونوعاً بالخطط التعليمية والتدريبية واحتياجات خطط التنمية.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٥) : الخـــدمـــــــــات

ثانياً: الخـــدمـــــات الصحيـــــة

الخدمات الصحية

تعتبر الخدمات الصحية أحد مكونات القطاع الخدمى الهامة فى جمهورية مصر العربية وذلك لأن الإهتمام بصحة المواطن تساعد على خلق جيل قادر على العطاء. وتوضح الدراسة الخدمات الصحية التى تقدمها الدولة وكذلك القطاع الخاص.

١- الجهات المسئولة عن الصحة

١-١ الإدارة المركزية (وزارةالصحة)

صدر القرار الجمهورى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات وتنظيم وزارة الصحة حيث حدد اختصاص الوزارة فيما يلى:

- ❑ رسم السياسة الصحية.
- ❑ التسجيل الصحى المركزى.
- ❑ التقييم.
- ❑ التنسيق بين الأجهزة الصحية.
- ❑ تخطيط الخدمات الصحية.
- ❑ المتابعة والتوجيه والرقابة.
- ❑ إدارة الخدمات الصحية.
- ❑ القيام بالخدمات الصحية المركزية التعبوية لمواجهة الطوارىء الصحية.
- ❑ تنمية التعاون الدولى.

١-٢ الإدارة المحلية (المديريات الصحية)

إذا كانت وزارة الصحة هى الجهة المركزية المسئولة عن رسم السياسة الصحية فى جمهورية مصر العربية فإن المديريات الصحية هى المسئولة عن تنفيذ هذه السياسات على مستوى محافظات الجمهورية وقد قامت الدولة بإنشائها مع غيرها من المديريات للحد من مركزية القطاع الخدمى.

١-٣ القطاع الخاص

يؤدى القطاع الخاص دوره من خلال المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة التى تقدم الخدمة العلاجية بجميع تخصصاتها لأفراد الشعب بمقابل نقدى يتحدد طبقاً لموازين الطلب والعرض بالسوق المحلى وتقوم وزارة الصحة بمسئولية الرقابة على ذلك القطاع طبقاً للقانون المنظم له.

ويعمل حوالى ٨٠٪ من الاطباء بالمناطق الحضرية فى العيادات الخاصة مساء بعد تأدية عملهم فى مستشفيات وزارة الصحة فى الفترة الصباحية، كذلك يسمح للاطباء فى المناطق الريفية القيام بالزيارات المنزلية الخاصة.

ويشمل هذا القطاع أيضا كل المستوصفات التابعة للجمعيات الخيرية الأهلية، ومن الجدير بالذكر أن المستشفيات الخاصة قد انتشرت خلال النصف الثانى من السبعينيات، على أن هذه الظاهرة وإن كانت تسد بعض الاحتياجات من الخدمات الصحية إلا أن تكاليف العلاج بها مرتفعة للغاية بحيث لايستفيد منها فعلاً إلا الشريحة التى تمثل قمة السلم الاجتماعى.

٢- المشكلات التى تواجه الخدمات الصحية *

- ❑ التوزيع غير العادل بين ماهو متاح من إمكانيات وبين أعداد السكان فى محافظات الجمهورية حيث تتباين معدلات اداء الخدمة الصحية من محافظة إلي أخري وقد تم تقسيم المحافظات إلي محافظات تقترب من المعدل المستهدف ومحافظات تبتعد عن المعدل المستهدف وأيضا محافظات تحقق المعدل وذلك علي النحو المبين بالجدول التالي.
- ❑ إرتفاع تكاليف خدمات العلاج بالمستشفيات الاستثمارية والعيادات الخاصة.
- ❑ تواضع الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية فى الموازنة العامة للدولة.
- ❑ قصور خدمات نقل الدم.
- ❑ سوء حالة مبانى المستشفيات والوحدات العلاجية الأخرى.
- ❑ قدم التجهيزات الطبية والقصور فى صيانتها.
- ❑ قصور معدلات الإمداد بالخدمة الصحية نتيجة التزايد المستمر فى السكان والذى لايواكبه زيادة فى الخدمات العلاجية.
- ❑ سوء إدارة الوحدات الصحية.
- ❑ سوء توزيع الإمكانات العلاجية جغرافياً كما يتضح من تكدس المستشفيات فى بعض المدن والمراكز على حساب مدن ومراكز أخرى.

(*) تقرير الخدمات ، المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٩٢ .

دراسة مقارنة لمعدلات اداء الخدمة الصحية بالمستشفيات العامة

(التابعة لوزارة الصحة) علي مستوي المحافظات

المحافظات	عدد السكان لعام ١٩٩٣ بالألف نسمة	جملة الطاقة الإيوائية سرير	معدل آداء الخدمة سرير/ألف نسمة	ملاحظات
القاهرة	٦٧٩٠	٢١٣٩	٠,٣	-
الإسكندرية	٣٣٥٣	٥٥٨	٠,٢	-
السويس	٣٨٩	٤٦٢	١,٢	تقترب من المعدل
كفر الشيخ	٢١٨٠	٤٢١	٠,٢	-
بورسعيد	٤٥٦	٧٣١	١,٦	تقترب من المعدل
الإسماعيلية	٦٥٦	٣٣٠	٠,٥	-
دمياط	٨٧٠	٦٢٤	٠,٧	-
شمال سيناء	٢١٠	٢٠٣	١,٠	تقترب من المعدل
الدقهلية	٤١٠١	٣٠٠	٠,١	-
القليوبية	٢٩٥١	٣٩٥	٠,١	-
الشرقية	٤٠٧٣	٢٦٢	٠,١	-
بنى سويف	١٧٥٩	٥٦٠	٠,٣	-
الفيوم	٣٣٤٢	١٣٦٩	٠,٤	-
المنوفية	٢٥٩٣	٢١٠	٠,١	-
البحيرة	٣٨٥٣	١٨٣	٠,٠٤	-
الجيزة	٤٣٣٨	١٨٣٩	٠,٤	-
المنيا	٣٢٣٧	٣٠٨	٠,١	-
الفيوم	١٩١٤	٤٢٨	٠,٢	-
أسيوط	٢٧٢١	٣٨٩	٠,١	-
البحر الأحمر	١٠٩	٧٠	٠,٦	-
سوهاج	٢٩٣٨	٢٥٠	٠,٠٨	-
قنا	٢٨٠٧	٢٨٤	٠,١	-
أسوان	١٠٠٢	٤٨٧	٠,٥٤	-
مطروح	١٧٦	١٢١	٠,٧	-
جنوب سيناء	٣٤	٧٠	٢,١	تحقق المعدل
الوادى الجديد	١٣٢	١٥١	١,١	تقترب من المعدل
الجمهورية	٥٦٩٨٤	١٣٤٤٤	٠,٢	بعيد عن المعدل *

المصدر : وزارة الصحة

* المعدل المستهدف لوزارة الصحة ٣ سرير/ألف نسمة

معدل الأطباء بالنسبة لعدد السكان بمحافظات مصر

المحافظة	طبيب/نسمة
جنوب سيناء	٢٩٢
القاهرة	٥٤٢
الإسكندرية	٦٧٨
أسيوط	٨٤٠
بور سعيد	٨٧١
الدقهلية	٩١١
مدينة الأقصر	٩٣٥
دمياط	٩٧٩
السويس	١٠١٧
الغربية	١٠٩٤
الجيزة	١٠٧٨
البحر الأحمر	١١٨٦
المنيا	١٢٠٦
الإسماعيلية	١٢١٤
الوادى الجديد	١٤٩٥
الفيوم	١٥٢٦
مطروح	١٥٩٠
سوهاج	١٦١٨
البحيرة	١٧١٥
المنوفية	١٧٥٨
القليوبية	٢٠٢٢
أسوان	٢٠٧٢
بنى سويف	٢٠٩٤
كفر الشيخ	٢١٩٦
شمال سيناء	٢٣٠٥
الشرقية	٢٥٥٨
قنا	٣٦٣٤

المصدر : شئون البيئة والتنمية المستدامة – وزارة الخارجية

معدل سيارات الإسعاف لكل ألف نسمة

المحافظة	سيارة لكل ألف نسمة
جنوب سيناء	١,٦
البحر الأحمر	٣,٠
مطروح	٤,٣
الوادى الجديد	٥,٩
شمال سيناء	١٢,٢
بور سعيد	١٢,٦
مدينة الأقصر	١٧,٧
دمياط	١٩,١
السويس	٢٩,٤
الإسماعيلية	٢٩,٦
الإسكندرية	٣٣,٣
القليوبية	٣٣,٥
أسوان	٣٣,٦
أسيوط	٥٠,٨
سوهاج	٥٢,٩
البحيرة	٥٤,٤
الغربية	٥٤,٦
الجيزة	٥٥,٢
الفيوم	٥٥,٤
بنى سويف	٥٥,٦
الدقهلية	٥٦,٣
المنيا	٥٨,١
الشرقية	٥٨,٦
قنا	٧٦,,٨
كفر الشيخ	٨٠,٩
المنوفية	٨١,٠
القاهرة	١٠٧,٠

المصدر : شئون البيئة والتنمية المستدامة – وزارة الخارجية

٣- السياسة الحالية للخدمات الصحية

تتحمل الدولة مسئولية ضمان وتحسين مستوى الصحة لكافة المواطنين، لذلك اتبعت السياسات التالية:

- ❑ التوسع فى الخدمات الصحية خاصة فى المناطق الريفية.
- ❑ التوسع فى الخدمات الصحية المجانية فى الريف والحضر.
- ❑ إنشاء مراكز رعاية الامومة والطفولة.
- ❑ توفير الخدمات الصحية لكافة المواطنين فى المستشفيات الحكومية بأسعار رمزية وتم تحقيق زيادة ملموسة فى عدد الأسرة بالمستشفيات.
- ❑ إنشاء مؤسسات علاجية حكومية لحماية المواطنين من الإستغلال.
- ❑ إنشاء مراكز تدريب كاملة التجهيزات لخلق كوادر ماهرة.
- ❑ زيادة الطاقة الإنتاجية للصناعات الدوائية الوطنية.
- ❑ توسيع نطاق التأمين الصحى ليشمل كافة المواطنين خاصة بالمدن والمجتمعات الجديدة

٤- الخطط المستقبلية

التركيز فى المرحلة القادمة على الإحلال والتجديد بالنسبة للمستشفيات القائمة بالفعل وتحديثها بالمعدات والأجهزة المتطورة.

- ❑ إعطاء أولوية لتطوير الإدارة الطبية ومن ثم ربط الوحدات المحلية بالمستشفيات العامة خاصة بعد أن اتضح أن من بين الأسباب الرئيسية لسوء الخدمة هو انعدام الرقابة الجدية بعد أن انحسرت رقابة وزارة الصحة المباشرة بحكم سريان قانون المحليات.
- ❑ العمل على إعداد خريطة للاستقصاء الوبائى فى جمهورية مصر العربية تعطى صورة واضحة عن الشكل الوبائى واتجاهاته.
- ❑ سرعة إنشاء الهيئة القومية لخدمات نقل الدم والمركز القومى لبحوث واختبارات الدم.
- ❑ التوسع فى إنشاء وحدات رعاية مركزية خاصة بالسموم.

الملاحق

الجزء الأول : الخطط والمخططات القطاعية والنظم الحاكمة للعمران

ملحق رقم (٦) : التنمية الريفية

التنميــة الريفيــة

تشير نتائج الدراسات التى أجريت فى مصر خلال العقود الماضية فى مجال التنمية الإقليمية والمحلية – إلى حتمية التخطيط ليس فقط للتنمية الحضرية بل أيضا للتنمية الريفية وذلك بشكل متكامل، حيث اتضح من هذه الدراسات مدى التفاوت الواسع بين المستوى الحضارى للمجتمع الريفى والمجتمع الحضرى، يشمل هذا التفاوت الدخل ومستوى الخدمات العامة بالإضافة إلى المستوى الثقافى ، وذلك نتيجة لسوء توزيع الاستثمارات للمشروعات الاقتصادية والخدمية وتبنى سياسة المركزية فى التنمية خلال الفترات السابقة.

وكما هو معروف فقد أدى هذا التفاوت إلى النزيف المستمر للقوى العاملة من الريف إلى الحضر رغم عدم استعداد المدن لإستقبال هذا التدفق البشرى والذى قدر بحوالى ٢٠٠ ألف مهاجر سنوياً – خاصة فى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات (*)، وأدى ذلك أيضا إلى النقص المستمر لسكان الريف مقاساً إلى إجمالى التعداد الكلى للدولة.

ومما يؤكد دواعى التخطيط للتنمية الريفية فى المرحلة الراهنة سرعة إيقاع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها القرية خاصة فى الفترة الأخيرة وأثر ذلك على التغير العام لهيكل القرية المصرية حيث العديد من المظاهر الحضرية التى تسير بشكل متسارع، رغم أن القرية لازالت غير مهيأة لذلك، مما أفرز المزيد من السلبيات من أهمها تخلى المسكن الريفى عن الدور الإنتاجى الذى كان يتميز به.

كما تظهر أهمية التخطيط للتنمية الريفية نظرا للنمو العشوائي المتسارع للتجمعات الريفية على حساب الأراضى الزراعية الخصبة وأهمية توجيه هذا النمو فى إطار الاحوزة العمرانية المقترحة للتجمعات الريفية وبما يحقق الاستغلال الأكفأ للكتلة السكنية الحالية.

ومن ثم يمثل التخطيط العمرانى للقرى – بغرض تطوير طاقتها الإستيعابية – هدفاً مرحلياً يتكامل مع نمط إقتصادى جديد يحوّل الريف إلى وحدات إنتاجية (صناعية – زراعية)، بمعنى تحول الريف تدريجياً من مجرد مكان للإقامة إلى مجتمع إنتاجى شامل، ولاينحصر دوره فى مجرد إمداد سكان الحضر باحتياجاتهم الغذائية وإنما يتعدى هذا ليساهم فى التنمية الشاملة مع مراعاة الخصوصية البيئية والعمرانية لهذه التجمعات الريفية.

(*) طبقا لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦.

ولذلك يجب تنمية الأقاليم الريفية والمحليات حتى تستطيع أن تساهم بشكل أفضل فى عمليات التنمية الشاملة لأقاليمها ، وذلك بربط الواقع الريفى الحالى (فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية) بالتحولات الجديدة بحيث تبدأ التجمعات الصغيرة والثانوية باتخاذ موقع جديد متنام ضمن الشبكة العمرانية بناءاً على النمو الاقتصادى والحجمى لها مما يتيح فرصة أفضل لتحقيق التكامل والتدرج الهرمى الأكثر اتزاناً باعتبار أن القرى الريفية تمثل الحلقات الوسطى بين المدن الثانوية والفئات الحجمية الدنيا.

الريف المصرى

١- الجهات المسئولة

- الأجهزة التخطيطية: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وإدارات التخطيط العمرانى بالمحافظات.
- الأجهزة التنفيذية: جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية ويتبع وزارة الإدارة المحلية (إنشىء الجهاز بالقرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣) والوحدات المحلية.

٢- العوامل المسببة للطرد السكانى من الريف إلى الحضر

يحدث الطرد السكانى من الريف إلى الحضر فى جمهورية مصر العربية بتأثير عدة عوامل يمكن تصنيفها إلى خمس مجموعات رئيسية: ديموجرافية، واقتصادية، واجتماعية، عمرانية، وبيئية بالإضافة إلى مشاكل الإدارة المحلية.

٢-١ العوامل الديموجرافية

قُدر عدد سكان مصر فى بداية القرن التاسع عشر بحوالى ثلاثة ملايين نسمة بينما وصل إلى ٥١,٢ مليون نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦ أى أن عدد السكان قد تضاعف خلال هذه الفترة حوالى ١٧ مرة.

وبدراسة تطور عدد سكان الريف منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٨٦ تبين أنه قد تضاعف حوالى ٣ مرات فى ٦٠ عاماً بينما انخفضت نسبته إلى مجموع السكان من ٧٣,١ ٪ عام ١٩٢٧ إلى ٥٥,٤ ٪ عام ١٩٨٦ رغم أنه لاتوجد

فروق جوهرية بين الريف والحضر فى كل من معدلات المواليد والوفيات، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى الهجرة من الريف إلى الحضر وذلك بسبب - كما سبق الإشارة اليه - عدم التوازن فى الإستثمارات بكل من الريف والحضر ومحدودية الأراضى الزراعية فى بعض الأقاليم وظاهرة تفتت الملكية مما ينعكس على متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعية والذى يتناقص باستمرار، وعدم وجود فرص عمل بديلة.

تطور عدد سكان الريف فى الفترة ١٩٢٧ - ١٩٨٦

البيـــان	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
مجموع سكان مصر بالألف	١٤,١٨٧	١٥,٩٢١	١٨,٩٦٧	٢٥,٩٨٤	٣٠,٠٧٦	٣٦,٢٢٨	٥١,١٨٧
إجمالى عدد سكان الريف	١٠,٣٦٧	١١,٤٣٩	١٢,٦٠٣	١٦,١٣٠	١٧,٦٩١	٢٠,٥٦٠	٢٨,٣٥٨
النســـبة المئويـــــة	٪٧٣,١	٪٧١,٨	٪٦٦,٤	٪٦٢,١	٪٥٨,٨	٪٥٦,١	٪٥٥,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

٢-٢ العوامل الاقتصادية

❑ ترجع إحدى أسباب الهجرة من الريف إلى الحضر إلى تراجع الأهمية النسبية للإنتاج الزراعى إلى الإنتاج القومى مما يدل على أن نمو الإنتاج الزراعى لايواكب نمو باقى القطاعات الإنتاجية، كما يتضح فيما يلى:-

- عام ١٩٧٧ : نسبة الإنتاج الزراعى ٢٠,٢ ٪ من جملة الإنتاج القومى.
- عام ١٩٧٨ : نسبة الإنتاج الزراعى ٢٠,٤ ٪ من جملة الإنتاج القومى.
- عام ١٩٧٩ : نسبة الإنتاج الزراعى ١٦,٨ ٪ من جملة الإنتاج القومى.
- عام ١٩٨١ : نسبة الإنتاج الزراعى ١٦,١ ٪ من جملة الإنتاج القومى.
- عام ١٩٨٢ : نسبة الإنتاج الزراعى ١٥,٩٦ ٪ من جملة الإنتاج القومى.

يضاف إلى ذلك عوامل اقتصادية أخرى أهمها:-

❑ البطالة المقنعة: حيث يعمل الجزء الأكبر من السكان بالريف فى قطاع الزراعة الذى لايستوعب كل هذا العدد من السكان ، حيث يبلغ نصيب الفرد بالريف من الأراضى الزراعية (٠,٣١ فدان) هذا إلى جانب أنه لاتوجد فرص عمل حقيقية بالقرية خارج هذا القطاع.

❑ محدودية رأس المال الفردى بالريف وانخفاض مستوى المعيشة والدخل.

❑ عدم وجود المدخرات لدى الغالبية حيث تقتصر على أصحاب الأراضى الزراعية ولا توجه هذه المدخرات للاستثمارات التجارية والصناعية بالريف.

❑ إنخفاض المستوى الفنى والمهارى اللازم لتشغيل الآلات التكنولوجية (الكفاءة التكنولوجية) بسبب نقص وجود مراكز للتدريب المهنى.

تطور المساحات المنزرعة ونصيب الفرد منها

البيـــان	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
المساحة المنزرعة (بالمليون فدان)	٥,١٠	٥,٤٠	٥,٣٠	٥,٢٨	٥,٧٦	٥,٨٤	٥,٩٧	٦,٢٤
عدد السكان بالمليون	٩,٦٦٩	١١,١٩	١٢,٧١	١٤,١٧٨	١٨,٩٦٧	٢٥,٩٨٤	٣٠,٠٧٦	٣٦,٢٢٨
نصيب الفرد بالفدان	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٤٠	٠,٣٣	٠,٣٠	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,١٧

المصدر : أكاديمية البحث العلمى - المسكن الريفى والتخطيط العمرانى - الجزء الأول .

٢-٣ العوامل الاجتماعية

وتتمثل فى قصور الخدمات الصحية والتعليمية والادارية بالريف مقارنة بالمتوافر منها بالمدن.

٢-٤ العوامل العمرانية والبيئية

تعد التنمية العمرانية الإطار الملموس الذى تتضح فيه المجهودات والبرامج التنموية فى قطاعات الأنشطة المختلفة، وتعنى التنمية العمرانية تهيئة الهيكل العمرانى لاستيعاب المجهودات والمشاريع التنموية فى مختلف المجالات.

وبالنظر إلى البيئة العمرانية فى الريف المصرى نجد أنها تتصف بالتدهور والبدائية بصفة عامة ، ويتضح ملامح هذا التدهور فى الآتى(*):

- أغلبية مساكن الريف لايتوفر بها الحد الأدنى من المتطلبات الصحية من الإضاءة والتهوية فضلاً عن متطلبات الأمن والخصوصية و مصدر المياه النقية ... إلخ.
- إن نحو ٦٠ ٪ من المساكن الريفية بحاجة إلى معالجة جذرية لعدم صلاحيتها ونحو ٢٧ ٪ يحتاج إلى تطوير شامل ، ١٣ ٪ يحتاج إلى إصلاح جزئى.
- حوالى ٤٤ ٪ من المبانى الريفية لايحصل على المياه النقية المعالجة مقابل ٩٢ ٪ فى المناطق الحضرية.
- تبلغ نسبة المساكن الريفية المضاءة بالكهرباء ٧٩ ٪ فى مقابل ٩٦ ٪ للحضر فى عام ١٩٨٦.
- تواجه أغلب المناطق الريفية مشكلة عدم وجود شبكة للصرف الصحى.
- يفتقر الريف بوجه عام إلى أسلوب مناسب للتخلص من المخلفات الصلبة.
- لم تأخذ مشروعات الطاقة فى اعتبارها القدرات اللازمة للمشروعات الاقتصادية الزراعية وتصنيع الريف.

٢-٥ مشاكل الإدارة المحلية

- قصور البرامج الفعالة لتنمية مهارات العاملين بالمجالس المحلية للقيام بدور فعال فى صياغة وتنفيذ برامج التنمية المحلية.
- ضعف الخدمات التعاونية حيث لايزال دورها مقتصراً على القيام بعمليات التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية.
- نقص المؤسسات الأهلية مثل جمعيات تنمية المجتمع.

---

* دراسة عن زيادة إنتاجية القرية المصرية المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية - المجالس القومية المتخصصة ١٩٨٧

٣- محددات التنمية للريف المصرى

ترتكز عملية التنمية للريف المصرى على تحليل مجموعة من المحددات الأساسية التى تؤثر بشكل فعّال فى تحقيق التنمية، ومن أهم هذه المحددات: الخلل فى التوزيع الجغرافى لسكان المناطق الريفية، عدم التوازن فى توزيع القرى حسب الحجم السكانى، ضعف القدرة الاستيعابية للعمران الريفى فى ظل الاستراتيجيات الهادفة للحفاظ على الأراضى الزراعية، محدودية التوسعات المستقبلية فى مجال استصلاح الأراضى، بالإضافة إلى التغير المتوقع فى هيكل الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وأثر ذلك على الهيكل العمرانى بصفة عامة وعلى استخدامات الأراضى بالريف بصفة خاصة.

٣-١ الخلل فى التوزيع الجغرافى والحجمى لسكان المناطق الريفية

❑ بلغ عدد الوحدات المحلية الريفية ٨٠٨ وحدة محلية طبقا لتعداد ١٩٨٦، فى حين بلغ عدد القرى ٤١٢٩ قرية.

ويُبرز توزيع سكان الريف جغرافياً على محافظات الوادى والدلتا حقيقة مؤداها استحواذ محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة على ١٣٧١ قرية وهو مايزيد عن نصف القرى بالدلتا (٥٥,٦ ٪) وبما يمثل ثلث القرى فى مصر (٣٣,٢ ٪) وتنتشر قرى المحافظات الثلاث على مساحة تمثل (٣١,٨ ٪) من المساحة المأهولة ويسكنها مايزيد عن ربع سكان الريف فى مصر.

٣-٢ عدم التوازن فى توزيع القرى حسب الحجم السكانى

يشير الجدول التالى إلى ظاهرة هامة وهى أن عدد القرى التى يزيد حجمها السكانى عن ١٥ ألف نسمة يبلغ ٣٧٩ قرية (٩,٢ ٪ من إجمالى القرى)، وهذه القرى من المتوقع أن تشهد معدلات متنامية نمو التحضر ومايتبع ذلك من تأثير على التحولات فى الخصائص العمرانية بهذه القرى.

توزيع فئات القرى فى مصر حسب الحجم السكانى ١٩٨٦

الحجم السكانى	عدد القرى	٪ من الإجمالى
أقل من ٥ آلاف نسمة	٢٠٤٩	٤٩,٦ ٪
من ٥ - ١٠ آلاف نسمة	١٣٢١	٣٢,٠ ٪
من ١٠ - ١٥ ألف نسمة	٣٨٠	٩,٢ ٪
من ١٥ - ٢٠ ألف نسمة	٢٦٨	٦,٥ ٪
أكثر من ٢٠ ألف نسمة	١١١	٢,٧ ٪

٣-٣ ضعف القدرة الاستيعابية للعمران الريفى فى ظل الاستراتيجيات الهادفة إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية

تمثل قضية النمو العمرانى أحد القضايا القومية الرئيسية فى مصر حيث أنها حجر الزاوية فى قرارات التنمية العمرانية بتجمعات الوادى والدلتا بصفة خاصة، حيث تنتشر هذه التجمعات متداخلة مع الأراضى الزراعية الخصبة التى أصبحت المحدد الرئيسى فى تحديد إمكانات التوسع العمرانى، ومع كل الجهود التى تبذل للحفاظ على الأراضى الزراعية فإن عشرات الآلاف من الأفدنة تفقد سنوياً بسبب الإمتداد العشوائى لتعثر تحقيق الخطط البديلة التى تواجه متطلبات التنمية العمرانية وخاصة بالمناطق الريفية.

وتتضخم القرى سكانياً بشكل كبير، حيث يبلغ إجمالى عدد القرى التى يزيد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ١١١ قرية يسكنها ٣,١ مليون نسمة عام ١٩٨٦، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالى ٥,٩ مليون نسمة عام ٢٠١٠، مما ينذر بالقضاء على جزء كبير من زماماتها الزراعية. وإذا تأتى أهمية

النهوض بالقرية المصرية لرفع مستواها العمرانى والاجتماعى والاقتصادى بحلول جذرية تتناول المشاكل الأساسية بطريقة علمية للحفاظ على الأرض الزراعية، فتتجه الجهود نحو دراسة التجمعات الريفية - والزراعية على وجه الخصوص - وايقاف امتدادها العمرانى الذى يؤدى إلى نقص الرقعة الزراعية، وذلك باعادة تخطيط التجمعات وزيادة استيعابها وتوجيه الزيادة السكانية إلى محاور عمرانية أخرى محددة.

ويوضح الجدول التالى أنه من المتوقع أن يصل إجمالى عدد سكان القرى فى عام ٢٠١٠ إلى حوالى ٤٧,٨ مليون نسمة، وسوف يتطلب ذلك إمتداد القرى بالوجهين البحرى والقبلى - لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة - على مساحة أرض تقدر بحوالى ٧٠,٣ ألف فدان حتى عام ٢٠١٠ وهذه الأراضى ستقتطع حتما من الأراضى الزراعية، إذا لم تواجه هذه المشكلة اليوم بخطط بديلة وهى ما تحاول أن تقوم به الدولة حاليا.

الطاقة الاستيعابية والفائض السكاني للتجمعات الريفية حسب حجم القري

البيان	أقل من ٥ ألاف	من ٥ إلي ١٠	من ١٠ إلي ١٥	من ١٥ إلي ٢٠	أكثر من ٢٠	المتوسط
معدل النمو السكاني ١٩٨٦/٧٦ (٪)	١,٩	٢,١	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٤
التزايد السكاني (ألف نسمة)	٤,٩	١١,٥	٢٤	٣٢,٥	٥١,٤	
الامتداد العمراني (فدان/سنة)	٠,٣٨	٠,٨	١,٣	١,٣	١,٩	١,٢
الكثافة السكانية - المدي	١٨٦-٣٦	٢٢١-٤١	٢٧٦-٧١	٢٤٧-٤٢	٤٨٠-١٢٤	
(نسمة/فدان) - المتوسط	٨٢	١١٣	١٥٣	١٦٥	٢١٥	١٣٧
القدرة الاستيعابية للقري (بالألف نسمة حاليا)	٦,٨	١٠,٣	١٤,٢	١٨,٣	٢١,٤	
القدرة الاستيعابية للقري (بالألف نسمة عام ٢٠١٠)	٤,٩	١١,٥	٢٤	٣٢,٥	٥١,٤	
+ استيعاب ، فائض	+ ١,٩	- ١,٢	- ٩,٨	- ١٤,٢	- ٣٠	٣٩,٧
عدد السكان ٢٠٢٠ (مليون نسمة)	- ٣,٨	- ١,٦	- ٤,٨	- ٢,٢	- ٣,٣	٨,١ -

وتشير نتائج دراسة (*) أجريت بالعينة لنماذج من القرى المصرية تمثل الفئات الحجمية المختلفة بهدف دراسة الكثافة السكانية بالقرى إلى ارتفاع متوسط الكثافة فى فئات القرى ذات الحجم السكانى ١٠ آلاف نسمة فأكثر عن الحد الأقصى(**) للائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢. وبدراسة القدرة الاستيعابية للقرى وفائض السكان نجد أن إجمالى الطاقة الاستيعابية للقرى المصرية يقدر بحوالى ٣٩,٧ مليون نسمة، بما يعنى فائض سكانى يقدر بحوالى ٨,١ مليون نسمة عن القدرة الإستيعابية للقرى المصرية وهو عدد السكان الذى يحتاج لإعادة توزيعه خارج الوادى. وفى حالة إعادة تخطيط القرى أقل من ٥ آلاف نسمة فى ضوء مساحة كتلتها العمرانية واستيعابها لزيادتها السكانية عام ٢٠١٠، وإعادة تخطيط الفئات التالية من القرى بما يتفق والحد الأقصى للكثافة الإجمالية، يرتفع الفائض السكانى للقرى إلى حوالى ١١,٩ مليون نسمة.

التعدى على الأراضى الزراعية

(*) كلية التخطيط العمرانى - جامعة القاهرة
(**) ١٥٠ شخص / فدان

٣-٤ محدودية التوسعات المستقبلية فى مجال استصلاح الأراضى

تشير الدراسات الاستكشافية (*) للموارد الأرضية المتاحة للتنمية الزراعية فى مصر إلى أن جملة مساحة هذه الأراضى تبلغ حوالى ٢,٦ مليون فدان تتوزع طبقاً لصلاحيتها كما يلى:

- ٤٤٠ ألف فدان وتعتبر أفضل الموارد الأرضية (**)ومعظم هذه المسطحات (٣٩٠ ألف فدان) فى شمال الدلتا.
- ١٦٠ ألف فدان متوسطة الصلاحية (**)ويقع معظمها فى شمال غرب الدلتا.
- ١,٧٨ مليون فدان منخفضة الصلاحية (**)منها حوالى ٧٨٠ ألف فدان فى الوجة البحرى وحوالى مليون فدان فى الوجة القبلى.
- حوالى ٣٢٠ ألف فدان تعتمد فى ريها أساساً على المياه الجوفية وتوجد فى الوادى الجديد وبعض الوديان فى الوجة القبلى وسيناء.

وعلى ذلك فإن محدودية التوسعات المستقبلية فى مجال إستصلاح الأراضى تعنى عدم وجود فرص ضخمة لإستيعاب الزيادة السكانية بالريف وخاصة على المدى البعيد مما يؤكد ضرورة تأهيل الزيادة السكانية بالريف إلى أنشطة حضرية يتم تخطيطها على المستويين القومى والإقليمى.

٣-٥ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثر ذلك على الهيكل العمرانى

مع تحويل فائض الاستثمار فى الريف من قطاع السوق العقارى إلى استثمار فى أنشطة جديدة خاصة الصناعات الزراعية مع تكامل النشاط الزراعى والصناعى، ومع الاتجاه المتوقع فى تغيير نمط الزراعة بوجه عام سواء من حيث طرق الرى أو الإنتاج أو التركيب المحصولى أو الدورة الزراعية أو التصنيع الزراعى فمن المتوقع ألا يقتصر المسطح العمرانى على الكتلة السكنية للقرية وإنما سيمتد ليشمل المسطحات اللازمة للمشروعات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة.

وسوف ينتج عن ذلك زيادة معدلات النمو العمرانى للقرى لتلبيه احتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع اتجاه التنمية العمرانية فى القرى إلى التنمية الرأسية، حيث يعتمد هذا الاتجاه على إحداث تغيرات فى تركيب المسكن الريفى سواء فى نسبة مكوناته الداخلية أو توزيع هذه المكونات رأسياً، مما ينعكس على خصائص الكتلة العمرانية من حيث تركيب استخدامات الأراضى وارتفاعات المبانى ومن ثم الكثافات السكانية وماينتج عن ذلك من تأثير على حجم المرور بالشوارع وتغير البيئة بوجه عام.

(*) قامت بها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة فى أوائل الثمانينيات لحوالى ٢٥,٥ مليون فدان برفع للمياه لايزيد على ١٥٠ متر.

(**) طبقاً لخواص التربة، واقتصاديات استخدام المياه، وتكلفة البنية الأساسية والطاقة والجدوى.

٤- التجربة المصرية فى مجال التنمية الريفية

مرت التجربة المصرية فى مجال التنمية الريفية منذ أوائل القرن العشرين وحتى الآن بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلى:

٤-١ المرحلة الأولى : قبل عام ١٩٣٩

شهدت هذه الفترة حركة للنهوض بالمجتمع الريفى مصاحبة للحركة التحررية الوطنية التى قامت ضد الظلم والإقطاع، ويطلق على هذه الفترة (الإصلاح عن طريق التشريعات) حيث أنشئت أول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠ فى مركز طنطا. وفى عام ١٩٢٣ صدر قانون التعاون إلا أنه تعثر لعدم كونه حركة شعبية. أيضا صدر الدستور الأول ونص على أن التعليم الأولى إلزامى ومجانى إلا أن عجز ميزانية الدولة حالت دون التوسع فى إنشاء المدارس الأولية فى الريف. وفى عام ١٩٣١ أنشأت الحكومة بنك التسليف الزراعى التعاونى بالإكتتاب بنصف رأس المال على أن تتولى البنوك النصف الآخر، وفى أثناء الأزمة الاقتصادية خصصت الحكومة ثلاثة ملايين من الجنيهات لإقراض الفلاحين على محصول القطن.

جاء إصدار هذه التشريعات والقوانين دون مراعاة للوضع القائم للفلاح وظروفه حينئذ ودون تعريفه بدواعى وأسباب إصدارها مما، أدى إلى أن أخذ الفلاح الجانب السلبى واعتماده كلياً على الحكومة فى تصريف شئونه.

٤-٢ المرحلة الثانية : من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٢

كان لإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٩ صدى مؤثر فى حركة النهوض بالمجتمع الريفى حيث قامت ببعض التجارب تستهدف النهوض بالمجتمع الريفى فى مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتستند على الاستثارة والمشاركة الشعبية والتخطيط وعلى الإستعانة بالفنيين واستكملت هذه التجارب بإنشاء مراكز اجتماعية فى بعض القرى.

وفى عام ١٩٣٩ أيضاً أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية وأخذت على عاتقها مسئولية تحسين أحوال الفلاحين كما أنشأت الوزارة إدارة سميت بإدارة الفلاح والتعاون، وقامت فى عام ١٩٤١ بتنفيذ مشروع المراكز الاجتماعية مسترشدة بالتجارب السابقة للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية.

وأدى نجاح المراكز الاجتماعية إلى دفع الوزارات الأخرى للمشاركة فى مجال تطوير المجتمع الريفى ففى عام ١٩٤٢ قامت وزارة الصحة بإنشاء الوحدات الصحية القروية ، وفى عام ١٩٤٤ قامت وزارة الزراعة بإنشاء الوحدات الزراعية، وفى عام ١٩٤٦ قامت وزارة الصناعة بإنشاء مراكز التدريب الصناعية، وقامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء المدارس الأولية.

وبالرغم من أهمية هذه الخدمات للقرية إلا أنها قد تمت دون تخطيط مسبق مما أدى إلى تضارب وتداخل الاختصاصات وشيوع المسئولية وذلك لتعدد الجهات المسئولة.

٤-٣ المرحلة الثالثة : من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣

قامت الدولة خلال تلك الفترة بإنشاء الوحدات المجمعه عام ١٩٥٤لتفادى تضارب الاختصاصات وهى تتبع وزارة الشئون الاجتماعية وهى تعتبر مؤسسة حكومية تخدم ١٥ ألف نسمة وتعمل على النهوض بجميع جوانب الحياة فى المجتمع الريفى. وفى عام ١٩٥٤ أيضا قامت وزارة الشئون الاجتماعية باتباع النظام اللامركزى حيث تؤدى الوحدات الاجتماعية فى المراكز الإدارية بالمحافظات خدمات وزارة الشئون الاجتماعية. وقد أخذت الدولة بنظام الإدارة المحلية فى عام ١٩٦٠ حيث أنشأت مجالس القرى

لإدارة عملية التنمية الريفية. وفى الفترة بعد عام ١٩٦٠ أخذت الدولة بالتخطيط الشامل الذى أكد على أهمية التخطيط للقرية، كما صدر ميثاق العمل الوطنى وتناول فى معظم أجزائه ضرورة النهوض بالمجتمع الريفى الذى تم اعادة النظر فى فلسفة تطويره.

٤-٤ المرحلة الرابعة : من عام ١٩٧٣ وحتى الآن

وفى الفترة التى بدأت بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بمقتضى القرار رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ وفى نفس الفترة التى شهدت نشاط الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى إعداد الدراسات التخطيطية لبعض القرى المصرية وفقاً لقرار إنشائها رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ وذلك بهدف تحقيق التنمية الريفية الشاملة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وتتلخص خطط التنمية الريفية لكل من هاتين الجهتين فيما يلى:-

٤-٤-١ دور جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

لقد حددت مجموعة من الأهداف التنموية للجهاز أهمها:

- ❑ تطوير البنية الهيكلية للقرية: والتى تتمثل فى الخدمات الأساسية والمرافق والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية لتوفير المناخ المناسب للنهوض بالقرية ورفع مستوى معيشة سكانها.
- ❑ تطوير الموارد البشرية: وذلك من خلال إتاحة الخدمات الأساسية وبرامج التدريب ودعم نظم وأساليب اللامركزية.
- ❑ تطوير القاعدة الإنتاجية للقرية: ويمثل ذلك محصلة عامة لأهداف التنمية فى مجالى تطوير البنية الهيكلية للقرية ورفع كفاءة الموارد البشرية وإتاحة الخدمات الأساسية حيث ينعكس ذلك على تحسين وتهيئة فرص الاستثمار والإنتاج بالقرية.

ويمكن إيجاز أهم المشروعات التنموية التى قام بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فيما يلى:

فى الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) تم اختيار ١٧ قرية تمثل ١٥ محافظة كمرحلة أولى للتعرف على احتياجات القرية المصرية، وقد تم تنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى كل قرية من هذه القرى.

فى الفترة بين (١٩٧٦، ١٩٨٦) تم تقسيم الوحدات المحلية القروية - استناداً على نتائج المرحلة الأولى- إلى ثلاث مجموعات من حيث مستوى الخدمة: قرى مستكملة الخدمات، قرى متوسطة الخدمات، والأخيرة وهى القرى التى تقدم بها الخدمات. وقد وضعت الخطة على أساس تقسيم القرى بحيث يشمل كل عام المستويات الثلاثة من هذه القرى. وقد تم تغطيه جميع الوحدات المحلية القروية وعددها آنذاك ٨٢٦ وحدة محلية قروية.

تطوير أساليب الرى

وخلال هاتين المرحلتين تم تنفيذ ٦٠٢٦ مشروعاً بإجمالى استثمارات ٤٥,٥ مليون جنيه تغطى جميع المحافظات الريفية وموزعة على المجالات التالية:-

- المجال الاقتصادى: ١٨٤٩ مشروعاً بتكلفة إستثمارية قدرها ٢٠,٨ مليون جنيه (٤٦٪ من جملة الاستثمارات) وشملت مشروعات للثروة الحيوانية، الداجنة، السمكية، الحشرات الاقتصادية بالإضافة إلى مشروعات الصناعات البيئية والحرفية والزراعية.

- المجال الاجتماعى: ١٧٩١ مشروعاً (٨٪ من جملة الاستثمارات) وشملت دور الحضانة، مراكز الشباب، مشاغل الفتيات، مراكز الإعداد المهنى بالإضافة إلى إنشاء نوادى الشباب وبيوت الثقافة.

- المجال العمرانى: نفذ عدد ٢٢٨٩ مشروعاً (٢٤٪ من إجمالى الاستثمارات) وغطت مشروعات الرفع المساحى، التخطيط العمرانى، الامتداد العمرانى، وتحسين البيئة بالإضافة إلى مقار الوحدات المحلية وإنشاء بعض الوحدات السكنية للعاملين فى هذه الوحدات.

- مجال المشروعات العامة: بتكاليف استثمارية ١٠ مليون جنيه (٢٢٪ من الإجمالى) وشملت إنشاء مراكز تدريب التنمية المحلية بسقارة، إجراء البحوث والدراسات وتنمية الموارد البشرية.

- هذا بالإضافة إلى المشروعات التى تم تمويلها من الإتفاقيات الأجنبية لتحقيق اللامركزية (المساعدة الفنية والتكنولوجية والتدريبات وإنشاء صندوق للتنمية المحليه) والخدمات الأساسية (مياه الشرب، الطرق، الصرف الصحى) وكذلك التنمية المحلية.

٤-٤-٢ دور الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

بجانب إهتمام الهيئة بالتنمية الريفية فيما تعده من مخططات قومية وإقليمية، فقد أولت هذا الآخر إهتماماً خاصاً بإصدار دلائل التخطيط العمرانى للقرية وإعداد البحوث الإقتصادية والإجتماعية والديموجرافية المتعلقة بذلك، فضلاً عن قيام الهيئة بإعداد الدراسات التخطيطية (التخطيط الهيكلى والتنمية العمرانية) لبعض القرى المصرية وهى:

- ❑ قرية المنصورية - محافظة الجيزة ١٩٩٠.
- ❑ قرية البرجاية - مركز المنيا - محافظة المنيا عام ١٩٩٠.
- ❑ قرية زاوية الكرادسة - مركز الفيوم - محافظة الفيوم عام ١٩٩٠.
- ❑ قرية أجهور الكبرى - مركز طوخ - محافظة القليوبية عام ١٩٩٠.
- ❑ قرية الفرعونية - مركز أشمون - محافظة المنوفية عام ١٩٩١.
- ❑ الدراسات التخطيطية والتنفيذية للقرى البديلة لمتضررى الزلازل بالجيزة (قرية غمازة الكبرى مركز الصف ، قرية جرزة مركز العياط).

وقد استهدفت هذه الدراسات بصفة أساسية توضيح كيفية التحكم فى النمو العمرانى المطرد وحماية الأراضى الزراعية وتوفير الإسكان والخدمات وفرص العمل الجديدة طبقاً لمتطلبات السكان حتى عام الهدف لكل منها. فضلاً عن الوقوف على مفهوم مشترك لمتطلبات التنمية العمرانية للقرى بين مختلف الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والشعبية ونقل الخبرة فى هذا المجال إلى كوادر المحليات.

٥- السياسات والبرامج المستقبلية للتنمية الريفية

٥-١ استثمارات خطة ٩٥/١٩٩٦ للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة

خصص لهذا البرنامج ٥٩ مليون جنيه لتنفيذ مشروعاته فى ٥٢ وحدة محلية قروية بمعدل وحدتين فى كل محافظة على أن تختار أولا القرى الأكثر حرماناً من الخدمات، وتخدم هذه المشروعات المجالات الآتية:-

- ❑ البنية الأساسية: لتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والطرق وتحسين البيئة ومكاتب البريد والتليفون.
- ❑ الخدمات الاجتماعية: لتنفيذ مشروعات أنشطة المرأة والطفل – فى مجالات رعاية الأمومة وتنظيم الأسرة وإنشاء دور حضانة – ورعاية المعوقين، محو الأمية، التأهيل المهنى.
- ❑ خدمات التنمية البشرية: وتتضمن مشروعات التدريب والخدمات الصحية والتعليمية والدينية والثقافية والترويحية.
- ❑ تدعيم المؤسسات الريفية: وتتضمن المشروعات الخاصة بالتثقيف والتوعية ، وتأهيل وإعداد القيادات والتكافل الاجتماعى.

هذا بالإضافة إلى إعداد قاعدة البيانات الريفية وذلك بالاهتمام بإنشاء مراكز المعلومات.

وتخصص استثمارات البرنامج تحت مسمى (البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة) وتدرج لجهات الاسناد الموضحة بالجدول التالى.

البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة بخطة ٩٥/١٩٩٦

الجهـــــــــة	حجم الإستثمار (بالمليون جنيه)
جهاز بناء وتنمية القرية	٢١,٥
الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى منها:	٢٠,٠
مياه الشرب	٥,٠
الصرف الصحى	١٥,٠
وزارة الصحة	٦,٠
وزارة الشئون الاجتماعية	٤,٠
وزارة الاوقاف	٢,٠
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	٤,٠
وزارة الثقافة	١,٥
الإجمالى	٥٩,٠

٥-٢ السياسات المستقبلية

بناءاً على ماسبق عرضه من مشاكل ومحددات للتنمية الريفية فإن الدولة تتبع عدة سياسات تتناول كافة المجالات المرتبطة بالتنمية الريفية ويمكن حصر هذه السياسات فيما يلى:

- ❑ وضع آمال وطموحات أبناء الريف فى الاعتبار عند العمل من أجل التنمية، مع تعظيم دور المشاركة الشعبية فى وضع هذه الرؤية تخطيطاً وتنفيذاً فى إطار الواقع القومى والإقليمى.

- ❑ تدعيم اللامركزية ودعم سلطة صنع واتخاذ القرار بالتنسيق مع المجالس الشعبية المحلية وتخويل ممثلى الإدارة فى المحليات السلطات الكفيلة بدعم جهود التنمية مع إعطاء رؤساء الوحدات المحلية والقروية سلطات وصلاحيات أوسع.
- ❑ تحسين قاعدة البيانات وتشجيع إجراء البحوث الميدانية لما لذلك من أهمية فى تحديد المشكلات وتقدير أحجامها.
- ❑ تشجيع المشاركة الشعبية عن طريق المؤسسات القائمة أو استحداث مؤسسات جديدة تعمل على حشد جهود الجماهير فى اتجاه التنمية.
- ❑ دعم الجهود المبذولة لمواجهة الأمية وخاصة بين أهل الريف.
- ❑ دعم جهود تنظيم الأسرة فى القرى وتوابعها.
- ❑ تطوير الخدمات الأمنية والإدارية فى القرى.
- ❑ قيام الوزارات المعنية بدورها الكامل فيما يتعلق بالخدمات التى توفرها من حيث الرعاية والمتابعة والتقييم المستمر داخل القطاع الريفى بما يضمن وصول الخدمة بالشكل المطلوب وفى الموعد المناسب.
- ❑ التنسيق بين كافة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والطاقة ورصف الطرق بحيث يتم وضع برنامج زمنى وخطة واضحة لمراحل التنفيذ وذلك لتحقيق التكامل بين هذه المشروعات بما يساهم فى تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ❑ الاهتمام بنشر وتوطين المشروعات الصناعية الصغيرة فى جميع القرى وتنمية الحرف والصناعات اليدوية البيئية وخاصة فى المناطق المتميزة بذلك منذ عهود طويلة كأساس للتنمية المحلية وأحد مدخلات تنمية اقتصاديات القرية المصرية.
- ❑ حصر الموارد والخامات القابلة للتصنيع الزراعى لتحديد أنسب الصناعات الممكن إقامتها على هذه الخامات ، مع دراسة الصناعات القائمة بالفعل وتحديد مستوى إنتاجيتها ومعرفة إمكانية تطويرها.
- ❑ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المناطق الريفية.
- ❑ تيسير الحصول على التمويل للمشروعات الانتاجية الصغيرة بالمناطق الريفية.
- ❑ تشجيع منح السلف للمرأة لمساعدتها فى مجالات تربية الماشية والدواجن والأنشطة الزراعية لزيادة دورها فى المساهمة فى التنمية الريفية.
- ❑ عدالة توزيع الخدمات بين القرى وبعضها داخل إطار كل وحدة محلية مع مراعاة التوازن بين هذه الخدمات وحجم السكان.

٥-٣ برنامج شروق للتنمية الريفية

فى إطار أنشطة جهاز بناء وتنمية القرية فإنه يبرز أحد البرامج المستقبلية للتنمية الريفية فى مصر أطلق عليه اسم برنامج (شروق).

وتحقيقا لأهداف المشروع والنهوض بالمجتمع الريفى فقد شمل البرنامج عدة مشروعات متكاملة فيما بينها نستعرضها وأهدافها على النحو التالى:-

- ❑ مشروع تنمية البنية الأساسية الريفية: ويهدف إلى توفير وكفاءة تشغيل شبكات البنية الأساسية فى المناطق الريفية.
- ❑ مشروع تنمية اقتصاديات المناطق الريفية: ويهدف إلى رفع الدخل بالريف على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، من خلال زيادة الإنتاجية الريفية وخفض التكاليف وتنويع مصادر الدخل الريفى وزيادة فرص العمل المنتج وتحقيق فرص عادلة لتوزيع الدخل.

❑ مشروع خدمات التنمية البشرية: ويهدف إلى توفير وكفاءة تقديم خدمات التنمية البشرية فى المناطق الريفية وخاصة التعليمية والصحية والتدريبية والإعلامية والترويحية ورعاية المعوقين والتوجيه الأسرى.

❑ مشروع خدمات التنمية الاجتماعية: وهو يحتوى على مشروعات فرعية أهمها مايلى:-

- تنمية المرأة الريفية: ويهدف إلى رفع المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية من خلال تدريبها وتأهيلها وتشجيع الأنشطة المولدة للدخل وتدعيم الإطار المؤسسى لأنشطة المرأة.

- رعاية طفل الريف: ويهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية للطفولة والعناية بالأمهات العوامل وتأمين الولادة وتشجيع الرضاعة الطبيعية وتدعيم دور الحضانة، والعناية الاجتماعية بأطفال التعليم الأساسى وتطوير نظام التعليم البيئى ورعاية مواهب الطفولة.

- تنمية الشباب الريفى: ويهدف إلى دمج الشباب فى أنشطة التنمية الريفية وتدعيم الإطار المؤسسى لأنشطتهم وتشجيع الأنشطة المولدة للدخل.

- تدعيم المؤسسات الريفية: ويهدف إلى رفع طاقة وكفاءة المنظمات الريفية الأهلية والحكومية وتعميق اللامركزية وتنظيم وتحريك المشاركة الشعبية.

- قاعدة البيانات الريفية: ويهدف إلى توفير قواعد البيانات على المستوى المحلى والإقليمى وإتصالها بنظام شبكة المعلومات على المستوى القومى بهدف دعم صنع القرار فى مراحل تخطيط وتقييم مشروعات التنمية الريفية.

الملاحـــق

الجزء الأول : الخـــطط والمخططـــات القطاعـــية والنظـــم الحاكمـــة للعمـــران

ملحق رقم (٧) : البيئـــــــــــــــة

البيئـــة

مع بداية حياة الإنسان على سطح الأرض كان كل إهتمامه حماية نفسه من غوائل العوامل البيئية والطبيعية من الحيوانات الضارية والظروف المناخية المتغيرة والسيول والبراكين والزلازل. أما الآن تحول اهتمام الانسان فأصبح هدفه هو حماية البيئة الطبيعية من غوائل أثر الإنسان عليها وتدخله السريع لتغيير نسب عناصرها بل والقضاء على بعضها. وللبيئة طاقة محدودة على استيعاب مايطرأ عليها من تغيرات نتيجة نشاط الإنسان، فإذا تجاوز حدود طاقتها أدى ذلك إلى خلل يصعب علاجه أو تعويض خسائره.

وفى خلال العقدين الأخيرين ظهرت بجلاء آثار مدمرة على البيئة نجمت عما صحب التقدم الصناعى المطرد من تلوث الهواء والماء والنفايات الصلبة وكذلك التوسع فى الاعتماد على الأسمدة والمبيدات الكيماوية فى الزراعة وتجريف التربة الزراعية، وقد كان للإنسان دور كبير فى اختلال التوازن البيئى للحياة البرية والبحرية.

وقد أدى ذلك إلى التهام كل عائدات التنمية الاقتصادية بل يتعدى ذلك إلى تدمير الحضارة والحياة كلها، ومن ثم كان نداء العلماء والمتخصصين فى أنحاء العالم كافة أن تكون التنمية متواصلة مع الحفاظ على البيئة وبحيث تنتظم النواحى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بهذا الترتيب من الأهمية.

ولقد أخذ الإقتصاديون وخبراء التنمية فى الآونة الأخيرة فى اعتبارهم أن دراسات الجدوى للمشروعات يجب أن تضع نصب العين تكلفة وسائل السيطرة على الآثار الضارة الناجمة عن العمليات المصاحبة للتنمية وأن تضاف نفقاتها إلى التكلفة الرأسمالية لأى مشروع، ومن ثم تمثيل النفقات المباشرة وغير المباشرة – مضافاً إليها نفقات حماية البيئة من التلوث فى النموذج الاقتصادى فى وحدة متكاملة عند حساب التكلفة.

كما يجب الأخذ فى الاعتبار المشاكل والأخطار البيئية الأخرى بحيث تتعاون الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فى وضع الحلول المناسبة لها حتى نعيش فى بيئة خالية من التلوث ونلحق بركب الدول التى سبقتنا فى هذا المضمار.

الآثار المدمرة على البيئة

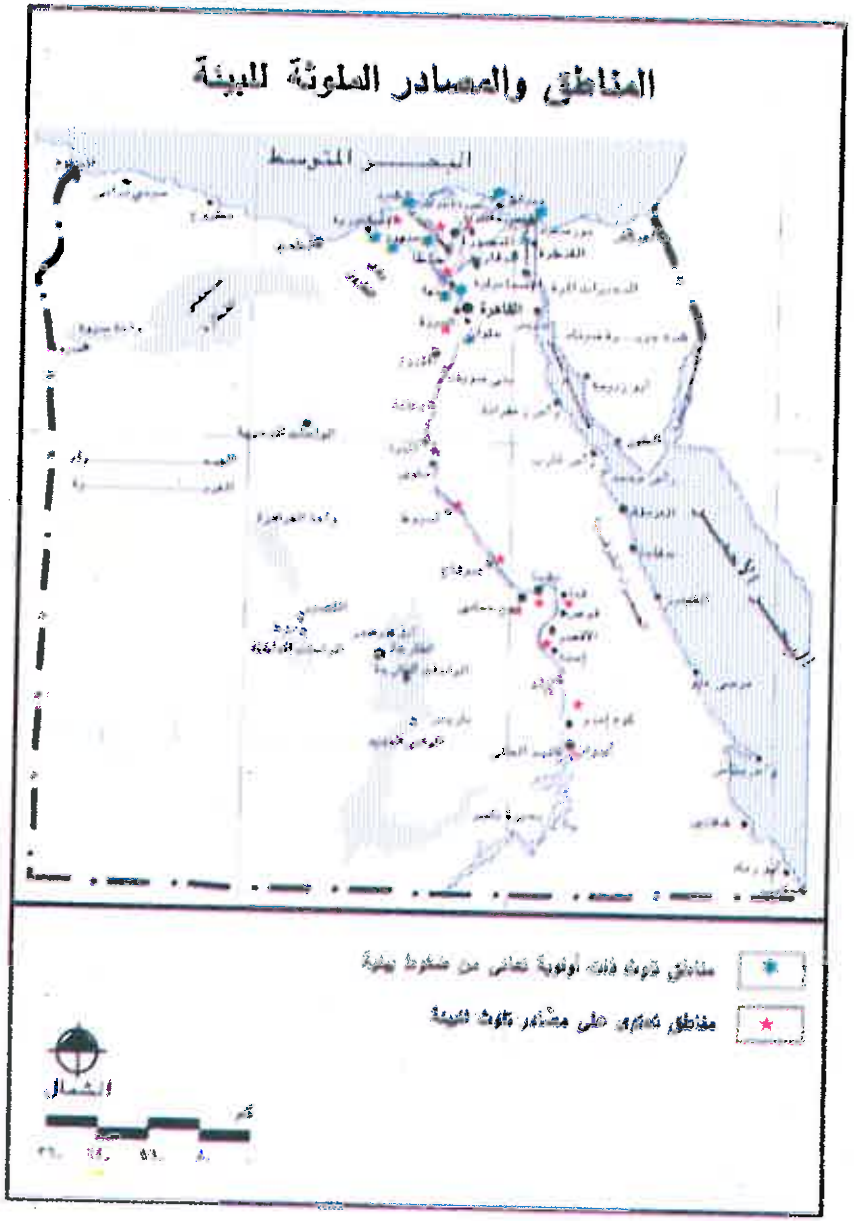

١- الجهات المسئولة *

تقوم جهات متعددة بمراقبة ومتابعة الاجراءات الخاصة بحماية البيئة فى مصر، ومن هذه الجهات ماهو مناط به مهام محددة فى القوانين والقرارات المختلفة، ومنها مايقوم برغبته بدور فى حمايتها.

وتتنوع طبيعة نشاط هذه الجهات إذ منها ماهو مكلف بأعمال تنفيذية، ومنها مايقوم بدور استشارى تخطيطى، ومنها مايقوم بالبحوث والدراسات العلمية والفنية فى مجال الحماية والمحافظة والحد من آثار الملوثات. ورغم تباين هذه الجهات سواء من حيث طبيعة أنشطتها وحدوده، أو تبعيتها إلا أنها تشترك جميعاً فى وحدة الهدف ألا وهو رعاية البيئة فى مصر وحمايتها من التلوث وهناك عدة جهات تعمل فى مجال البيئة فى جمهورية مصر العربية وهى:-

١-١ الأجهزة التخطيطية

١-١-١ جهاز شئون البيئة

أحست الدولة بضرورة وجود جهاز مركزى يكون المسئول الأول عن رعاية البيئة فى مصر، لذا صدر القرار الجمهورى رقم ٦١١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون البيئة والذى يتبع رئاسة مجلس الوزراء ويختص الجهاز برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة.

(*) المصدر : جهاز شئون البيئة، أكاديمية البحث العلمى - التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر - ديسمبر ١٩٨٥.

كما يعد الجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

وقد حرصت الدولة على أن يضم تشكيل مجلس إدارة شئون البيئة عناصر رسمية (حكومية) وعناصر أهلية (غير حكومية) ليؤكد حقيقة هامة أن حماية البيئة ليست مسئولية الدولة فقط، ويختص جهاز شئون البيئة بما يلى:-

- ❑ إعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية، واقتراح أولويات تنفيذها وتعتمد الخطة من اللجنة العليا للسياسات.
- ❑ إبلاغ الجهات المعنية بالتوجيهات والمعلومات اللازمة فى شأن تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة والدراسات البيئية، ومتابعة ماتتخذه هذه الهيئات من إجراءات وخطوات فى سبيل تنفيذ هذه الخطة.
- ❑ دراسة التشريعات البيئية فى الدول المتقدمة وإعداد مشروعات التشريعات البيئية فى ضوء مايتناسب منها والبيئة المصرية.
- ❑ إعداد البرامج الإعلامية اللازمة لزيادة الوعى بالبيئة على المستوى القومى.
- ❑ تنظيم تبادل المعلومات البيئية فى الداخل والخارج لصالح الهيئات المعنية.
- ❑ دراسة واقتراح المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرها ومراعاتها لحماية المواطنين والعاملين من أخطار تلوث البيئة.
- ❑ اقتراح دعم الجهات الوطنية المعنيه بشئون البيئة.

١-١-٢ أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

أنشئت طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١، وهى الجهاز المركزى المسئول عن دعم البحث العلمى وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع المجالات التى تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورسم السياسة التى تكفل ربط أجهزة البحث العلمى والتكنولوجيا على المستوى القومى بالاتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية التى توضع لمواجهة احتياجات الخطط العامة للتنمية. وتتولى الأكاديمية من خلال مجلس بحوث البيئة القضايا البيئية التالية:

- ❑ الدراسة وابداء الرأى فى الموضوعات ذات الطابع المحلى والإقليمى أو الدولى الخاصة بالبيئة.
- ❑ تبادل المعلومات وإنشاء شبكة مركزية للمعلومات البيئية.
- ❑ دراسة التشريعات الوطنية الصادره فى شأن المسائل البيئية، واقتراح تطويرها وفق المعايير البيئية المتطورة، وبما يلائم ظروف المجتمع المصرى وأنواع الخدمات العلمية اللازمة لإيجاد مقومات تنفيذها. وكذا التوصية بما يجب الانضمام والموافقة عليه من اتفاقيات دولية تتعلق بموضوعات بيئية.
- ❑ متابعة الأنشطة الدولية فى مجال البيئة.
- ❑ تنظيم وعقد ندوات علمية على المستويين المحلى والإقليمى المرتبطة بقضايا علمية بيئية.

كذلك تضم تشكيلات الأكاديمية عدداً من اللجان القومية، منها مايهتم بالقضايا البيئية .

١-٢ مراكز ومعاهد البحوث الحكومية المتخصصة

١-٢-١ المركز القومى للبحوث

أنشىء عام ١٩٣٩ ويختص بالبحوث العلمية، ويشتمل على العديد من الشعب البحثيه المتخصصة منها شعبة بحوث البيئة وتشتمل على:-

- ❑ معمل تلوث المياه: ويختص بمعالجة مياه الشرب - معالجة مخلفات المدن والصناعة - كيمياء المياه - إعادة استخدام المياه - مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة من المخلفات العضوية) - تلوث المياه بالمركبات العضوية وغير العضوية.
- ❑ معمل تلوث الهواء: ويختص بتحديد حالات تلوث الهواء المختلفة داخل المناطق الصناعية وفى أجواء المدن - دراسة مصادر التلوث وطرق التحكم فيها - دراسة التخطيط البيئى للمدن والمناطق الصناعية.
- ❑ معمل الصحة المهنية: ويختص بإجراء الدراسات البحثية عن أمراض المهنيين المعرضين لأمراض المهنة.

١-٢-٢ معهد علوم البحار والمصايد

أنشىء عام ١٩٣٠ بالإسكندرية، وأنشئت له فروع على البحر الأحمر والمتوسط والمياه الداخلية. ويختص معهد علوم البحار والمصايد فى النواحى البيئية بما يلى:-

- ❑ دراسة البيئة المائية العذبه والبحرية من مختلف النواحى (الفيزيقية والكميائية والجيولوجية والبيولوجية) ووسائل حمايتها من التلوث.
- ❑ مسح مناطق الصيد والكشف عن مواقع الأسماك وأماكن تجمعاتها وتوالدها وهجرتها.
- ❑ تنمية وحماية الشواطىء.
- ❑ التوصيات الفنية لاستصدار القوانين والقرارات والتعليمات المتعلقة بتنظيم وتنمية الثروة المائية بجمهورية مصر العربية.
- ❑ إسداء المشورة الفنية والعلمية فى كل مايطلب من أمور تتعلق بالثروة المائية.
- ❑ إعداد الكوادر العلمية فى التخصصات الدقيقة التى تحتاجها مشروعات الخطة البحثية للمعهد.

١-٢-٣ مركز الاستشعار عن بعد

أنشىء عام ١٩٧٢ ومن مهامه كشف مناطق ومصادر التلوث عن طريق الاستشعار عن بعد.

١-٢-٤ معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس

أنشىء عام ١٩٨٣ ليلبى الحاجه الملحه فى مصر للقيام بدراسات وبحوث علمية، ووضع الحلول وخطط التنفيذ الملائمه والعملية للمشاكل البيئية المتعددة والمتنوعه التى تواجه البلاد. كذلك يقوم المعهد بتنظيم ندوات ولقاءات علمية لنشر ورفع الوعى البيئى خاصة بالنسبة للموضوعات الملحة وذلك على المستوى المحلى والقومى والدولى.

١-٢-٥ معهد الصحة العامة

أنشئ عام ١٩٥٥ وأعيد تنظيمه عام ١٩٦٠، ١٩٦٣ وتتسم أبحاثه بأنها تطبيقية تهدف إلى رفع مستوى الخدمات فى مجالات الصحة العامة وتتلخص فيما يلى:-

- ❑ التلوث البيلوجى والكيماوى ومشاكل البيئة.
- ❑ مشاكل التصنيع والصحة المهنية.
- ❑ مشاكل صحة البيئة والصحة الاجتماعية.

١-٢-٦ مركز بحوث الهندسة الصحية – جامعة الإسكندرية

أنشىء عام ١٩٥٩، ويقدم أبحاثه فى المجالات التالية:-

- ❑ التلوث فى بحيرة مريوط.
- ❑ التلوث فى مياه البحر.
- ❑ معالجة المخلفات الصناعية.

١-٢-٧ المركز القومى لدراسات الأمن الصناعى

ويعنى المركز بدراسة بيئة العمل داخل الوحدات الإنتاجية مع الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين.

١-٢-٨ مركز صحة البيئة والصحة المهنية – وزارة الصحة

ويختص بما يلى:-

- ❑ الرصد البيئى (هواء – ماء – تربة).
- ❑ القيام بالخدمات والبحوث الخاصة بمشاكل الصحة والبيئة المهنية.
- ❑ وضع المعدلات والمعايير لملوثات البيئة بالاشتراك مع مراكز البحوث والجامعات.

١-٣ الإدارة المركزية

١-٣-١ وزارة الصحة

تقوم بالاشتراك مع الجهات المعنية الأخرى بإصدار التشريعات البيئية التى تحد من إنتشار التلوث وتحديد المعايير ونسب الملوثات المسموح بها، كما تقوم بالرقابة والتفتيش وإجراء التحاليل الدورية للمخلفات والمنتجات، والتفتيش الدورى على الصحة المهنية للعمال.

١-٣-٢ وزارة الرى

تعتنى وزارة الرى بحماية مجرى نهر النيل وروافده والمصارف والمسطحات المائية من التلوث.

١-٣-٣ وزارة الصناعة

تقوم وزارة الصناعة عن طريق الإدارة المركزية للإنشاءات الصناعية بالهيئة العامة للتصنيع بتخطيط وتنسيق ومتابعة عمليات الحد من التلوث الصناعى لمخلفات العمليات الإنتاجية الصلبة والسائلة والغازية ودراسة أنسب السبل لمعالجة المخلفات.

١-٣-٤ وزارة البترول والثروة المعدنية

وهى بحكم كونها المسئولة عن إنتاج البترول ونقله، وكذا استغلال الثروة المعدنية المتاحة، لذلك فإنها تراعى فى مباشرة نشاطها على وجوب مراعاة الاشتراطات البيئية فى مختلف تلك الأنشطة.

١-٣-٥ وزارة الداخلية

تقوم عن طريق شرطة المسطحات المائية بمعاونة المواطنين فى المحافظة على البيئة عن طريق الإرشاد وإزالة المخالفات التى يكون لها آثار ضارة على البيئة.

١-٣-٦ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

يدخل ضمن مسئوليتها إصدار القرارات والتشريعات التى تنظم سلامة البيئة السكنية من مسكن وطرق وحدائق ومرافق طبقاً للإشتراطات الهندسية والبيئية السليمة. وتقوم الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - كأحد الأجهزة التابعة للوزارة - بعمل التخطيط العمرانى المناسب من الناحية البيئية للمدن القائمة، والمدن والتجمعات العمرانية الجديدة بالصحراء لغزوها بدلاً من إستنزاف الأرض الزراعية وتخطيط المناطق الصناعية بحيث تراعى فيها شروط المحافظة على البيئة.

١-٣-٧ وزارة التعليم

وجهت حكومة جمهورية مصر العربية المزيد من اهتمامها إلى الدور الذى يمكن أن يؤديه التعليم البيئى وعلاقة العملية التعليمية مع زيادة الوعى البيئى وتنمية المهارات التى يمكن أن تتيح المزيد من تفهم العلاقات المتشابكة بين الإنسان وبيئته، ولذلك أدخلت مناهج علوم البيئة فى المدارس والجامعات.

١-٣-٨ وزارة الزراعة

لوزارة الزراعة دور فى حماية البيئة ومنها حماية الحياة البرية وأنشىء بها جهاز حماية الحياة البرية ومنها المحميات الطبيعية، كما أنشىء جهاز حماية الأراضى من التجريف والتبوير ويعاونه فى التنفيذ شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية.

١-٤ الإدارة المحلية

١-٤-١ مكاتب شئون البيئة بالمحافظات

يوجد مكتب لشئون البيئة بديوان عام كل محافظة من محافظات الجمهورية (تابع للمحليات)، بهدف حماية البيئة فيها من التلوث والتدهور، كما يعمل على نشر الوعى البيئى بالمحافظة عن طريق الندوات وأجهزة الإعلام.

١-٥ المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

يبلغ عدد الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال البيئة فى مصر حوالى مائتى جمعية من أنشطتها تشجيع القيام بالدراسات والبحوث، وتدعم أكاديمية البحث العلمى هذه الجمعيات بالنواحى المادية والفنية ومن أبرز هذه الجمعيات: الجمعية المصرية لعلوم البيئة - جمعية المحافظة على جمال الطبيعة - الجمعية المصرية للمحافظة على البيئة - الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية - جمعية أصدقاء البيئة بالاسكندرية - جمعية الإرتقاء بالبيئة العمرانية . كما توجد جمعيات أخرى مختصة بالبيئة منها المكتب العربى للشباب والبيئة، ومن أهم أنشطته هو تعريف الشباب بقضايا البيئة فى مصر وأهمية العمل على حمايتها وتطويرها ومنع عوامل التدمير بها ، وخلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة والمجتمع وإقامة المعسكرات لدراسة البيئة والتعرف عليها.

٢- الحالة الراهنة للقضايا البيئية

٢-١ نهر النيل ومشكلات التلوث

لقد صاحب التوسع الصناعى والزيادة السكانية فى غياب التخطيط البيئى سوء استخدام نهر النيل حيث تصرف المصانع وبعض التجمعات السكانية مخلفاتها السائلة إلى النهر. وأدى ذلك إلى تلوث مياه نهر النيل والتغيير فى الخواص الطبيعية والكميائية للمياه مما يؤثر بالتالى على جميع أنواع الحياة بالنهر واستخدامات المياه المختلفة.

ويلزم للحفاظ على المياه بنهر النيل والترع الرئيسية من التلوث، الكشف عن مصادر التلوث بصفة عامة ومتابعه تأثيرها على خواص المياه، وإجراء التحاليل والدراسات البيلوجية والكميائية بصفة منتظمة عن طريق الجهات المختصة ومنها وزارتى الصحة والرى، ولقد صدرت عدة قوانين منها القانون

تلوث مياه النيل والترع

رقم ٤٨ لعام ١٩٨٢ والذى يهدف إلى حماية نهر النيل والمياه الداخلية من التلوث وحدد القانون المواصفات الواجب توافرها فى المخلفات السائلة قبل صرفها إلى المسطحات المائية.

ومع كل مايواجه تطبيق هذا القانون من مشكلات نتيجة لقصور الإمكانات المادية والفنية، إلا أنه يمثل تغيراً أساسياً فى استراتيجية مواجهة مشكلات البيئة بصفة عامة وحماية نهر النيل بصفة خاصة. ولذا صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة وذلك لوضع الأمور فى نصابها الصحيح وتصحيح الأوضاع البيئية الخاطئة ومنها المتعلقة بمشكلات تلوث المياه.

٢-٢ التربة الزراعية ومشكلات التلوث والملوحه

يقوم الإنسان بدور كبير فى تغيير الخصائص البيلوجية للتربة الزراعية وذلك من خلال استخدام بعض المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والنتروجينية مما يزيد من نسبة المركبات الزئبقية المتسربة فى المياه الأرضية والجوفية التى قد تستخدم بعد ذلك إما كمياه للشرب أو إعادة استخدامها فى عمليات الزراعة دون معالجة، مما يسبب أمراضاً وبائية خطيرة، حيث تستخدم المبيدات الحشرية فى إبادة الحشرات والأعشاب، كما أن إسراف الناس فى استخدامها دون بصيرة تترتب عليه تلوث الحقول.

ويحدث كل عام عند مقاومة الآفات بالمبيدات التى تستخدمها الجمعيات الزراعية والأهالى أن يؤدى ذلك إلى تلوث الأراضى الزراعية بها، ومن الأرض تنتقل إلى مصادر الماء عن طريق الرشح، ومن الماء قد تنتقل إلى الإنسان رغم أن تركزاتها قد تكون قليلة، ولكن بمرور السنين تتراكم تلك الملوثات فى المياه ويصبح القليل كثيراً وخصوصا إذا عرفنا أن هذه المركبات لاتتحلل.

ولقد عرف المزارعون من قديم الزمان نفايات الحيوانات والنباتات وقد صنعوا منها السماد العضوى الذى يحتوى على كل العناصر اللازمة لعملية التخصيب، ولكن نتيجة للمدنية اعتبر الإنسان النفايات العضوية شيئاً غير مرغوب فيه فتخلص منها ولوث بها ماءه.

٢-٣ الهواء ومشكلات التلوث

ظهرت مشكلة تلوث الهواء بمصر منذ بداية القرن الحالى مع بداية التصنيع واستغلال المناجم، ولكن مع حركة التصنيع النشطة فى الستينات ونمو العمران، فقد نشأت المشاكل الحقيقية لتلوث هواء تلك المناطق الصناعية وبعض المدن الكبرى كالقاهرة، كفر الزيات، المحله الكبرى، الإسكندرية.

وفيما يتعلق بالتلوث الطبيعى فإن العواصف الرملية تعتبر هى المصدر الأساسى لهذا النوع من التلوث، وتزيد حدتها فى فصل الربيع (العواصف الخماسينية)، كما تساهم العواصف الشتوية كذلك خلال فصل الخريف فى ارتفاع نسبة الأتربة بهواء معظم المدن المصرية.

وتحت ظروف التلوث نتيجة اختلاط وامتزاج مواد التلوث بالضباب تنشأ بعض الأخطار التى تهدد بتسمم البيئة وتؤدى فى كثير من الأحيان بحياة الإنسان إلى الموت إذ تنتشر بعض الأمراض الخطيرة (كأمراض القلب وأمراض الكلى والجهاز التنفسى) المرتبطة بالتفاعلات الكميائية من مختلف أنواع التلوثات فى الهواء والتى ينتج عنها مركبات جديدة أكثر خطراً أحياناً من مواد التلوث الأصلية.

ولقد كشفت آخر القياسات الدقيقة لمدى التلوث فى هواء بيئة الدلتا المصرية عن أن أخطار التلوث لاتقتصر على المدن فحسب ولكنها تزحف أيضا إلى هواء القرى خاصة بعد استعمال المواد الكيمائية والمبيدات فى مكافحة آفات الزراعة بالقرى وحرق المواد العضوية للاستخدام المنزلى، وطرق المواصلات الترابية.

بالإضافة إلى ماسبق فهناك التلوث الإشعاعى الناتج لمرور كثير من الناقلات المعلاقة التى تعمل بالطاقة النووية فى البحر الأحمر وكذلك نقل الوقود النووى الذى يتم بين بعض الدول وقد تصل بعض الحمولات من اليورانيوم إلى ٢٠٠ طن، لذلك تؤخذ الاحتياطات الكافية فى هذا المجال برصد أى تلوث بالمياه بالإشعاعات وكذلك الهواء بواسطة محطات الرصد الإشعاعى.

تلوث الهواء

وبحلول عام ٢٠٠٠ فإن تلوث الهواء سوف يصبح مشكلة إنسانية واقتصادية وسياسية كبرى ويرجع هذا إلى ثلاثة أسباب رئيسية هى:-

أولاً: الاستخدام الكثيف للبنزين المدعم والذى يحتوى على نسبة عالية من الرصاص مما يؤدى إلى رفع نسبة أتربه الرصاص بالهواء ويزداد الأمر تعقيداً بسبب مشاكل سوء إدارة المرور واختناقاته وارتفاع أعداد المركبات المعيبة.

ثانياً: التركيزات العالية للصناعات الملوثة فى المراكز الحضرية الرئيسية وحولها بالقاهرة والاسكندرية خاصة صناعة الصلب والأسمنت والأسمدة والصناعات الكيماوية وهذه تسهم فى ارتفاع نسب الأتربه وثانى أكسيد الكبريت بالهواء بحيث وصلت إلى ضعف وحتى عشرات أضعاف الحدود القصوى الآمنه.

ثالثاً : إستخدام زيوت وقود تحتوى نسباً عالية من الكبريت فى الصناعة وتوليد الطاقة وهذا بدوره قد أدى إلى زيادة أكبر فى نسبة ثانى أكسيد الكبريت بالهواء.

٢-٤ المياه البحرية ومشاكل التلوث

دأبت مصر منذ القدم على أن تولى موضوع الحماية المائية اهتماماً خاصاً، ولاسيما منطقة البحر المتوسط، ولقد صدرت العديد من القوانين والقرارات فى شأن المحافظة على نظافة الموانىء والمياه الإقليمية وحظر إلقاء الزيوت من السفن المتواجده فى المياه الإقليمية، كذا حظر إلقاء مخلفات الوقود والفضلات وكسح الزيوت الخفيفة والثقيلة وغيرها، كما وافقت مصر على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية حرصاً على تحقيق تعاون دولى من أجل منهج منسق وشامل لحماية وتحسين البيئة البحرية فى منطقة البحر المتوسط، كما تبنت مصر الخطط القومية لحماية البيئة البحرية، وإلى جانب الرعاية التى توليها الدولة للبحر المتوسط فلم تغفل أيضا البحر الأحمر ولعل أهم ماتتعرض له بيئة ذلك البحر من أخطار تتحدد فى التلوث البترولى سواء نتيجة اكتشافه أو نقله والذى يؤثر على سلامة الكائنات البحرية ويغير فى صفات المياه.

٢-٥ النفايات الصلبة

وهى عبارة عن مخلفات المساكن، المخلفات التجارية، مخلفات الورش، مخلفات الشوارع (القمامه) والمخلفات ذات الحجم الكبير. ومخلفات المساكن عبارة عن مواد عضوية وغير عضوية وهى تتمثل فى بقايا الخضروات والورق والأخشاب والزجاج وغيرها، والمخلفات الورقية الناتجة من المحلات التجارية والمنشآت الحكومية، ومخلفات الورش الصلبة حيث تتحدد أنواعها تبعاً لنوع الأعمال، ومخلفات الشوارع معظمها أتربه وورق وفروع أشجار وغيرها، أما المخلفات ذات الحجم الكبير فالمقصود بها المواد الصلبة الكبيرة المتبقية من أعمال ومواد البناء.

وتقدر كمية المخلفات الصلبة الحضرية (القمامة) المتولدة على مستوى الجمهورية بحوالى ١٠ مليون طن سنوياً (٢٨ ألف طن يومياً)، ويتولد عن القاهرة الكبرى وحدها حوالى ٣ مليون طن سنوياً، أما محافظة الإسكندرية فيتولد عنها حوالى مليون طن سنوياً بينما يتراوح الرقم بمحافظات الجنوب مابين ١٤ر٠ طن فى محافظة أسوان إلى ٣٨ر٠ طن فى محافظة المنيا.

ويقدر إجمالى كمية المخلفات الصناعية الصلبة المتولدة على مستوى الجمهورية بحوالى ٣ إلى ٥ ملايين طن سنوياً ناتجة عن القطاعات التالية: صناعة التعدين، صناعة الأسمنت، صناعة المعادن والصلب، الصناعات

الكيماوية، صناعات التكرير والصناعات البتروكيماوية، صناعة النسيج، الصناعات الهندسية وصناعة المواد الغذائية، كما أن الجزء الخطر والضار منها تصل كميته إلى حوالى ٢٠ر٠٠٠ - ٥٠ر٠٠٠ طن سنوياً.

ويتضح من جدول التوزيع الجغرافى للصناعات الكبرى الملوثة أن القاهرة الكبرى بها أكبر عدد من المصانع الملوثة حيث يبلغ عددها ١٢٦ مصنع بنسبة ٣٨,٠٧ ٪ من إجمالى المصانع بها. وتحتل محافظة الإسكندرية المركز الثانى بعد القاهرة الكبرى فى عدد المصانع الملوثة. وتأتى محافظات بنى سويف، الوادى الجديد، مطروح، وشمال سيناء فى المرتبة الأخيرة من حيث عدد المصانع الملوثة للبيئة حيث يوجد بكل منهم مصنع واحد.

٢-٦ الكوارث البيئية الطبيعية أو بفعل الإنسان

حرصاً من جانب مصر على مواجهة الكوارث البيئية سواء كانت من مصدر طبيعى كالأعاصير والسيول أو خلافه أو نتيجة للنشاط الإنسانى المتزايد كالحرائق، تجرى الدراسات لوضع الخطط لمجابهة أخطار تلك الكوارث حماية للصحة العامة، وحفاظاً على البيئة من التلوث، بالتنسيق بين قوات الشرطة والمطافى والدفاع المدنى والخدمات الصحية والإجتماعية والمستشفيات.

التوزيع الجغرافى للصناعات الكبرى الملوثة

المحافظة	عدد المصانع *	٪ عدد المصانع إلى الإجمالى	الصرف الصناعى (م٣/يوم)
القاهرة الكبرى	١٢٦	٣٨,٠٧	٤٠٩٧٧٧٣,٢
الإسكندرية	٨٥	٣٥,,٦٨	٢٦٤٥٩٠,٥
بور سعيد	٧	٢,١١	٤٥٨٠
السويس	٢	٠,٦٠	٣٢٦٠
دمياط	٤	١,٢١	٥٨٩٧
الدقهلية	١١	٣,٣٢	٧٧٧٣٦٤
الشرقية	١٢	٣,٦٣	١٤٤٣٣
كفر الشيخ	٣	٠,٩١	٤٥٧٧
الغربية	١٧	٥,١٤	١٠٣٨٠٣
المنوفية	٣	٠,٩١	٣٠٥٠
البحيرة	١٠	٣,٠٢	١٧٩١٤٩
الإسماعيلية	٤	١,٢١	٥٧٣
بنى سويف	١	٠,٣٠	٣١٧
الفيوم	٤	١,٢١	٦٥٣
المنيا	٤	١,٢١	٧٠٨٦٠
أسيوط	٦	١,٨١	٣٥٤٤٠
سوهاج	٤	١,٢١	٥٠٠٩٠
قنا	٦	١,٨١	٦٦٩٧٢٠
أسوان	١١	٣,٣٢	٤٨١٤٥٦
البحر الأحمر	٥	١,٥١	١٥١٢
الوادى الجديد	١	٠,٣٠	٩٣٠
مطروح	١	٠,٣٠	٨٣٣
شمال سيناء	١	٠,٣٠	٨٣٣
جنوب سيناء	٣	٠,٩١	٣٤٣٣
المجموع	٣٣١	١٠٠,٠٠	٣٢٨٧١٢٦,٧

* مصانع قطاع الأعمال العام

المصدر : وزارة الصناعة

٢-٧ المحميات الطبيعية فى مصر

هى أماكن ذات صفة طبيعية خاصة أو بها كائنات نادرة مطلوب حمايتها، وأغلب المحميات مفتوحة للجماهير وتتدرج الحماية لهذه المحميات، فمنها ماهو مغلق تماماً عن الجمهور بهدف إجراء الدراسات البحثية لأغراض علمية محضة للحفاظ على بعض مكوناتها، ومنها أيضا ماتحويه نماذج متباينه من البيئات الطبيعية والمناظر ذات القيمة الجمالية وتجمعات نباتية وحيوانية وتكوينات چيولوچية متباينه يسمح فيها بالزيارة تحت المراقبة والصيد فى حدود معينه، ومنها مايتم اختياره لاحتوائه على مواقع لها أهمية عالمية لوجود مناجم طبيعية أو آثار ثقافية جديرة بالاهتمام والحماية والعناية، ومنها مايستخدم الإنسان مواردها بطريقة تقليدية دون تغيير جذرى فى نمط الحياة ودون خطر من تدهور قيمتها ذات الأهمية الثقافية أو العلمية والسياحية والجمالية.

وفى إطار القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية تم اعتبار الأماكن الآتية محميات طبيعية :-

محمية رأس محمد وجزيرتى ثيران وصنافر -محمية الزرانيق - محمية علبة الطبيعية - محمية العميد الطبيعية - محمية جزر سالوجا وغزال - محمية أشتوم الجميل وجزيرة تنيس - محمية سانت كاترين - محمية وادى العلاقى - محمية الغابة المتحجرة - محمية وادى الريان - محمية بركة قارون - محمية قبه الحسنة - محمية كهف وادى سنور - محمية نبق - محمية أبو جالوم - محمية رأس الحكمة - محمية المغره - محمية وادى الرشراش - محمية الوادى الأسيوطى.

٣- أفضل الممارسات لملائمة البيئة والحياة الإجتماعية

سنعرض فيما يلى بعض الممارسات فى مجال ملائمة البيئة :-

٣-١ مشروع التنمية الإقليمية لمنطقة القصر (مرسى مطروح)

تقتضى خطة حماية البيئة التى تنفذها مصر حالياً الحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد والاستغلال السليم لهذه الموارد.

وفى إطار التعاون الثنائى بين مصر والمانيا تم الاتفاق عام ١٩٨٧ على اختيار منطقة تقع بالقرب من مدينة مرسى مطروح لتنفيذ مشروع أطلق عليه اسم مشروع (التنمية الإقليمية لمنطقة القصر) التى تقع غرب مدينة مرسى مطروح وذلك من خلال جهاز شئون البيئة ووكالة التعاون الفنى الالمانية (GTZ) وللمشروع لجنة إشرافية برئاسة السيد محافظ مطروح تقوم بتحديد استراتيجية المشروع ومتابعة نشاطه وتقييمه، ويعاونها فى ذلك لجنة فنية. وهناك ثلاثة مبادىء قد تم وضعها فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المشروع كما يلى:-

أولاً: إقامة نظام جيد لتجميع مياه الأمطار للاستفادة العظمى منها.

ثانياً: إستغلال الموارد الزراعية المحدودة وعلى أن يتم باسلوب يضمن عدم الإضرار بالبيئة.

ثالثاً: مشاركة أهالى المنطقة فى جميع مراحل التنمية مع التركيز على دعم دور المرأة فى مجالات التنمية والحفاظ على البيئة.

وقد توصل مشروع القصر إلى نتائج تبعث على الرضا، حيث تم تنفيذ عدد كبير من الأنشطة الفردية الناجحة، بالإضافة إلى رفع مستوى دخل عدد من المواطنين، وتحسين قدرة الهيئات المحلية على القيام بالتنمية. لذلك يمكن اعتبار مشروع القصر نموذجاً تنموياً رياديا فى منطقة الساحل الشمالى الغربى لمصر.

معلومات أساسية عن المشروع :-

- ❑ جاءت تسمية المشروع بالقصر نسبة إلى إحدى القرى الواقعة ضمنه.
- ❑ تمتد منطقة المشروع مسافة ٤٠كم على الساحل وبعمق ٧كم جنوباً.
- ❑ يسكن هذه المنطقة ست عشرة قبيلة يبلغ تعدادها حوالى ٢٠٫٠٠٠ نسمة هم المجموعة المستهدفة بمشروع القصر.
- ❑ وقد احتاج مشروع القصر إلى مسح للموارد الطبيعية وإلقاء نظرة عامة على الظروف المحيطة والتى تؤثر على حياة البادية للمنطقة.
- ❑ وقد أعد مشروع القصر من مجموعة دراسات منها دراسات عن مستوى دخل أهالى المنطقة وعن موارد المياه الجوفية والسطحية وعن التسويق وكذلك المراعى.

نتائج المشروع:

- ❑ تم تركيب أربعة محطات أرصاد بالإضافة إلى ستة أجهزة لقياس المطر يمكن بواسطتها التعرف على الخصائص المناخية للمنطقة وخصوصاً التوزيع الغير منتظم للأمطار، كما يقوم المشروع بتسجيل النتائج وقياس كمية المياه التى تفقد فى البحر بواسطة ثلاثة هدرات.

❑ أنشأ المشروع محطة خاصة أطلق عليها اسم محطة التخطيط لاستعمالات الأراضى والمتابعة البيئية تقوم بتحليل ومعالجة بيانات الاستشعار عن بعد وصور القمر الصناعى وعمل تصنيف للأراضى باستخدام الحاسب الآلى، والتأكد من خلال الزيارات الميدانية من صحة نتائج التحليل ومدى مطابقتها للواقع. وبعد ذلك يتم توقيع تصنيف استغلال الأراضى على الخرائط (مثل المراعى الكثيفة) هذا التصنيف يوضح حالة استخدام الأراضى فى فصل معين وفى سنة معينة. وإعادة عمل هذا التصنيف مرة أخرى بعد عدد من السنوات يوضح التغير الذى حدث فى استغلال الأراضى وما أدى إليه من تغيير فى البيئة. وهو ماسيقوم المشروع بعمله فى مرحلة متقدمة لمعرفة تأثير المشروع على المنطقة وسيتبع هذا التقييم نظاماً للتقييم والمتابعة يقوم بتسجيل وتحليل جميع الأنشطة التى ينفذها للمشروع.

❑ تم تجميع البيانات من المصادر المختلفة وتوقيعها على خرائط مطبوعة توضح طوبوغرافية المنطقة والبنية الأساسية بها وحدود القبائل وغيرها وقد تم الإستعانه بنظم المعلومات الجغرافية لتجميع هذه البيانات فى خرائط مركبة. وفى سنة ١٩٩١ قامت المحطة بإعداد تقرير عن استغلال الأراضى يحتوى على خمس خرائط توضح وحدات الأراضى الطبيعية لكل قبيلة والإمكانات المتاحة ومشاكلها.

❑ تم تلخيص نتائج هذه الدراسة فى خطة تنمية تعكس إمكانات وصعوبات حياة البادية فى المنطقة وقدمت هذه الدراسة بعض الاقتراحات بشأن البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

❑ أكد المشروع على أهمية إنشاء الطرق الفرعية الزراعية تفادياً لظهور المدقات العشوائية التى تدمر الأراضى الزراعية. وهذه الطرق تيسر الوصول إلى الأماكن التى تغمرها مياه الأمطار فى فصل الشتاء وبالتالى تساعد على استصلاح واستيطان هذه الأراضى النائية.

❑ تغطى أنشطة المشروع كل فروع الزراعة تقريباً حيث يعمل المشروع فى مجال تحسين المراعى وزراعة الحبوب وتربية الحيوانات وزراعة أشجار الفاكهه والخضروات والفروع الثلاثة الأولى تتطلب مدخلاً موحداً لخطة التنمية حيث أن هذه الفروع مرتبطة ببعضها البعض لخدمة تنمية الثروة الحيوانية. وقد تم حتى الآن عمل تقييم مكثف للمراعى فى بيئات مختلفة.

❑ من المهام الأساسية للخدمات الإرشاديه بالمشروع مساعدة المزارعين فى اختيار أفضل استغلال للأراضى بما يتناسب مع نوع التربة وكمية المياه المتاحة ومدى تعرض الزراعة للرياح.

❑ أدخل المشروع أفران الكيروسين وساهم فى بناء الخزانات بالقرب من المنازل واستخدام الطلمبات اليدوية وذلك من أجل الحفاظ على البيئة وتقليل العبء عن المرأة التى كانت تقضى يومها فى نقل المياه على ظهر الدواب أو تقطيع الشجيرات لاستخدامها كوقود. ويقوم المشروع بتشجيع المرأة على القيام بزراعة بعض أشجار الفاكهة أو الخضروات فى صوب زراعية صغيرة أو تربية بعض الدواجن التى يقوم المشروع بتوزيعها لإنتاج البيض البلدى، أيضا إنتاج السجاد اليدوى كما يتم التركيز فى هذا البرنامج على تعريف السيدات بطرق أفضل لتسويق إنتاجهن من السجاد.

٣-٢ مشروع التنمية المتواصلة بإستخدام أسلوب المشاركة فى التخطيط والإدارة البيئية – محافظة الإسماعيلية

تبنت محافظة الإسماعيلية أسلوب التخطيط والإدارة بالمشاركة من خلال مشروع التنمية المتواصلة لمركز ومدينة الإسماعيلية الذى بدأ عمله فى يناير ١٩٩٣ حيث قام بإنتهاج سياسات جديدة نحو التنمية المتواصلة. ويهدف منهج هذا المشروع إلى تحقيق التنمية من خلال بناء وتقوية القدرة المحلية على التخطيط والتنسيق والإدارة لعمليات التنمية والبيئة على أساس إطار عام يعتمد على أسلوب المشاركة وكذا تعزيز خطط وإستراتيجيات التنمية.

كما إنتهج المشروع أسلوب المشاركة فى التخطيط والإدارة والذى يتم من خلاله الموضوعات البيئية وتحديات التنمية بكفاءة عالية.

وقد تم إختيار تسعة مشروعات ذات أولوية وتم إعداد دراسات جدوى مبدئية لها وهى:-

- ❑ الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بمدينة الإسماعيلية.
- ❑ إنشاء محطة معالجة جماعية للمخلفات السائلة بالمنطقة الصناعية.
- ❑ إنشاء نظام للصرف الصحى بقرية نفيشة.
- ❑ تطوير وتنمية منطقة الكيلو ٢ بالإسماعيلية.
- ❑ تطوير وتنمية منطقة البهتينى.
- ❑ تجديد وإحلال المصرف المغطى بمدينة الاسماعيلية.
- ❑ تطبيق نظام الجودة الشاملة فى الصناعات الغذائية بالاسماعيلية.
- ❑ إعادة إستخدام مياه الصرف الصحى فى الأغراض الزراعية.
- ❑ الحماية البيئية لبحيرة التمساح (معالجة المياه بمصرف المحمسة).

وقد كان إختيار هذه المشروعات وربطها ببعضها إثباتا لما يصبو إليه مشروع التنميه المتواصلة من تحقيق التنمية الشاملة والإداره الصحيه للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

وتقوم هذه المشروعات بالتركيز على الموضوعات التى تتناول مجالات عديدة مثل تدهور البيئة، المناطق العشوائية، ندرة مصادر المياه، الصحة العامه والنمو الاقتصادى.

٤- السياسة العامة والخطة المستقبلية لحماية البيئة

٤-١ قانون فى شأن حماية البيئة

صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة متضمناً مجموعة من الأحكام الهامة تهدف فى جملتها إلى تحقيق الحماية الفعاله للبيئة فى مصر ويعد هذا القانون طفرة تشريعية فى مصر لحماية البيئة فضلا عن أنه يتمشى مع الاتجاه الدولى لحماية البيئة.

ربط القانون ولأول مرة فى مصر بين البيئة والتنمية على أنهما وجهان لعملة واحدة، إذ لايجوز إحداث تنمية شاملة دون الحفاظ على البيئة ولذلك منح القانون المنشآت الضارة بالبيئة القائمة وقت صدوره مهله لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر لائحته التنفيذية.

ألزم القانون جهاز شئون البيئة بضرورة وضع خطة للطوارىء لمواجهة الكوارث البيئية على أن تعتمد تلك الخطة فى مجلس الوزراء، وتناول القانون أحكاماً بشأن حماية الطيور والحيوانات البرية وحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص ولحماية الهواء من التلوث، وحماية البيئة المائية بالمسطحات البحرية والنهرية.

٤-٢ خطة العمل البيئى

تم إعداد مشروع خطة العمل البيئى للبلاد كأولوية عليا والتى أعلنت من خلال مؤتمر عقد فى مايو عام ١٩٩٢ وذلك تبعاً للسياسة العليا للدولة والمعنية بالحفاظ على البيئة. وهذه الخطة تعد الأساس لوضع البرنامج الشامل للحفاظ على البيئة. وتأخذ خطة العمل البيئى فى إعتبارها ما يلى:-

- هناك العديد من المتطلبات اللازمة للتخطيط الكفء لاستخدام الأراضى، وبعض تلك المتطلبات تتصل بالمسائل المؤسسية والبعض الأخر يتصل بالمسائل التكنولوجية كما أن التساؤلات الخاصة باستخدام الأراضى غالبا ماتتضمن أموراً ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية والتى لابد من وضعها أيضا فى الاعتبار.

- يوصى باتخاذ قرارات سياسية مثل تعميم استخدام البنزين الخالى من الرصاص، التدرج فى ألغاء الدعم عن البنزين وزيوت الوقود ورفع سعر البنزين الذى يحتوى على الرصاص بنسب عالية عن سعر البنزين منخفض النسبة أو الخالى منه وتحسين إدارة المرور والاتجاه نحو استخدام أكبر لوسائل النقل العامة وتوفير زيوت الوقود منخفضة المحتوى الكبريتى والغاز الطبيعى بأسعار أقل عن الزيوت مرتفعة المحتوى الكبريتى.

- مع النمو السريع فى الأنشطة البشرية والصناعية بالمناطق الحضرية فإن مشكلة النفايات الصلبة المنزلية والصناعية أصبحت الأكثر تعقيداً وأصبح تجميع النفايات الصلبة فى الأحياء السكنية لذوى الدخول المرتفعة يتم بواسطة القطاع الخاص من جامعى القمامة. أما فى الأحياء السكنية لذوى الدخول المنخفضة فإن عملية تجميع القمامة غير مرضية وتسبب أضراراً حتمية خطيرة. ويوصى بالتوسع فى الخدمات البلدية لجمع النفايات الصلبة فى الأحياء السكنية لذوى الدخول المنخفضة كما يوصى بزيادة أنشطة تدوير النفايات الصلبة وصناعة الأسمدة العضوية منها فنجعل من هذه النفايات مصدراً لمنتجات ذات فائدة عالية. ويمكن اعتبار آليات تغطيه نفقات تدوير النفايات الصلبة تتمثل فى:-

- إجراء سياسات تتعلق بفرض رسوم تغطى نفقات إدارة النفايات.
- إجراء سياسات تتعلق بالتغطية الكاملة لتكاليف معالجة النفايات الضارة.

- إجراء مؤسسى يتعلق بتنظيم وإصدار تراخيص لإدارة النفايات، وتمنح الشركات بموجبه من السلطات المحلية رخصة القيام بخدمات جمع وإدارة النفايات البلدية على أساس الحق فى التغطيه الكاملة لنفقات هذه الخدمات.

- إجراء مؤسسى يقضى بإقرار ارشاد واستراتيجيات لإدارة النفايات على أساس الظروف المحلية لتناول أنواع النفايات المختلفة بمنهج مقبول، والتنفيذ الكامل لهذا الإجراء سوف يعنى خلق قاعدة لمجتمع أقل إنتاجاً للنفايات.

❑ تعتبر الآثار المصرية القديمة والسواحل المصرية الجميلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر ومواقعها البحرية معالماً إقليمية وقومية بالغة الأهمية وتكمن قيمتها كعماد لصناعة السياحة بالبلاد فيما تدره من عملات حرة وفرص عمل يلزم معها حمايتها من الإندثار والتلوث، ومن ثم يلزمها وضع خطط واستراتيجيات وإجراءات مهمة للتغلب على تلك المشاكل بعناية فائقة.

❑ دعم المؤسسات المعنية بشئون البيئة من أجل تحسين إدارة البيئة فى مصر. وهذا بالضرورة يتطلب تحسين نوعية عمليات تجميع البيانات البيئية والمعلومات المستخدمة فى توفير وعى جماهيرى وفى نوعية أصحاب القرار والتوسع فى اللامركزية وتحسين عمليات تحليل السياسات والتخطيط والتدريب والنهوض بالتعليم البيئى.

❑ تقدر الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة العمل البيئى فى مصر خلال المرحلة الأولى والتى قد تصل إلى خمسة أعوام نحو خمسمائة مليون دولار أمريكى. هذا بالإضافة إلى الاستثمارات فى برامج الصرف الصحى والزراعى ومعالجة مياه الصرف والتى تتم من خلال الأجهزة القطاعية بتمويل من الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية ومن البنك الدولى، وتعطى الأولوية القصوى للاستثمارات فى دعم المؤسسات البيئية وفى أنشطة خفض تلوث الهواء والمياه من الصناعة، وتحسين إدارة الأراضى وحماية تراث مصر وإدارة النفايات الصلبة.

الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة العمل البيئى فى مصر خلال المرحلة الأولى والثانية

البرنامج	التكلفة مليون جنيه مصرى	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
إدارة الموارد الطبيعية *	٣٨٥	٩٩٠
تحسين نوعية الهواء	٤٣٥	٨٩٥
إدارة النفايات الصلبة	٢٩٠	٩٠٥
حماية تراث مصر	٣٦٥	٤٢٠
دعم المؤسسات البيئية	٧٥	١١٠
المجموع	١٥٥٠	٣٣٢٠

*باستثناء برامج مياه الشرب والصرف

المصدر : وزارة الإقتصاد والتعاون الدولى

٤-٣ الخطة المستقبلية لحماية البيئة

تعتبر البيئة هى كل ماحولنا من ظروف وأوضاع طبيعية كانت، أو نتاجاً من صنع الإنسان، أو ترتبت على نشاطه، لذا يصبح لزاما علينا أن نتبنى الخطط، ونضع الضوابط لنكفل للإنسان فى حاضره ومستقبله معيشة تبعد عنه الخطر أيا كان مصدره، وتوفر له الراحة والطمأنينه وسائر احتياجاته بالقدر اللازم لبقائه منعماً سعيداً.

لهذا وضعت الحكومة المصرية برنامجاً شاملاً للمحافظة على البيئة، إستكمالاً للخطط السابقة ولسد الثغرات الموجودة بها، وإستناداً إلى خطة العمل البيئى الحالية. وهذا البرنامج يستهدف الارتقاء بالظروف البيئية على الأرض والشواطىء ويتكون من مجموعة البرامج الفرعية التالية:-

البرنامج الأول:

يضم خطة عمل للمحافظة على الأرض الزراعية، وحمايتها من التعدى عليها، بواسطة الراغبين فى إقامة المنشآت عليها.

البرنامج الثانى:

حماية مياه المسطحات المائية ونهر النيل والترع والمصارف من مصادر التلوث الناشئة من صرف مخلفات المصانع وأنظمة الصرف الصحى، والتأكد من عدم تأثير ذلك على جودة المياه والشواطىء المصرية.

البرنامج الثالث:

إقامة حزام أخضر من الغابات بطول الشاطىء الشمالى المتاخم للبحر المتوسط كجزء من المخطط الشامل لزيادة المساحات الخضراء فى مصر، وتنمية الشاطىء الشمالى إقتصادياً وسياحياً.

البرنامج الرابع:

برنامج حماية الشواطىء والأراضى من مصادر تلوث الهواء، وأهمها مخلفات السيارات ووسائل النقل الأخرى.

البرنامج الخامس:

إقامة المحميات البرية والبحرية على شواطىء البحرين المتوسط والأحمر، وفى مناطق تضم أندر الكائنات الحية فى العالم.

البرنامج السادس:

تطوير المناطق التى تصلح لزيادة الثروة السمكية على طول الشاطىء الشمالى المتاخم للبحر المتوسط والبحيرات المجاورة له.

البرنامج السابع:

السيطرة على استخدام المواد الضارة فى الأراضى الزراعية، خاصة المناطق المتاخمة للشاطىء الشمالى (على البحر المتوسط).

الملاحق

الجزء الأول : الخطط والمخططات القطاعية والنظم الحاكمة للعمران

ملحق رقم (٨) : نظم الإدارة الحاكمة للعمران

نظم الإدارة الحاكمة للعمران

تعتبر التشريعات الحاكمة لحركة البناء والتشييد من الآليات الهامة المؤثرة فى مستوى التحضر ومستوى البيئة العمرانية لما تفرضه من ضوابط الغرض منها تجويد أعمال البناء والتشييد وأعمال بيع وإيجار المساكن وإنشاء المجتمعات والمدن الجديدة. بالإضافة إلى أن القوانين والتشريعات الخاصة بقضايا العمران والتحضر هى ضمان لإستمرارية الأهداف التنموية المختلفة للدولة والمحافظة على الملكيات والحقوق العامة والخاصة.

١- التشريعات المتعلقة بالإسكان والتخطيط العمرانى والبيئة

بدأت مصر فى تطبيق الأعراف والتشريعات المنظمة للعمران خلال العصور القديمة والمتوسطة، أما فى العصر الحديث فيعتبر مشروع تحديث المدن والبنادر المقدم من على مبارك عام ١٨٦٨ وكذلك لائحتى التنظيم الصادرتين عامى ١٨٨١، ١٨٨٩ من أولى التشريعات المنظمة للعمران فى مصر واستمر العمل بها حتى عام ١٩٤٠ حيث صدر القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٤٠ فى شأن تنظيم المبانى والقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء وتوالت التشريعات الحديثة بعد ذلك حيث تناولت تنظيم المبانى وبعض جزئيات متفرقة فى مجال التخطيط العمرانى وذلك حتى صدر القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم المبانى وصدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٧٧، وفى سنة ١٩٨٢ صدر قانون للتخطيط العمرانى بمصر والمعروف بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ وصدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان رقم (٦٠٠) لسنة ١٩٨٢.

وفيما يلى عرض لأهم التشريعات فى مجال تنظيم العمران والبناء والإسكان التى صدرت منذ ١٩٧٦.

١-١ فى مجال الهدم والبناء

- القانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦١ فى شأن هدم المبانى.
- القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء.
- القانون (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ والمعدلة بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان رقم ١٩٨٢/٦٠٠ وقرار وزير التعمير والدولة للإسكان والمرافق ١٩٩٣/٧٨ وقد تم تعديل القانون رقم ١٩٧٦/١٠٦ بموجب القوانين أرقام ١٩٨٣/٣٠، ١٩٩٢/٢٥ بهدف تطويره خاصة فيما يتعلق بإجراءات ضبط المخالفات والتصرف بشأنها. ويتضمن القانون الأحكام الخاصة بتوجيه الإستثمارات فى قطاع البناء وتنظيم المبانى والإجراءات الخاصة بضبط المخالفات والعقوبات التى سيتم توقيعها على المخالفين.

١-٢ فى مجال الإسكان

□ القانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٦ فى شأن صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادى.

□ القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى. ولقد أتاح قانون التعاون الإسكانى تكوين الجمعيات التعاونية للإسكان على نطاق واسع وقامت هيئة تعاونيات البناء بدور كبير فى الإشراف على هذه الجمعيات وإقراضها بشروط ميسرة حتى أصبح الإسكان التعاونى أحد العوامل الهامة فى حل مشكلة الإسكان.

١-٣ فى مجال إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر

□ القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، مستهدفاً تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بشأن الوحدات السكنية وغيرها من العين العقارية المنتفع بها محلياً أو جزئياً

□ القرار الوزارى رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧٩ بإصدار النظام النموذجى لإتحاد الملاك والذى ينظم العلاقة بين ملاك العقار الواحد.

□ القانون رقم (١٣٦) لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

وقد كان للقوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر الكثير من السلبيات التى أضرت بالعقارات المبنية كثروة قومية نظراً لتقاعس الملاك والمستأجرين عن صيانتها كما أدت هذه السلبيات إلى الإحجام عن البناء بغرض الإيجار وأصبح الكل يبنى للتمليك فقط وذلك نظراً لإنخفاض القيمة الإيجارية طبقاً لعدة قوانين.

١-٤ فى مجال التعمير والتخطيط العمرانى:

□ القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت والفنادق السياحية، وتسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية وفى شأن تحديد الإعفاءات الضريبية والجمركية وتنظيم العلاقة بين العملاء ومستغلى المنشآت الفندقية والسياحية بالاضافة إلى تحديد الأسعار وتصنيف المنشآت والرقابة عليها، علاوة على التزامات المنشآت قبل الوزارة والعقوبات التى توقع فى حالة مخالفة القانون.

□ القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة، وقد عرف القانون فى مادته الأولى المجتمعات العمرانية الجديدة بأنها كل تجمع بشرى متكامل يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة تحقق الإستقرار الإجتماعى والرخاء الإقتصادى (الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الأغراض) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة ويحظر هذا القانون إنشاء المجتمعات الجديدة فى الأراضى الزراعية. كما ينص على أنه يجب المحافظة على ماقد يوجد بالأراضى التى يقع عليها الإختيار من ثروات معدنية أو بترولية أو ماتحويه من آثار أو تراث تاريخى وفقا للتشريعات السارية فى هذا الشأن.

□ القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن إصدار قانون التخطيط العمرانى وقد نص هذا القانون على أن الهيئة العامة للتخطيط العمرانى هى جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية وأن تقوم الهيئة بمسئولية التحقق من تطبيق تلك الخطط وفقا لقانون التخطيط العمرانى. ونص هذا

القانون أيضا على أن تتولى الوحدات المحلية القيام بكافة الأعمال الموكولة لها فى شأن إعداد المخططات العمرانية للمدن والقرى كما يتناول القانون تعريف مستويات التخطيط المختلفة (الإقليمى، العام، التفصيلى ومايشمله كل مستوى). ويعد هذا القانون أول قانون يتناول موضوع التخطيط العمرانى بمفهوم شامل فى جمهورية مصر العربية، حيث صدر هذا القانون نتيجة تفرق الأحكام المتعلقة بالتخطيط العمرانى بين قوانين مختلفة فضلا عن قصور أحكامها عن مواجهة متطلبات التخطيط العام نوجز منها مايلى:-

- قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء حيث يمثل تقسيم الأراضى مرحلة من مراحل التخطيط العمرانى.

- قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٩ بجواز تحديد مناطق صناعية فى المدن ومجاوراتها حيث يعتبر تحديد المناطق الصناعية من قبيل تحديد إستخدامات الأراضى التى ينظمها التخطيط العمرانى كما أن هذا القانون لم يوضع موضع التطبيق وظل تحديد المناطق الصناعية بالمدن يفتقر إلى الأسس العلمية المتطورة.

□ القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة حيث ينظم هذا القانون العلاقة فى ملكية وتبعية أراضى الدولة بين الوزارات المختصة وهى وزارات الزراعة واستصلاح الأراضى ووزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ووزارة السياحة ووزارة الدفاع. ويعتبر هذا القانون من القوانين الهامة والفعالة فى تحديد الجهة التى لها سلطة إدارة وإستغلال الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة سواء كانت هذه الاراضى تقع داخل أو خارج زمام المدن والقرى. كما يحدد هذا القانون الإجراءات المتبعة لتحديد نوعية إستغلال الأراضى لاى من أغراض الدفاع أو السياحة أو الاستصلاح الزراعى أو للمجتمعات الجديدة.

١-٥ فى مجال الصحة العامة وتحسين البيئة

□ القانون رقم (٣٣)لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة الجائلين.

□ القانون رقم (٣٨)لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة.

□ القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٨ فى شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر.

□ القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل.

□ القانون رقم (١١٧)لسنة ١٩٨٣ فى شأن حماية الآثار حيث يحتوى القانون على أربعة أبواب ، والباب الرابع تحت عنوان الأحكام الختامية يرتبط بموضوع التخطيط العمرانى وتقسيم الأراضى الأثرية، ويتعين أن تراعى مواقع الآثار والأراضى الأثرية المبانى والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التى توجد بها.

□ القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة.

١-٦ فى مجال المرافق

□ القانون رقم (٩٣)لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المخلفات السائلة . ويستهدف تحديد إشتراطات صرف المخلفات السائلة بما يكفل حماية الصحة العامة من الأمراض الوبائية، ويضمن توافر الشروط الفنية والمواصفات والمعايير اللازمة لذلك.

□ القانون رقم (٢٧)لسنة ١٩٧٨ بتنظيم الموارد العامة اللازمة للشرب والإستعمال الآدمى.

١-٧ فى مجال نزع الملكية

□ القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين (معدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢).

□ القانون رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٥٥ بشأن القروض مقابل التحسين للعقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة.

١-٨ فى مجال الإدارة المحلية

□ القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى والذى تم تعديل تسميته إلى نظام الإدارة المحلية بموجب القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ويتناول هذا القانون عديد من الموضوعات مثل التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية وإختصاصات كل من المجالس الشعبية والتنفيذية فى جميع مستويات الوحدات المحلية والمتمثلة فى المحافظة، المركز، المدينة، الحى، القرية، وكذلك يتناول هذا القانون موضوع الموارد المالية للوحدات المحلية وكيفية إعداد خطط التنمية الخمسية والسنوية لها. وتعتبر تشريعات الإدارة المحلية تشريعات وثيقة الصلة بتشريعات التخطيط العمرانى لأنها تنظم عمل الجهاز الإدارى الشعبى والتنفيذى على المستوى المحلى والمسئول عن إقتراح وإعتماد وتعديل المخططات العمرانية على المستوى المحلى.

١-٩ فى مجال الأراضى الصحراوية

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ونظم هذا القانون الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو مترين. ونص هذا القانون على أن تكون إدارة وإستغلال هذه الأراضى وفقا للأوضاع التالية:

- المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية ويصدر بها قرار من وزير الدفاع.
- المناطق الداخلة فى خطة إستصلاح الأراضى ويصدر بها قرار من الوزير المختص بإستصلاح الأراضى.
- الأراضى الغير واقعة فى المناطق العسكرية أو مناطق الإستصلاح يتم إدارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٢- تعديل التشريعات لتواكب المتغيرات

تتطلب التشريعات عامة إعادة دراستها وصياغتها وفق متغيرات العصر والمجتمع. ولا شك أن المتغيرات السريعة فى المجتمع نتيجة للنمو السكانى والتنمية العمرانية أدت إلى ضرورة إعادة النظر فى صياغة بعض التشريعات المتعلقة بالإسكان والتخطيط نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:-

- تم تعديل قانون الإسكان رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ وذلك لضمان صحة العلاقة بين المالك والمستأجر فى الوحدات السكنية وغيرها من العين العقارية المنتفع بها كلياً أو جزئياً حيث يجرى حالياً إضافة التعديلات اللازمة ودراسة تأثيرها على الشريحة العامة من مستفيدى هذا القانون المستهدف لسد ثغرات القانون الحالى ولإتاحة الفرصة للإستفادة من الوحدات الحالية المتاحة بنحو أكثر مرونة وتحقيق إستثمار أكبر للفائض المتراكم للوحدات السكنية الغير مستغلة.

- تم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ من خلال إصدار قرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق رقم (٧٨) لسنة ١٩٩٣ بما يتيح الضوابط التى تحكم أنماط وتنظيمات ومواصفات البناء.

- جارى تعديل اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ فى ضوء الإستفسارات والملاحظات التى وردت فى شأنها من قبل المحافظات، وجارى إستصدار قرار فى هذا الشأن.

ومازالت هناك الحاجة إلى مزيد من الجهود لتطوير التشريعات المنظمة للعمران فى مصر ويتم فعلاً الآن دراسة المقترحات التى توصى بتجميع التشريعات المتناثرة المنظمة للعمران فى تشريع موحد يسهل التعامل معها ويمنع التضارب بينها.

٣ - إدارة الحضر بين الحكومة المركزية والمحليات

كانت الحكومة المركزية فى علاقاتها بالمدينة المصرية فى الماضى لا تتوقف فقط عند حد الإدارة بل تتجاوزه أحياناً إلى درجة الهيمنة شبه الكاملة . وربما كان تبرير ذلك أن تعداد مصر كان يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين فى أغلب فترات تاريخها، وكان المصريون يعيشون على نمط واحد من الحياة وهى الزراعة النهرية ذات الدورة الثابتة المتكررة.

ولقد تضخمت مسئوليات الحكومة المركزية فى الأربعين سنة الأخيرة بدرجة كبيرة، ويرجع هذا التضخم إلى سببين رئيسيين:

السبب الأول: أن الحكومة فى حقيقة الأمر هى حكومة خدمات آلت على نفسها خلال المواثيق والدساتير المتعاقبة وخلال المواقف الرسمية المعلنة أن تؤدى للشعب وتقدم له كافة الخدمات الضرورية مثل التعليم (بدرجاته الإبتدائى والثانوى والجامعى) والصحة العامة (الوقائية منها والعلاجية) والتأمين الإجتماعى والتموين والتسويق والمرافق والإسكان بل إمتد إلتزام الحكومة ليشمل تعيين كافة الخريجين بمستوياتهم المختلفة.

والسبب الثانى: هو خلق القطاع العام الذى سمى فيما بعد بقطاع الأعمال بشركاته وهيئاته وسيطرته شبه الكاملة على وسائل الإنتاج فى كافة المجالات الصناعية والتعدينية والزراعية، كما إمتدت سيطرته أيضاً إلى مجالات التجارة والنقل البرى والبحرى والتصدير والإستيراد والتأمين والبنوك والنشر والإعلام .

وإن كانت لوائح القطاع العام تتيح له بعض الإستقلال عن القطاع الخاص إلا أنه فى النهاية يتبع وزارات الحكومة المركزية فهى التى تعتمد خططه وتعين مديريه وعليه أن ينفذ السياسة العامة التى تضعها له.

أما الآن، فقد بلغ تعداد السكان أكثر من ستين مليون نسمة وأصبح من ألزم ضروريات الحياة الخروج من الوادى الضيق إلى المناطق الجديدة ذات الإيكولوجيات المختلفة والمتباينة، والتى تستوجب حلولاً غير تقليدية فى تنميتها. ولم يعد النشاط الإقتصادى مقتصراً على الزراعة التقليدية بل إمتد بدرجات متزايدة إلى آفاق أخرى أهمها الصناعة والتعدين والسياحة وغيرها.

وأمام هذه المتغيرات الإجتماعية التى تجرى دون توقف وأمام جهاز مركزى لم يعد قادراً على القيام بهذا العبء الثقيل وأصبح عاجزاً عن اللحاق بهذه المتغيرات واستيعابها وتوجيهها، لم يعد هناك مفر غير تنازل الحكومة المركزية عن بعض أعبائها للمدن والمحليات حتى تساهم بدورها فى دفع عجلة التنمية.

الملاحـــق

الجزء الثانى : دور المنظمات غير الحكومية والمـــرأة فـى التنميـــة

الملاحق

الجزء الثانى : دور المنظمات غير الحكومية والمرأة فى التنمية

ملحق رقم (٩) : دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية

دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية

تتيح الدولة الفرصة للأهالى لتوفير ما تحتاجه المجتمعات المحلية من خدمات عن طريق جهودهم الذاتية وبمعونة الدولة وإرشاداتها فنياً ومادياً وذلك من خلال تنظيمات قانونية تعرف بالمنظمات غير الحكومية. ويركز هذا الجزء من الدراسة على دور الجمعيات الأهلية فى التنمية حيث أنها تندرج ضمن المنظمات غير الحكومية وكذلك المشاركة الشعبية.

١- الجهة المسئولة والإطار التنظيمى الحالى للجمعيات الأهلية

يتكون الهيكل التنظيمى للجمعيات الأهلية التطوعية فى مصر من الجمعيات المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية. ثم تتجمع الجمعيات المشهرة فى كل محافظة فى الاتحاد الإقليمى للمحافظة.

أما على المستوى المركزى فيوجد عدد سبعة إتحادات نوعية وجمعيات مركزية. ثم يأتى على قمة الهرم التنظيمى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. ويوضح الشكل التالى هذا الإطار التنظيمى.

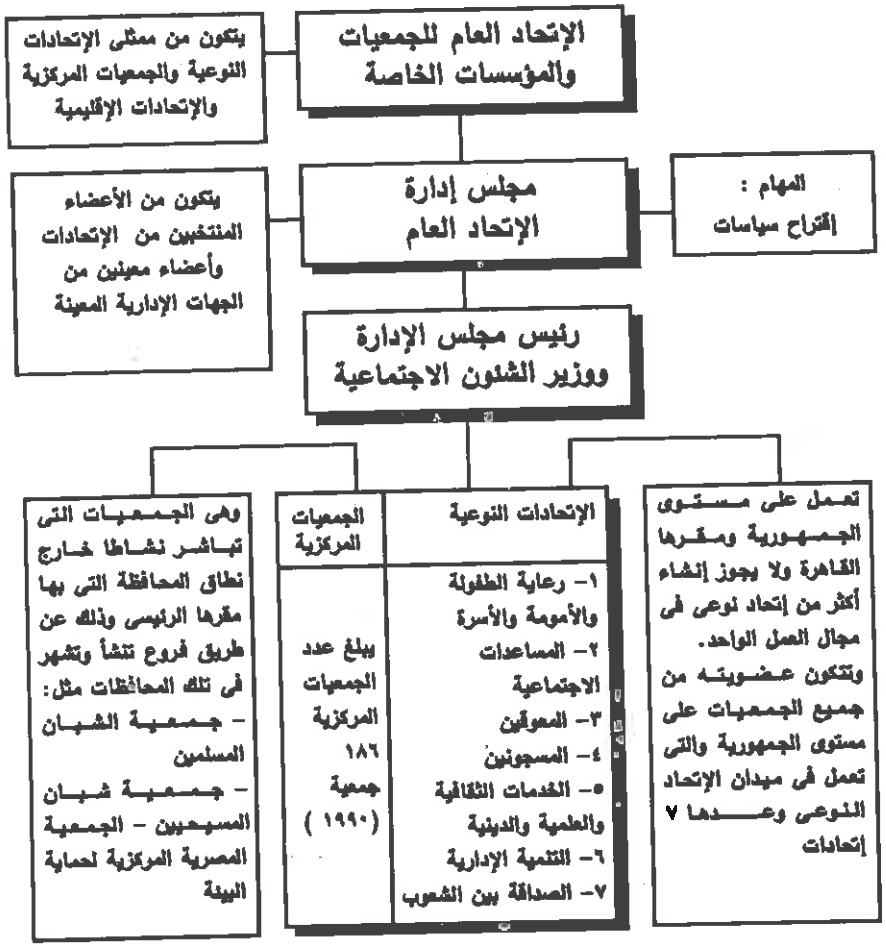

الإتحاد الإقليمى (٢٦ إتحاد فى ٢٦ محافظة)
الجمعيات التطوعية الأهلية (حوالى ١٣ ألف جمعية)

□ الإطار القانونى

تنص المادة رقم ٥٥ من الدستور الدائم الصادر سنة ١٩٧١ على حق تكوين الجمعيات: (للمواطنين حق تكوين الجمعية على الوجه المبين فى القانون).

وينظم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أسس إنشاء وإجراءات عمل الجمعيات كالآتى:-

أ- الإنشاء

لاتنشأ الجمعية إلا بعشرة أفراد على الأقل ويجب أن يكون لها نظاماً مستمراً أن يحدد إسمها ونوع وميدان والنطاق الجغرافى لنشاطها، وتحدد لائحة موارد الجمعية والأجهزة التى تتضمنها وشروط العضوية ... إلخ.

ب- أجهزة الجمعيات

تتكون أجهزة الجمعيات العمومية من الأعضاء العاملين. وتنعقد الجمعية بناء على دعوة مجلس الإدارة أو بناء على طلب ربع الأعضاء الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية أو بدعوة من الجهة الإدارية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك ويتكون مجلس الإدارة طبقاً للقانون من عدد لايقل عن خمسة عشر عضواً ويحدد القانون عضوية المجلس بثلاثة سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنة. ولايجوز فى جميع الأحوال أن تزيد مدة العضوية على خمسة سنوات متتالية. ولوزير الشئون الاجتماعية أن يعين ممثلاً للوزارة وممثلاً لكل هيئة من الهيئات الإدارية المعنية فى مجلس الإدارة بحيث يزيد عددهم على نصف مجموع أعضاء المجلس.

٢- تعريف الجمعيات الأهلية

من أصعب المسائل المرتبطة بموضوع الجمعيات الأهلية مسألة تعريفها وتصنيفها وقد استخدمت عدة مصطلحات للإشارة إلى تلك الجمعيات منها:

- الخيرية
- التطوعية
- غير الربحية

وكل هذه المصطلحات وغيرها يشير إلى قطاع قد يحقق ربحاً من خلال فعالياته سواء كان هذا الربح نقداً أو عيناً ولايوزع على الأعضاء أو المؤسسين وإنما يخدم الأهداف التى انشأت هذه المنظمات من أجل تحقيقها.

وطبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات الأهلية والمعمول به حالياً تعتبر جمعية فى تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لايقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادى وقد حدد المشرع أنواع الجمعيات على النحو التالى:-

- جمعيات مقصورة على اعضائها كالروابط الخاصة بموظفى الحكومة والهيئات والشركات وروابط أبناء المحافظات.
- جمعيات الرعاية الاجتماعية كجمعيات الأسرة والطفولة ورعاية المسنين والفئات الخاصة والمعوقين ورعاية المسجونين والمساعدات الاجتماعية.
- جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى القرى والوحدات السكنية والمجتمعات المستحدثة وهى تعمل فى الرعاية الاجتماعية أيضا.
- جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية.

وتلعب الجمعيات الأهلية دوراً هاماً ومتميزاً فى كافة النظم الديمقراطية فى العالم. ولم يعد العمل الأهلى مجرد نشاطاً خيرياً - على أهمية هذا النشاط - وإنما أصبح مساهمة جادة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأصبح نشاط الجمعيات الأهلية معياراً يعبر عن نضوج وحيوية وإيجابية إتجاهات المواطنين لدى المشاركة فى تحسين أحوال معيشتهم.

وتأخذ الأنشطة التنموية للجمعيات الأهلية فى الدول الآخذه فى النمو - ومصر واحدة منها - أهمية خاصة حيث تكون الدولة مكهلة بأعباء تنموية تفوق مثيلتها فى الدول الصناعية المتقدمة.

وتعود أهمية الجمعيات الأهلية إلى إنتشارها الجغرافى فى الحضر والريف حيث تصل خدماتها لفئات ومجتمعات قد لاتصل إليها الجهود التنموية الرسمية، كما أن الإلتصاق الوثيق لهذه الجمعيات بالمجتمعات التى تنشأ بداخلها يؤهلها للتعرف على المشاكل البيئية بصورة أدق من الأجهزة الرسمية للدولة، هذا بالإضافة إلى أن بساطة التنظيم الداخلى للجمعيات الأهلية يجعلها أكثر مرونة وأسرع استجابة لإتخاذ القرار المناسب إذا مانورنت بإجراءات عمل المنظمات الرسمية الحكومية.

كما أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً حيوياً - وإن كان غير مباشر - فى تنمية الثقافة السياسية. حيث ينمى العمل التطوعى العديد من القيم والعادات التى تعمل على إيجاد روح التضامن والتكافل فى المجتمع.

٣- خلفية تاريخية عن الجمعيات الأهلية

يعود تاريخ الجمعيات الأهلية التطوعية فى مصر إلى عام ١٨٢١ حيث بادرت الجالية اليونانية بإنشاء أول جمعية لرعاية غير القادرين من أفرادها تعليمياً واجتماعيا وصحيا ثم توالى إنشاء جمعيات لبعض الجاليات الأجنبية الأخرى.

تبع إنشاء الجمعيات التابعة للجاليات الأجنبية جمعيات مصرية تسعى لتحقيق أهداف مختلفة أهمها الأغراض العلمية والثقافية كجمعية المعارف المصرية التى عنيت بالتأليف والترجمة والطباعة والنشر سنة ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية سنة ١٨٧٢ للعناية بالأبحاث والدراسات الجغرافية والعلمية ونشرها.

ومع بداية الثورة العرابية قام عبد الله النديم بإنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى عام ١٨٧٨ التى إستهدفت إيقاظ الوعى الوطنى عن طريق تأسيس المدارس ومعاونة المحتاجين. ووجه عبد الله النديم دعوته إلى الأقباط لإنشاء جمعية مماثلة. وبالفعل تكونت الجمعية الخيرية القبطية الأولى برئاسة بطرس غالى وكانت تستهدف نشر التعليم وإقامة الملاجىء للأيتام وإنشاء المستشفيات، كما أنشأت جمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١ ثم الجمعية الأرثوذكسية.

ولم يقتصر تكوين الجمعيات على القاهرة والاسكندرية وحدهما بل إتجهت أيضا إلى بعض الأقاليم. ففى عام ١٨٩٠ تكونت جمعية المساعى المشكورة بالمنوفية لتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية.

ومن الملامح الهامة فى هذه الفترة تكوين الجمعيات النسائية. ففى عام ١٩٠٨ تكونت جمعية الشفقة التى نص نظامها الأساسى على أنها تشكل من السيدات والفتيات المصريات والتى كان من أهم أغراضها رعاية الأطفال وتعليم الفتيات الفقيرات التدبير المنزلى.

وتعددت الجمعيات وتنوعت أنشطتها وشملت مجالات عديدة منها مساعدة الفقراء وإنشاء مؤسسات الأيتام ورعاية المعوقين والمكفوفين والإغاثة فى الشدائد والكوارث والتعاون فى إنشاء بعض المرافق العامة كردم البرك وإنشاء الجسور والطرق فضلاً عن إقامة المستشفيات والمدارس. وقد توجت الحركة التطوعية جهودها فى ذلك الوقت بالإسهام فى إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٧ كأول جمعية حديثة فى مصر.

كانت الحكومة تبارك تكوين هذه الجمعيات – لرفع العبء عنها – وكانت تقدم لها بعض المساعدات المالية. وقد رأس بعض كبار الدولة بعض الجمعيات أو شاركوا فى عضويتها.

ويتضح لنا من هذه الخلفية التاريخية المختصرة أن الجمعيات الأهلية التطوعية بمصر ظاهرة بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر. فالعمل التطوعى له تقاليده الراسخة فى المجتمع المصرى والعمل على تنميته وتعظيم الإستفادة منه أمر لايمثل صعوبة كبيرة حيث أنه يبلور قيمة لدى المجتمع.

٤- الأهداف والقضايا التى تتناولها الجمعيات الأهلية

- التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل.
- حماية البيئة وتحسينها.
- تطوير المناطق العشوائية والإرتقاء بها.
- التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار.
- جمع النفايات وإعادة تدويرها.
- حماية التراث العمرانى.
- التعاون المجتمعى وتنشيط المشاركة والتكافل الإجتماعى.
- إعادة إحياء وتأهيل بعض المناطق القديمة داخل المدن.

وقناعة بأهمية دور المشاركة الشعبية وقدرتها على التصدى وحل كثير من مشكلات الإرتقاء وتنمية المجتمعات المحلية والعبور بها إلى آفاق التنمية المستدامة، فقد قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بدعوة الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية والمحليات للمشاركة فى المنتدى القومى لعرض وتقديم أفضل الممارسات فى أكتوبر ١٩٩٥ والذى عقد بمركز بحوث الإسكان والبناء وقد عرضت مشاريع المحليات والحكومة المركزية والتى اعتمدت فى مضمونها على المشاركة الشعبية.

٥- حجم وأنواع الجمعيات الأهلية التطوعية

كان للإنفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٢ وعقد التنمية الثالث للأمم المتحدة ١٩٨٠/١٩٩٠ - والذى أوصى بدعم الجمعيات الأهلية التطوعية كأحد دعائم المشاركة الجماهيرية فى العملية التنموية - كبير الأثر على زيادة عدد الجمعيات الأهلية التطوعية فى مصر. ففى عام ١٩٩١ بلغ عدد الجمعيات ١٣٢٤٩ جمعية إنتشرت جغرافياً على الوجه المبين بجدول توزيع الجمعيات الأهلية على مستوى الحضر والريف بمصر فى عام ١٩٩١. وصاحب هذا التوسع العددى توسعاً فى مجالات الأنشطة فبعد أن كانت الجمعيات منذ البداية تركز نشاطها على توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لغير القادرين من خلال المساعدات المالية وإنشاء المستوصفات العلاجية وإقامة المؤسسات الإيوائية لغير القادرين توسع نشاط العديد من الجمعيات وامتد لميادين التنمية الاجتماعية. ففى عام ١٩٩١ بلغ عدد الجمعيات التى تعمل فى ميادين التنمية الاجتماعية ٣٤٣٠ جمعية أى ٢٥,٨٪ من إجمالى الجمعيات المسجلة.

واتسعت ميادين نشاط الجمعيات حتى وصل عددها إلى ثلاثة عشر ميداناً تغطى كافة مجالات العمل الاجتماعى واتجه عدد كبير من الجمعيات للعمل فى أكثر من ميدان من ميادين النشاط كما هو موضح بالجدول.

توزيع الجمعيات الأهلية على الحضر والريف والمناطق الصحراوية (١٩٩١)

الموقع الجغرافى	العدد	(٪) من المجموع الكلى
- الحضر	٩٢٠٧	٦٩,٥
- الريف	٣٥١٢	٢٦,٥
- المناطق الصحراوية والمستصلحة	٣٥٠	٤,٠
المجموع	١٣٠٦٩	١٠٠

توزيع الجمعيات حسب ميادين عملها (١٩٩١)

م	ميدان النشاط(*)	العدد
١	رعاية طفولة وأمومة	٢١٥
٢	رعاية أسرة	٢٠٨
٣	مساعدات اجتماعية	٣٠١٤
٤	رعاية شيخوخة	٥٣
٥	رعاية فئات خاصة ومعوقين	١٥٠
٦	خدمات ثقافية وعلمية ودينية	٢٥٤٢
٧	نشاط أدبى	٣٦
٨	إدارة وتنظيم	٩
٩	رعاية المسجونين وأسرهم	١٥
١٠	تنظيم الأسرة	٦٣
١١	دفاع اجتماعى	٣٢
١٢	الصداقة بين الشعوب	٥٣
١٣	تنمية المجتمعات المحلية	٣٤٣٠

(*) هذا بالإضافة الى أن عدد ٣٢٤٩ جمعية منها تعمل فى أكثر من ميدان

٦- التجارب المميزة للجمعيات الأهلية فى التنمية المتكاملة للمجتمعات المحلية

تقوم الجمعيات الأهلية بدور حيوى فى تحقيق ديمقراطية المشاركة. وتكمن مصداقيتها فى الدور المسئول والبناء الذى تقوم به فى خدمة المجتمع. والجمعيات الأهلية المصرية العاملة فى مجالات العمران والبيئة وتنمية المجتمعات المحلية لديها تجارب وقدرات راسخة ومتنوعة فى تنفيذ مشروعات وبرامج تحقق التنمية المستدامة السليمة بيئياً والتى تراعى البعد الإجتماعى على النحو المتوخى فى جميع عناصر جدول أعمال القرن الواحد والعشرين.

وقد تصاعد دور الجمعيات الأهلية فى مصر فى السنوات الأخيرة وبصفة خاصة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية البيئة ، وقد أتاح قانون حماية البيئة الصادر فى عام ١٩٩٤ التدابير التشريعية اللازمة للتمكين من قيام الجمعيات الأهلية المصرية بإتخاذ الإجراءات القانونية لحماية البيئة وحماية المصلحة العامة.

كما وضح دور الجهود الأهلية فى التنمية من خلال الممارسات والتجارب التى تمت فى مجابهة الكوارث التى تعرضت لها البلاد سواء فى زلزال أكتوبر ١٩٩٢ أو فى السيول التى تعرضت لها بعض محافظات جنوب الوادى فى مصر فى نوفمبر ١٩٩٤ الأمر الذى يلقى الضوء على أهمية هذه الآليات والتشكيلات فى دفع عجلة التنمية فى مصر فى عدة مجالات تتضح فيما يلى:-

٦-١ التخفيف من حده الكوارث الطبيعية واعادة الإعمار

٦-١-١ كارثة زلزال أكتوبر ١٩٩٢

تعرضت مصر فى الثانى عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢ لزلزال أصاب القاهرة وعدداً من المحافظات الأخرى ونتجت عنه أضرار بالغة، إلا أنه رغم فداحه الكارثة فقد أسفرت عن بعض الإيجابيات فى استنهاض الحماس الداخلى لدى المواطن المصرى فى كافة المواقع.

أ- المشروع القومى لبناء ١٠٠ مدرسة مساهمة من جموع أبناء الشعب المصرى

وقد تبنت هذا المشروع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة ويعتبر المشروع القومى لبناء ١٠٠ مدرسة مساهمة من الشعب المصرى عوضا عن المدارس التى تأثرت بالزلزال فى أكتوبر ١٩٩٢ من الممارسات التى حققت إنجازاً قيماً على الصعيد القومى والوطنى والإجتماعى والتنموى.

ولهذا النجاح عدة جوانب تتمثل فيما يلى:-

- تحقيق التآلف الوطنى وتنبيه الشعور المصرى الصادق تجاه الوطن الذى ظهر فى رد الفعل الشعبى المصرى للمساهمة والتبرع بالمال لإقامة المبانى المدرسية. وقد تبرع عدد كبير من المواطنين، ١٦٤ شركة، ٨٧ جمعية، ١٥ بنكاً، ١٣ نقابة.

وتجاوزت التبرعات المبالغ المطلوبة لبناء مائة مدرسة وبلغ عدد المدارس التى بنيت من خلال المشروع ١١٧ مدرسة فى ١٦ محافظة فى مصر وقد كان للإعلام دوراً رائداً فى مجال التعبئة الشعبية ويوضح الطاقة الكامنه والدور الذى يمكن أن يقوم به فى المشروعات المشابهه.

- تعبئة طاقات مختلف الجهات سواء كانت جمعيات أهلية، هيئات حكومية، شركات قطاع الأعمال، المحليات... الى آخره. للقيام بهذا الجهد العملاق الذى حول المشروع إلى واقع حى فى فترة زمنية وجيزة لم تتجاوز ثلاثون شهراً ساعدت فى مواجهة خسائر كارثة الزلزال بسرعة وفاعلية.

- رفع مستوى الخدمة التعليمية من خلال توزيع المدارس أولا على المناطق شديدة الحاجة إليها وتوفير مبانى على أعلى مستوى فنى يخدم أهداف العملية التعليمية والمفاهيم التربوية الحديثة ويوفر الأمن والأمان حفاظا على سلامة التلاميذ. كما تم إرساء مبدأ عدم بناء مدرسة إلا إذا توفرت فيها كافة الخدمات المكملة بحيث تصبح نواه للخدمة الثقافية والترفيهية للحى الذى تقع فيه.

ويعتبر هذا المشروع من الممارسات القابلة للتكرار من خلال المنهج الذى أتبع لتعبئة المشاركة الشعبية بالإضافة إلى أسلوب إدارة المشروع الذى نجح فى مجابهة المشكلات الناتجة عن تداخل الإختصاصات وتعدد الجهات المعنية وكذلك تذليل معوقات التنفيذ فى فترة زمنية قصيرة.

ب- مشروع التنمية الشاملة لمتضررى زلزال أكتوبر ١٩٩٢ بمدينة النهضة وعين حلوان

تبنت هذا المشروع جمعية الهلال الأحمر المصرى وجمعية الرعاية المتكاملة.

وقد عملت ست وعشرون جمعية أهلية تحت مظله الهلال الأحمر المصرى وتم اختيار منطقتى النهضة وعين حلوان بالقاهرة لتنفيذ المشروع حيث يبلغ عدد السكان فى منطقة النهضة ٤٢٥٣٦ فردا وبقطن عين حلوان ٩٠٠٠ فردا وقد قامت كل من جمعية الهلال الأحمر المصرى وجمعية الرعاية المتكاملة بتنفيذ مشروع تنمية حضارية متكامل فى المنطقتين اللتين تم إختيارهما.

وعلى هذا فإن الهدف العام للمشروع هو تحسين الأحوال المعيشية لمتضررى الزلزال عن طريق تمكين أعضاء هذا المجتمع من تحقيق الإعتماد على النفس لإيجاد حلول مناسبة لمشاكلهم وتحسين حياتهم بجهودهم الشخصية.

وتم تنفيذ المشروع بالتعاون بين جمعية الهلال الأحمر المصرى وجمعية الرعاية المتكاملة ومحافظة القاهرة ومنظمة اليونيسيف عن طريق مشاركة المجتمع بإنتخاب قيادات لكل مجموعة من المجاورات ونظام إدارى من شباب المجتمع يكلف بمهمة التنسيق والمتابعة وإجتماعات دورية بين قيادات المجتمع والقيادات الإدارية للمشروع مع مسئول الحكم المحلى.

وتم تنفيذ التنمية الإجتماعية الشاملة فى عدة مقار بينها مجمع صحى إجتماعى تم إنشائه لتدريب القيادات وتقديم التوعية الصحية والإجتماعية وتتلخص الأنشطة فى الاتى:-

١- تدريب القيادات الشعبية على تحديد إحتياجاتهم ومتابعة تنفيذ القرارات.

٢- تحسين وضع المرأة.

٣- برامج محو الأمية.

٤- برامج تدريب مهنى خاصة للسيدات.

٥- التوعية الصحية والغذائية وتنظيم الأسرة.

٦- رعاية طلبة المدارس.

٧- تحسين مستوى البيئة.

٨- إتاحة فرص العمل للشباب وإعادة تدريبهم.

٩- أنشطة تثقيفية ورياضية.

- ويبلغ عدد المستفيدين حتى الآن من هذه البرامج أكثر من ١٠٠٠٠ سيدة وشاب فى أنشطة التوعية، أكثر من ٣٠٠٠ سيدة فى مجال التدريب المهنى منهم ٢٠٠٠ تم تدريبهم على الآلة الكاتبة، ٥٠٠ فى مهارات أخرى.
- وتم حتى الآن محو أمية ٩٦٥ سيدة وتدريب ٢٠٠٠ شاب على الإسعافات الأولية، ١٥٠٠ تلميذ فى فصول التقوية.
- ويبلغ عدد المستفيدين بالقيادات المنتشرة حوالى ٣٠٠٠ مستفيد.

٦-١-٢ كارثة السيول عام ١٩٩٤

منيت البلاد فى شهر نوفمبر ١٩٩٤ بكارثة السيول والتى أضير فيها صعيد مصر بأضرار بالغة فى النفس والمال والممتلكات حيث أدت السيول إلى تشريد جموع كبيرة من المواطنين نتيجة انهيار منازلهم.

أ- دور جمعية الهلال الأحمر المصرى

تم إعلان حالة الطوارئ بالهلال الأحمر المصرى وفروعه للعمل ٢٤ ساعة، كما تم الإعلان عن رقم الحساب لمن يرغب فى التبرع لإغاثة المتضررين وكذلك تم الإتصال بالهيئات الحكومية المعنية وذلك لتنسيق الجهد حيث تم تشكيل لجان مشتركة بين الهلال الأحمر والمحافظات تشارك فيها الجمعيات الأهلية والمحلية لتوزيع المعونات.

وبعد الإنتهاء من المرحلة الحادة قرر الهلال الأحمر حصر نشاطه على عدد معين من المعسكرات. حيث شملت هذه المعسكرات حوالى ٢٠٠٠ أسرة تقوم فروع الهلال الأحمر المصرى بالمحافظات بالإشراف عليها ومتابعتها بصفة مكثفة فضلا عن رعاية الأسر المتضررة بالمعسكرات الأخرى وكذلك متابعة أعضاء الأسر التى تقيم مؤقتاً عند أقاربها وذويها ، وتم حصر كافة الأسر التى يرعاها الهلال الأحمر فى البطاقات المخصصة لذلك كما تم تنفيذ خطة للرعاية الإجتماعية والصحية.

وإستكمالاً لرعاية متضررى السيول بمحافظات صعيد مصر فقد تقرر بناء قرية الهلال الأحمر لمتضررى السيول بحاجر الضبعة - مركز أرمنت محافظة قنا - وذلك بالتنسيق مع المحافظين ووزير الإدارة المحلية حيث قام محافظ قنا بتخصيص أرض مساحتها ١٦فدان بعيدة عن مخرات السيول لبناء القرية.

وحيث أن المتضررين من أهل القرية - والتى يبلغ عدد سكانها ١٢٤ أسرة - ضمن المعسكرات التى قام الهلال الأحمر المصرى برعايتها إجتماعياً وصحياً فقد تم تنفيذ البرامج التنموية المختلفة أسوة بباقى المعسكرات التى يرعاها الهلال بالمحافظات الأخرى التى إجتاحتها السيول وذلك من أجل:-

- خلق حب الإنتماء بين المنتفعين لموطنهم الجديد.
- المحافظة على مسكنهم الجديد.
- الإرتقـــاء بالبيئـــة ونظافتهـــا.
- الإعتمـــاد علـــى النفـــس.
- إرتفاع مستوى معيشة الأسرة بعمل مشروع من أجل زيادة دخل الأسرة.

آليات ومناهج العمل

- عقد إجتماع مع أهل القرية لمعرفة إحتياجاتهم.
- مشاركة أهل القرية فى بناء منازلهم.
- إختيار المنزل الصحى المناسب لإحتياجاتهم وتقاليدهم.
- قام قسم العمارة بكلية الفنون الجميلة بعمل الرسومات بما يتمشى مع عاداتهم وتقاليدهم.

وعلى هذا الأساس تم بناء القرية بالتعاون مع أهالى القرية والأجهزة التنفيذية والشعبية وفرع الهلال الأحمر بمحافظة قنا وذلك لإستكمال كافة الخدمات المطلوبة للقرية من كهرباء ومياه وصرف صحى.

تعتبر هذه القرية نموذجاً مشرفاً يحتذى به على مستوى عال من التنفيذ وفى وقت قياسى وجارى إستكمال المرافق والخدمات.

بيان بمعسكرات الهلال الأحمر لمواجهة كوارث السيول

المحافظة	عدد المعسكرات	مكان المعسكر
أسيوط	٦	الشعراوى – درنكة – المشايقة – الخوالد النزلة المستجدة – عزبة الخليفة – نجع العاجز
سوهاج	٥	أولاد يحى – حى الكوثر – الجلادية – نجع عطية – نزلة عمارة – حاجز مشة – نجع سالم – الكوم البحرى
قنا	٢	السنانية – السوالم والسنترال

٦-٢ الإرتقاء بالخدمات الصحية وحالات الطوارىء

تهدف مشاريع الأرتقاء بالخدمات الصحية وحالات الطوارئ إلى توفير عنصر هام من عناصر نظام الانقاذ الحديث بالأعداد الكافية فى جمهورية مصر العربية ... وهو مستشفيات الطوارىء حيث أن الدقائق وحتى الثوان خصوصاً فى حالات الأصابة الشديدة تعنى حياة أو هلاك .

– مشروع مستشفى غاده عفيفى للانقاذ السريع

وقد تبنت هذا المشروع جمعية غاده عفيفى للانقاذ، ففى يوم الجمعة ١٠ربيع أول ١٤٠٩ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨٨ وبعد خمسة أيام من رحلة للمدرسه الألمانية بالقاهرة لمدينة الغردقة، إندفع قائد السيارة فى سرعة جنونية ليصيب ثمانية أطفال. ولبطء الإنقاذ وقلة التجهيزات والإمكانيات الطبية فاضت روح الطالبة غادة – ١٧ سنة – متأثرة بجراحها.

كانت هذه المأساة ايذاناً ببدء خطوات الأب الحزين مع أخرين ممن لمست مشاعرهم هذه المأساة وأرادو أن يحولوا لحظات الألم إلى ينابيع خير متدفقة على طريق شاق طويل لن ينتهى أبداً. وأصبح العمل فى إنشاء مستشفى للإنقاذ السريع فى مصر هو الأمل.

وللوصول للمصاب بأقصى سرعة وبطريق مباشر بعيداً عن إنحناءات أو وعورة أو تكدس الطرق ... يجب إستخدام الطائرات العمودية لتصل إلى هدفها فى طريق مستقيم ومباشر.

وهناك تجربة سابقة للإنقاذ بالطائرات قامت بها مؤسسة بيورن شتايجر بألمانيا ... والتى أنشأها المهندس المعمارى الألمانى الهر سيجفريد شتايجر .. ويدافع أليم منذ فقد أبنه بيورن عام ١٩٦٩ فى حادث حيث نزف الفقيد بيورن حتى الموت ولم ينقذه أحد – وتولدت المبادرة عند ألهر شتايجر حيث أهلته ظروف محنته كما أهلته موهبته للقيام بهذه المبادرة الإنسانية الرائدة لذلك فقد تم الإتصال بمؤسسة بيورن شتايجر للاستفادة من تجربتهم فى هذا المجال. وبدء بمشروع إنشاء مستشفى غادة عفيفى للإنقاذ السريع بمدينة ٦ أكتوبر لتصبح فى المستقبل نواه لأحد نظم الإنقاذ السريع يكتمل بنظام للإنقاذ السريع يشمل جميع أنحاء الجمهورية.

وفى الآونة الأخيرة عقد عديد من المؤتمرات الدولية المختلفة أصدرت توصياتها بإنشاء مراكز لإسعاف الطوارئ على نحو كافٍ فى كل دولة عربية وربطها مع بعضها البعض عن طريق إستخدام شبكة إتصالات تسمح بإستقبال المعلومات عند وقوع الحوادث بأقصى سرعة ممكنة على أن تتعاون مختلف أجهزة الدولة من شرطة، ودفاع مدنى، وصحة، وشركات تأمين وغيرها فى إنجاح عمل وخدمات المراكز وتجهيزها بكل ما تحتاجه لأداء مهامها على الوجه الأكمل ولا سيما تزويدها بالطائرات المروحية المخصصة لذلك.

وتقع أرض المستشفى فى قطاع الخدمات الأول بمركز الحى الأول والثانى بمدينة ٦ أكتوبر وعلى مساحة ٢٢٥٠ م٢، وذلك بخلاف المساحات المخصصة للعناصر الخدمية الأخرى كالجراجات ومهبط الطائرة وممرات الخدمة وحركة سيارات الإسعاف والتى تبلغ مساحتها أكثر من ٢٧٠٠ م٢.

ومبنى المستشفى مكون من ثلاثة طوابق ملحق به بدروم للخدمات وقد روعى فى التصميم تحقيق الهدف الأساسى حيث الإهتمام بحالات الطوارئ وكذلك إصابات الحروق والمصانع.

٦-٣ الارتقاء بالبيئة العمرانية فى المناطق المتدهورة

أ - مشروع تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة - حى الناصرية - أسوان

وقد تبنت هذا المشروع جمعية تنمية المجتمع فى عام ١٩٩٢

تقع الناصرية على ميول جبلية فى إتجاه مصرف كيما ب ٥ وتبعد ١ كم من شمال شرق مركز مدينة أسوان وتعداد السكان بها حوالى ٥٠٠٠٠ نسمة على مساحة حوالى مائة هكتار (٢٥٠ فدان) واستعمالات الأراضى بها تشمل إسكان وعدة مساجد وبعض المراكز الاجتماعية وخدمات تجارية متناثرة وثلاثة مدارس ومتوسط دخل الفرد بها يتراوح ما بين ٥٠ جنيه إلى ١٥٠ جنيه شهرياً.

أما بالنسبة للحدود الداخلية بالمنطقة فقد تحددت أصلا بأماكن وجود كل جماعة من الجماعات المقيمة فيها وقد ظهر هذا واضحا من أسماء المجتمعات الصغيرة التى تحمل نفس أسماء المدن الأصلية التى هاجرمنها السكان. وقد ارتبطت هذه الهجرة بإنشاء خزان أسوان بالنوبة عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وظلت هجرة السكان مستمرة للبحث عن فرص عمل أفضل وزيادة فى الدخل إلى أن بلغت هذه الهجرة أقصاها أعوام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ وذلك نتيجة للتدفق العمالى فى فترة بناء السد العالى.

ويهدف مشروع تحسين الناصرية إلى استخدام إمكانيات سكان المناطق السكنية القائمة وإلى إعداد البنية الأساسية وتحسينها بحد أدنى من التكاليف وذلك بمساعدة وبمساهمة من السكان، وتحسين مستوى المعيشة بكل منطقة وإمداد المنطقة بالبنية الأساسية الضرورية وتشجيع قدرات المساهمة الذاتية للسكان والتأكيد على أهمية المشاركة الشعبية وتنشيط مشروع تحسين الناصرية كنموذج للتحسين المتكامل للمناطق الأخرى بالوطن.

ويؤكد المشروع منذ بدايته أن الهدف هو إنشاء بنية أساسية فنية وبرامج اجتماعية تشمل مشاركة الأهالى بالإضافة إلى تشجيع التماسك الاجتماعى ولتحقيق هذه الشروط وللتشجيع على تكوين هيئة فعالة فى أداء مهمتها تم إعداد تصميم نموذجى للشكل الذى يجب أن تكون عليه ويشتمل هذا النموذج على مجلس الأهالى ويضم الممثلين الذين يتم إنتخابهم من الناصرية.

جاء تقسيم الناصرية إلى دوائر إنتخابية وتم منها إنتخاب مجلس الأهالى طبقاً للقطاعات التسعة التى قسمت إليها الناصرية وفقاً لأسباب فنية بغرض أعمال الحصر وجمع البيانات، ولكن سريعاً ماأتضح أن المجلس واللجان لم يستطيعوا القيام بواجباتهم حسب ماجاء فى التصورات الخاصة بطبيعة الواجبات والمهام وعدم تمكنها من وضع المشروع بكفاءة فى الحيز العملى لذا أصبح حتمياً إنشاء مؤسسة لتحمل المسئولية ولمعالجة المشكلات الخاصة بالمنطقة بالتعاون مع الإدارة العامة فى أسوان فيما يتعلق بإتخاذ القرارات أو بالشئون المالية، لذلك تم إنشاء جمعية تنمية المجتمع فى عام ١٩٩٢ وقد اعتمد بشكل كبير فى إنشائها على مجلس الأهالى السابق فى أسلوب التكوين وتم الاستفاده من كل الخبرات المكتسبة من المرحلة الأولى للمشروع وتم إنشاء الجمعية الجديدة بالتعاون مع الجمعيات الموجودة بالمنطقة مما ساعد على قبوله من غالبية أهالى المنطقة. وقد ضمت الجمعية عدة لجان مختلفة مسئولة مثل:-

- اللجنة الإدارية الأساسية
- لجنة جمع القمامة
- اللجنة الصحية
- اللجنة التعليمية والثقافية
- لجنة المرأة
- لجنة الشباب
- لجنة القروض
- لجنة المصالحة (متوقع إنشائها) .

ومن أهداف المشروع تشجيع الأهالى على شراء الأراضى القائمة عليها منازلهم. فبالرغم من أن الأهالى فى معظم الحالات يملكون منازلهم إلا أنهم محتكرين للأراضى التى بنيت عليها المنازل وفى عام ١٩٨٨ تم الإتفاق بين مجلس المدينة والمحافظة على تنظيم الإجراءات الخاصة بتمليك الأراضى، حتى يتمكن أصحاب المنازل من تملك الأرض والمنزل معاً. وقد قامت إدارة المدينة بفتح مكتب بالمقر الرئيسى لإدارة المشروع للقيام بعملية بيع الأراضى ويجد المهتمون بشراء الأراضى كافة المعلومات الخاصة بعملية البيع بهذا المكتب ويمكنهم من خلال تقديم طلبات شراء للأرض.

وتشترط اللجنة تخصيص ١,٥ متر من المساحة الواقعة فى واجهة الشوارع والحارات الضيقة للتوسعات المستقبلية ولايتم طرحها للبيع. ويعد خصم المبلغ المورد للحكومة يتم إيداع إيرادات بيع الأراضى فى حساب خاص، ويسمح بنسبة ٧٠ ٪ من حصيلة بيع الأراضى لإستخدامها فى الإنفاق على أعمال الصيانة والتوسع فى مجال البنية الأساسية، أما باقى المبلغ فيحول إلى ميزانية مديرية الإسكان.

تم توفير شبكة الإمداد بالمياه بطول ٣٠ كم متضمنة محطة ضخ وخزان مياه سعة ١٠٠٠ م٣. كما قام الأهالى بحفر أخاديد بحوالى ٢٢ كم لخطوط المياه الفرعية.

يتولى المشروع المسئولية الفنية فى تنفيذ الشبكة وتوفير المواد والمعدات المطلوبة ... فضلاً عن الإشراف والمتابعة الفنية. وقد تم تنفيذ شبكة الصرف الصحى بطول ٢٧ كم . يشارك الأهالى فى التنفيذ بحفر أخاديد الأنابيب. عدد غرف التفتيش التى نفذت ١٦٠٠ غرفة.

ونظراً للزيادة فى عدد السكان وإستمرار الزحف والتوسع العمرانى شرقاً (على تلال الناصرية) تم وضع مخطط عمرانى لتوجيه عمليات التوسع ووضع خطة لإدارة الأراضى، ومن أهداف المشروع:-

- المحافظة على إستمرارية المشاركة الشعبية مع تقديم الدعم الفنى المناسب.

- تعويض النقص الحاد فى الخدمات وخاصة التعليمية والثقافية والترفيهية وخدمات المرأة.
- تلبية الطلب المتزايد على الإسكان بتوفير قطع أراضى مناسبة حجماً وسعراً لأهالى الناصرية (١٥٠ م٢ - ١٨٠ م٢) للمرحلة الأولى.
- تقديم نماذج معمارية ومواد بناء من المنطقة مطورة علمياً والقيام بعمليات تدريب على البناء.

ب- برنامج التنمية المتكاملة لتطوير منطقة القصبجى حى جنوب مدينة الجيزة

وقد تبنت هذا المشروع جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية مع منظمة اليونيسيف فى شياخة القصبجى.

والتى تشغل مساحة كيلو متر مربع ضمن حدود القاهرة الكبرى، وتحيط بها من الشمال منطقة المنيب ومن الغرب منطقة ترسا ومن الشرق منطقة البكباشى. ويبلغ العدد الإجمالى لسكانها ١٦٠٠٠ نسمة، ويعد حى القصبجى مثالا لمنطقة حضرية نشأت كنتيجة الهجرة المتنامية السريعة من الريف إلى المدن فى مناطق تعانى أصلا من الموارد المحدودة.

وكان المصدر الأساسى للرزق بهذه الشياخة هو الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة، على أنه بسبب التدفق المستمر للنازحين الجدد الى المنطقة، أخذت الأراضى الزراعية تتقلص تدريجيا إذ حلت محلها أنشطة تستهدف زيادة الدخل بغض النظر عن الآثار السلبية لهذه الأنشطة على البيئة، وبالتالى على النازحين الجدد بمنطقة القصبجى.

وأصبح حى القصبجى حى مكتظ بالأهالى ويفتقر إلى الخدمات الأساسية، كما أن نقص الوعى بالنسبة للعادات الصحية السليمة قد ترتب عليه الإنتشار الواسع لعديد من الأمراض، بالإضافة إلى إنتشار حالات التسرب من المدارس فهناك ١٠٣٨ حالة تسرب يعملون فى الورش وأعمال السباكة والورش الميكانيكية وذلك بايعاز من الأباء الذين لا يشجعون اطفالهم على الأستمرار فى الدراسة.

ويهدف المشروع إلى تطوير المنطقة وتحقيق التنمية المتواصلة من خلال عدة برامج متكاملة للتنمية العمرانية والبشرية يتم تنفيذها على مراحل طبقاً لأولويات التنمية والخطة الزمنية المقررة والتى يتم إقرارها من قبل الجهات المعنية: المحافظة، ممثلى الأهالى، جهات التمويل، وبذلك يمكن تطوير المجتمع العشوائى تدريجياً وتحويله بأسلوب مرحلى إلى مجتمع متجانس مع النسيج العمرانى والإجتماعى لمدينه الجيزة أما الهدف البعيد المدى للمشروع فهو التوصل إلى أنسب الوسائل لتعاون الجهات المعنية لمشروعات التطوير (الأهالى - الأجهزة المحلية - الجمعيات الأهلية - القطاع الخاص والمستثمرون) فى تنفيذ خطة الدولة لتطوير وتنمية المناطق العشوائية، كما يهدف المشروع إلى:-

- بناء قدرات المسئولين التنفيذيين، والعاملين التابعين للجمعيات الأهلية، والقادة المحليين، والقائدات من النساء من أجل المشاركة فى تخطيط وإدارة المشروع.
- بناء شبكات إجتماعية جديدة داخل مجتمع القصبجى، وتنمية الشعور بالإنتماء والتكامل بين أفراد المجتمع كما يستهدف المشروع أيضا إقامة حلقات إتصال بين المجتمعات المحلية والأجهزه الحكومية المركزية والمحلية. الأمر الذى يمكن تحقيقه عن طريق تنظيم المجتمع ليتضمن لجانا قادرة على أن تمثل مصالح ومطالب المجتمع فى إجتماعات منتظمة تعقدها هذه اللجان مع ممثلى المجتمع والمسئولين.

- تحسين الوضع التعليمى والصحى والإجتماعى للأطفال بالمنطقة ، وتحسين مهاراتهم فى مجال الإتصال وتنمية شعورهم بالإنتماء لكى يستطيعوا غرس هذا الشعور فى الأجيال القادمة.
- تحسين المستوى التعليمى للنساء والأطفال عن طريق فصول تعليم الكبار.
- الحفاظ على البيئة عن طريق تنفيذ أنشطة للإرتقاء بالبيئة.
- تمكين النساء من القيام بدورهن عن طريق:-

* زيادة مشاركة النساء فى إتخاذ القرار عندما يصبحن عضوات نشطات فى لجنة الحوار.
* تقديم النصح للنساء بالنسبة لحقوقهن القانونية.
* تدريب النساء على المهارات المهنية.
* الإرتقاء بالمستوى الصحى والتغذية للنساء والأطفال.
* بناء الطاقة المحلية، وتنظيم المجتمع، والأنشطة الثقافية والترفيهية للأطفال والشباب، وخلق فرص إقتصادية للنساء، والنشاط الخاص بمحو الأمية، والحملات الخاصة بالصحة والتغذية، والأنشطة التى تستهدف تمكين النساء من القيام بدورهن فضلاً عن الإرتقاء بالبنية العمرانية.

وتتعدد الجهات المشاركة فى تنفيذ مشروعات التطوير وهى كالأتى:-

- جمعية الإرتقاء بالبيئة العمرانية.
- منظمة اليونسيف - مكتب القاهرة.
- محافظة الجيزة - حى جنوب.
- ممثلى الأهالى بالمنطقة.
- جمعية أصالة للحفاظ على الحرف التراثية والمعاصرة.
- جمعية تنمية المجتمع بالقصبجى.

هـ - مشروع الإرتقاء بمنطقة (زبالين منشأة ناصر)

وقد تبنت هذا المشروع جمعية حماية البيئة

منطقة زبالين منشأة ناصر هى منطقة عشوائية ذات طابع ريفى متحضر وتركيب ديموجرافى خاص حيث يعمل معظم سكانها بمهنة خدمية هامة وهى جمع القمامة، وتعتبر أكبر مناطق جامعى القمامة التى تخدم القاهرة الكبرى وهى بذلك تختلف عن باقى المناطق العشوائية الأخرى التى يعمل سكانها بمهن هامشية مختلفة لاتؤثر على مستوى خدمات المدينة إن توقف سكانها عن العمل أو تم نقلهم إلى مكان آخر، كما لاتوجد بطالة فى هذا المجتمع فهو مجتمع نشيط، الكل يعمل فيه حتى الأطفال يعملون فى سن مبكرة، وبذلك تختلف هذه المناطق عن المناطق الأخرى فى كونها منطقة منتجة ومنطقة زبالين منشأة ناصر تقع على أطراف الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى فى الجانب الشرقى لها على السفوح الدنيا نسبيا لتلال المقطم جنوب منشأة ناصر المستوطنه الرئيسية وإلى الشرق من القلعة. ولقد بدأت هذه المنطقة عام ١٩٧٠ عندما انتقل جامعو القمامة إليها بقرار من محافظ القاهرة وأستقروا فيها بعد أن طردوا من ثلاث مناطق زراعية سابقة كانوا يقيمون عليها بالإيجار ويتعرضون للطرد فى حالة رغبة أصحابها فى بيع أراضيها، وقد كان الموقع بعيد عن مراكز العمران فى ذلك الوقت.

وفى بداية استقرار جامعى القمامة فى جبل المقطم سكنوا فى عشش من الصفيح ولذلك كان يطلق على هذه المنطقة سابقاً (عزبة الصفيح) ثم بدأوا تدريجياً فى استخدام حجارة جبل المقطم فى البناء ثم فى استخدام الطوب وكانت مساكنهم خليط من هذه المواد. وقد عانى السكان لسنين عديدة من سوء الأحوال المعيشية وانعدام المرافق والخدمات ووعورة الطرق الجبلية.

ومساكن منطقة الزبالين لها وظيفة مزدوجة حيث يمثل المسكن مكان المعيشة والعمل فى آن واحد. فيقوم رب الأسرة بجمع القمامة وتقوم الأم والأبناء بفرزها فى فناء المسكن وذلك لاستخراج المواد التى يمكن إعادة إستخدامها والتى تقوم عليها بعض الصناعات الصغيرة، ولذلك تختلف هذه الصناعات فى المنطقة عن أى منطقة عشوائية أخرى، وهذه الصناعات تعتبر جزء من العماد الاقتصادى للمنطقة، كما تمثل التجارة فى هذه المواد جزء هام من دخل جامعى القمامة.

ولقد بدأ مشروع الإرتقاء بالمنطقة عام ١٩٨٢ وهو مشروع موجه من قبل الدولة اشتركت فيه عدد من الجهات المحلية وألأجنبية (المنظمات غير الحكومية) بإدخال بعض الخدمات والصناعات الصغيرة بالمنطقة.

منطقة الزبالين

الصناعات الصغيرة (النول) بالمنطقة

٦-٤ الإرتقاء بالبيئة العمرانية الحضرية والريفية

- مشروع لتنمية المجتمع من خلال مشروع حماية جوانب نهر النيل

تبنى المشروع جمعية الهلال الأحمر المصرى، الصندوق الإجتماعى للتنمية. وهو أحد مكونات مشروع حماية جوانب نهر النيل وتنمية المجتمع الذى تنفذه وزارة الرى وبتمويل من الصندوق الإجتماعى للتنمية، ويهدف لتوفير حماية وتكسية لمناطق محدده فى مجرى نهر النيل من بنى سويف الى أسوان، مع صيانة ودعم بعض المنشآت العامة على جانبى النهر مع تحقيق التنمية الإجتماعية بالمجتمعات القريبة من هذه المناطق.

وبناء على إتفاق الصندوق الإجتماعى للتنمية وإدارة المشروع، بدأت جمعية الهلال الأحمر المصرى إعتبارا من ١٩٩٣/٦/١٧ فى تنفيذ المكون الإجتماعى لتنمية تلك المجتمعات.

وتقوم إستراتيجية المشروع على مبدأ التعبئة من أجل المشاركة، أى حشد القدرات والطاقات والموارد المتاحة من أجل دفع سكان القرى الى المزيد من العمل لتحسين ظروف حياتهم وبيئتهم، ومن أجل تنمية الروح الجماعية فى العمل، ومن أجل خلق الوعى بأهمية إستمرارية قوة الدفع فى عملية التنمية الريفية بحيث لاتتوقف مع إنتهاء المشروع.

وفى ضوء هذه الإستراتيجية العامة تحددت أهداف المشروع على النحو التالى:-

- التطوير الإجتماعى لعدد ٣٢ قرية مجاورة للمناطق التى يشملها المشروع فى مجالات تحسين نوعية الحياة والمستوى الإقتصادى وتطوير الصحة والتعليم وتحسين البيئة.

- تحسين مستوى الوعى الإجتماعى للوصول إلى مشاركة الأهالى فى تدعيم وتحسين وصيانة مؤسسات الخدمات الحكومية والأهلية بما يساعد على تعظيم الإستفادة من خدماتها.

- إتاحة الفرصة للمجتمع المحلى للتعبير عن إحتياجاته وتحديد أولوياته وتوجيه الموارد المتاحة لإشباعها.

- ممارسة مفهوم العون الذاتى كمنهج أساسى للتنمية المستمرة للحد من الإعتماد على المصادر الخارجية ويقوم المشروع بتشجيع وتنمية القدرات الذاتية للقرى ودعم المشاركة الجماهيرية وذلك من خلال تنشيط الجمعيات الأهلية القائمة بالفعل والعمل مع مجالس إدارتها على الإستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية، وعلى إستعادة دورها فى تدعيم المشاركة الشعبية فى التنمية وكذلك تحفيز وتشجيع الأهالى فى إقامة جمعيات جديدة أو شعب هلال أحمر خاصة فى المناطق التى تخلو من مثل هذه الهيئات حيث تم تكوين ١٨ شعبة هلال أحمر وجمعية تنمية جديدة.

وتتلخص أهم أنشطة المشروع فى الأتى :-

- أنشطة تدريبية على حرف مدرة للدخل، وتضم حرف تقليدية كالخراطة والحدادة والسباكة الخ ... وأخرى غير تقليدية كالتصوير بالفيديو ولف الموتورات وصناعات البامبو والحاسب الآلى الخ .. وقد تم تدريب ١٦٠٢ مستفيد، أمكن توفير فرص عمالة لـ ٧٠٪ منهم، سواء لحسابهم الشخصى أو لحساب الغير. كذلك أنشطة تحسين البيئة وتضم ردم البرك والمستنقعات ودهان أعمدة الكهرباء والتشجير بالإضافة الى حملات التوعية البيئية للأهالى.

- الخدمات الصحية وتضم بناء العيادات (٨ عيادات) خدمت ٤٢٣١ مستفيدا إستفادة مباشرة بالإضافة الى حملات التوعية الصحية بالغذاء الصحى والوقاية من التلوث والأمراض وتنظيم الأسرة وغيرها.

- التوعية البيطرية وضمت قوافل بيطرية وتوعية صحية وحملات تحصين وتطعيم.
- المكتبات وضمت الثابت منها والمحمول بإجمالى عدد المستفيدين ٦٤٢٦١ فرداً.
- تنمية المرأة الريفية وضمت مجالات إقتصادية كتشجيع السيدات والفتيات على إحتراف مهن وأنشطة مدرة للدخل وتشجيعهن على المشاركة فى إدارة أنشطة المكون فبلغ عدد المنسقات والرائدات أكثر من ٥٠ سيدة وفتاه على مستوى المشروع ، وذلك بالإضافة إلى رفع المهارات والكفاءات الثقافية والتعليمية خاصة فيما يخص محو الأمية التى حققت فيها الإناث نسبة نجاح مرتفعة.
- رعاية الأطفال وذلك بتوفير دور الحضانة والرعاية الأولية وأندية الطفل وقد إستفاد من هذه الأنشطة ٢٨٢٦٣ طفل/شهر مقسمين على ٣٣ دار حضانة منشأة.
- أنشطة محو الأمية للرجال والنساء وقد حقق المشروع فيها تقدما حيث بلغ عدد الملتحقين ١٢٨٢ وكانت نسبة الإناث ٨٥٪ من مجموع الدارسين.
- أنشطة العون الذاتى ويقصد بها حث الأهالى على تنمية قدراتهم الذاتية وزيادة وعيهم فيما يخص التنمية الموضعية بقراهم وذلك بتشجيعهم على إقامة مقار وجمعيات.

هذا وتتضمن الخطة المستقبلية الإستمرار فى تنفيذ الأنشطة الحالية والعناية بإستمراريتها بالإضافة الى تشجيع القيام بمشروعات خاصة بالقرى تقوم بها الجمعيات المنشأة حديثا.

التدريب على الاشغال اليدوية

٦-٥ الحفاظ على التراث المعمارى

مشروع الحفاظ على التراث المعمارى لمدينة الاسكندرية، وقد تبنت هذا المشروع جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية.

عندما حكم محمد على مصر عام ١٨٠٥ بعد رحيل الحملة الفرنسية بحوالى أربع سنوات لم تكن الأسكندرية أكثر من قرية صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ستة ألاف شخص يعيشون حياة فقيرة داخل أطلال أثرية للأسكندرية القديمة، وأدرك محمد على أهمية إحياء الأسكندرية كجزء من مشروعه الكبير لبناء دولة عصرية قوية فى مصر، لذا ركز فيها قدراً كبيراً من جهده وإهتمامه، وكذلك فعل معظم من جاء بعده من أفراد أسرته الذين حكموا مصر خاصة الخديوى إسماعيل الذى منح الأسكندرية إهتماماً متميزاً، خلال القرن التاسع عشر كله. وفى النصف الأول من القرن العشرين - وبمساعدة متميزة من خبراء أجانب أستقدمهم محمد على - تم بناء الأسكندرية الحديثة، وتم إنجاز عدة مشروعات هى التى أسهمت إسهاماً كبيراً فى تطور عمران الأسكندرية وإزدهارها ويأتى على رأس هذه المشروعات : شق ترعة المحمودية عام ١٨٢٠، إدخال زراعة القطن فى مصر وتصديره للخارج عبر ميناء الأسكندرية، تعميق ميناء الأسكندرية وتطويره وإنشاء الترسانة البحرية عام ١٨٣٠، إنشاء خط سكة حديد الرمل (ترام المدينة) عام ١٨٦١، إنشاء شركة لإنارة المدينة عام ١٨٦٥، إنشاء مصلحة البريد عام ١٨٦٥، وكذلك إنشاء شبكة للصرف الصحى بالمدينة عام ١٨٧٨، وتزويد المدينة بمياه الشرب النقية عام ١٨٧٩ من خلال شركة تم تأسيسها لهذا الغرض، وإنشاء المجلس البلدى لإدارة شئون المدينة والتخطيط لنموها عام ١٨٩٠، وإفتتاح متحف الآثار اليونانية والرومانية عام ١٨٩٥.

وقبل أن ينتهى القرن التاسع عشر أصبحت الأسكندرية مركزاً تجارياً عالمياً وانتشرت فيها المؤسسات المالية والتجارية والصناعية وبدأت تشهد نهضة إقتصادية وإجتماعية وثقافية وعمرانية، وزاد عدد قنصليات الدول الأجنبية فيها، وما أن حل عام ١٩٢٧ حتى أصبح عدد سكانها ٥٩٦٨٧٦ نسمة بينهم ٩٩٦٠٦ من الأجانب (١٧ ٪من السكان) ولعب هؤلاء الأجانب دوراً متميزاً فى نشاط المدينة وفى إزدهار عمرانها وكانوا ينتمون إلى ١٢جنسية مختلفة لكنهم أصبحو سكندريين أكثر من إنتمائهم إلى جنسياتهم الأصلية.

وقبل قيام الحرب العالمية الثانية كان قد تم إنشاء كورنيش الأسكندرية عام ١٩٣٤ - من قصر رأس التين حتى قيام قصر المنتزه، وقد أدى ذلك إلى إزدياد حركة العمران وإمتدادها ... وشواطىء جميلة للإستحمام وعشرات المدارس والمعاهد التعليمية والفنية وأندية رياضية وإجتماعية ومعابد وكنائس ومساجد وعشرات الفيلات ومئات العمارات والقصور المتنوعة الطراز عكست التركيبه السكانية العالمية للمدينة، وأقيمت فى ميادينها التماثيل، وازدهرت فيها حركات للفن التشكيلى والموسيقى والفنون وصدرت منها عشرات الصحف باللغات العربية والفرنسية والإيطالية واليونانية.

قصر المنتزه

وظلت الأسكندرية حتى الستينيات من هذا القرن مدينة شرقية لها ملامح أوربية واضحة، تضع أقدامها فى الشرق لكنها تنظر دائماً عبر البحر المتوسط إلى أوربا، واستقبلت دائماً التأثير الأوروبى بنفتح وسماحة. ومع بداية الإنفتاح الإقتصادى فى منتصف السبعينيات وإزدهار أنشطة إقتصادية طفيلية وبتأثير من الأموال التى بدأت تأتى من العاملين فى دول البترول، ومع إزدياد عدد السكان وزيادة كثافتهم فى الأحياء القديمة ونشاط حركة الهجرة إليها من محافظات الوجه البحرى والصعيد، بالإضافة إلى هجرة شبه كاملة لكل الأجانب الذين إستوطنوها ما يزيد عن قرن كامل فبدأت بيئتها العمرانية تعانى من التدهور والتلوث، وبدأت الكثير من الأبنية ذات القيمة المعمارية تهدم أو تشوه بالإضافات غير المتوافقة مع طرازها الأصلى أو تتداعى وتتدهور بفعل الإهمال أو سوء الإستعمال، وبدا واضحاً أن المدينة ستفقد طابعها المعمارى المميز ، كما تفقد ثروتها المعمارية الهامة سواء فى الأحياء التى كانت لها ملامح شرقية أو التى كانت تحمل ملامح أوربية، وكان لابد من تكاتف جهود المدافعين عن البيئة وعن التراث لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان ، وقد عرفت الأسكندرية تجربتين هامتين فى هذا الشأن:-

التجربة الأولى : قامت على جهد فردى من معمارى مستنير هو الدكتور/ محمد فؤاد عوض الذى بدأ برصد وتسجيل الأبنية ذات القيمة المعمارية فى الأسكندرية، ولقد تطورت الفكرة لتصبح مركزاً نشطاً للحفاظ على تراث المدينة كجزء من مكتبة المعمارى، وعندما تم تأسيس جمعية أصدقاء البيئة بالأسكندرية وضعت ضمن أهدافها الحفاظ على التراث المعمارى والأثرى بمدينة الأسكندرية وإنضم الدكتور عوض إلى هذه الجمعية كأحد مؤسسيها وكعضو فى مجلس إدارتها الأول، ولقد أيدت الجمعية جهوده فى مجال رصد وتسجيل الأبنية ذات القيمة المعمارية التى ورثتها الأسكندرية عن القرنين التاسع عشر والعشرين وساندت دعوته الهامة، ولقد قام بتطوير نشاطه فى هذا الشأن حيث شجع مجموعة من شباب المعماريين على العمل فى مجال تسجيل الأبنية ذات القيمة تتبنى دعوة واسعة لحمايتها وصيانتها والحفاظ عليها إشتمل هذا المشروع الهام على مايلى:-

- رصد للأبنية ذات القيمة.
- تسجيلها وتحديد طرازها ومعرفة المعمارى الذى قام بتصميمها.
- تصوير هذه الأبنية.
- تحديد حالتها والمشاكل التى تعانى منها.
- إبراز قيمتها.
- الدعوة عبر محاضرات ومعارض ومن خلال شرائح ملونة ومطبوعات عن هذه الأبنية إلى إدراك أهميتها وأهمية الحفاظ عليها.

وتعد هذه التجربة التى إستغرقت عدة سنوات تجربة فريدة فى مجال الحفاظ على التراث المعمارى لمدينة تاريخية وأصبح لها مؤيدون كثيرون داخل الأسكندرية، بل تعدى ذلك إلى بعض المراكز الدولية.

التجربة الثانية : فى مجال الحفاظ على البيئة العمرانية فقد قامت به جمعية البيئة بالأسكندرية من خلال الحملات الصحفية والإعلامية أو من خلال الإحتكام إلى القضاء وهذه بعض أمثلة فى هذا الشأن:-

أولاً : إحتكمت الجمعية إلى القضاء لإلغاء قرار أصدره محافظ الأسكندرية بإهداء وتخصيص أحد الشوارع الهامة فى ميدان محطة الرمل بمدينة الأسكندرية لتقوم إحدى المنظمات الدولية بالبناء عليه مما يؤدى إلى إلغائه من الخريطة العمرانية لمدينة الأسكندرية، ولقد كان السند الذى تقدمت به الجمعية إلى المحكمة هو أن الشارع طريق يستخدمه الناس والسيارات

ونافذه يعبر منها الهواء وحق من حقوق الناس فى الفراغ، وجزء من ذاكرة المواطنين المكانية ويمثل أحد الملامح المتميزة لواحد من أهم ميادين الأسكندرية ولقد أخذت المحكمة برأى الجمعية وحكمت بإلغاء قرار المحافظ.

ثانياً : إحتكمت الجمعية إلى القضاء متضامنة مع سكان حى سموحه وذلك لإلغاء قرار المحافظ بتحويل أرض خصصت فى التخطيط الشامل لمدينة الأسكندرية كحديقة عامة إلى موقف لسيارات الأقاليم والذى سوف يتم نقله إليها من ميدان محطة مصر، وكان سند الجمعية فى ذلك أن نصيب المواطنين فى الأسكندرية من المساحة الخضراء وفراغات الترفيه قد تدنى إلى أقل معدل له حيث وصل إلى ١/٤ فدان لكل ألف مواطن، كما أن تحويل هذه المساحة إلى موقف للسيارات سوف يصيب السكان بأضرار صحية بالغة لأنه سيؤدى إلى تلوث الهواء بأكاسيد الكربون والكبريت والنيتروجين، والرصاص والهيدروكربونات بالإضافة إلى الضوضاء، ولقد أخذت المحكمة برأى الجمعية وأصدرت حكمها بإلغاء قرار المحافظ الذى كان يقضى بتحويل الحديقة إلى موقف للسيارات.

ثالثاً : قامت الجمعية بحملة صحفية وإعلامية لإنقاذ عدة أبنية ذات أهمية معمارية أو تاريخية من الهدم من هذه الأبنية : القنصلية البريطانية القديمة فى ميدان محطة الرمل، والمنزل الذى عاش فيه الأديب البريطانى الشهير لورانس داريل الذى كتب أهم عمل أدبى عن الأسكندرية فى الأربعين وهو رباعية الأسكندرية، والمنزل الذى عاش فيه الفنان محمد ناجى وشقيقته عفت ناجى وزوجها الباحث فى الفولكلور الأستاذ/ سعد الخادم ولقد أثارت هذه الحملة إهتمام المسئولين وتم وقف هدم هذه الأبنية القيمة.

٦-٦ مشروعات تحسين البيئة العمرانية بالحضر

أ - جمعية شارع أبو الدهب بالسيدة زينب

يهدف المشروع إلى تحسين البيئة العمرانية على اعتبار أن المدينة نسيج من العلاقات المتبادله ذات جانب إنسانى إجتماعى وآخر عمرانى بيئى - جانبها الإنسانى يتمثل فى تلك الأحداث المتكررة فى حياة الجماعة، أما الجانب الحضرى فهو بيئة الفراغ أو العلاقة الجيومترية التى تحقق ذلك النسق الإجتماعى فى أحسن صورة (الحارة والساحة والعطفة والسبيل) كلها أمثلة حاكمة لنسيج المدينة المصرية.

وهذه العلاقات تكون بناءً متكاملاً يشبه اللغة، وهذا البناء يتعدد أو يتداعى خلال حركة المجتمع وصلته بها فى قلب هذه العملية الحيوية. ومدخل المعالجة يتكون من جزئين : الأول إستراتيجى ويقوم على تحديد أنساق التداعى والحيوية فى المدينة ككل بقصد توضيح طبيعة المشكلة وحجمها وديناميكيتها ... والثانى هو بعد مراجعة تطبيقية وذلك بإختيار عدة مواقع فى المدينة يمكن بها ربط العملية الرسمية للبناء والتعمير متمثلة فى مشروعات الدولة وأنشطتها بالعملية الشعبية والحضارية.

ب - مشروع تنمية المجتمع المحلى بالأباجيه

وقد تبنت هذا المشروع جمعية الخدمة العامة للمساكن الشعبية بالأباجيه

وتتميز تنمية المجتمع بأنها تقوم أساسا على فلسفة الإستفادة من الجهود الشعبية مستهدفة الإتجاه بها إلى آمال كبيرة ومتنوعة مع جهود الدولة فى توفير خدمات للمجتمع وإرتفاعا لمستوى الحياة فى شتى نواحيه كما أن تنمية المجتمع تلتزم بالمنهج الديموقراطى الذى يربط الفرد بالجماعة، وتدريب المواطنين على تحمل مسئوليات العمل الوطنى والمشاركة

فى أدائه بالأسلوب الجماعى الذى يقوم على حرية الفكر والمشاركة فى الرأى والوحدة فى العمل.

وتضم الجمعية العديد من الأنشطة الإجتماعية والثقافية والصحية مثل دور للحضانة، وحدة علاجية تضم الكثير من التخصصات، النادى الإجتماعى، مكتب للتوجيه والإستشارات الأسرية، مكتبة الطفل، مشغل، وحدة لتعليم الكمبيوتر للأطفال والكبار، محو أمية، دار مناسبات ومعرض للأسر المنتجة.

٦-٧ تنمية المجتمع إقتصادياً واجتماعياً

أ - مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقرية إتميدة

وقد تبنى هذا المشروع شركة مساهمة من أبناء القرية فى مارس ١٩٨١.

بلغ عدد سكان قرية أتميده عند بداية التجربة عام ١٩٨٠ حوالى ٢٥ ألف نسمة ومساحة الأراضى الزراعية ٢٦٠٠ فداناً أى بمعدل ٧ر٩ فرد لكل فدان مما دفع الكثير من الأهالى إلى القيام بأنشطة مختلفة غير الزراعة.

فى عام ١٩٨١ تم الإتفاق على إنشاء شركة مساهمة بين أبناء القرية يساهم صندوق الخدمات والتنمية المحلية للقرية بقرض من صندوق التنمية المحلية بجهاز بناء وتنمية القرية لإنشاء مصنع لإنتاج أعلاف الدواجن وقد تم إشهار وتأسيس الشركة فى ١٩٨١/٣/١٤. وقد تطورت هذه الشركة إلى عدد من المشروعات الإنتاجية فى القرية تتمثل فيما يلى:-

- إستصلاح وإستزراع ١٠٠٠ فدان بمنطقة ساحل الصالحية باسم أتميده الجديدة.
- مصنع أعلاف الدواجن، مصنع أعلاف المواشى، مصنع أعلاف الأرانب، مجزر آلى وتعبئة الدواجن.

ويشتمل العائد الاقتصادى على :

- ضمان دخل سنوى للمساهمين مع العلم أن كل مساهم يمثل أسرة فى القرية.
- توفير ٦٦٥ فرصة عمل تحصل على دخل ثابت بالإضافة إلى نسبتها فى الأرباح.
- قيام بعض الخريجين بعمليات تسويق لمنتجات الشركة أو للخامات المطلوبة لها وتبلغ حوالى ٢٠٠ فرصة عمل.
- قيام صناعات حرفية (ورش ميكانيكية وخراطة وكهرباء ... الخ) لخدمة المشروع.
- قيام الخريجين وبعض السائقين بشراء سيارات نقل تعمل فى نقل الخامات أو المنتج من وإلى المصنع وقد بلغت أكثر من ٤٠ سيارة.
- تغيير أنماط المشروعات الفردية البيئية لتأخذ شكل المشروعات الإقتصادية.

وليس أدل على تلك الفوائد الاقتصادية من أن بنك القرية يبلغ حجم التعاملات السنوية فيه ١٥ مليون جنيه بعد أن كان لايصل إلى ١٠٠ ألف جنيه قبل قيام الشركة وتبلغ قيمة الودائع فيه حالياً ٦ مليون جنيه.

من كل ذلك يجدر بنا القول أن إنشاء شركة أتميدة للإستثمارات كان له أكبر الأثر على الإرتقاء بمستوى المجتمع القروى بل على مركز ميت غمر ككل، أما بالنسبة للعائد الاجتماعى فيشمل:-

- مشروع خفض مياه الرشح
- بناء المدرسة التجارية وتقديم الآلات الكاتبة إنجليزى - عربى.
- بناء المدرسة الثانوية العامة للبنين.

- بناء المدرسة الثانوية العامة للبنات.
- بناء دور بمدرسة حسنى مبارك الإبتدائية.
- بناء المعهد الدينى للفتيات.
- بناء مبنى سنترال آلى أتميده.
- المساهمة فى إنشاء مركز الشباب.
- دفع مصروفات جميع تلاميذ المدارس بالقرية.
- شراء أرض وتقديمها لهيئة الأبنية لبناء مدرسة أتميدة الجديدة.
- شراء أرض محطة الصرف الصحى على مساحة ستة أفدنة مع تحمل الشركه فرق السعر الذى يرتضيه المواطنون وبين التعويضات التى قدمتها الهيئة.

هذا بالإضافة إلى عدد آخر من المشروعات ذات العائد الإجتماعى .

٧- آفاق مستقبلية للعمل الاجتماعى التطوعى

٧-١ فى المجال التنظيمى

إدراكاً من الدولة للدور الكبير الذى يمكن أن تضطلع به الجمعيات الأهلية فى مجال الكشف عن الطاقات الكامنة داخل أفراد ومؤسسات المجتمع، وفى تعبئة الموارد البشرية والمادية تجاه تحسين البيئة ورفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى لجموع المواطنين، فقد إستهدفت وزارة الشئون الإجتماعية تطوير المراكز التطوعية بمصر تنظيمياً وتمويلياً وتطبيقياً وإعلامياً بما يفجر طاقات المجتمع لخدمة قضاياه الحالية والتخطيط لمستقبله وذلك على النحو التالى:-

- ❑ قيام وزارة الشئون الإجتماعية بالإشتراك مع كافة الإتحادات والجمعيات بدراسة الأوضاع الحالية للحركة التطوعية فى مصر وتوضيح المهام التى يمكن الإستفادة بها وفقاً للطاقات المتوفرة فى المجتمعات المحلية وبما يكفل زيادة الإنتاج وصولا إلى مستويات معيشية أفضل.
- ❑ تعاون المديريات الإجتماعية مع الإتحادات الإقليمية للجمعيات التطوعية فى دراسة الإحتياجات الإجتماعية فى المجتمعات المحلية وترتيب أولوياتها وحصر الخدمات القائمة بها حتى يمكن وضع خريطة إجتماعية واضحة لكل محافظة تكون الركيزة للتخطيط الإجتماعى فى المجتمع المحلى.
- ❑ قيام كل جمعية بوضع خطة متوسطة المدى للبرامج التى ترغب فى تنفيذها فى إطار من التكامل مع خطة التنمية الشاملة.
- ❑ الإعلان عن أهداف كل جمعية وتحديد برامجها بطريقة يمكن متابعتها وتقييمها فى ضوء تحقيقها للأهداف المادية والمعنوية معا.

- ❑ إعتماد كل جمعية فى تنفيذ برامجها على المشاركة الشعبية والجهود الذاتية للمجتمع أفراداً ومؤسسات.
- ❑ وضع اللوائح والنظم الإدارية والمالية والفنية والأدلة الإرشادية التى تساعد كل جمعية على سرعة الإنجاز وسلامته.
- ❑ تدعيم مراكز المعلومات بالإتحادات الإقليمية وتوفير قواعد البيانات الأساسية من خلال توفير المعلومات الدقيقة والكوادر المدربة والتدعيم بالأجهزة المطورة.
- ❑ التوسع فى إنتداب العاملين المتخصصين للجمعيات والإتحادات الإقليمية وفقا لإحتياجاتها وأنشطتها.
- ❑ حث الإتحادات الإقليمية على إنشاء شعب أو لجان فرعية لها فى الوحدات الإدارية المحلية تتولى متابعة كل مايتعلق بجمعيات كل مركز أو حى وعرض توصياتها على الإتحادات الإقليمية.

٧-٢ فى المجال التطوعى

يعد التطوع سمة أساسية من سمات الشخصية المصرية، وذلك بحكم الخلفية الدينية والتاريخية والخبرات المكتسبة من التجارب الرائدة للجهود التطوعية فى مصر، ونتيجة للمتغيرات الحادثة بالمجتمع فإنه يستهدف أن تقوم الجمعيات بالآتى:-

- ❑ إذكاء روح التطوع وترسيخها فى النفوس منذ الصغر من خلال الأسرة والمؤسسات التعليمية الإجتماعية والإعلامية.
- ❑ إبتكار مجالات جديدة للتطوع تتناسب مع الظروف الخاصة بكل من المرأة والشباب والمسنين باعتبارهم فى مقدمة العناصر الأساسية القادرة على الإسهام فى العمل الإجتماعى التطوعى.
- ❑ الإهتمام بتنظيم العمليات المتصلة بالتطوع وبتكريم المتطوعين من خلال الحوافز المعنوية.
- ❑ تنظيم مكاتب التطوع التى تدعو المواطنين إلى المشاركة فى العمل التطوعى والإشراف على تدريبهم .
- ❑ توعية الأجهزة الرقابية بطبيعة العمل التطوعى وأهمية الحفاظ عليه وتشجيعه.
- ❑ تشجيع العناصر التطوعية الجديدة وإتاحة الفرصة لهم لقيادة العمل التطوعى بمجالس إدارات الجمعيات والإتحادات مع توفير وسائل التكريم المعنوية للبارزين منهم.

٧-٣ فى المجال التمويلى

تقديرا لأهمية التمويل بإعتباره أحد أهم العناصر الأساسية التى تحرك العمل الإجتماعى التطوعى نحو تحقيق غاياته، وتعبيرا عن الحاجة إلى تطوير الأساليب الحالية لدعم النشاط الإجتماعى التطوعى فإنه يقترح أن تقوم الجمعيات بالآتى:-

- ❑ دراسة أساليب جديدة لتمويل النشاط الإجتماعى التطوعى تحقق مبدأ التبرع التطوعى وتؤكد على دور الإسهام الجماهيرى فى التمويل ومن ذلك أسلوب التمويل المشترك وأسلوب التمويل الجماعى وذلك بالإضافة إلى الأسلوب الفردى الحالى.
- ❑ التنسيق بين مصادر التمويل المحلية والخارجية المتعددة حتى تتم الإستفادة المثلى من كل منهما.

❑ يتولى الإتحاد الإقليمى للجمعيات دراسة القضايا التى تواجه جمع المال للجمعيات فى نطاق كل محافظة ودراسة وسائل تحقق مايلى:-

- الإستعانة بالقيادات الإجتماعية ذات التأثير الإيجابى بالمجتمع المحلى.
- التركيز على العلاقات الشخصية لتنمية مصادر تمويل الجمعيات.
- التأكيد على إيجابيات الأساليب الحالية لجمع المال والتخلص من السلبيات.
- اللجوء إلى مصادر جديدة لتمويل النشاط التطوعى.

❑ إلى جانب الأساليب المنفذة حاليا هناك حاجة إلى تطوير عملية جمع المال بحيث ترتكز على مايلى:-

- الإعلام عن أنشطة الجمعيات ورسالة العمل الإجتماعى.
- الإستفادة من إمكانات الأفراد والمؤسسات القادرة والراغبة فى تمويل العمل الإجتماعى.
- توخى الثقة فى إختيار القائمين بالتصدى لجمع المال وتدريبهم.
- الإتصال المباشر بالأفراد والمؤسسات الإقتصادية.
- إعلام المتبرعين بمصارف تبرعاتهم.

❑ المطالبة بزيادة حد الإعفاء الضريبى بالنسبة للأموال التى يتبرع بها المواطنون لصالح الجمعيات التطوعية.

٧-٤ فى المجال التدريبى

تأكيداً لأهمية التدريب فى زيادة القدرات الإدارية والفنية للجمعيات التطوعية وفى إعداد القيادات الإجتماعية المدربة فإنه يرى أن تقوم الجمعيات الأهلية بالآتى:

❑ وضع خطة تدريبية للجمعيات التطوعية تتضمن قياس الإحتياجات التطوعية وفقاً لبرامج الجمعيات.

❑ إستخدام الأساليب التدريبية المتطورة والوسائل الجديدة والمبتكرة.

❑ الإستمرار فى عقد الندوات العلمية واللقاءات النوعية لأعضاء ومجالس إدارات الجمعيات والإتحادات الأقليمية لتدارس القضايا المتعلقة بالحركة التطوعية الإجتماعية.

❑ إطلاع أعضاء الجمعيات والعاملين بها والمشرفين عليها على أحدث الأساليب والنظم المعمول بها داخلياً وخارجياً لما لذلك من فوائد متعددة فى رفع كفاءة الأداء فى الجمعيات وتطوير أنشطتها .

٧-٥ فى المجال الإعلامى

بالنظر إلى مايساهم به الإعلام من تعريف بالنشاط الإجتماعى التطوعى ودوره فى تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وفى الدعوة إلى التطوع والإسهام فى تمويل الحركة التطوعية فإنه ينبغى الإهتمام بهذا المجال من خلال :-

❑ التخطيط لحملات إعلامية للتعريف بالعمل الإجتماعى التطوعى وتقريب الجماهير منه وصولا إلى نشر روح التطوع وإلى تعميق مشاعر الولاء والإنتماء بين المواطنين تجاه المجتمع .

❑ تكثيف التحرك الإعلامى المستمر عن الحركة الإجتماعية التطوعية إنطلاقا من إنجازاتها الواقعية.

❑ تكريم المتطوعين فى مناسبة يوم العمل الإجتماعى على المستويين القومى والمحلى .

الملاحـــق

الجزء الثانى : دور المنظمات غير الحكومية والمـــرأة فى التنميـــة

ملحق رقم (١٠) : دور المـــــرأة فـى التنمـــية

دور المرأة فى التنمية

للمرأة المصرية تاريخ مجيد فى الكفاح الوطنى ، ففى عصر الفراعنه استطاعت المرأة المصرية أن تشارك الرجل فى كافه المجالات بل وتتقدم عن الرجل فى بعض الظروف. ويذكر التاريخ حتشبسوت ملكة مصر والتى امتد نفوذها شرق مصر وأصبح لها أسطول بحرى ليس له مثيل فى ذلك الوقت كما يذكر لنفرتيتى زوجة إخناتون وقوفها مع زوجها فى نشر تعاليم مذهبه الدينى فى أول عباده لآله واحد وغير ذلك من الأمجاد التى ذكرتها كتب التاريخ فلم تحرم النساء من حق ممارسة السلطة السياسية وقد وصلت فى تلك الحقبة ملكات حاكمات ووصيات على العرش كان لهن أدواراً بارزة فى تاريخ مصر القديمة.

وقد ظلت المرأة المصرية تؤدى دورها تجاه مجتمعها وتقف مع الرجل ضد الغزو الأجنبى بدءا من الغزوات التى قام بها الفرس والهكسوس والبطالمه فى العصور القديمة. إلا أن هذا الدور قد بدأ فى الانكماش وبدأت المرأة فى التخلف فى كل المجالات وذلك فى فترة الإحتلال اليونانى ثم الرومانى من بعده إلى أن جاء الإسلام الذى رفع قدر المرأة وكرّمها وأنزلها منزلة سامية بالقياس إلى ماكانت تعانى منه من قيود وأوضاع فى الجاهلية وفى المجتمعات المعاصرة لظهور الإسلام وبعد أن كانت تعامل معاملة المتاع أعطاها الشخصية الكاملة، فمثلاً لم يكن لها حق الميراث فجعل لها نصيباً معلوماً وحرم العادة الوحشية التى كانت سائدة فى الجاهلية وهى وأد البنات وجعل للمرأة حقوقاً محددة فى حالة الزواج والطلاق. وفى القرآن الكريم آيات عديدة تضع المرأة فى منزلة سامية، وهى تشير إلى التقدم الكبير الذى أحرزته المرأة فى ظل الإسلام وروح القرآن تدل دلالة واضحة على أن الاتجاه العام هو رفع مكانه المرأة ومساواتها بالرجل.

وفى العصور الحديثة لعبت المرأة المصرية العديد من الأدوار التى سجلها لها التاريخ حيث شاركت فى الثورة ضد الفرنسيين كمحتلين أجانب فى نهاية القرن الثامن عشر كما كان للحركة النسائية دوراً كبيراً وهاماً فى ثورة ١٩١٩ فقد شاركت المرأة فى أحداث الثورة كما خرجت المرأة فى مظاهرات تعلن الاحتجاج وتهتف بالحرية والاستقلال وسقوط الحماية البريطانية وتشكلت لجان لتنظيم كفاح المرأة المصرية فى سبيل الحرية والاستقلال وكانت السيدة صفية زغلول – أم المصريين – رئيسة شرف لجنة السيدات الوفديات.

وكان من أبرز مظاهر الحركة النسائية فى مصر والتى صورت كفاح المرأة فى التاريخ الحديث قيام الإتحاد النسائى المصرى الذى أسسته السيدة هدى شعراوى بالمشاركة فى إصدار مذكرة تتضمن مطالب سياسية واجتماعية وأخرى خاصة بالمرأة وقدّمت للبرلمان فى عام ١٩٢٤. ومن هذه المطالب:-

- رفع مستوى المرأة لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بالرجل.

- المطالبة بمنح الطالبات حرية الالتحاق بالمدارس العليا.
- الاجتهاد فى إصلاح طرق تطبيق القوانين الخاصة بالزواج التى يبعد تفسيرها عن روح القرآن ووقاية المرأة بهذه الطريقة من الظلم الذى يقع عليها... إلخ بالإضافة إلى مطالب أخرى.

كما لم يقتصر دور الإتحاد النسائى المصرى على المرأة المصرية فقط وإنما أسهم فى بروز تحرك المرأة العربية حيث عقد أول إجتماع لمؤتمر نسائى للعرب فى القاهرة فى أكتوبر عام ١٩٣٨ واشتركت فيه وفود من الدول العربية وبحثت فيه قضايا المرأة من جميع نواحيها كما دعا الإتحاد لمؤتمر نسائى آخر فى فلسطين وكان الهدف منه إسماع العالم صوت المرأة العربية إزاء مشكلة فلسطين وكان لهذا المؤتمر دوى كبير فى المحيط الدولى حيث أشعر المرأة بإنسانيتها وبحقوقها وواجباتها. كما عقد مؤتمر نسائى محلى بالقاهرة فى أبريل عام ١٩٤٥ بدعوة من الإتحاد النسائى أيضا اشتركت فيه ست وعشرون هيئة نسائية وذلك لمواصلة البحث فى قضايا المرأة وحقوقها.

وقد استمر كفاح المرأة المصرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. الثورة التى أنصفت المرأة ووضعتها فى مكانها الحقيقى جنباً إلى جنب مع الرجل وكان ذلك اليوم ١٦ يناير عام ١٩٥٦ حيث أعلن دستور ١٩٥٦ الذى نص على منح المرأة كافة حقوقها السياسية مثلها مثل الرجل تماماً فكما كافحت واستشهدت من أجل الحرية والحياة والشعب فلها أن تسترد حقوقها كاملة.

وعندما أعيد تشكيل الأحزاب السياسية فى مصر شاركت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل فى إطار النظام الحزبى بل أتيحت الفرصة أكثر للمرأة بتخصيص ثلاثين مقعداً على الأقل لها بمجلس الشعب كما أتيحت لها العضوية فى جميع المجالس الشعبية والمحلية بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل.

ولقد فرض الدستور على الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وبين عملها فى المجتمع مع مساواتها بالرجل فى كافة ميادين الحياة فى إطار أحكام الشريعة الإسلامية (المادة ١١) وأناط الدولة حماية الأمومة والطفولة (المادة ١٠) وأكد حق المواطنين دون تفرقة بين الرجل والمرأة فى الوظائف العامة (المادة ١٤) كما أكد على التساوى فى الحقوق والواجبات بغير تمييز بين الجنسين (المادة ٤٠).

ولقد نصت القوانين الخاصة بتشريعات العمل لحماية المرأة (قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩) على بعض الحقوق للمرأة تمكنها من أن ترعى أسرتها وفى نفس الوقت تؤدى عملها (المادة ١٣٥) ولقد حرص قانون العمل على تأكيد المساوه بين الرجل والمرأة فنصت (المادة ١٥١) منه على أن تسرى على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز بينهم فى الأجور والمرتبات وهى مساواة لم تتحقق فى كثير من الدول المتقدمة حتى الآن حيث قرر قانون العمل رقم ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات الوظيفية وقرر بعض القواعد الخاصة بالمرأة تحقيقا للالتزام الدستورى. وأنشأت وزارة الشئون الإجتماعية الإدارة العامة لشئون المرأة فى سنة ١٩٧٧ - طبقاً لتوصيات مؤتمر المرأة فى المكسيك - والتى عملت على وضع برامج خاصة بتعزيز مكانة المرأة فى التنمية وخاصة فى الريف . وأصدر رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩ عدة قرارت كان من نتائجها:-

- صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والذى خصص ثلاثين مقعداً فى عضوية مجلس الشعب للمرأة وقد تزيد تلك المقاعد حسب نتيجة الانتخابات.

- صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، بشأن تخصيص مقاعد للمرأة فى كل المجالس الشعبية ومجالس المدينة والأحياء والقرى وتتراوح نسبتها مابين ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ من الأعضاء.
- صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والخاص بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية والذى أفرد ضمانات جديدة للمرأة خاصة فى مجالات تعدد الزوجات والطلاق وحضانة الأطفال والنفقة... وما إلى ذلك.

بالنسبة للقوانين الخاصة بمشاركة المرأة فى المجالس النيابية والمحلية بنسبة معينة من المقاعد، فلقد ألغيت بقرار من مجلس الشعب فى سنة ١٩٨٤، بناءاً على ماذهب إليه أعضاء المجلس بأن تخصيص مقاعد للمرأة يخل بقاعدة المساواة على أساس الجنس.

وعلى صعيد المجالات الأخرى فإن مشاركة المرأة فى أوائل الثمانينيات فى الوظائف القيادية لم تتعدى ٧ر٠ ٪ من إجمالى العاملين فى الحكومة، وبالنسبة لوظائف المديرين فلقد وصلت إلى حوالى ١٢ ٪ ولم تتعدّ نسبة النساء من أصحاب وأرباب مؤسسات العمل ٥ر٠ ٪.

وبالنسبة لقطاع العمل الرسمى، بلغت معدلات النشاط الإقتصادى للإناث ٨ر٦ ٪ فى سنة ١٩٨٠، ومعدلات البطالة ٧ر١٧ ٪ فى سنة ١٩٨٤، وبلغ نصيب المرأة فى التدريب المهنى ٢ر٣٩ ٪ من إجمالى الدارسين فى أوائل الثمانينيات إلا أن أمية المرأة كانت مرتفعة جداً حيث بلغت ٥ر٧٢ ٪ فى عام ١٩٧٦، ولم تتعدّ نسبة الإناث فى مرحلة التعليم الإبتدائى ٥ر٥٧ ٪ فى سنة ١٩٨٠ وأرتفعت إلى ٨٦,٢ ٪ فى ١٩٩٠، كما بلغت نسبة خريجات الكليات العملية من الإناث حوالى ٢٦ ٪ وأرتفعت إلى ٣٤ ٪ عام ١٩٩٠(*).

(*) تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة بكين – ١٩٩٥ (المرأة فى مصر)

١- وضع المرأة بصفة عامة

تمثل المرأة نصف المجتمع حيث يبلغ تعدادها حوالى ٥٠ ٪ من عدد السكان بمصر، وفيما يلى تقييم لوضع المرأة فى مصر بصفة عامة ودورها فى مجالات التنمية المختلفة:-

١-١ التعليم

من أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة المصرية، إنتشار الأمية وخاصة فى فئات العمر (من ١٥سنة فأكثر) وعلى الرغم من أن النظام التعليمى المصرى يتيح فرصاً متكافئة ومتساوية للجنسين فى التعليم ، وعلى الرغم من الجهود المتعددة لمحو الأمية فما زالت المرأة المصرية تعانى من معدلات مرتفعة من الأمية.

نسبة أمية النساء والرجال حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	نسبة أمية النساء	نسبة أمية الرجال
أقل من ١٥سنة	٢ر٥٩ ٪	٥ر٣٥ ٪
١٥-٢٤ سنة	٦ر٤٥ ٪	٢٨ ٪
٢٥-٤٤ سنة	٤٦,٧ ٪	٢٩ ٪
٤٥ سنة فأكثر	٣ر٨٥ ٪	٥٩ ٪

المصدر : تقريرالجمعيات الأهلية المصرية بكين – ١٩٩٥

وقد أكدت الدارسات أن معدلات أمية النساء أقل فى المناطق الحضرية عن الريف وأن أمية النساء أعلى فى ريف الوجه القبلى عن ريف الوجه البحرى.

نسبة أمية النساء والرجال فى الحضر والريف (*)

	نسبة أمية النساء	نسبة أمية الرجال
فى الحضر	٤٤ر٩ ٪	٢٦ر٦ ٪
فى الريف	٧٦ر١ ٪	٤٧ر٣ ٪

نسبة الإناث في التعليم الإبتدائي (*)

أنماط المناطق	النسبة
بالمناطق الحضرية	٩٥ ٪
والمناطق الريفية بالدلتا	٨٧ ٪
والمناطق الريفية بالصعيد	٦٥ ٪
والمناطق النائية	٥٧ ٪

نسبة الإناث فى مراحل التعليم المختلفة (*)

مراحل التعليم	النسبة
فى التعليم الأساسى	٤٤ر٢ ٪
فى التعليم الإعدادى	٤١ر٦ ٪
فى التعليم الثانــوى	٣٨ر٥ ٪
فى التعليم الجامعـى	٣٣ر٨ ٪

(*) المصدر : تقريرالجمعيات الأهلية المصرية بكين – ١٩٩٥

وهناك عوامل إجتماعية واقتصادية وراء النسب المتدنية لالتحاق البنات بالتعليم فى ريف وصعيد مصر وهذه العوامل تتصل عن قرب بمدى توفر المؤسسات التعليمية فى مناطق التجمعات السكانية الصغيرة ذلك بالإضافة إلى انتشار الفقر وزيادة أعباءه على النساء. حيث تتحمل النساء فى الأسر الفقيرة أعباء الفقر بدرجة أكبر مما يتحملها الذكور فى هذه الأسر ويكون للذكور الأولوية فى التعليم. وأيضا فى الحصول على الغذاء وفى الخدمات الصحية وغيرها مثل عمل الأطفال (البنات) خارج نطاق الأسرة.

وقد أثبتت الدراسة التى أجراها البنك الدولى بالتعاون مع مركز البحوث التربوية أن الغالبية العظمى من الدول النامية تقدمت فى مجال تعلم المرأة وأن نسبة كبيرة من هذه الدول جاءت من خلف مصر ثم سبقتها (وخاصة مجمل البلدان العربية).

وباعتبار أن سبيل التنمية فى مصر هو التنمية البشرية والإستثمار المكثف فى البشر. لذلك يعد التعليم الأساسى حجر الزاوية فى التنمية البشرية. ولن تتحقق هذه التنمية إذا استمر تهميش الفئات الإجتماعية الأضعف وعلى رأسها النساء فى المجتمع بوجه عام وفى العملية التعليمية بوجه خاص.

فصول محو الأمية

١-٢ الصحة

ترتفع مستويات الصحة في مصر بإضطراد، علي الرغم من الازمات الاقتصادية التي تؤثر علي توفر الخدمات الصحية، ويرجع ذلك إلي توافر الخدمات الصحية المجانية من خلال الشبكة الواسعة لوزارة الصحة من مستشفيات عامة ووحدات طبية في كل قري الجمهورية. ويلاحظ ارتفاع مستوي الخدمات الصحية الموجهة إلي المرأة بصفة خاصة وإلي رعاية الصحة الانجابية للمرأة وصحة الطفل.

ويتميز وضع المرأة فى المجتمعات الحضرية بصفة عامة بإرتفاع إقبالها على تنظيم الأسرة ، فقد انخفض معدل الخصوبة بشكل ملحوظ من ٥ ٪ عام ١٩٨٢ إلي ٣,٩٣ ٪ عام ١٩٩٢، وارتفع عدد مستخدمى وسائل تنظيم الأسرة وخاصة فى المناطق الحضرية، ويلاحظ أيضاً إرتفاع سن الزواج فى المجتمعات الحضرية بصورة ملحوظة بخلاف ما يحدث فى المجتمعات الريفية.

١-٣ العمل

حصلت المرأة فى مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة على مكاسب إقتصادية وإجتماعية وسياسية هامة على صعيد التشريع على أقل تقدير فنص دستور عام ١٩٧١ على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لاتحيز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين. إستنادا إلى ذلك فلم تفرق تشريعات العمل فى مصر بين المرأة والرجل فيما يختص بالتشغيل وحقوق العمل فهى تعطى للمرأة الحق فى مزاولة جميع الأعمال، وتساويها بالرجل فى الأجر عن العمل المتماثل فيما عدا مايحظر عليها مزاولته من أعمال لدواعى حمايتها.

وقد ترتب على حصول المرأة على حقوق دستورية متساوية مع الرجل نتائج إيجابية تتمثل فى اتساع نطاق تعليم الإناث، وازدياد نسبة مشاركتهن فى قوة العمل ووصول المرأة إلى شغل وظائف هامة فى المجتمع.

وعلى الرغم مما حققته المرأة المصرية من مكاسب إقتصادية واجتماعية وسياسية فما يزال وضعها الاقتصادى والاجتماعى متدنيا بالقياس إلى وضع الرجل، حيث يبلغ عدد النساء فى سن العمل فى مصر ١٦ مليون نسمة بنسبة ٢٨ ٪ من السكان وتشارك المرأة بنسبة ١٣,٢ ٪ من إجمالى قوة العمل طبقاً للتعداد الإحصائى لعام ١٩٨٦.

مقارنة معدلات مشاركة الإناث فى العمل
فى بعض الدول المتقدمة والنامية

	الدولة	متوسط مشاركة المرأة فى قوة العمل
الدول المتقدمة	الولايات المتحدة	٥٠ ٪
	كندا	٦٠ ٪
	اليابان	٤٠ ٪
	دول السوق الأوربية	٦٠ ٪
الدول النامية	الأرجنتين	٢٠ ٪
	الهند	١٩,٨ ٪
	إسرائيل	٢٧,٤ ٪
	المكسيك	١٨,٢ ٪
	مصر	١٣,٢ ٪

المصدر: تقرير الأمم المتحدة عن وضع دول العالم عام ١٩٩٣

١-٤ الدخل

إن وضع المرأة الإقتصادى يعطى لها الشعور بالثقة والإعتماد على النفس ويجعلها قادرة على المشاركة فى اتخاذ القرارات فى نطاق الأسرة.

ومن هنا كانت أهمية دعم المرأة إقتصاديا من خلال تمكينها من بعض المشاريع الصغيرة. وقد لعبت الجمعيات الأهلية دورا فى توفير قروض للمرأة وخاصة بالنسبة للمرأة التى تعول أسرتها وذلك من أجل رفع مستوى المعيشة ولكن عند غياب الخدمات الصحية والتعليمية، تبدأ المرأة فى إستخدام هذه القروض لمواجهة حالات طوارئ الأسرة - وقد أثبتت الدراسات أن المرأة تستخدم دخلها الزائد من المشروع فيما يخص المنزل والأسرة.

بلغت نسبة الأسر التى تعولها نساء فى مصر حوالى ١٨ ٪ عام ١٩٨٨ * وتنتشر بها الأمية بنسبة ٧٥ ٪. وتتعرض المرأة خاصة فى الأزمات الإقتصادية إلى معدلات بطالة أعلى بكثير من معدلات بطالة الذكور، وترتبط البطالة بالفقر خاصة فى المدن حيث أن اقتصاديات الكفاف فى الريف تؤدى إلى الحد الأدنى من الدخل. وتدل البيانات على إرتفاع مستويات البطالة بصورة مطردة فى الثمانينيات، كما تصل بطالة الإناث إلى حوالى ثلاثة أضعاف معدلات بطالة الذكور.

معدلات البطالة للذكور والإنـــــاث(*)

٪ ذكور	٪ إناث	٪ إجمالى
٨ر٧	٢٥ر٨	١٣ ٪

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - بحث العمالة بالعينة عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٨ والتعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ .

١-٥ النشاط الثقافى والرياضى

تشارك المرأة فى الأنشطة الرياضية بنسبة ٨ر٤ ٪ - ٨ ٪ وذلك فى المناطق الحضرية فقط من خلال النوادى الخاصة ومراكز الشباب... وتصل مشاركة المرأة فى الأنشطة الثقافية إلى ٥ ٪ - ٨ ٪ فى المناطق الحضرية أيضا.

١-٦ المشاركة السياسية

حصلت المرأة المصرية على المساواة فى الحقوق السياسية سنة ١٩٥٦، ولقد نص الدستور المصرى على مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والإجتماعية، منحها حق التصويت فى الإنتخابات والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية وعضوية المجالس المحلية. هذا ولقد تم تعيين وزيرة فى مجلس الوزراء منذ الستينات وتم تعيين وزيرتين فى التشكيل الوزارى لسنة ١٩٩٣ وأخيراً في التشكيل الوزاري لسنة ١٩٩٥ تم تعيين ثلاثة وزيرات... وفيما يلى تفصيل بمشاركة المرأة فى السلطة وفى مواقع إتخاذ القرار:-

تشارك ٩ر٢٧ ٪ من النساء فى الإنتخابات، ويعتبر ضعف مشاركة المرأة فى النواحى السياسية جزءا من ظاهرة إجتماعية حيث تفتقد الأغلبية منهن الحماس للمشاركة، وتبلغ نسبة مشاركة المرأة فى مجلس الشعب ٢ر٢ ٪، فى مقابل نسبة ٨٧,٨ ٪ مشاركة من الرجال وفى مجلس الشورى ٧ر٤ ٪ (مُعيّنات من الحكومة ولسن من الأعضاء المنتخبات)، كما تشارك المرأة بنسبة ١٤ ٪ من مجموع العاملين فى مجال العمل الدبلوماسى (إحصائيات عام ١٩٩٢).

٢- وضع المرأة فى المشاركة فى التنمية

تلعب المرأة دوراً هاماً فى مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وقطاع الأعمال وذلك لتنمية المجتمع بوجه عام، وتحتل المرأة العاملة فى مصر حوالى ١٥ ٪ من إجمالى عدد العاملين فى القطاعين العام والخاص. وذلك على الرغم من أنها تمثل ٣٣ ٪ من عدد خريجى الجامعات. بالإضافة إلى ذلك فان أكثر من ٥٠ ٪ من عدد النساء العاملات لم يصلن إلى مناصب إدارية عالية (وذلك فى سن الخامسة والخمسين) مما يوضح أن الوصول إلى المناصب العالية غير متاح بالنسبة للمرأة العاملة إلا فى نهاية فترة الخدمة (العمل).

ويوضح الجدول التالى نسبة مساهمة المرأة فى كل من مجالات التنمية:-

نسبة مساهمة المرأة فى كل مجالات التنمية

مجالات التنمـــــية	نسبة مساهمة المرأة
التعليم الإبتدائى	٩٧ر٠ ٪
التأمين	٤١ر٧ ٪
السياحة	٤١ر٠ ٪
الثقافة والمعلومات	٣٩ر٢ ٪
الخدمات التمويلية	٢٧ر٩ ٪
الخدمات الإدارية	١٩ر٤ ٪
الإسكان والبناء	١٨ر٧ ٪
الزراعة	١٦ر٠ ٪
الأمن والدفاع	١٣ر٩ ٪
النقل	١٣ر٩ ٪
الخدمات الصحية	٩ر٤ ٪

المصدر : المرأة فى مصر- المؤتمر العالمى للمرأة- بكين ١٩٩٥.

أما بالنسبة لنسبة مساهمة المرأة فى القطاعات المختلفة فهى كالتالى:-

- النساء فى الحكومة ٣١ ٪ من العاملين
- النساء فى الوظائف العليا فى الحكومة ١١ر٨ ٪ من العاملين
- النساء فى فئات المديرين ٢٠ ٪ من العاملين.
- النساء من أرباب مؤسسات العمل ١٧ ٪من العاملين.
- النساء من الملتحقات بالتعليم الفنى الثانوى ٤٣ ٪ من الإجمالى.
- النساء من الملتحقات بالمعاهد الفنية حوالى ٣٣ ٪ من الإجمالى.
- النساء من خريجات الكليات العملية ٣٤ ٪ من الإجمالى.
- النساء من خريجات كليات الهندسة ١٦ ٪ من الإجمالى.
- النساء من خريجات كليات التخطيط العمرانى ٢٥ ٪ من الإجمالى.
- النساء من خريجات الفنون الجميلة والتطبيقية ٤٧ ٪ من الإجمالى.
- النساء من خريجات المعاهد الفنية الصناعية ٢٢ ٪ من الإجمالى.
- النساء فى قطاع التمويل والتشييد والبناء وخدمات الأعمال ٢٢ ٪ من الإجمالى.

نسبة مساهمة المرأة فى القطاعات المختلفة عام ١٩٨٦

القطاعات	عدد الإناث	النسبة من قوة عمل الإناث	النسبة من إجمالى العاملين بالقطاع
القطاع الحكومى	٩١٧ر٧٢٨	٢٩,١٩ ٪	٣١ ٪
قطاع الأعمال العام	١٤٤,٣٨٧	٤,٩٥ ٪	١٢ ٪
قطاع الأعمال	١,٠٤٠,٨٠٠	١١,٥ ٪	١٥ ٪
القطاع الخاص المنظم	٤٤٠,٢٢٠	٢٣,١١ ٪	١٥ ٪
القطاع الخاص غير المنظم	٦٠٠,٠٠٠	١٩,٠٨ ٪	١٥ ٪

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

٣ – دور المرأة فى الجمعيات الأهلية

أدت التغيرات السياسية والإقتصادية فى الفترة الأخيرة إلى بروز دور القطاع الأهلى فى تحقيق التنمية كقطاع متميز إلى جانب القطاع الحكومى وقطاع الأعمال ولما كانت المرأة هى نصف المجتمع فقد أصبحت مساهمتها ضرورية وفعالة فى القطاعات الثلاثة ومنها القطاع الأهلى الذى يقترب أكثر من غيره من إحتياجات الجماهير ومن ثم فهو أكثر قدره على التعبير عنها.

ورغم نشأة الجمعيات الأهلية بمصر منذ بداية القرن التاسع عشر ورغم المساهمات النسائية المتميزة فيها إلا أن مساهمتها مازالت أقل من الرجل وذلك على مستوى العضوية بشكل عام وتقل هذه المساهمة بوضوح على مستوى عضويتها فى مجالس الإدارة والهياكل القيادية. وقد أدى ذلك بالتالى إلى قصور تلك المنظمات فى إبراز قضايا المرأة الملحة والتوعيه بها وإيجاد حلول لها وعرضها على صانعى القرار بشكل يجعل من تلك المنظمات القنوات الفعالة لمشاركة النساء فى وضع حلول بما يتلاءم مع احتياجاتهم ومتطلباتهم الفعلية. وتصنف الجمعيات الأهلية فى سجلات وزارة الشئون الإجتماعية تحت نوعين أساسين هما جمعيات الرعاية وجمعيات التنمية.

وتشير دراسة قام بها المجلس القومى للأمومة والطفولة عام ١٩٩٤ إلى أن مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية بصفة عامة تبلغ ٢٢ر٤ ٪ فى حين تصل المشاركة فى مجلس الإدارة إلى ١٨ر٨ ٪ وتقل هذه النسب فى جمعيات المساعدة الإجتماعية حيث تصل إلى ١٨ر٥ ٪ بالنسبة للعضوية و ١٠ر٦ ٪ بالنسبة لعضوية مجلس الإدارة ، بينما تصل إلى ٧ ٪ فقط فى مجالس إدارة الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية.

نسب عضوية النساء فى مجالس إدارات الجمعيات الأهلية

الجمعيات الأهلية	عضوية النساء فى مجالس الإدارة
تصنيفها / نسبتها على المستوى القومى	٪ ١٨,٨
جمعيات مساعدة إجتماعية	٪ ١٠,٦
جمعيات ثقافية علمية ودينية	٪ ٧
جمعيات بيئية	٪ ٦٨

ويرجع تاريخ مشاركة المرأة المصرية فى العمل الأهلى إلى أوائل القرن الحالى ومع تصاعد الحركة الوطنية التى ساهمت فيها المرأة وكذلك مع ظهور الأفكار التنويرية التى دعت إلى تحرير المرأة وإعطائها فرصة أكبر للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد أسهمت المبادرات النسائية فى تطوير حركة الجمعيات من خلال جذب الإنتباه إلى أنشطة ومجالات جديدة لم تكن قائمة من قبل. فمنها ما يتعلق بقطاع الخدمات الصحية ومنها مايتعلق بقضايا تحرير المرأة والتنوير الثقافى وفى عام ١٩٠٩ أسهمت مجموعة من النساء فى تأسيس أول تنظيم غير حكومى للخدمات تمثل فى مبرة محمد على الخيرية وأعقب ذلك فى عام ١٩١٤ تأسيس الرابطة الفكرية للنساء المصريات وقد كان هذان التنظيمان هما البداية نحو أول حركة نسائية مصرية.

ولا يوجد تعريف رسمى لما يمكن إعتباره جمعية نسائية لكنها تشمل الجمعيات التى تنشئها نساء وترأس مجالس إدارتها، والتى تقدم خدماتها أساساً لفئات من النساء تلك التى تعلن أن هدفها هو العمل على تطوير وضع المرأة وتبنى قضاياها.

وقد تم حصر ١١٩ جمعية نسائية حتى عام ١٩٩٢. أما الآن فقد زاد عددها إلى ٢٠٠ جمعية أهلية نسائية بمصر منهم ٢٩جمعية فى القاهرة فقط.

ويوجد٦٠ جمعية تقوم على الخدمات الدينية للمرأة وهناك ١٦ نادى إجتماعى نسائى (روتارى – ليونز ...) تقوم بخدمات كمساعدات إجتماعية للفقراء وتنظيم أسره ورعاية طفولة وأمومه.

كذلك هناك أنماط غير تقليدية لأنشطة المرأة المصرية لم تسجل نفسها وفقا لقانون الجمعيات ولكن وفقا للقانون المدنى تسمى (شركات مدنية).

ويلاحظ أن عضوية المرأة فى الجمعيات ترتفع وتنخفض وفقا لمجالات نشاط الجمعية ، ففى مجال رعاية الطفولة والأمومة عضويتها تكون ٢٦ر٤ ٪ ، وفى مجال تنظيم الأسره ترتفع عضويتها الى٤١ ٪ .

كما أن عضوية المرأة فى الجمعيات تختلف باختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية حيث ترتفع فى المحافظات الحضرية وتقل نسبة عضوية المرأة فى المحافظات الريفية أما بالنسبة لجمعيات البيئة فنلاحظ ان عضوية المرأة فى مجالس إداراتها تكون نسبتها مرتفعة فتصل إلى ٦٨ ٪.

ويفسر ذلك بأن تركز الغالبية العظمى من هذا النمط من الجمعيات فى العاصمة يرجع إلى تواثر خصائص علمية واجتماعية واقتصادية متميزة لأعضاء هذه الجمعيات.

٤ – دور المرأة فى تنمية البيئة

نظرا لتزايد السكان بمعدلات مرتفعة للغاية فإن نصيب الفرد من المسطحات الخضراء يتناقص وتزداد معدلات التلوث البيئى نتيجة للتزايد السكانى، وانخفاض مستويات صحة البيئة فى المسكن والمأكل بالإضافة إلى الإرتفاع المستمر فى ملوثات الهواء والماء والتربة. ولقد ألقت هذه الظروف البيئية المتدهورة مسئوليات على المرأة فعليها أن تجابهها بالإضافة إلى مسئولياتها الأخرى.

ولقد إكتشف العالم أخيراً أن العلاقة بين المرأة والتنمية علاقة قوية يجب الإعتراف بها وأخذها فى الحسبان عند تناول غالبية القضايا البيئية وذلك فيما يتعلق بدور المرأة فى المحافظة على البيئة وإدارة مواردها بشكل سليم وحماية المرأة نفسها من مخاطر البيئة.

ويرى العلماء أن المرأة هى المسئولة الأولى عن تلوث البيئة وحمايتها وهى محور التنمية إذا ما استخدمت قدراتها على نحو أفضل لحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية. وهى مربية بيئية مهمة إذ يأخذ الأطفال عنها الشعور بالإنتماء للبيئة والسلوك الواجب الإتباع للحفاظ على البيئة.

٥- المشاكل الناتجة عن التحضر السريع وآثارها على المرأة

٥-١ إنتشار الفقر وزيادة أعباءه على النساء

زاد انتشار الفقر فى أغلب بلدان العالم المتقدمة والنامية على السواء نتيجة للأزمة الإقتصادية التى بدأت فى البلدان الرأسمالية المتقدمة وانعكست على إقتصاديات البلدان النامية وقد ترتب على انخفاض معدلات النمو الإقتصادى فى مصر، الإرتفاع فى معدلات التضخم و انتشار الفقر وتزايد عدد الأسر التى تعيش تحت خط الفقر، وتقدر نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى الحضر ٢١ ٪ وفى الريف ٢٥ ٪ ولقد إقترنت زيادة الفقر بارتفاع فى نسبة البطالة حيث وصلت الى نحو ١٥ ٪ من مجموع قوة العمل المصرية عام ١٩٩٠.

ورغم وجود سياسة إجتماعية لرعاية الفقراء والذين تندرج تحتهم النساء فى هذه الفئة، إلا أن مايقدم من معاشات الضمان الإجتماعى وغيرها قاصر عن الوفاء باحتياجات الأسرة. وتتحمل الإناث فى الأسرة الفقيرة أعباء الفقر بدرجة أكبر مما يتحملها الذكور فى هذه الأسر - حيث يكون للذكور الأولوية فى الغذاء وفرص التعليم.

وتؤدى زيادة حدة الفقر إلى انسحاب الفقراء من التعليم أو التسرب بعد الإلتحاق بالمدارس وخاصة بالنسبة للإناث مما يفسر إرتفاع نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور.

كما يؤدى الإحتياج المادى الى تغيير واضح فى القيم السائدة فى مجتمع ما. وتشير الدراسات التى أجريت على فئات الدخل المنخفض فى بعض المناطق أنه نتيجة للأزمة الإقتصادية، لم يعد الرجل هو المسئول بمفردة عن تحمل أعباء الأسرة المادية بل أصبحت المرأة فى العديد من المجالات هى التى تتحمل معظم هذه الأعباء، وبالتالى أصبح لها دور أكبر فى اتخاذ القرارات.

وتعد المرأه الدعامة الأساسية للأسرة. وتعتبر وظيفة الأم وربة البيت أهم وظائف المرأة فى المجتمع المصرى، حيث تلعب المرأة دورا جذريا فى تربية الأجيال وإلى جانب عملها الأساسى كربة بيت قد تقوم المرأة - وخاصة فى فئات الدخل المنخفض - بممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية داخل المسكن التى تدر دخلاً إضافياً للأسرة مما يحقق لها الإستقرار والنمو.

أما عن دورها خارج المسكن فى المناطق الريفية فقد شاركت المرأة الريفية منذ القدم فى مساعدة زوجها فى الزراعة وتربية الحيوانات والطيور كما انضمت الى مراكز التنمية الريفية لتعلّم الصناعات اليدوية المتطورة وشاركت الرجل حديثاً فى بناء المسكن واستصلاح الأراضى الصحراوية.

وفى المناطق الحضرية تشارك المرأة مشاركة واسعة فى أنشطة القطاع غير الرسمى وتشير الدراسات أن عمل المرأة خارج المنزل - خاصة فى فئات الدخل المنخفض - مرتبط الى حد بعيد بالأزمة الاقتصادية.

ويلاحظ من الدراسات أنه بازدياد الفقر تزداد عدد الأسر التى تعولها النساء نتيجة هجر الرجال لأسرهم - وتتراوح نسبة الأسر التى تعولها النساء فى مصر بين ١٨ ٪ ، ٢٥ ٪ عام ١٩٨٨ من مجموع الأسر - وهنا تقع على المرأة مسئولية الإنفاق على الأسرة وإتخاذ القرارات.

٥-٢ مشاركة الإناث فى العمالة والتعرض للبطالة.

تتميز عمالة المرأة فى الحضر بتركزها فى قطاع الخدمات الإجتماعية وفى القطاع غير الرسمى الذى يتميز بانخفاض الأجور، وموسمية العمل مع عدم خضوع العمل فيه للتأمينات الإجتماعية أو الصحية.

ويتميز عمل المرأة أيضاً فى المناطق الحضرية بأن جزءاً كبيراً منه غير مدفوع الأجر حيث تصل هذه النسبة الى ٢٣ ٪ (أى أن ٢٣ ٪ من النساء اللاتى يعملن بالحضر لايتلقين أجوراً عن هذا العمل مثل مساهمة النساء الجوهرية فى تدبير شئون المنزل ورعاية الأطفال وإنتاج بعض السلع والخدمات دون أجر للاستهلاك العائلي والذى يوفر بند من بنود إنفاق دخل الأسرة فى نفس الوقت) . وترتفع نسبة البطالة للمرأة بسبب التحضر السريع وتصل الى ٨ر٢٥ ٪ عام ١٩٨٦ فى الحضر مقارنة بنسبة تبلغ ٧ر٨ ٪ فقط للرجال.

٥-٣ مشكلة الإسكان وأثر ذلك على المرأة

ينتج عن التحضر السريع إنتشار المناطق العشوائية، حيث تتميز هذه العشوائيات بالكثافة السكانية العالية، وغياب البنية الأساسية أو نقصها الشديد، وتدنى مستوى الخدمات الأساسية حيث تقل أو تنعدم خدمات العلاج والتعليم، والصرف الصحى، والمياه الصالحة للشرب - مما يؤثر سلبا على المرأة حيث تعتبر المسئولة عن توفير هذه الخدمات لأطفالها ولبقية أفراد أسرتها.

٥-٤ مشكلة عدم توافر عوامل الأمان للمرأة

يعتبر الأمان هو أحد الشروط الضرورية لإطلاق طاقات الأفراد وتشجيعهم على المبادرة والعمل الإيجابى وزيادة إستعدادهم لتحمل المسئولية والإقدام على اتخاذ القرارات والمشاركة فيها.

ويرتبط الشعور بالأمان بالنسبة للإناث بظروف التنشئة الإجتماعية وبالتطور الاقتصادى للمجتمع، إذ يزداد الشعور بعدم الأمان بازدياد معدلات الفقر والبطالة وظروف السكن غير الملائم من حيث عدم توفر الخصوصية والإستقرار، كذلك ظروف المنطقة السكنية المتدهورة بالإضافة إلى التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة فى معاملة المرأة من حيث الإختلاف فى التنشئة الإجتماعية بين الذكور والإناث وإستمرار تمييز المجتمع للذكور على حساب الإناث والعنف ضد المرأة على الرغم من الإنتقال إلى مجتمع مختلف فى العادات والتقاليد. كل ذلك يحد من قدرة المرأة على المشاركة الإيجابية فى التنمية وفى تقدم المجتمع.

ومن الدراسات التى تتعرض لقضايا العنف ضد المرأة يمكن إستنتاج أن الحماية من مظاهر العنف ضد النساء لايمكن توفيرها عن طريق التشريعات بل عن طريق جهد متصل للتغيير فى القيم وطرق التنشئة والمساواة بين الجنسين وذلك لمصلحة المجتمع فى مجموعه.

٦- دور المرأة فى الممارسات المرتبطة بالتنمية العمرانية والدروس المستفادة

٦-١ دور المرأة غير الرسمى فى مشروعات الإسكان الحكومى

تشير الدراسة الميدانية لبعض مناطق الإسكان الحكومى فى مصر الى الدور الفعال للمرأة المصرية فى إدارة الأنشطة البنائية المتعلقة بالمسكن. وقد أجريت الدراسة على منطقتين للإسكان الحكومى (حلوان - عين الصيرة) تم بناؤهما فى الستينات طبقا لمعدلات ومعايير ثابتة ووحدات نمطية متكررة مكونه من غرفة أو غرفتين أو ثلاثة غرف وصالة. وقد أدت أنشطة المستعملين غير الرسمية والتى زادت فى الثمانينيات الى تغيرات جوهرية فى شكل البلوكات السكنية النمطية.

وإتخذ تدخل السكان أشكالا متعددة من إغلاق البلوكات إلى فتح نوافذ فى حوائط جانبية إلى تغيير التقسيمات الداخلية للوحدة وتجاوزت الأنشطة غير الرسمية هذه التعديات إلى إضافة غرفة أو غرفتين أو ثلاث غرف إلى مسطح الوحدة وجاء هذا الإمتداد تعبيراً عن الإحتياج إلى مسطح إضافى مع تطور إحتياجات العائلة وتمت هذه التعديات على الأراضى العامة بالتعاون بين مجموعات الأسر. ويمكن تصنيف مشاركة المرأة فى هذه الأنشطة غير الرسمية من حيث وقوعها قبل ، أثناء أو بعد عملية بناء الإمتدادات فى الوحدات السكنية، على النحو التالى:-

٦-١-١ مشاركة المرأة فى الأنشطة التى تسبق عملية البناء

كان للمرأة دوراً جوهرياً فى مرحلة إتخاذ القرار بمد الوحدة السكنية وقد أعرب العديد من الرجال أن الزوجة قد أقنعتهم بتنمية الوحدة السكنية وكان للعلاقات المتبادلة بين الجيران دوراً رئيسياً فى تعبئة الطاقات التعاونية بين الأسر وتحفيزهم على القيام بالأعمال البنائية. وبالنسبة للتمويل فالمرأة لها دور أساسى فى الإدخار غير الرسمى للأسرة.

٦-١-٢ مشاركة المرأة فى الأنشطة المرتبطة بمرحلة البناء

- ❑ الإشراف على المقاول: أدى تواجد الرجال فى عملهم خارج المنزل أثناء فترة عمل المقاول إلى نقل المسئولية إلى النساء للإشراف على جميع عمليات ومراحل وتكلفة البناء ونوع المواد المستخدمة.
- ❑ تولت المرأة فى معظم الحالات إعادة تصميم الفراغات الداخلية للمسكن بعد إضافة المساحة الجديدة. ودلت البدائل العديدة لحل الفراغات الداخلية على قدرة المرأة على أقلمة المساحة لإحتياجات الأسرة.

٦-١-٣ مشاركة المرأة فى الأنشطة التالية لعملية البناء.

- ❑ تولت المرأة مسئولية إعادة ترتيب الأثاث وإستعمالات الفراغات الجديدة حتى تتلاءم مع ظروف الأسرة.
- ❑ تولت مجموعات من النساء الإشراف على إنشاء وصيانة حديقة صغيرة مشتركة أمام المبنى.

٦-٢ مثال للتجربة المصرية (دور المرأة فى التنمية الحضرية فى منطقتى عين حلوان والنهضة بمحافظة القاهرة)

٦-٢-١ الخلفية السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمشروع

تسبب زلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ فى فقدان الكثيرين لمساكنهم فقامت الحكومة بتسكين المتضررين فى مساكن حديثة بعضها فى عين حلوان وبعضها فى منطقة النهضة، وغالبا ما كانت تتمتع تلك المساكن بالخدمات الأساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء ولكن كانت هناك مشاكل أكبر نتجت من عدم تجانس الأسر التى جاءت من مناطق متفرقة وكان من الصعب عليها الإندماج فى المجتمع الجديد. قام المجلس القومى للطفولة والأمومة بإجراء أبحاث إستطلاعية أمكن بواسطتها التعرف على المشاكل الأساسية وهى:-

١- مشاكل إجتماعية ونفسية ناتجة من إنتزاع الأسر من أماكنها الأصلية وعدم الشعور بالإنتماء الى الأماكن الجديدة.

٢- مشاكل اقتصادية ناتجة من عدم توافر فرص العمل القريبة. خاصة أن أغلبهم كانوا يعملون فى القطاع غير الرسمى - بالإضافة الى إرتفاع أجرة المواصلات التى تكلفهم حوالى خمسة جنيهات يومياً للإنتقال الى قلب المدينه وأن ٤٠ ٪ من الأسر ينخفض دخلها إلى ١٠٠ جنيه شهريا وأن ٢٤ ٪ من الأسر تعولها النساء.

٣- مشاكل ثقافية حيث تقدر نسبة الأميين فى منطقة عين حلوان بحوالى ٥٠ ٪ من السكان وتقدر نسبة المتسربين من المدارس من الأطفال بحوالى٣٠ ٪.

٤ - مشاكل صحية حيث يعانى حوالى ١٣ر٧ ٪ من مجموع السكان من مشاكل صحية وترتفع النسبة بين النساء.

٦-٢-٢ توضيح للمشروع الذى تم تنفيذه

يهدف المشروع إلى تكوين شعور بالإنتماء ولذلك كان التركيز على تنظيم المجتمع الحضرى عن طريق المشاركة فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروع مع التركيز على دور المرأة الحيوى فى كافة المراحل.

إعتمدت خطة التنفيذ على تقسيم كل منطقة من المنطقتين (عين حلوان - النهضه) الى ١٣ جزء وتم إختيار قادة وقائدات لكل جزء يجتمعون مع لجنة من الحى تتكون من رئيس الحى وممثلين من كافة الإدارات مرتين فى الشهر لمناقشة مشاكل المنطقة مثل المياه - التليفونات - المشاكل الصحية ... الخ.

٦-٢-٣ دور المرأة فى المشروع

خطط المشروع على أساس الإستفادة من مشاركة المرأة الفعالة وظهر ذلك من خلال الآتى:-

١- تواجد المرأة فى كل اللجان وشاركت مشاركة فعالة بها.

٢- تدريب المرأة فى كلا المنطقتين على مهارات غير تقليدية مثل أعمال السباكة والكهرباء وبعض الصناعات الصغيرة وتهيئة مساعدة المعاقين وقد استطاع عدد كبير منهن الحصول على عمل بعد ذلك.

٣- إعطاء قروض صغيرة بدون ضمانات معقدة لمجموعة من النساء تتكون كل مجموعة من ٥ سيدات تضمن كل منهن الأخرى وإعطاء الأولوية للنساء اللاتى تعلن الأسر مما ساعد الكثيرات على إقامة مشروعات بالمنطقة.

٤- تنظيم دورات لمحو الأمية وكنتيجة لذلك إستخرجت عدد كبير من النساء بطاقات إنتخابية بلغت ٣٠٠٠ بطاقة فى منطقة النهضة.

٥- أنشأت السيدات نادى ثقافى تجتمعن به وتناقشن موضوعاً مختلفاً كل شهر تقام حوله مناظرة مما ساهم فى رفع المستوى الثقافى للنساء.

٦- شاركت المرأة فى الحفاظ على جمال ونظافة البيئة فى مسابقة تقام كل ٣ أشهر لاختيار أنظف وأجمل المبانى وأكثرها نجاحا فى تشجير المنطقة التى تقع بها مساكنهن.

٧- قامت منظمة غير حكومية (منظمة كاريتاس) بفتح ١٢ فصل لمحو الأمية فى عين حلوان وتم تدريب الفتيات ليصبحن معلمات وتحضر الدروس حوالى ٥٠٠ سيدة.

برامج محو الأمية

٧- آليات وبرامج تعزيز دور المرأة

توافرت فى مصر فى الآونه الأخيرة آليات وبرامج من مهامها الأساسية تعزيز دور المرأة ومثال ذلك:-

٧-١ المجلس القومى للطفولة والأمومة

تم إنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة التابع لرئاسة مجلس الوزراء فى سنة ١٩٨٨ ولقد أتى إنشاء المجلس ليحقق التكامل الفعال بين الوزارات والأجهزة المعنية بالطفل والمرأة كما جسد تشكيل المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارة المعنية مستوى الإهتمام الرسمى المتزايد.

٧-٢ اللجنة القومية للمرأة

تم إنشاء لجنة قومية للمرأة عام ١٩٧٨، وأعيد تشكيلها تحت مظلة المجلس القومى للطفولة والأمومة وذلك فى ١٩٩٣/١٢/١ إستجابة لدعوة السيدة/ سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الإستشارية بالمجلس. بحيث تكوّن لجنة تتجاوز الإنتماء الحزبى والولاء الفئوى وتصبح رمزا تتمسك به المرأة المصرية وتتجه إليه فى كل ما يعترض طريقها من قضايا ومشاكل.

وكان صدور قرار بإعادة تشكيل وتطوير وتدعيم اللجنة القومية من رئيس مجلس الوزراء دليلاً على تبنى القيادة فى مصر لقضية حقوق المرأة، والعمل على إدماجها فى مسيرة التنمية الشاملة، وكان من مهام اللجنة العمل على تعميق دور المرأة فى المجتمع ودراسة مشاكلها وأساليب معالجتها على أسس علمية والإرتقاء بمستوى أداء المرأة، كذلك التنسيق بين الهيئات المصرية والأجنبية التى تهتم بشئون المرأة والاتصال بالهيئات الدولية والإعداد للمؤتمرات والإجتماعات والندوات المحلية الدولية التى تناقش شئون المرأة.

٧-٣ وزارة السكان والأسرة

أنشئت وزارة السكان والأسرة عام ١٩٩٣ بهدف إعداد السياسات والخطط والمشروعات فى مجال شئون السكان وتنظيم الأسرة والإشراف على تنفيذها ومتابعتها حتى أدمجت فى وزارة الصحة والسكان فى يناير ١٩٩٦ .

إشتمل نشاط الوزارة فى مجال تنمية المرأة المشروعات التالية :-

- ❑ مشروعات خاصة بتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل.
- ❑ مشروعات خاصة بالتوعية والتثقيف الصحى وتضمين المكوّن السكانى فى برامج التدريب والتعليم الأساسى والتعليم العالى والقطاع الزراعى.
- ❑ مشروعات خاصة بالتنمية الإدارية على المستوى المركزى والمحلى.

٧-٤ الإدارة العامة لشئون المرأة - وزارة الشئون الإجتماعية

أنشأت وزارة الشئون الإجتماعية الإدارة العامة لشئون المرأة عام ١٩٧٧ . وعملت على تحقيق الأهداف من خلال المشروعات التالية :-

- ❑ مشروع الرائدات يهدف إلى إختيار عناصر قيادية من نساء الريف لتدريبهن وإعدادهن للعمل الريادى.
- ❑ الأندية النسائية تهدف إلى الإرتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع المحلى والنهوض الذاتى بالمجتمع الريفى والحضرى .
- ❑ مشروعات تنمية المرأة الريفية فى مجالات التدريب على مهارات الحياة الأساسية والمهارات المدرّة للدخل والمشروعات الإنتاجية حيث تقدم هذه المشروعات قروضاً ميسرة للنساء الريفيات لتنفيذ مشروعات إنتاجية مدرّة للدخل.
- ❑ مراكز المرأة العاملة.
- ❑ مراكز توثيق معلومات المرأة.
- ❑ الإدارة العامة للأسر المنتجة.

كما توجد وحدة السياسة والتنسيق لنشاط المرأة فى الزراعة التابعة لوزارة الزراعة والإدارة العامة لرعاية الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة . وتوجد شعبة بحوث المرأة والطفل بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٧-٥ الصندوق الإجتماعى للتنمية

إنشئ الصندوق الإجتماعى بهدف تخفيف وطأة الآثار المصاحبة لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى وقد تحددت الفئات المستهدفة من خدمات الصندوق كما يلى :-

- ❑ الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الإقتصادى.
- ❑ المرأة.
- ❑ الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل.
- ❑ سكان المناطق المحرومة من الخدمات.
- ❑ سكان المناطق الأقل نمواً.
- ❑ العائدون بسبب أزمة الخليج .

ولتحقيق أهدافه يتبنى الصندوق تنفيذ خمسة برامج هى : تنمية مجتمع ، أشغال عامة ، تنمية مشروعات ، تشغيل وتدريب تحويلى ، تنمية مؤسسية

ويؤكد الصندوق على أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات الإجتماعية تعرضاً للآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى وأن تنمية المرأة تعتبر دعامة أساسية للتنمية المتواصلة أو المستدامة.

٧-٦ مشروعات الصندوق الإجتماعى فى مجال تنمية المرأة

يمكن تصنيف المشروعات التى يمولها الصندوق الإجتماعى بهدف تنمية المرأة إلى مشروعات تخص المرأة بشكل أساسى، وأخرى تشارك فيها المرأة والفئات المستهدفة وتنقسم هذه المشروعات إلى أنشطة إنتاجية توفر قروضاً وتسهيلات ائتمانية، وأنشطة خدمية فى مجال الصحة والتعليم والتدريب والتوعية من خلال منح لا ترد، وبلغ عدد مشروعات الصندوق التى وجهت للمرأة كمستفيد رئيسى حتى إبريل ١٩٩٥(١٤) مشروعاً.

جدول يوضح مشروعات الصندوق الإجتماعى للتنمية

المشروعات	عدد المستفيدين (بالالف)	أنواعها	حجم التمويل (بالمليون)	إستهداف المرأة (٪)	فرص العمل (بالالف) دائم ومؤقت	إختصاص المرأة (بالالف)
إنتاجية	٦٤,٩٥٠	تنمية مشروعات تنمية مجتمع	١٤٨ ١٢	٪٥٠	١٠٧,٤٢٠	٩,٢١٨ مشروع ١٠,٠٠٢مشروع
تنمية إجتماعية وخدمية	٢٥٥,٦٢٥ ١,٨٨٩	برنامج تنمية مجتمع برنامج أشغال عامة برنامج تشغيل وتدريب	١٣٦,٥ ٤,٥	٪٥٠ ٪١٠ ٪٢١	١٠٧,٤٢٠	
المرأة كمستفيد أساسى	٧,٥٩٥ ١٣,٣٧٠ ١,٢٤٠	برامج وجمعيات تنمية للمرأة بالقاهرة، الاسماعيلية، الصعيد جمعيات تدريب وتنظيم المرأة بالاسكندرية، دمياط، الاسماعيلية حماية المرأة ومحو أميتها وتوفير فرص عمل لها بالاسكندرية، وبورسعيد	٣,٦ ٨٢٨,٠ ١,٥		١,١٨١ ٤٠٠,٠ ١٨٠,٠	
قومية وجهت للمرأة	٣٠٧,٨٥٩	مشروع تعليم الفتيات فى محو الامية مشروع تدعيم الاسر المنتجة	٢٠ ٥٢	٪٥٧ ٪٥٩	٣٠٧,٩ دارس ٢٢,٨ مدرس ٦٨,٥	١٧٤,٢ دارس ١٣,٨ مدرس ٩,٩

٨- خطة العمل المستقبلية المصرية لبناء قدرات المرأة ودعم دورها فى التنمية

تستند خطة العمل إلى الإستراتيجيات التى نصت عليها توصيات مؤتمر نيروبى، والوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالمرأة والبيئة والتنمية والسكان والتى تهدف إلى مايلى:-

- ❑ ضمان حقوق المرأة فى المشاركة فى هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار.
- ❑ إقامة الآليات التى تعنى بقضايا المرأة على أن تضم ممثلين للوزارات المعنية بقضايا المرأة والمنظمات غير الحكومية وربط تلك الآليات بالسلطة لمتابعة وتنفيذ خطة العمل.
- ❑ مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة بهدف تطويرها لتواكب التغير الإقتصادى والإجتماعى والثقافى.
- ❑ ضمان فرص متكافئة للمرأة لتولى المناصب التنفيذية والتمثيلية العليا فى مختلف إدارات الدولة وأجهزتها، وعلى المستويين المحلى والمركزى واعتبار قدراتها وكفاءتها المعيار الأساسى لتولى تلك المناصب.
- ❑ مطالبة المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية بتقديم العون اللازم للمنظمات والهيئات الوطنية المعنية بشئون المرأة لتعزيز حقوقها السياسية والمشاركة فى صنع القرار.
- ❑ تخفيف عبء الفقر عن المرأة.

- ❑ توفير البيانات الإحصائية الدقيقة عن حالة الفقر فى الدولة كأساس لوضع سياسات تكفل القضاء على العوامل المسببة للفقر عامة وفقر النساء خاصة.
- ❑ العمل على زيادة وعى المخططين فى عملية التخطيط الإنمائى باحتياجات المرأة.
- ❑ وضع إستراتيجيات وبرامج تضمن حصول المرأة على قروض وتسهيلات إئتمانية بشروط ميسرة لتمكينها من المشاركة فى العملية الإنتاجية.
- ❑ تطوير مراكز التدريب المهنى والتقنى لإستقبال النساء ذوات الدخل المحدود لتطوير قدراتهن وإعتمادهن على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقر.
- ❑ التوسع فى إقامة مشروعات للمرأة مدرّة للدخل تتصف بالإستدامة وتساعد على معالجة التلوث البيئى مثل مشاريع إعادة إستخدام المخلفات.
- ❑ توفير الخدمات الأساسية فى المناطق الريفية والحضرية وفى أماكن العمل لتمكين المرأة الفقيرة من العمل المنتج.
- ❑ مساعدة المرأة على إقامة مشاريع إنتاجية بما يتناسب مع الموارد المتاحة.
- ❑ تحديد المشروعات الإنتاجية للمرأة بما يتناسب مع حاجات سوق العمل .
- ❑ عقد دورات تدريبية لتأهيل المرأة الفقيرة فى المهن التقليدية وغير التقليدية.
- ❑ مطالبة الصناديق العربية بدعم مشاريع المرأة والأسر المنتجة ومساعدتهن على الإعتماد على الذات.
- ❑ ضمان تكافؤ الفرص للمرأة فى التعليم بجميع مستوياته.
- ❑ العمل على إلغاء الفجوة النوعية فى معدلات التعليم بين الإناث والذكور وتحسين أحوال المرأة من خلال برامج محو الأمية والتعليم غير النظامى للمرأة فى الريف والمناطق النائية وزيادة وعى المرأة بحقوقها.
- ❑ منع تسرب الفتيات من التعليم من خلال التشريعات التى تلزم أولياء أمور الفتيات على إلحاقهن بالمؤسسات التعليمية، وتقديم بعض الخدمات واللوازم الدراسية مجاناً ، وتأخير سن الزواج.
- ❑ رصد ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتعليم البنات فى المناطق الريفية والنائية من خلال الوزارات المعنية.
- ❑ توفير الإعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المعاهد العليا المهنية والعلمية والتكنولوجية وتشجيع الإناث على الإقبال على هذه التخصصات.
- ❑ ضمان تكافؤ الفرص فى البعثات والدورات والدراسات العليا وتحديد نسب معينة تخصص للمرأة.
- ❑ توعية الأسر بأهمية تعليم البنات كإستثمار فى مجال التنمية البشرية ، فى محو الأمية بأشكالها المختلفة.
- ❑ تعزيز قدرات المرأة لدخول سوق العمل والإعتماد على الذات وزيادة إسهامها فى الحياة الإقتصادية بما فى ذلك المشاركة فى التخطيط للتنمية.
- ❑ سن التشريعات والقوانين لضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة والمساواة فى التعيين.
- ❑ تأهيل المرأة وتدريبها لتمكينها من تولى مناصب إدارية عليا.
- ❑ ضمان إشتراك المرأة العاملة فى وضع القوانين المرتبطة بالخدمة المدنية.

- ❑ زيادة عدد مراكز التدريب المهنى والفنى وتأهيل المرأة فى مجالات جديدة بما يتلاءم وإحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة.
- ❑ تشجيع دخول المرأة فى مهن وقطاعات غير تقليدية وعقد دورات تدريبية لإعادة تأهيلها فى ضوء التقدم التكنولوجى.
- ❑ تأهيل النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى عن طريق الدورات التدريبية فى مجال البناء المؤسسى والمشاريع الصغيرة الإنتاجية وتنظيم التعاونيات وذلك بما يخدم أغراض التنمية.
- ❑ الإسهام فى توفير خدمات مساندة لكى تتمكن المرأة من التوفيق بين دورها الأسرى والإقتصادى.
- ❑ توفير الدعم لإجراء الدراسات والبحوث وتقديرات العرض والطلب على العمالة.
- ❑ تقديم المعاونة الفنية لإنشاء مشروعات صغيرة ومشروعات تنموية.
- ❑ مساهمة المرأة فى إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- ❑ ضمان حق المرأة فى المشاركة فى قرارات وخطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية – وفى مراقبة تطبيقاتها كالمشاركة فى لجان المواصفات وهيئات رقابة الصحة والبيئة.
- ❑ تنمية قدرات المرأة فى إدارة موارد البيئة من خلال توفير المعلومات والتأهيل والتدريب.
- ❑ توفير مصادر الطاقة للمرأة الريفية حتى لا تلجأ إلى التحطيب الذى يؤدى إلى التصحر.
- ❑ الإستفادة من خبرة المرأة وتوظيفها للقيام بمشاريع بيئية تدر دخلا مثل إعادة إستخدام القمامة والمخلفات الزراعية – ودعم هذه المشاريع مالياً وتكنولوجياً.
- ❑ إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بإدارة المرأة لموارد البيئة كالماء والطاقة والوقود وأثر التدهور البيئى على صحتها وأسرتها.
- ❑ التأكيد على ضرورة التعاون العربى على مستوى الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى دعم دور المرأة فى التنمية العمرانية.

المراجع الأساسية

المراجع الأساسية

(١) تعدادات السكان أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(٢) شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان - الجزء الأول - القاهرة ١٩٨٠ - جمال حمدان.

(٣) المخطط الهيكلى للقاهرة الكبرى - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - ١٩٨٣.

(٤) التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر - ديسمبر ١٩٨٥ - جهاز شئون البيئة - أكاديمية البحث العلمى.

(٥) دراسة زيادة إنتاجية القرية المصرية - المجلس القومى للخدمات والتنمية الإجتماعية - المجالس القومية المتخصصة ١٩٨٧.

(٦) المجلس القومى للسكان فى ١٠ سنوات - التاريخ ... والرسالة ... والإنجاز ، ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ، - وزارة السكان وتنظيم الأسرة.

(٧) المسكن الريفى والتخطيط العمرانى - أكاديمية البحث العلمى - ١٩٩١.

(٨) الإسكان فى مصر - وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق - ١٩٩١.

(٩) الاستراتيجية السكانية ١٩٩٢ - ٢٠٠٧ ، سبتمبر ١٩٩١ ، - وزارة السكان وشئون الأسرة.

(١٠) قضايا البيئة والتنمية فى مصر «تلوث الهواء ، التقرير رقم ١٠ عام ١٩٩٢ - مجلس الشورى.

(١١) وزارة التربية والتعليم - الدليل الإحصائى عام ١٩٩٢.

(١٢) قضايا البيئة والتنمية فى مصر ، النظافة العامة ومشكلات البيئة ، التقرير رقم ٢ عام ١٩٩٢ - مجلس الشورى.

(١٣) قضايا البيئة والتنمية فى مصر ، المياه والصرف الصحى ، التقرير رقم ٨ عام ١٩٩٢ - مجلس الشورى.

(١٤) تقدير عدد سكان جمهورية مصر العربية فى ١٩٩٣/٧/١ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(١٥) توصيات ندوة «استراتيجية التنمية العمرانية لمصر الحاضر والمستقبل» أكتوبر ١٩٩٣.

(١٦) كتاب التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق فى مصر عام ١٩٩٣.

(١٧) جغرافية مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٤ - يوسف أبو حجاج وآخرون.

(١٨) المؤشرات الديموجرافية عام ١٩٩٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(١٩) دليل أعمال الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ١٩٩٥.

(٢٠) كتيب المجتمعات الجديدة فى مصر - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - ١٩٩٥.

(٢١) توصيات مؤتمر « مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة » مايو ١٩٩٥.

(٢٢) خطة الإسكان عام ١٩٩٥ - وزارة الإسكان والمرافق.

(٢٣) دليل المجلس الأعلى للجامعات ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

(٢٤) بيانات وزارة الكهرباء عام ١٩٩٥.

(٢٥) دراسة النقل القومى بجمهورية مصر العربية - هيئة تخطيط مشروعات النقل - وزارة النقل.

تم إعداد هذا التقرير بتوجيه وتحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور المهندس

محـــمد إبراهـــيم سليـــمان

وزيـر الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

حيث صدر في خريف ١٩٩٤ القرار الوزاري بتشكيل لجنة وطنية ضمت مختلف وزارات وأجهزة الدولة المعنية بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (وزارات الخارجية ، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الإدارة المحلية ، الإعلام ، التعليم ، الصحة والسكان ، جهاز شئون البيئة ، فضلاً عن ممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) .

وتولت هذه اللجنة الوطنية - من خلال لجان فنية - إعداد المادة الفنية اللازمة لهذا التقرير الوطني وكافة العمليات التحضيرية للمؤتمر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

وبتكليف من اللجنة الوطنية ، فقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، بمهمة تحقيق المادة الفنية التي تم جمعها من تلك اللجان المنبثقة من اللجنة الوطنية ، وكذا صياغة وإخراج وإعداد هذا التقرير في صورته النهائية من خلال فريق عمل تشكل لهذا الغرض.

فريق العمل بالهيئة العامة للتخطيط العمراني

الإشراف العام :

د. م / هدي طلبة صقر - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

إدارة العمل :

المهندس / شـــوقى شعبان حسن - المديـــــر العـــــام

المهندسة / نجـوي حسن المرصفى - مدير الإدارة ورئيس فريق العمل

المهندســون :

المهندسة / فهيمة سعد الدين الشـاهد

المهندسة / مهـا محمـــد فهيـم

المهندسة / إيمـــان زكـــريا

المهندس / عـادل يوسف باسيلي

المهندسة / دلال وديـــد بولـــس

المهندسة / مها عبد الفتاح حسـين

المهندسة / ملكـة حـامد السـيد

الباحـــثون :

الأستاذ / صلاح الدين سعيد الصـادي

الأستاذ / جـورج توفيق حنـــين

الأستاذ / مصطفي حسـن الصـيرفي

الأستاذة / سـوزان عبد الغني مبارك

الأستاذ / صلاح عـبد عبد الـكريم

الأستاذ / أحمـد علـي حميـدة

نظم المعلومات :

المهندس / الشافعي محمد متولي

الأستاذ/ صفـوت عبد الواحد علي

الخـــبراء :

أ. دكتور مهندس / أبو زيـد راجح

دكتور مهندس / سامي أمـين عامر